



الدليل لِخُذِ مَتْنِجِ الْبَلَاغِ وللعاملين في الأمن العام والضبطية القضائية

طبقاً لمنهج الدراسة

بمدرسة البوليس والإدارة

تأليف



يوزباشى بمدرسة البوليس والأدابة

الطبعة الأولى

١١ ربيع أول سنة ١٣٤٢ هـ — ٢١ أكتوبر سنة ١٩٢٣ م

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

مطبعة جريدة الصباح بالقاهرة - لصاحبها مصطفى السيد

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم المرسلين.
أما بعد: فقد أسعدني الحظ بانتظامي في سلك ضباط البوليس
المتدربين لرحلة مولانا حضرة صاحب الجلالة الملك فؤاد الأول
بمديريات القطر المصري في عام ١٩٢٠ - ١٩٢١ - وخدمت في
بوليس مديرية جرجا وبمدرسة البوليس والادارة بضع سنين
ولاحظت في خلال هذه المدة ان حضرات العمدة ومشايخ البلاد
في حاجة ماسة الى رسالة تجمع حقوقهم وواجباتهم ليكونوا على
المام بها ويتيسر لهم أداء أعمالهم على الوجه الأكمل - ولانها
مشتتة في جملة كتب عامة كقوانين البوليس . والعقوبات .
وتحقيق الجنايات . وجموعة القوانين الادارية والجنائية .
ومنشورات عدة كان من الصعب عليهم استنباط ما يخصهم منها
لا سيما اذا اقتضت الضرورة الرجوع الى نقطة معينة (وربما
لا يوفق العمدة أو الشيخ الى ما يعوزه من ذلك) خصوصا وأن
هذه القوانين ليست في متناول أيديهم - وفوق ذلك يعوزه
أكثر من العلم النظري الذي قد يصعب عليه تطبيقه أن ينفذ
بالاجراءات العملية التي أمكن الوصول اليها بالتجارب وطول الخبرة.

ومنه ذلك الحين فكرت في وضع رسالة تشمل على أحدث
الانظمة والاجراءات المتعلقة بالامن العام . والتحقيق والمباحث
الجنائية . وكل ما يعوز رجال الامن بحيث تغنيهم عن الرجوع الى
مختلف القوانين عند اللزوم . ويستنبذون بها للعمل على منع ارتكاب
الجرائم كما تشمل على الاجراءات الواجب اتباعها عند حصول
بعض حوادث معينة . وعلى تعريف الجرائم المهمة . وشرح
الغامض من نصوص موادها . وكيفية تحقيق كل منها على حداثها .
وكشف أسرارها (حتى لا تحفظ الدعاوى لعدم كفاية الأدلة
ولا يفلت الجناة من يد العدالة والتأديب الزاجر لهم . وبذا يقل
ارتكاب الجرائم) لأن هذه الاجراءات تكاد تكون سرّاً خفياً
في صدور من يتوصل اليها بكثرة تجاربه . وطول خدمته .
وسعة اطلاعه . فلا ينتفع بها أحد سواه - وبتدوينها هنا نتم
الفائدة

وقد اعتمدت فيما كتبت به بصدد الأمن على الخوض على
مكارم الاخلاق . ونهذيب النفوس . وتحليلها بالفضائل بقدر
المستطاع - لأنه ثبت بالتجارب أن التهذيب هو أفضل ما يستعان
به على استتباب الامن العام في البلاد - وأكبر شاهد على ذلك
قلة الاجرام في الممالك الراقية كسويسرا مثلاً
وقد حددت كل موضوع ليسهل الاهتداء اليه وفهمه .

والاستفادة منه من غير أن يداخل نفس المطلع ملل - فاذا عرضت
لأحد العمدة أو المشايخ مسألة ما لها علاقة بوظيفته رجع الى
فهرست الرسالة وهي مرتبة حسب أهمية الحوادث والموضوعات
فيستعين بها على ظهور ما خفي من مسأله التي عرضت له بصيغته
واضحة مختصرة

وقد توخيت في وضعها الدقة على قدر الامكان حتى تأتي
بالفائدة المرجوة - وأملى ان تساعدكم وهم عماد الأمن العام في
القطر المصري على تأدية واجباتهم الكثيرة على أتم وجه وأحسن
حال - وبذلك تسود الطمأنينة وتعم الجمهور - لاسيما في هذه
الآونة التي كثرت فيها حوادث الأجرام واقتضت أن تنظر
الحكومة في وضع نظام جديد لقلم المباحث الجنائية . وانشاء
فروع له في عواصم المديريات وقد اعتنيت بزيادة الشرح والتفصيل
في الابواب الآتية كي يستفيد منها أيضاً حضرات الضباط
وحضرات معاوني الادارة عند بدء تعيينهم وهي :-

الباب الثاني :- الأمن العام

الباب الثالث :- الضبطية القضائية والواجب في شأنها

الباب الرابع :- التحقيق الجنائي العملي والفني

الباب الخامس :- مباحث في القسم العام من قانون العقوبات

الاهلي

الباب السادس : - الاجراءات التى تتبع عند حصول حوادث معينة - تعريف الجرائم المهمة الأكثر شيوعاً . وشرح الغامض من نصوص موادها ، والاجراءات التى تتبع لضبط كل منها

الباب السابع : - الاجانب ذوو الامتيازات . وكيفية التصرف فى الشكاوى الخاصة بهم

ولا يقف تقع هذه الرسالة عند من تقدم ذكرهم بل يعم كل محب للاطلاع ولا سيما من أراد الاطلاع على أهم الشئون العامة فى القطر المصرى

ولا أنسى فضل سعادة الميرالاي عبدالفتاح بك رفعت مدير مخازن البوليس الذى شجعتنى على اظهار رسالتى ولفت نظرى الى كتابه (واجبات العمدة) المؤلف سنة ١٨٩٩ ولقد تصفحته فوجدته كتاباً قيماً جليلاً الفائدة

واذا نوهت بما لسعادته من الفضل على فلا يفوتنى أن أذكر أنى مدين بالشكر لصاحب العزة المربى الفاضل القائم على بك فهمى زيتون قومندان مدرسة البوليس والادارة الذى أمدنى أيضاً بمعونة التشجيع وبالكثير من آرائه السديدة

وقد استعنت فى وضع هذه الرسالة بعدة كتب . وروجت بمعرفة خبيرين من رجال القضاء والنيابة والادارة والبوليس ممن مارسوا هذه الاعمال زمناً طويلاً

وأرجو الاغضاء عما يجده القارى من الزلل فحسبى حسن
خصدى شفيعا لى

ويسرنى أن أتقبل ما يثفضل به على كل من تمن له ملاحظة
على موضوعات هذه الرسالة لتداركها فى الطبعة الثانية
ألمنا الله سبحانه وتعالى ما فيه خير الامة فى عهد صاحب
الجلالة ملك البلاد الانغم وحكومته السنية

على حلى



ماخذ الرسالة

اسم المؤلف	اسم الكتاب
	قانون البوليس
	قانون العقوبات الاهلى
	قانون تحقيق الجنايات
	مجموعة القوانين الادارية والجنائية
	لائحة ترتيب المحاكم الاهلية
	منشورات ادارة الامن العام
احمد بك قمحه وكيل مدرسة الحقوق سابقا	نظام انقضاء والادارة
الميرالاي عبد الفتاح بك	واجبات العمدة
رفعت مدير مخازن البوليس	التحقيق الجنائى العملى والفق
محمود بك حسن مدير بحالس المديرية بوزارة الداخلية	التحقيق والمباحث الجنائية
احمد افندي فزاد عبد الجيد	(القسم العملى)
مدرس بمدرسة البوليس والادارة	المبادئ الاساسية للتحقيقات
حلي زكى العرابى بك مدرس بمدرسة الحقوق الملكية	والاجراءات الجنائية
محمد بك عثمان مدرس بمدرسة البوليس والادارة	شرح القسم العام من قانون العقوبات
احمد بك امين مدرس بمدرسة الحقوق الملكية	الاهلى
	شرح القسم العام من قانون العقوبات
	الاهلى

شرح القسم الخاص من قانون العقوبات الاهلى	محمد بك عثمان مدرس بمدرسة البوليس والادارة
شرح القسم الخاص من قانون العقوبات الاهلى	احمد بك امين مدرس بمدرسة الحقوق الملكية
رسالة في جريمة السرقة	محمد احمد مرغه افندى وكيل النائب العمومى
دروس قانون تحقيق الجنايات	على زكى العرابى بك مدرس بمدرسة الحقوق الملكية
دروس قانون تحقيق الجنايات	الدكتور محمد سلطان افندى مدرس بمدرسة البوليس والادارة
الكتاب الاول فى المحاكمة	الدكتور محمد سلطان افندى مدرس بمدرسة البوليس والادارة
الدليل التفتيش الى أعمال الادارة والبوليس	محمود افندى لطفى رئيس قلم السكرتارية بمديرية الدقهلية



مراجعة الرسالة

قد رأيت أن لا أكتفى بالماخذ المتقدمة ويختبرنى العملية بل استعنت بحضرات الأفاضل الآتية أمماؤهم لتضلعهم وشعة اطلاعهم وطول تجاربهم - وذلك حرصا على تجنب الخطأ بقدر الامكان وتوخيا لدقة التحرى مع بيان ما تفضل بمراجعته كل من حضراتهم امام اسمه :-

راجع الباب الاول حضرة صاحب العزة الميرالاي

حسين بك وهبى باشمفتش النظام
بوزارة الداخلية

راجع الفصل الحادى والعشرين
من الباب الثانى

صاحب العزة القائمقام محمد كامل
الرحمانى بك مفتش بقسم المباحث
الجنائية بوزارة الداخلية

راجع الباب الاول وبعض فصول
الباب الثانى

حضرة صاحب العزة محمود بك
حسن مدير بحالس المديرىات
بوزارة الداخلية

راجع الفصل الثامن والتاسع
والعاشر من الباب الثانى

(١) حضرة صاحب العزة محمود
بك شوكت مفتش باداة الامن
العام بوزارة الداخلية

(٢) حضرة صاحب العزة محمد بك
عثمان مدرس قانون العقوبات

الاھلى بدرجة البوليس والادارة
حضرة صاحب العزة احمد بك ابو

بكر الدمرداش مفتش باداة الامن

راجع الباب الاول والثانى

- العام بوزارة الداخلية
- راجع أبواب الرسالة كلها (١) حضرة صاحب العزة محمد بك
توفيق إبراهيم قاضي بمحكمة طنطا
الكلية
- (٧) حضرة صاحب العزة حسين
بك فهمي قاضي بمحكمة مصر
الابتدائية
- راجع الباب الرابع حضرة الامتياز احمد افندي فؤاد
عبد المجيد مدرس التحقيق الجنائي
بمدرسة البوليس والادارة
- راجع الباب السابع حضرة اليوزباشي محمد افندي طاهر
مأمور قسم الوايلي
- راجع الباب الاول والثاني حضرة اليوزباشي محمد افندي توفيق
والتالث والرابع بادارة الامن العام بوزارة الداخلية
- واني اتقدم بالشكر الجزيل لكل من حضراتهم على ما اظهروه نحوي
من العطف وما بذلوه من تضحية بعض أوقاتهم الثمينة فيما تفضلوا بمراجعته
جزى الله جميع حضراتهم عني أحسن الجزاء علي حلمي

الباب الاول

تعريف العمدة ومسئولته - ضرورة تعيين عمد للبلاد تعريف شيخ
البلد وواجباته - الصفات التي يجب أن يتحل بها العمدة وشيخ البلد

العمدة ومسئوليته

التعريف - العمدة هو الرئيس الأكبر الذي ينوب عن الحكومة
في بلاده وهو أحد مأموري الضبطية القضائية في الجهة أو الجهات التي تحت
إشرافه

المسئولية - وهو المسئول عن حفظ الأمن العام في بلاده . وعن سلامة
الاهالي . وصيانة أملاكهم . وأمالك الحكومة وتنفيذ أوامرها ومنشوراتها
في بلاده وفي العزب والكنفور والنجوع التابعة له لانه في كل ذلك راع وكل
راع مسئول عن رعيته - كما في الحديث الشريف - فالمرأة مسئولة عن منزلها .
والرجل مسئول عن سائر أمرته . والشيخ عن حصنه . والعمدة عن بلده .
وهكذا كل أمير عن أمارته

ضرورة تعيين عمد للبلاد

يعين العمدة تسهيلا للعمل . لان الأمور لا يمكنه ملاحظة بلاد المركز
كلها بمفرده . ولانه خير بأحوال بلاده وأهلها . فهو خير من يستعان به
على معرفة حقيقة ما يقع في دائرة بلاده - ولانه أيضا أشد الناس غيرة
في المحافظة على مصالح الاهالي والعمل على دفع ما يلحقهم من الضرر بأي
وجه كان

شيخ البلد وواجباته

التعريف - شيخ البلد هو مساعد العمدة في تأدية واجباته الرسمية في البلد أو الكفر أو النجع أو العزبة التي تحت سلطة العمدة

الواجبات - ويكون مرءوسا للعمدة مباشرة وينفذ الأوامر التي تصدر إليه منه . ومسؤولا عن حصته وما يقع فيها . ويلزم أن يكون ملما بجميع أحوال البلد وبالواجبات المفروضة على العمدة كي يقوم بواجب المساعدة للعمدة ويحسن التصرف في حالة غيابه

صفات العمدة وشيخ البلد

من المعروف أن العمدة أو الشيخ ينتخب من أعظم المائلات قدرا وأقواها نفوذا واكتفائها في تأدية الوظيفة على الوجه الأكمل - فن وثق الناس به من الأهالي وأولياء الأمور . فجدير به أن يحظى هذه الثقة العالية بأن يتحلى بالصفات التي تجعله دائما موضع احترام الجميع ومحبتهم

وأهم الصفات التي يجب أن يتناز بها هي :-

أولا - أن يلم بواجباته العديدة المفروضة عليه

حتى لا يقع في مسئولية ما كان جهله بهذه الواجبات على أهميتها يترتب عليه تقصيره في أدائها فيختل نظام الأمن ونسوء الأحوال في بلدته . ويمرض نفسه لتوقيع المقوبات التأديبية عليه . ورفضه من السعودية أو المشيخة

ثانيا - أن يكون مطيعا لرؤسائه مخلصا في عمله

فينفذ أوامره بكل عناية وإهتمام . ويكون خاضعا ومنفذا للقوانين مؤديا واجباته على الوجه الأكمل بعناية تامة وإهتمام كبير . وأن لا يكون في ذلك مجرد آلة تعمل بدون تفكير - بل يجب عليه أن يعمل برغبة

أكيدة وإخلاص بعد أن يتفهم ما يصدر إليه من الأوامر - وأن لا يكون غرضه بمجرد دفع المسؤولية عن نفسه - والا كان عمله مشوبا بالنقص . غير مؤد إلى الغاية المقصودة - ويرشد الأهل إلى القوانين والأوامر موضحا لهم معناها . والغرض منها حتى لا يرتكبوا ما يخالفها بسبب جهلهم بها

ثالثا - أن يكون حافظا لكرامته وسمعته

كي يكون موضع احترام الجميع - ولا يكون غرضه من الوظيفة حب الظهور . والسلطة . والمنفعة الشخصية - بل تكون وجهته الوحيدة وغرضه الاسمي خدمة المصلحة العامة - وأن يكون على جانب عظيم من الاستقامة والكمال والنشاط في أداء واجباته بيقظة وحكمة - فلا يتقرب إلى الحكام مثلا بالترلف والتعلق والرياء . أو بأية وسيلة أخرى من الوسائل المقوفة بل يعمل على أن يحوز رضاهم بخلقهم وكفاءته في القيام بتأدية واجبه وأن لا يجعل نفسه آلة في يد بعض ذوي الأغراض . من الموظفين لتنفيذ مالا يتفق مع العدالة . أو ما يكون خارجا عن اختصاصه

رابعا - أن يكون تريبا

فيشرف قدره ويحمله صحبه وأهله ورجال قريته - أما إذا مد يده إلى أي فرد من أهلها . فقد ينجح في أول الأمر في جمع المال . وبعد ذلك يفتضح أمره . فيعرف بين كافة أهل بلده والبلاد المجاورة بمساويه وتكبر جوله الاشاعات والافويل . فلا يلبث أن يسقط من تلك المنزلة السامية التي كانت له في أعين الجميع - فضلا عما يناله من العقوبات التأديبية والجنائية التي تنزل به . ويطرده من وظيفته شر طردة - فيشمت فيه خصومه واعدائه وما أكرههم في البلاد - قال الله تعالى

وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتُدْءُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ

لئلا كلوا فريقاً من أموال الناس بالإثم وأنتم تعلمون
خامساً : — أن يكون عادلاً .

فلا يتحيز لفريق دون آخر . ولا يحكم عواطفه وشعوره . بل يراعى
الحق دائماً فينبهه دون محاباة . قال تعالى

(إعدلوا هو أقرب للتقوى) وقال تعالى (إن الله يأمر
بالعدل والاحسان) وقال تعالى : (يا أيها الذين آمنوا كونوا
قروا أميناً بالقسط شهداء لله ولو على أنفسكم أو الوالدين والأقربين
إن يكن غنياً أو فقيراً فالله أولى بهما فلا تتبعوها الهوى أن تعدلوا
وإن تلوأ أو تهرضوا فإن الله كان بما تعملون خبيراً)

يأمر الله الناس أن يعدلوا . ويشهدوا بالحق ولو على أنفسهم وعلى
والديهم وعلى الغنى والفقير — والعمدة أجدر الناس بأن يتمسك بهما
الأمر الكريم — فلا يتحيز لغنى لغناء . ولا يجور على الفقير لفقره — بل
يسوى بينهما — وليكن له قدوة بخليفة رسول الله أبي بكر الصديق رضي
الله عنه إذ يقول في خطبته حين توليته الخلافة

(التقوى فيكم منيف عندي حتى آخذ الحق منه والضعيف
فيكم قوى عندي حتى آخذ الحق له)

لأن من أهم دواعي تعيين العمدة أو الشيخ في وظيفته أن يأخذ
بناصر المظلوم ويعمل على أخذ حقه من الظالم — وأن لا يقبل الوسيلة
المتحيزة — لأنه إذا عمل بها غبن أحد الطرفين وجار عليه في ذلك من
الضرر والمستولية أمام الله والضمير مالا يخفى . قال الشاعر .

لا تظلمن اذا ما كنت مقتدرا فالظالم آخره بأبيك بالندم
تنام عينك والمظلوم منته يدعو عليك وعين الله لم تنم
سادسا : - أن يكون صادقا أميناً

الرؤساء أحق الناس بالصدق وأولاهم بالحق وهم قدوة للناس
فالكذب منهم لا يغفر والله لا يحب الكاذبين ، قال تعالى
(فمن أظلم ممن كذب على الله وكذب بالصدق إذا جاءه)
وقال عليه الصلاة والسلام : (ان الصدق يهدي الى البر والبر
البر يهدي الى الجنة وان الرجل ليصدق حتى يكتب عند الله
مديقاً وان الكذب يهدي الى الفجور وان الفجور يهدي الى
النار وان الرجل ليكذب حتى يكتب عند الله كذاباً)
ومن تعود الكذب كذبه الناس فيما يقول وان كان صادقاً قال الشاعر
اذا عرف الانسان بالكذب مرة يكذب منه الصدق من حيث لا يدري
والامانة من أكبر شرائط الدين فالذين يخونون لادين لهم ولا
يعرفون في معاملاتهم الا التناق والرياء وانطبت وكلها خصال ذميمة تزي
بصاحبها ولا تجعل له مكانة ولا نفوذا بين الناس ، قال صلى الله عليه وسلم
(آية المنافق ثلاث إذا حدث كذب وإذا وعد أخلف وإذا
بدأ وقين خان)

ولا يخفى أن للصدق والامانة مزايا عظيمة - منها أنه متى عرف عن
العمدة أو الشيخ ذلك خشيته كل ظالم ، واستنجد به كل مظلوم ، وعرف
كل انسان انه أمين في خدمته ، ولا يقرر غير الحقيقة - وبذلك يخشاه
الامرار قبل غيرهم ، لما يعرفونه عنه من عدم التحول قيد انملة عن

تحرير الحقائق التي يملها عن كل أمر - فيستمد من هذه الصفات وتلك
الأعمال قوة ونفوذ عظيمين - بها يمكنه أن يعمل على خير بلده واستتباب
الأمن فيها على أحسن وجه وفي أقرب وقت - وبصريح محترما عند رؤسائه
معروفا لديهم بالذمة والصدقة والاخلاص في العمل - وبذلك يصير مسووع
الكلمة عندهم - منفذا لكل رغباته الحقة

أذن وجب أن يكون السدة أو الشيخ صادقاً أميناً يؤدي الأمانات
إلى أهلها ويعلم أهل قريته ذلك - ويث فيهم روح الصبر والأمانة المستطام
إلى ذلك سبيلاً - فانه كبير في قريته والله مائله عنها وعن أعمال أهلها
سائماً - أن يتمسك بأهداب الفضيلة ومكارم الاخلاق

حتى يكون قدوة حسنة للغير - ويؤمن كل فرد على نفسه - وعرضه
وشرفه - وما له منه - وان يتصف بالعفة والتواضع والحلم والشفقة فيعامل
أهالي بلده على قدر عقولهم - كعامله الأب لابنائه - والقائد لجنوده -
والراعي لرعيته - وأن يستشير ذوي الرأي والمقول الراجحة من علماء
البلد في الشئون الهامة - ليشر بهم في الرأي - وقد قال جل شأنه مخاطباً
نبيه صلى الله عليه وسلم

(فبما رحمة من الله لئن كنت فظاً غليظاً القلب
لألقضوا من حولك فأعف عنهم واستغفر لهم وشاورهم في الأمر)

الباب الثاني

تعليمات لصيانة الامن العام

تمهيد

لا يستطيع الانسان أن يعيش وحده ، لمنافاة ذلك لسنة الوجود . فقد اقتضت حكمة الله أن يكون كل شخص بحكم فطرته محتاجا الى مساعدة غيره من سائر الناس . وذلك للتعاون على شئون المعيشة وتبادل المنفعة واحتياج الناس بعضهم الى بعض يدفعهم بطبيعة الحال الى ضرورة الاجتماع . وشئون الاجتماع لا ترتقي الا بالنظام الذي لا يمكن أن يستتب أمره على أساس مكين . الا اذا عرف كل امرئ ماله من الحقوق . وما عليه من الواجبات . ولو عرف كل انسان ذلك . ولزم حده فيه من تلقاء نفسه . لما كان هناك داع لسن القوانين ونصب الحكام للسهر على تنفيذها ولكن نفاقاً لأن النفوس جبلت بغايبتها على الظلم والطمع وحب الذات والاستئثار بالمنفعة مما يؤدي الى الفوضى . واضطراب جبل المجتمع الانساني وهلاكه حتما ، اذا ترك وشأنه . من غير نظام مؤسس على قواعد ثابتة . ولأجل المحافظة على كيان المجتمع وحقوق أفرادهِ . وضعت القوانين . لتتقيد بها معاملات الناس . على اختلاف مشاربهم . ووجدت الحكومة في كل أمة . كي تتولى ايصال الحقوق لأربابها . ودفع المظالم . وضمان الحرية . والمساواة للجميع

وبما أن العمدة هو نائب الحكومة في بلدهِ . وجب عليه أن يوجه عنايته لاستتباب الامن ، وصيانة الانفس ، والاموال . ومن أهم الامور الواجب عليه العمل بها ما يأتي : —

التعليات

أولاً - العمل على تهذيب النفوس بالنصح والوعظ والارشاد -
واتباع أحسن الوسائل لنشر القوانين واللوائح. وكذا نشرات الادارية
على الاهالى (والمشايخ والخبراء بصفة خاصة) لعلهم بها وتنفذها بمجرد
وصولها

ثانياً - التدخل بطريقة ودية لحسم النزاع الذى يحصل بين الافراد
ولاسر . والاهتمام بامر المصالحات . تتلافى ما قد يقع من الحوادث بسبب
استفحال النزاع او الانتقام - وتخصيص دفترا لاثبات الخصومات الهامة
لزعزعة الامن فيه - وايضاح اسبابها - والاشخاص الواقعين فيها -
وما تم بشأن كل منها (سواء بالصلح أو بدونه . وسواء فصل فيها بمعرفة
المسرة . أو بمعرفة اللجان التى ترأسها هو أو أحد كبار الموظفين بالمركز
أو المديرية) وذلك للرجوع اليه عند الاقتضاء . وليكون هادياً ومرشداً
عند حصول وقائع بين المتخاصمين فيها . كي يمكن للمحقق أن يعطيها
قدرها . ويعرف مدى تأثيرها فى الجرائم التى ارتكبت بعدها

ثالثاً - معرفة عادات الجناة وأساليب ارتكابهم للجرائم - وتضييق
فرص الانتقام على السامعين فيه - وتوجيه عناية خاصة الى ذلك . حتى
يمكن الانتفاع بهذه الملاحظات . عند ارتكاب أمثال هذه الجرائم . وبسبل
الاهتداء الى فاعليها

رابعاً - الانتقال الى محل الحوادث الجنائية فى الحال - وضبط الوقائع
وعمل الاجراءات اللازمة قانوناً حتى تثبت اداة مرتكبها وتصدر الاحكام
الرادعة لهم والزاجرة لغيرهم

خامساً . بذل المهمة لضبط المجرمين ، والمحكوم عليهم ، والهاربين

من السجون ، والخدمة العسكرية - وعمل المباحث التي تكفل تنفيذ ذلك على أتم وجه وأكمله - مع استمرار البحث عن الفاعل ، وجمع الأدلة حتى ولو صدر قرار بحفظ الدعوى - وعند التوصل الى نتيجة مفيدة فيها ، يجب المبادرة باخطار المركز عن الاجراء ما يلزم

سادسا - العناية باختيار الخفراء النظاميين عند بدء تعيينهم (وبصفة خاصة مشايخ الخفراء ووكلائهم) ومباشرة حسن قيامهم بواجباتهم . وتنفيذ ما على الوجه الأكمل - وانتثبات من حسن سير وسلوك خفراء الزراعة الخصوصيين . وخفراء المطاحن . ووابورات الري . وأن يكونوا اقوياء البنية - وحضر أسمائهم . ولمحوظات كل منهم . بدتر خاص - ومراقبة تطبيق القوانين واللوائح والامور . في الاسواق مدة انمقادها . وبعد انفضاضها - وتأمين الطرق التي يمر بها السابلة (السواقة) . الى أن يتجاوزوا زمام البلدة - ويتعين هذا الواجب أيضاً على عمد البلاد المجاورة . التي يمر بها السابلة . حتى يبلغوا مأماتهم - ومراعاة حفظ النظام والامن في المواسم والاعياد والافراح والموائد وكل جهة يكون فيها اجتماع بدائرة السلطة - وعمل الاحتياطات اللازمة لمنع استعمال السفن لصالح اللصوص . ونهريب المسروقات . خصوصاً مدة الليل

سابعا - مساعدة الاشخاص الماطلين . وايجاد عمل لهم يرتزقون منه بطرق مشروعة لان البطالة دافعة لهم الى ارتكاب الشرور
ثامنا - تنفيذ القانون الصادر بشأن الاشخاص المتشردين والمشتبه فيهم ، والموضوعين تحت ملاحظة البوايس - ودقة المراقبة عليهم والاجراءات العملية الموصلة لاصلاح حالهم

ثامنا - مراقبة الغرباء (خصوصاً الاشخاص الوافدين من الوجه القبلي الذين يشتغلون بوابورات الخليج وغيرها) وكذلك - النعير - والمربان

رأى المقاولات

عاشرا - مراقبة أصحاب المحال العمومية ، والمترددين عليها ، وتنفيذ
لائحتها ، والمخالفات الخاصة بها

الحادى عشر - تنفيذ لائحة حمل واحراز الاسلحة النارية ، والمخالفات
المتعلقة بها

الثانى عشر - تنفيذ اللائحة الخاصة ببيع الجواهر السامة - والمخالفات
المتعلقة بها - وذلك لمنع وقوع الجرائم التى يرتكب بواسطه هذه المواد
وتلاشى اضرارها

الثالث عشر - تنفيذ الواجبات المتعلقة بالمحافظة على خطوط السكة
الحديدية وانطارات ، والمسافرين عليها او على السيارات بالطرق الزراعية
وصيانة أسلاك التلغرافات ، والتليفونات - ومنع التعمدى على أملاك الحكومة
الرابع عشر - تنفيذ قرار الصادر بشأن مخاربى زرائب (حظائر) كل نقطة
عند قلمتها فى مزارع المواشى - لان تفرقها وتباعدها عن بعضها يجعلها عرضة
لسطو للصراص عليها

الخامس عشر - وجوب التفات العمدة الى العمل على ما يفيد وينفع
بلده - وبرقيها ماديا وأديا . بحسب احتياجات أهلها - وتقديم الاقتراحات
عما يعجز عن تنفيذه من الأمور الهامة الى مأمور المركز للنظر فيها . لان
توفر أسباب الرخاء والرفق فى البلاد - مما يوطد دعائم الأمن العام . ويسهل
مأمورية القائمين به

السادس عشر - وجوب تقديم المساعدة اللازمة للدوريات بأنواعها
وكنها نقط البوليس

وسنشرح كل موضوع على حدة فى الفصول التالية

الفصل الأول

النصح والوعظ والارشاد - واجبات العمدة بشأن القوانين واللوائح -
وضائط النشر - مشتملات النشرات الادارية - واجبات العمدة بشأنها -
مشتملات الوقائع المصرية

النصح والوعظ والارشاد

نظرا لما للاديان وما جاء بالكتب السماوية من المبادئ . وبما أن لها
أكبر تأثير على المتدينين بها . وجب على العمدة أن يعمل على اجماع هذا
الوعظ الديني . لاصلاح ما فسد من أخلاق بعض أفراد بلده . بل أن يكلفه
رؤساء المساجد ورؤساء الكنائس والمأذنين بالنسابة بلفت الاهالي الى
أمور دينهم . واتباع ما أمر به . ولجتناب ما نهى عنه من الرذائل . والحوادث
التي تلحق بالامن . والمكيدة للصوف كالقتل والسرقه والاضرار بالغير ، وغير
ذلك . وأن يسعى كل انسان لعمل الخير وأن يعمل بجد واجتهاد لاكتساب
رزقه بالطرق المشروعة . وأن يساعد أفراد بلده عند الحاجة ، وأن لا يحقد
على أحد . وأن يعامل الناس كما يحب أن يعاملوه به . ويستلقت الرؤساء
على الاخص الى الاصلاح بين المائلات

واجبات العمدة بشأن القوانين واللوائح

تنحصر واجبات العمدة بشأن القوانين واللوائح في التأكيد من
أنها منفذة تماما . وكذلك جميع الاوامر والتعليمات التي تصدر من
مصالح الحكومة المتنوعة . وكذا النشرات الادارية فعليه أن يبادر
بتنفيذها في أوقاتها عند ما تبلغ اليه بواسطة المركز . ويكون العمدة مسئولا

لذا انصح أنه أهمل في تبليغ ما جاء بالبرامج والنشرات الادارية ومنشورات
الوزارات للاعمال

وسائط النشر

على المدة أن يقع أحسن الوسائل للنشر - ووسائط ذلك كثيرة
يتلخص أهمها فيما يلي -

- (١) تعليق صور منها في المحال العمومية التي يشاهدها كثير من
الناس - كدار العمدة ، والجوامع ، والكنائس وغيرها .
 - (٢) دعوة رؤساء العائلات للاجتماع بهم . وتلاوتها أمامهم وإيضاح
نصوصها لهم وتكليفهم تبليغها الى أفراد أسرهم
 - (٣) انتهاز فرصة اجتماع المصلين لاداء فريضة الصلاة في الجوامع
أو الكنائس . وكذا في الاحتفالات والموائد والافراح والاسواق .
- ليوضح لهم هذه النصوص ، مبينا فائدة اتباعها . والضرر الذي ينشأ عن
أهمالها

مشمولات النشرات الادارية

تشمّل النشرات الادارية على أوصاف المجرمين المطلوب ضبطهم -
والمساكر والخلفاء الهاريين والاشخاص المتغيين - وصور وأوصاف
الهاريين والغائبين والجنث المجهولة وبيان الاشياء المفقودة أو المسروقة
والاشخاص السابق النشر عنهم وتم ضبطهم - ويطلب كف البحث عنهم
والثناء على العمدة والشايخ الذين يؤدون خدمات جليلة للامن العام -
وكذا الاعلانات الرسمية ، والتعليقات المراد توصيلها الى الجمهور - وهي
تصدر من ادارة الامن العام بوزارة الداخلية في كل أسبوعين مرة يوم

الارباء وترسل للعمدة بواسطة المركز التابع هو له (١)

واجب العمدة بشأن النشرات الادارية

بمجرد وصول النشرات الادارية الى العمدة . يجب عليه أن يطلع مشايخ البلد وشيوخ الخفراء عليها . ويفهمهم ماورد بها . ويوضح لهم مايفهم معرفته منها . ثم يحفظها مع النشرات التي قبلها . والاوراق الرسمية التي تصدر من الحكومة . مرتبة حسب تواريخ ورودها . بحيث لا تكون عرضة للاتساخ أو التلف أو الضياع . كي يمكن الرجوع اليها عند اللزوم . وتحفظ في محل خاص بها

الفصل الثاني

واجبات العمدة بشأن النزاع الذي يحصل بين الاهالي بسبب (حدود الاملاك أو الاراضي الزراعية - والمساق أو المصارف - وتسليم الاراضي المبيعة أو المؤجرة - والمشاكل القضائية بين الافراد - والتعدي على طريق في وسط املاك الغير - والتوسط في فض النزاع بين الزوجين - والخصام بين العائلات والافراد - والاجراءات التي تتبع عند اتمام التوفيق بين المنازعين - وما يترتب على استمرار النزاع والخصام) ومسئوليات العمدة اذا أهمل في تنفيذ الواجبات المطلوبة منه عن أي أمر مما تقدم

(١) تصدر الحكومة جريدة رسمية تسمى الوقائع المصرية وفيها تثبت ما صدر من القوانين والوائح والراسم الملكية والقرارات الوزارية وجميع المسائل المختصة بالري والاحتياجات الصحية والناقصات العمومية والاعلانات الرسمية الخاصة بمصالح الحكومة والتعليقات المراد توصيلها للاهالي ولا ينشر الافراد بها الا الاعلانات وللنشورات للمتبعة قانونا وتصفوي يومي الاثنين والخميس من كل اسبوع وترسل الى لروع الحكومة المتنوعة

الزراع بشأن حدود الاملاك

والمساقى أو المصارف

أولاً - يجب على العدة أن يمنع كل خلاف أو مشاجرة تنشأ عن المنازعة في حدود الاملاك أو الأراضى الزراعية - وإذا علم بوقوع شيء منها بين بعض الأهالى وجب عليه أن يتوسط بطريقة ودية بين المتخاصمين - ويحسم الخلاف باتحاده مع أحد المشايخ ودلال المساحة - وفي حالة عدم إمكانه التوفيق بين الطرفين يتبع ما هو موضح بالفقرة الثالثة الآتية

ثانياً - يجوز للعدة أن يحكم مؤقتاً في كل منازعة نحدث بشأن حق استعمال المساقى أو المصارف التي تكون ملكاً لأفراد الناس في دائرة بلده - وليكن في علمه أن عليه في هذه الأحوال التدخل من تلقاء نفسه ، متى علم بذلك وبدون احتياج لطلب الخصام . لأن المصلحة العامة تقضى بذلك . وهي المقصودة من هذا التدخل - وإذا لم يتمكن من التوفيق بين الطرفين يتبع ما سيلي :

ثالثاً - إذا عجز العدة عن اجراء التوفيق بين المتنازعين في إحدى الحالتين المتقدمتين يكلف كل فريق باستحضار مستنداته وأوراقه وكشوفه الرسمية التي تثبت أحقية ماله . ويقدمها للجنة التعديلات التي تشكل برئاسة أو نائبه . وعضوية مأخوذون الشرع . واثنين من مشايخ البلدة وثنين من الأعيان المعبرين (وهما ينتخبان لمدة سنة ويصدق على انتخابهما مأثور المركز) ويجلس اللجنة دلال المساحة عند الفصل في الحدود - ويحسن أن يحضر أيضاً حيران المكان المتنازع فيه . حتى يدفعوا عن أنفسهم . إذا لحقهم أى ضرر من اجراء فصل اللجنة ، والاستشارة بمعلوماتهم في هذا الشأن . وعند الفصل في هذا النزاع بالتوافق الطرفين ، يعمل بحضور بائنه

من ثلاث صور . يوقع عليه من رئيس اللجنة وأعضائها وطرف الخصوم ، أو وكلائهم ، ويسلم لكل منهما صورة منها ، وترسل الثالثة للمركز لحفظها والرجوع اليها عند اللزوم . وإذا لم يتفق الفريقان أو أحدهما يثبت ذلك في المحضر ويرسل الى المركز للاطلاع عليه . ثم تقدم اللجنة الطرف المعارض برفع موضوعه بلهجة الاختصاص وفي هذه الحالة يتخذ العمدة كل الاحتياطات لحفظ الأمن العام ، وإبقاء الحالة على ما هي عليه الى أن يصدر الحكم القضائي . ويحسن أن يسجل العمدة مثل هذه المحاضر في دفتر خاص . كي يمكن الرجوع اليها عند حصر هذه الاعمال ونحوير الكشوف الشهوية عنها

ملحوظة - يتفق في مثل هذه الاحوال أن يكون العمدة ، أو فرد من أقربه ، أو معارفه ، أحد المتنازعين . ففي هذه الحالة يعرض الامر على المركز لانتخاب من يرأس اللجنة بدلا عنه حتى لا ينسب اليه أى تحيز

النزاع في تسليم الاراضى المبيعة أو المؤجرة

كثيرا ما يحصل نزاع بين الاهالى بخصوص تسليم أرض مبيعة أو مؤجرة ففي هذه الحالة يجب على العمدة أن يعقد اللجنة بالطريقة السابق اوضحها لتوفيق بين الطرفين ، والعمل على ارضاء كل فريق بما يرضيه العدل والانصاف . وفي حالة عدم امكان الوصول الى الفصل فى النزاع بالكيفية المذكورة دلى العمدة أن يحرر بلاغا يأخذ فيه أقوال كل طرف وشهوده ومعلومات الجيران وما يقدمه كل فريق من المستندات . ويرسل الجميع للمركز . لعمل التحقيق اللازم . وتبقى الحالة على ما هي عليه الى أن يصدر الامر قضائيا

التوسط في فض المشاكل بين الافراد

قد تكون هناك قضايا مرفوعة بين بعض الاهالي وبعضهم . ولا يخفى ما يتحمله الفريقان من المتاعب والنفقات الكثيرة ونتيجة هذه القضايا وما تستدعيه من الشهود الذين ينتصرون لفريق ضد فريق آخر مما يترتب عليه تمكن العداء بين افراد عديدين . بعد ان كان النزاع بين فردين . أو أفراد قلائل . وذلك بسبب الاستمرار في المقاضاة التي قد تطول سنين عديدة - فيجب على العمدة في هذه الاحوال أن ينزل النصيح لعدة الاستمرار في المقاضاة . ويفهم كلا نتيجة طرق هذا الباب . كما سبق ابصاحه . ويعمل بكل الوسائل الودية الممكنة لازالة ما علق بنفوسهم من سوء التفاهم بسبب النزاع القائم بينهم . والفصل في قضاياهم هذه بمجالس التحكيم . ليأخذ كل ذي حق حقه . وينتهي دور هذه القضايا في أقرب وقت . وبذا يسود الوئام ويحل السلام محل النزاع والشقاق . وبمحمد الجميع ما قدمه العمدة لهم من العناية والتوفيق

ولا يخفى أنه يترتب على الفصل في قضايا المنازعات بين الافراد أحكام قضائية . وجود شيء في النفس بين المتنازعين . يدعواهم الى الانتقام بعضهم من بعض . قال سيدنا عمر رضي الله عنه (أصلحوا بين الناس فإن فصل القضاء يورث الضغائن) ذلك لأن هذه الأحكام من شأنها أن تعبر النفوس على الرضوخ الى الحق أما الفصل فيها بالطرق الودية أو المصالحات ، فأنه لا يترتب عليه شيء مما تقدم بل يكون فيه استبقاء للوادة بين المتخاصمين لأنهم يسهلون بالحق بمحض اختيارهم . ولذلك أوجب القانون على القضاة أن يرضوا على المتخاصمين الصلح . قبل محاولة الفصل في الخصومة وايضا نظر الشكاية والخصومات أمام محاكم الاخطاط هو كخطوة أولى

لفرض انزع بطريق الصلح أن أمكن . وأن لا يعرض أمره على المحاكم الجزئية الا اذا تيسر عمل الصلح أمام المحاكم المذكورة . وباحيندا لو نظر أولو الشأن في أن تقدم محاكم الاخطاط الى مراكز البوليس بيانات بالقضايا التي فصل فيها بطريق الصلح . والتي لم تلقه بالكيفية المذكورة . وذلك لحاجة عدم البلاد على تقصيرهم في عدم تدخلهم في نض هذه المنازعات كما هو المفروض عليهم . وأيضا لتمكين مأموري المراكز من انمام الصلح بين المتقاضين . وذلك استبقاء للمودة بين المتخاصمين وحرصا على الامن العام . وتكون هذه القضايا هاديا ومرشدا عند حصول وقائع من أمثالها بين المتخاصمين فيها وبذلك يمكن المحقق أن يعطي هذه الخصومات قدرها ويعرف مدى تأثيرها في الجرائم التي ارتكبت بعدها .

التعدي على طريق في وسط أملاك الخير

إذا بلغ أحد الناس العمدة عن تسمى بعض الأهالي بالمرور بطريقه الخاص السكان في وسط أملاكه . وادعى عدم أحقية ذلك ، وجب على العمدة أن ينتقل فوراً لمحل هذا التعدي . ويأخذ أقوال كل فريق ، ويطلع على مستنداته . ويثبت ذلك في بلاغ مع توضيح ما اذا كان استعمال الطريق المذكور من زمن بعيد أو قريب . واذا أمكنه التوفيق بين المتنازعين يعمل محضراً بالصلح ، ويقدمه المركز . والا فليحرر بلاغاً بما اتخذ من الاجراءات ، ويرسله مع الطرفين للمركز . ويسأل ما يلزم نحو ذلك قانوناً ، وينتظر الامر بما يجب عليه اتباعه .

أما اذا بلغ أحد الناس العمدة عن مرور بعض الأهالي بطريق في وسط أملاكه في الجهات الجاورة لثلال السباح « فليبه أن يبلغ أمره الى المركز حالا لاجراء ما يلزم بشأنه » مع وجوب اتخاذه للاجراءات السابقة

وذلك لان النزاع على الطرق المجاورة لثلال السباح ، قد يؤثر في حقوق مصلحة الآثار . ولذلك يبط بالمركز بعد تبليغه ، أن يحقق أسباب النزاع . ويرفع أمره الى المديرية أو المحافظة التي ترفعه الى وزارة الداخلية

التوسط في فض النزاع بين الزوجين

تعددت الحوادث الجنائية التي يكون سببها نزاع الزوج مع زوجته ، لذا وجب على العمدة متى علم بحصول نزاع من هذا القبيل ، أن يعمل على فضه بالطرق الحاسمة ويراعى في منزله هذه الاحوال المحافظة على سمعة الطرفين . وعدم اذاعة أسرار هذا النزاع ، لانه قد ينجم عن افشائها نتائج سيئة - ولا يفوت العمدة مايلحق أهل كل فريق من الضرر اذا استمر هذا النزاع ولم يعمل على ازالته بالطرق الودية المشروعة

الخصام بين العائلات أو الافراد

وما يتبع نحوه

عند حصول خصام بين العائلات أو الافراد يجب على العمدة أن يسعى في ازالة أسبابه ، وأن يتوسط بالاتفاق مع بعض العلماء والاعيان . الذين لهم مكانة عند المتخاصمين لعمل الصلح بينهم . وفض الشقاق واحلال الصفاء محله احلالا تاما

ويلاحظ أن يتم الصلح على أساس مكين فلا يكتفى بظواهره ، أو بقراءة الفوائح ، أو بتقبيل الرؤوس كما هي الحال المتبعة مع بعض المتخاصمين لأرضاء لجنة الصلح والتخلص منها - وعليه أن يتتبع حالة المتخاصمين بعد الصلح حتى يتحقق من أنه قد أحدث أثره - وإذا لم ينجح العمدة في ذلك فليبادر بتبليغ الموضوع الى مأمور المركز ، لينصرف فيه بحكمته أما بتشكيل لجنة

صالح يرأسها هو نفسه ، أو من يتدببه لها من ذوي المكانة والحيشة . بعضوية
بعض العلماء والأعيان الذين يتراضون على اتخاذهم الفريقان - وأما بمرض
الأمر على المدير ليتولى بنفسه رئاسة هذه اللجنة إذا رأى ذلك. أو ينتدب
لها من يلزم من كاد الموظفين بعضوية بعض رجال القضاء الشرعي والأدارة
والأعيان - إذا كانت مكانة العائلتين المتخاصمتين تستدعي ذلك وعلية
ملاحظة حالة المتخاصمين حتى ينصل في النزاع ويكلف رجال الحفظ بتبليغه
عن كل تمد يحصل من أحدهما على الآخر في حينه

الاجراءات التي تتبع عند اتمام التوفيق

بين المتنازعين

متى وقعت لجنة الصلح التي يرأسها العمدة لازالة أسباب النزاع بين
المتخاصمين فعليهما متى كان النزاع يتناول مسائل مدنية أن تثبت كل اجراءاتها
في محضر يحرر من حورقين يوضح فيه موضوع النزاع وأحبابه وماتم بشأن
كل مسألة على حثتها وإثبات قبول الطرفين لقرار اللجنة ويوقع عليها
من الرئيس وأعضاء اللجنة ومن حضر من الشهود أثناء الصلح ، ومن
الطرفين المتخاصمين . وتسلم صورة لكل فريق

وقد جرى بعضهم في العمل على تحرير ثلاث صور ، لحفظ الصورة
الثالثة بالمركز للرجوع اليها عند الاقتضاء وهذه الطريقة مستحسنة ، وفي
حالة تقديم أحد الطرفين مستندات لجنة الصلح أثناء انعقادها . عليها
أن تعيدها لأربابها متى تم التوفيق ، ولا تبقى شيئاً منها لديها . ويراعى
أثبت ذلك بدقتر أحوال البلد ، وذلك علاوة على الدقتر الخاص السابق.
الإشارة اليه المحفوظ طرف العمدة

ملحوظة : - يجب على العمدة أن يقدم في أول كل شهر كشفاً مينا

فيه أسماء المتنازعين . وموضوع المنازعة التي حصلت خلال الشهر ، وأسبابها ورأيه فيها ، وما أجراه من التوفيق ، وإزالة الخصومات . ويرسل هنا الكشف إلى المركز كي يبدي رأيه فيه وملحوظاته عنه بعد فحصه ويبادر باتخاذ الاحتياطات اللازمة لمنع استفحال النزاع أو وقوع تعدد من أحد الفريقين على الآخر حتى تتم إجراءات الصلح . والمركز يرفع هذا الكشف للمديرية التي تدبجه ضمن تقريرها الذي ترفعه كل شهرين لوزارة الداخلية

ما يترتب على استمرار النزاع

لا يخفى أن معظم النار من مستصغر الشرر كذلك إذا استمر النزاع البسيط بين بعض الأهالي استفحل الأمر واشتد ، وتمكنت العداوة والبغضاء في قلوب المتنازعين وأخذ كل فريق يسمى للتشكيل بالآخر والحلق الأذى به وتدير المكائد للانتقام من منازعيه ويترتب على ذلك لاختلال الأمن بالبلد بسبب ما يقع من الحوادث

مسئولية العمدة

ليعلم العمدة بأنه إذا ثبت لساكنه أو تقصيره في اتخاذ ما يزيل هذه المنازعات بالطرق السابق إيضاها . فإنه يكون مسئولاً إدارياً عن هذا التقصير الذي قد يؤدي إلى زعزعة أركان الأمن العام في البلدة ، كما أن شيخ حصة المتنازعين . يكون متضامناً في هذه المسئولية مع العمدة

الفصل الثالث

اهمية العلم بعادات الجناة

وأساليب ارتكابهم للجرائم والعمل على منع الانتقام

عادات الجناة على العمدة أن يتعرف عادة كل مجرم في دائرة بلدته أو في الأنحاء المجاورة لها . لأنه في الغالب يعود على اتخاذ طريقة واحدة في اجرامه فمن من يعتاد على خطف الاطفال أو المواشي وردها بالحلالة . أو على سرقة خزائن النقود . أو على سرقة نوع مخصوص من المواشي كالخير مثلاً . أو على استنجاره لأقلاف الزراعة أو قتل المواشي أو تسميمها

أساليب ارتكابهم للجرائم - لكل جان منهم أسلوب خاص في ارتكاب أعمال هذه الجرائم فمن من يعتاد السرقة بالطريقة الامريكانية كشرط الجيب بمشط ونشل ما فيه أو تناوله باليد بكيفية غير محسوسة ، ومنهم من يعتادها بإعطاء مخدر ، كالدائرة أو البنج أو بواسطة نقب الخائط أو التسلق الخ

(انظر مسحت أساليب الجناة مفصلة في التحقيق الجنائي العملي
بالفصل الاول من الباب الرابع)

قائدة معرفة ذلك - إذا وجه العمدة عنايته الى معرفة عادات هؤلاء الجناة وأساليب ارتكابهم للجرائم والاشخاص الذين يترددون عليهم من امثالهم ومن يساعدهم من الاحياز وغيرهم بآله أو نفوذه خوفاً منهم أو لمصلحته الخاصة أمكن الاستفادة من هذه الملاحظات عند ارتكاب أعمال هذه الجرائم لأنها تسهل كثيراً الاهتمام الى فاعليها

ومن أحدث وافق الطرق المثبتة في بعض دوائر البوليس بأوروبا ،
لتسهيل الاهتداء الى ضبط الجرمين هي حصر أسماء المملومين منهم ، ثم
كتابة كل نوع منهم في كشف خاص ، يشتمل على عاداتهم في ارتكاب
الجرائم ، مثلاً يكتب المعتادون على سرقة الخزائن الحديدية في كشف ، والمعتادون
على خطف الاطفال في كشف ، والمعتادون على سرقة المواشي ورجعها
بالحلاوة في كشف ، والمعتادون على سرقة المنازل بالنقب ، أو بالتسور ،
أو بواسطة الخدم في كشف ، وهكذا .

فاذا وقعت حادثة من هذا القبيل ولم يضبط فاعلها رجع البوليس الى
الكشف الخاص بالجناة المعتادين على ارتكاب امثال هذه الجريمة ، فيتبع
حركاتهم وسكناتهم ، وخصوصاً في المدة التي وقعت فيها الحادثة ، وفي الغالب
يستدل على الفاعل بسهولة .

وأيضاً الاهتمام بالسلب ارتكاب الجرائم كثيراً ما يوصل لمعرفة الجانين ،
وأقرب حادثة يستدل منها على قائمة ذلك ، أن شخصاً في العام الماضي
اعتاد سرقة حلى البنايا بعد تخديرهن بالبئج الذي كان يفضي الى
قتلهم ، وقد ارتكب جريمة الاولي في حارة الكبارة بجوار قنطرة الدكة
بمصر وفر دون أن يستدل عليه ، ثم حاول ارتكاب الجريمة نفسها مرة
أخرى في منزل لخر بالجهة عينها ، ولكن المومس الثانية كانت حريصة فلم
يتسكن من اتمام الجريمة معها ، ثم في ثالث دفعة سافر الى طنطا وقتل مومساً
بنفس الطريقة ، وسلبها حليها . وقد ضبط حال فراره بفطار السكة الحديدية
ومعه بعض مصاغها ، ولما كانت طريقة ارتكاب الجريمة الاخيرة مماثلة لما
قبلها ، ظن المحققون بيقظتهم في قسم الازبكية انه ربما كان هو فاعل
الجريعتين السابقتين ، فعرض على المومسات بالحارة المذكورة ،
معرفة ، ولم ير بدا من الاعتراف بجرائم المذكورة فاعترف بها ،

وحكم عليه بالاعدام وفند فيه فعلا
وكان المحقق حضرة العالم المدقق عبد الهادي بك الجندی رئيس نيابة
طنطا وقتئذ . ولم يظهر في الكشف الظاهري بحجة القتيلة الاولى أثر الخنق ،
وانما وجد على فيها قطعة قطن ، والنشریح أثبت موتها بأسفكسيا كتم النفس
من مادة مخدرة كالبنج

كيفية العمل على منع الانتقام - لا يفوت المدة أن يتنبه أيضا الى
الجنح عليهم الذين يضررون الانتقام من جنح عليهم وكثيراً ما يكتبون
اسماء خصومهم في التحقيقات أصراراً منهم على الانتقام لكيلا يكون محضر
التحقيق حجة عليهم اذا ما انتقموا من خصومهم . فيجب على المدة في الوقت
الذي يبحث فيه عن مرتكبي الجريمة أن يراقب الجنح عليه وذوي قرباه
وأتباعه وأن ينبه المشايخ وشيوخ الخفراء وخفير الدرك الى ذلك لتضييق
فرص الانتقام على الساعين اليه

ويحسن هنا أن تثبت التبذة الآتية من التقرير الضافي الذي قدمه
حضرة الاداري الخبير محمود بك زكي الى جناب مراقب قسم الضبط بوزارة
الداخلية عام ١٩١٢ عن الطرق التي يرى اتخاذها لتقليل حوادث الاتلاف
وتحسين حالة الامن العام

« لا يخفى أن جريمة اتلاف الزراعة أو تسميم المواشي أو الحريق كلها »
« جرائم انتقام يرتكبها جبان يخشى أن ينتقم من خصمه في شخصه ، فينقلب »
« فرصة ويميل ما في وسعه مخفياً ، ويتلف الزرع في الظلام ظالماً منهراً بعدم »
« وجود خفراء الزراعة ، أو في غفلة خفراء البلد ، حتى يخرج منها ويهود »
« اليها بدون أن يراه أحد ، ولا سبيل لتحسين هذه الحالة الا بالتعليم المقرون »
« بالوعظ الديني حتى تجمد النفس داعياً بمنعها من الاضرار بالذير ، وان لم »

« يمكن الوصول لذلك في زقت قريب فلا أتجح من التوفيق بين المتخاصمين »
 « وإزالة مآني نفوسهم بطريق تداحل العمدة والمشايع أو لجان الصلح ورجال »
 « الضبط بالمرأى الكز. وقد اهتمت النظارة بهذه المسئلة وأصدرت جملة »
 « منشورات وتعليمات وحسنت تحرير كشوف شهرية بنتيجة أعمال الصلح »
 « ولاكني أقول أن كثير آمن المراكز لا يزال ينظر لهذه المسئلة بالعين التي »
 « لا يجب أن يراها بها، ففي كثير منها يبلغ الشخص بتمدي جاره على حده »
 « وتماسكها مآ، ونحول مريضته على العمدة الذي يهملها محابة للشكو في »
 « حقه، ثم يعيدها للمركز بعد مدة بدعوى أن النزاع مدني، وما أسهل »
 « علي موظف المركز من التأشير عليها بالحفظ، وتفهم مقدمها برفع دعوى »
 « مدنية، وقد يحصل أن لاتنضي أيام الا وجريمة ارتكبت عن اشتكى ولم »
 « يجد منصفاً ويستصعب الدخول في قضية مدنية ربما كانت مبدأ في ضياع »
 « ما يملك، فيتلف زرع جاره الذي ربما يبلغ، وأدعى بعدم معرفته للفاعل لينتقم »
 « هو أيضا، وتشكر حوادث الانتقام بينهما، ولا يبعد أن تنتهي بواقعة »
 « ضرب تفضي الموت مع أن الخلاف الاول نافع، وكان في استطاعة العمدة »
 « أن ينتقل معها محل الواقعة، ويوفى بينهما في زمن قليل جدا، ولوالنفث »
 « موظف المركز واعاد العريضة للعمدة منبها علي بالانتقال والتوفيق بينهم »
 « أو انتدب عمدة من البلاد المجاورة لاتنهي كل شيء، واختلاصة أن كل »
 « حوادث الخلاف مبنية على الانتقام الناشئ علي خلاف بسيط »

« ويجب علي محقق المركز أن لا يقفل محضه مقتنما بادعاء المجنى عليه »
 « أنه لا يعلم الفاعل ولا يشبهة في أحد، بل الواجب ان يدقق معه ويسأل »
 « العمدة وشيخ الخفراء وشيخ حصة المبلغ، فان لم يفيدوه يشهدون له بأخباره »
 « بنتيجة بحثهم » هذا فضلا عما يتخذ من الاجراءات الادارية ضد العمدة »
 « اذا كانت العداوة، مروفة ولم يسع لازاتها أو يبلغ المركز عنها »

الفصل الرابع وجوب انتقال العمدية

الى محل الحوادث الجنائية فورا وفائدة ذلك

يجب على العمدية ان يبادر بالانتقال الى محل وقوع الحوادث الجنائية
وضبط وقائمها فورا للاسباب الآتية :-

(١) كي يتوصل الى اثبات حقيقة الجريمة والقبض على مرتكبيها بسهولة
تداركها قبل أن يتمكن المتهمون وأعوانهم من العبث بمكانها ؛ فيضللوا
المحقق ، وكذا يتسع معهم الوقت لتحضير طرق الدفاع الكاذبة.

(٢) امكان عمل المعاينة عن مكان الحوادث أو الاشياء أو الاشخاص
الذين وقعت عليهم ؛ وحالتها وقت ارتكابها قبل أن تزول العلامات والآثار
الدالة على الجرائم وفاعليها مع العناية بالمحافظة على الآثار بالكيفية التي
ستوضحه بالبواب الرابع.

(٣) اذا اتضح من التحقيق انه قد اخفيت في بعض المنازل الاسلحة
أو الآلات التي استعملت في ارتكاب الجريمة أو المسروقات التي اخفيها
المجرمون يمكن اجراء التفتيش فورا قبل أن يتمكن المتهمون وأعوانهم من
تهريبها في مكان قد يتمسر الاهتداء اليه ، ويمكنه بسرعة انتقاله الى محل
الحادثة العمل على ضبط المسروقات بان يرسل من يتعقب السارقين
ليضبطوهم بمسروقاتهم قبل تهريبها الى بلاد أوجهات بعيدة يصح من
الصعب الوصول اليها بعد ذلك.

الفصل الخامس

واجبات العمدة بشأن ضبط المجرمين وعدم التسرّع عليهم - أهمية ضبط الجناة بالنسبة للمجتمع الانساني - وجوب استمرار المباحث حتى بعد حفظ الدعوى - واجباته بشأن الهاربين من الاقتراع أو من تحت السلاح - واجباته بالنسبة الى المخبرين السريين .

بذل الهمة لضبط المجرمين

مراقبة أحوال الاشقياء - العمدة والمشايع مطالبون بمعرفة سير وسلوك الاشخاص القاطنين في بلادهم . لذلك ينبغي عليهم التثبت من الاشقياء والمنعويين على الاجرام ، ومراقبتهم مراقبة دقيقة ، بأن يتعرفوا الجهات التي يجتمعون فيها ، والاشخاص الذين يترددون عليهم ، والأعمال التي ينوون القيام بها (١) ثم يتخذون الاجراءات التحفظية اللازمة لمنع وقوع ما يخل بالامن العام منهم (أو على الأقل يتوصلون بما يجرونه من المباحث الى ما يؤيد التهمة ضدهم بعد ضبطهم وتبليغ المركز أولاً فاولاً عن ذلك ليعمل ما يراه لازماً) .

ضبط المجرمين - يجب بذل كل ما في الوسع لضبط المجرمين وعدم التسرّع عليهم ، وبصفة خاصة الجناة المطلوب البحث عنهم سواء كانوا هاربين من السجون أو من الاحكام القضائية ، وتبليغ المركز بطريقة سرية بمجرد وجود أحدهم في البلدة لارسال القوة الكافية اذا استدعى الحال ذلك للمساعدة في ضبطه - ويلزم عمل ذلك بجميع الطرق الممكنة ومنها ابتكار الحيل الموصلة لضبطهم ومفاجأتهم على غير استعداد منهم ، حتى لا يتعرض حفظة الامن الى

(١) يمكن العمدة التوصل الى معرفة ما ينوونه بواسطة الجواسيس الذين يأتونهم

الخطر وفنتك المجر من بهم .

ولا يفوت العمد والمشايج ان ضبط المجرمين من أهم واجباتهم ، ويجب عليهم أن لا يتركوا أى فرصة تسنح للقبض عليهم ، وأن لا يظهروا بالضعف أمامهم لئلا يستخفوا بهم وبسلطة الحكومة ، فيعيشوا فى الأرض فسادا ، ويصبح من الصعب الوصول الى ضبطهم - مع العلم بأن الحكومة تكافى بسخاء كل من يؤدى عملا جليلا يفيد الامن العام ، كما انها تقب بصرامة من يهمل ذلك أو يتستر على الجناة أو يعاونهم على الهرب أو التخلص من القبض عليهم .

اهمية ضبط الجناة بالنسبة للمجتمع

الانسانى

يكون الجانى عادة جرثومة فساد بين الاهالى ودافعا قليلي الادراك منهم على ارتكاب الجرائم اقتداء به ، لذلك كان من الضروري عزله عنهم بان يوجه العمد والمشايج ورجال الحفظ غاية اهتمامهم فى ضبطه وتقديمه للعدالة ، لياخذ الجزاء الرادع له عما ارتكبه من الجرائم ، فان ذلك أدعى الى تهذيب اخلاقه ، فلا يعود لارتكابها مرة أخرى ، لان السجن هو المذهب الوحيد لامثال هؤلاء المجرمين ، وهو بمثابة المستشفى لهم ، فان المجرم كالمرضى بمرض وبأى يتحتم عزله عن باقى اهالى البلدة الاصحاء كي لا تنسرب العدوى اليهم كما يتحتم بقاؤه فى المستشفى أو الكردون حتى يشفى تماما من مرضه فاذا عاد لبلده واخلف يأمله يتوون آمنين من حصول ضرر من مخالطته ، وينطبق هذا المثل أيضا على تنقية الآفات الزراعية: حتى لا تنتقل العدوى منها الى الشجيرات التى تجاورها فتنتك بها

فإذا تيسر للجاني الفرار وتمكن من الإفلات من يد العدالة وتوابع العقاب الذي يستحقه عليه فانه يتبادى هو وغيره من الاشقياء أمثاله على ارتكاب أشنع الجرائم المهددة للأمن العام ويكون له أسوأ الأثر في قليل الإدراك وضعيفي الإرادة، فيصبح الأهلالي غير مطمئنين على أرواحهم وأموالهم واعراضهم ، فيختل الأمن في البلد والعكس بالعكس .
ويمكن بالأهلالي أن يساعدوا العمدة والشيخ وسائر رجال الحفظ في ضبط المجرمين وتسهيل مهمتهم بعدم التستر عليهم أو معاوتهم في الهروب ، فإن كل هذه الاجراءات هي في المحافظة عليهم وعلى أمرهم ، فإذا أهملوا في هذا الواجب فقد أساءوا الى أنفسهم .

وجوب استمرار المباحث حتى بعد

حفظ الدعوى

ان حفظ الدعوى بمعرفة النيابة لا يمنع من إعادة النظر فيها مرة أخرى اذا وجد ما يدعو لذلك ؛ كتقديم بلاغات تقتضى إعادة النظر فيها ثانياً ، أو وجود قرائن جديدة كشهود يشهدون بصحتها أو ضبط مسروقات وغيرها ، ولذلك يجب ان يستمر العمدة والشيخ ورجال الحفظ في عمل المباحث حتى مع حفظ الدعوى ؛ فلا يسهلون البحث عن الأدلة التي من شأنها ان تبرز الأدلة الأولى ، بحجة صدور قرار حفظ الدعوى ، وان لا يكملوا ذلك الى الظروف والمصادقات ، وعند التوصل الى نتيجة مفيدة في الدعوى ، يجب المبادرة باخطار المركز عنها لاجراء اللازم

والعمدة أو الشيخ الذي يؤدي ذلك بعناية وشهامة ، يقوم بأجل خدمة لتأييد الأمن العام في بلده ، بتضييقه الخناق على المجرمين ، لانه بذلك يفهم الاشرار انه لا بد من الوصول الى اقتضاح أمرهم وظهور رخصايات أعمالهم مهما ابتكروا من

الاباليب واسنوا في الاخفاء

وليكن في علمهم أن الجاني عند ما يعلم بحفظ الدعوى لعدم ظهور أدلة كافية قبله أو امدم التوصل لمعرفته والاستدلال عليه، كثيراً ما يهمل الاحتراس والاحتياطات التي كان يعملها ليدفع عن نفسه الشبه ، ويخلع ثوب التنكر الذي كان مزوداً تحته أثناء تحقيق جريمته ، ليكون بعيداً عن العيون التي كانت ترقبه قبل صدور قرار حفظ الدعوى ، وقد ينبجج المجرم أحياناً ويفتخر علناً بأنه بلغ من الخلق في الاجرام مبلغاً عظيماً الدرجة أنه لم يعرف أمره ولم يستدل عليه حفظة الامن

ومما يؤسف له أشد الاسف ان بعض العمد والمشايخ يخشون الجناة ولا يجراؤن على تبليغ مركز البوليس عنهم وبذلك يكونون عرضة لاشد العقوبة مع علمهم بأن هؤلاء هم علة اختلال الامن في البلد

واجب العمدة بالنسبة الى المهربين

من الاقتراع أو من تحت السلاح

عند ما يعلم العمدة أن احد الاشخاص شرع في أن يهرب من الاقتراع يجب عليه أن يخطر المركز حالاً ويتخذ الاجراءات اللازمة لئلا يهرب من السفر خارج القطر ، ويعلم الجهات التي قد يلجأ إليها في داخل القطر ، وعليه ان يبحث عن الاشخاص المقترعين فعلاً او المهربين من تحت السلاح حتى اذا ضبطهم يرسلهم مخفورين الى المركز بعد الاخطار عنهم ملفوياً ، واذا علم بوجودهم في جهات معلومة في غير دائرة بلده أبلغ المركز عنهم لاجراء مايلزم - وليعلم أنه اذا نستر على الهارب أو أهمل في ضبطه مع علمه بوجوده في دائرة البلدة أو بأى جهة أخرى ولم يبلغ عنه يجازى بصرامة

واجب العمدة بالنسبة الى المخبرين

عندما يمين رجال البوليس الملكي (المخبرون السريون) لضبط أحد الجانين أو الهاربين من الاحكام القضائية أو الخدمة العسكرية ، يعطى لهم امر بالكتابة الى عمدة البلدة التي يظن ان الجاني موجود فيها لتقديم المساعدة اللازمة للبوليس في ضبطه فعند حضور احدهم للبلدة ، يجب على العمدة ان يتحقق من شخصيته ، بأن يطلب منه ابراز الامر الكتابي الذي معه ، ويشمر المركز بطريقة مربية عنه ، للتثبت من حقيقته ، لتلايخده احد المختالين ، ويدعى انه مخبر كي يستفيد من معاونة العمدة له ، والتأثير بذلك في بعض الاهالي ، جربا وراء منفعة خاصة له ، كما حصل بذلك كثيرا ، ومتى ثبت له انه احد رجال البوليس الملكي ، يقدم له كل مساعدة لازمة لتسهيل اموريته ، خصوصا ما يتعلق منها بضبط الجناة والهاربين .

الفصل السادس

واجب العمدة نحو الخفراء - شروط انتخاب الخفراء النظاميين -
شروط انتخاب الخفراء الخصوصيين - خفراء وابوزات الري والطحن -
تعليمات عن الأمن العام تفهم للخفراء من وقت لآخر - مرور العمدة على دركات الخفراء ليلا - حفظ النظام والأمن العام (في الاحتفالات ويوم السوق - وبعد انقضاؤه)

واجب العمدة نحو الخفراء

يجب على العمدة ملاحظة ماسيأني بعد لضمان سير أعمال الخفراء بحالة جيدة في البلد :-

(١) انه يكون عدد الخفراء مطابقاً للقواعد المقررة تماماً

- (٢) ان يكون انتخابهم بالطريقة المبينة بعد
 (٣) ان يكونوا ذوى اهلوية ثامة فيما يختص بتأدية واجباتهم
 (٤) ملاحظة عدم اشتغالهم فى أعمال خصوصية نهارة أو تأجيرهم
 عند الاهالى وذلك للمحافظة على كرامتهم ومنعاً لاجسادهم حتى يمكنهم
 تأدية واجب الحراسة ليلاً على أتم وجه

شروط انتخاب الخفراء النظاميين

بما ان الخفراء يقومون بأعمال عديدة، وذات أهمية عظمى للبلاد، وهم
 يد العمدة العاملة وبواسطتهم يمكنه العمل على استنباب الامن من جميع
 وجوهه، فعليه كى يصل الى الغرض المقصود من تعيينهم ان لا يدخل التحيز
 والمحاباة أو الشخصيات فى ذلك بل يراعى ما سيوضح بعد بشأن انتخابهم :-
 (١) أن يكون سلوكهم جيداً وسمعتهم جيدة، ومن عائلات
 طيبة، وبصفة خاصة مشايخ الخفراء ووكلائهم حتى يجتنبوا عند الحاجة من
 ذويهم من يساعدهم على القيام بأمور يتهم، ويكونوا موضع احترام فى نظر
 الاهالى، وليس لهم سوابق غشلة بالشرف كالسرقات أو النصب أو التزوير
 أو ما شاكل ذلك

(٢) أن يكونوا أقوياء البنية والنظر (١) معروف عنهم شدة البأس
 والنخوة والشهامة

(٣) أن لا يقل عمر الواحد منهم عن ٢١ سنة ولا يزيد عن ٤٥ سنة
 (٤) إعطاء الأفضلية للرجال المرفوقين من البوليس أو الجيش أو خفر
 السواحل بحيث تتوفر فيهم الثلاثة شروط المتقدمة

(١) درجة الابصار ٦ على ١٢ فى العين اليمنى و ٦ على ٢٤ فى العين اليسرى
 أو ٦ على ١٨ فى كل عين

(٥) يحسن أخذ رأى المشايخ وكبار العائلات وذوى المصالح عند
انتخاب مشايخ الخفراء ووكلاتهم

شروط انتخاب الخفراء الخصوصيين

يجب على المند أن يتفقوا مع أصحاب المزارع عند تعيين الخفراء
الخصوصيين لحراسة مزارعهم وحاصلاتهم ومواسمهم على أن يكونوا من
الأشخاص الاتقياء البنية الذين تتوفر فيهم الاستقامة والسيرة الحسنة ويقوم
المركز

وعلى الملاك أن يتعهدوا بدفع أجورهم ويكون مع هؤلاء الخفراء دفتر
للتأشير عليه من الدوريات عند مرورها عليهم . ويحفظ كشف الخفراء
بيان مناطقهم والتعهدات المطلوبة بالمركز الذي له حق المرور عليهم والتأكد
من وجودهم وكذا مرور الدوريات عليهم

خفراء وابورات الري والطحن

ينبغي تعيين خفراء لنظاميين لحراسة وابورات الري والطحن فان كان
الخفير المعين على احدهما غير نظامي يجب أن يقدم ضمانه من عمدة بلده
أو قبياته يحسن سيره واستقامته ؛ لان ذلك من ضمن العوامل المهمة التي
تفيد في المحافظة على الامن العام ومنع وقوع الحوادث

وقد أشار لئلك حضرة صاحب العزة محمود بك في تقريره عن نتيجة
تفتيشه على مركز اشمون بمديرية المنوفية فقال

« من البيانات المتقدمة يرى أن حوادث سنة ١٩١١ كانت أقل بكثير »
« من سنة ١٩١١ حيث بلغ الفرق ٣٢ حادثة وقل عدد البلاد التي ارتكب »
« فيها أكثر من ثلاث حوادث بمقدار النصف تقريباً زادت البلاد الداخلية »

« من حوادث الائلاف : وهي نتيجة حسنة جدا تدل على يقظة موظفي هذا »
 « المركز وخصوصا مأموره - وقد درست الطريقة المتبعة في هذا المركز »
 « للمحافظة على الأمن العام ولتنع حوادث الائلاف فعملت من الأمور انه »
 « اهتم حقب وصوله لهذا المركز بمحصر خفراء وابورات الري وهم من العربان »
 « غالباً يعيشون في خيوشهم المنصوبة بجوار الوابور، وبينهم كثير من ذوي »
 « السوابق والسمعة الرديئة، ومحل اقامتهم مأوى لكل مارق، وحرز، أمين »
 « لاختفاء المسروقات، ثم استحضروهم وكشف عن سوابقهم بعد عمل اوراق »
 « فيش ارساها فلم يحقق الشخصية، وسعى في التخلص من علم بسوء سلوكه »
 « واتفق مع أصحاب الوابورات على تعيين خفراء بضمانة العمدة من أهالي »
 « البلاد التي بأراضيها الوابورات، أما الباقون من حسنت الشهادة في حقهم »
 « قابضهم بمغفرون، واشترط في وضع خيوشهم ان تكون بجوار مساكن البلد »
 « التابع له الوابور، ويوجد الخفير للخفارة بسلاحه فقط »

تعليمات عن الأمن العام

تفهم للخفراء من وقت لا آخر

على العمدة، أو من ينوب عنه، أن يفهم الخفراء التعليمات الآتية
 من وقت لا آخر ويتأكد دائماً من أنهم على المام بها : —
 (١) شدة التيقظ طوال مدة الليل، وعدم التغيب عن دركاتهم، أو
 الإهمال في واجباتهم، وضبط كل من يجدوا حاملاً أسلحة أو ملابس أو
 حاصلات أو يقود مواشي أو خلافاً إذا اشتبهوا فيه بأن كان غير معروف
 لديهم أو ظهرت عليه علامات الاضطراب عند توجيه الأسئلة اليه
 بشأن ما يحمله والجهة المتوجه اليها أو كان مشبوهاً أو مراقباً ويقدمونه الى
 شيخ الخفراء ليعرض أمره على العمدة ليتحرى عنه ويكشف حقيقة أمره

ويرسله بإبلاغ مع المضبوطات الى المركز.

(٢) عدم سد أفواه البنادق أو تمجيرها أو إطلاقها بدون داع لأن ذلك موجب للخطر .

(٣) أن يكثروا من المرور على دركاتهم من الداخل والخارج وبصفة خاصة في النقط الخفية وفي الليالي المظلمة وأن لا يرفعوا أصواتهم أو يصيحوا بمناداة مزعجة لا لزوم لها .

(٤) أن لا يتلوهوا عن دركاتهم وحراستها بالخلوس في مجتمع أو على قهوة أو داخل بيت أو دكان أو ماشابه ذلك لتلا يتعرضوا للمقاب الشديد .

(٥) اذا سمعوا استغاثة داخل سكن أو خارجه أو نبح كلاب يبادرون بالتهارب نحوه ويقدمون للإهالي كل مساعدة لازمة وممكنة ويبذلون رؤسائهم عما يرويه في الحال .

(٦) اذا رأوا لموصياً عليهم أن يبدلوا كل مافي وسعهم لاثقاء القبض عليهم ومنهم من الفرار أو تم ييب المسروقات وأن يستعملوا اسلحتهم ضدكم في الاحوال القانونية .

(٧) ينتشرون في الصباح وقبل الغروب على الطرق والمناقع لتأيينها ومنع اعتداء اللصوص على الاهالي عند خروجهم واشيهم في الصباح وعودتهم بها في الغروب .

(٨) ملاحظة ايقاف حركة المعادي ليلا ولأ كد من ذلك ومن ان اللصوص لا يستعملونها لأغراضهم الشريرة يجب ان ترقتو السفن بجوار البلد أو العزبة التابعة لها تحت حراسة خفير الدرك الذي يكون مسئولاً عنها وعلى شيخ الخفراء ان يمنع المراكب التجارية من الرسو ليلا بعيداً عن البلد بل يجب أن ترسو في الموارد المقررة ، لتكون تحت حراسة رجال الحفظ ، ويجب أن تر بط السفن وبأفي المراكب بسلسلة (جنزير) لها قفل ويسلم

مفتاحه لشيخ الخفراء مدة الليل .

(٩) ان يسرع كل من يوجد عنده حادث في دركه بتبليغ شيخ الخفراء أو شيخ النوبة عنه بدون تأخير وهذا يبلغ العمدة في الحال لاجراء مايلزم.

مرور العمدة على دركات الخفراء ليلا

على العمدة ان يمر في بعض الليالي وفي أوقات مختلفة بالبلد ليلا ليتفقد حالة الأمن ويتأكد من تيقظ شيخ النوبة وشيخ الخفراء والخفراء ووجودهم في دركاتهم وحسن قيامهم بواجباتهم

حفظ النظام والأمن العام في الاحتفالات

يجب على العمدة ان يحفظ النظام والأمن العام في الأفراح والولائم والأعياد وما شاكلها من الاحتفالات التي تقام في بلده بأن يكلف شيخ الخفراء بتعيين الخفراء اللازمين لذلك تحت مسئوليته وملاحظة منع إطلاق الأعيرة النارية في الأفراح ومنع المشاجرات مع المحافظة على المجتمين.

حفظ النظام والأمن يوم السوق

(١) يجب على شيخ الخفراء ان يوجد في السوق طول مدة اجتماعه ومعه العدد اللازم من الخفراء لحفظ النظام ومن واجباته ان يمنع كل شخص من تعاطي حرفة الجزارة بدون رخصة قنارية ، وان لا يسمح للجزارين باستعمال أى مكان غير مرخص به من مصلحة الصحة العمومية ، ويجب على العمدة مراقبة المواشى التي يأتى بها الجزارون من الاسواق للذبها ، وفي حالة اشتباهه في مصدر تملك الماشية يجب ان يتحقق منها باطلاعه على أوراق المبيعات الخاصة بها والتأشير على هذه الأوراق بما يفيد مشاهدته للماشية

المباغة حتى لا تستعمل نفس الورقة لماشية أخرى يصح ان تشابه الأولى
أوصافها .

(٢) ملاحظه وجود دفاتر لدى الصياغ يفيدون فيها ما يشترطونه وما يبيعونه
من المصاغ ، ويثبتون فيها احوال الأشخاص الذين يشترون ويبيعون وإذا
كانوا غير معروفين لديهم شخصياً يكلفون البائعين باستحضار من
يضمنونهم

(٣) ضبط الموازين والمكاييل المزيقة والجواهر السامة والمخدرات
المنوعة والمأكولات الفاسدة والأسلحة النارية كالبنادق والطبنجات
والأسلحة البيضاء (١)

(٤) توجيه اللاتفات الى الأشخاص السيئ السلوك الذين يوجدون
في السوق للنشل أو النصب أو خلافة وبصفة خاصة المراقبين والمشتبه فيهم
والتشردين

(٥) في حالة حصول نزاع بشأن ملكية إحدى المواشي أو غيرها
يجب على شيخ الخفراء أن يحضر الخصام أمام المدة مع اثبات الحاصل
بشأنه النزاع لأجراء ما يلزم لفضله ومساعدة الأشخاص الذين يستمرفون
على مواشي أو اشياء مسروقة منهم

(٦) مساعدة رجال الحكومة في تنفيذ ما مورياتهم كالأطباء البيطريين

وغيرهم

(١) كالسيوف والشيش (ماعدا المتعملة منها للكساوي الرسمية أو المبارزة)
والسوكيات والخناجر والرماح ونصال الرماح وعصى الشيش والحش (قضيب مدبب
من الحديد يوضع بأطراف العصي) وملكمة حديد (يونه حديد) والكاكين التي
لايسوغ أحرازها أو حملها ممنوع من الضرورة الشخصية أو الحرف وأما الأسلحة
المينة بالمادة ٢٨ من القانون الجديد نمرة ٢٤ الخامس بالمشتبه فيهم والتشردين والمراقبين
الصادر في سنة ١٩٢٣ فلا يعمل بها الا في الاحوال الخاصة بها

(٧) ملاحظة حركة انتهاء السوق حسب المواعيد المقررة قانوناً وذلك بمعرفة شيخ الخفراء والخفراء المعيّنين معه.

حفظ الأمن العام بعد انقضاء السوق

يجب على العمدة بعد انقضاء السوق أن يلاحظ أن شيخ الخفراء يعين المدد اللازم من الطواقة بصفة دورية للورود على الطرق العمومية التي يسلكها العائدون من السوق بمواشيهم وبضائعهم إلى بلادهم. وذلك لمنع تعدى اللصوص عليهم حتى يتأكدوا من أنهم وصلوا إلى مأماتهم (١) ولا يسمح لأحد منهم بالمرور ببضاعته بعد الغروب بل يبقى بالبلد تحت حراسة رجال الحفظ إلى الصباح ، ولا مانع من اتصافهم بالمبيت في محل السوق ليله إذ لزمته تحت ملاحظة أحد الخفراء الذي يمينه العمدة لذلك مع اثباته بدفع أحوال البلد ، وكذا ينعين هذا الواجب على عمد البلاد التي ينفع أهلها من السوق فمليهم أن يخرجوا في الصباح خفراء لحراسة الطرق في زمام بلادهم وأن لا يعود هؤلاء الخفراء إلا بعد انقضاء السوق وعودة الأهالي.

ملحوظة . إذا حصلت حادثة لأحد من التجار أو العائدين من السوق بعد الغروب في الطريق فجميع عمد ومشايخ الخفراء وخفراء البلاد والعرب التي مر عليها يكونون عرضة للمسئولية الشديدة نظراً لتقصيرهم في تنفيذ التعليمات المتقدمة

(١) ويتبع أيضاً هذا النظام عندما تكون المواشي مربوطة في البطان ولا سيما وقت البرسيم (مدة الرعي) تتم الدورة الطواقة المينة من الخفراء قبل الغروب وبعد ساعة أو ساعتين على الطرق التي يعود منها السكان قاصدين المواشي إلى البلد حين وصولهم إلى مأماتهم

الفصل السابع

ضرورة إيجاد عمل للأشخاص العاطلين

كثيرا ما ترتكب الجرائم بسبب ضيق ذات اليد عن اكتساب القوت الضروري، فإذا سهلت وسائل التعيش والارتزاق انعدم أو قل وجود المتشردين وتلاشى الجرائم التي ترتكب بدافع الفقر والحاجة، فإذا حمل الجوع شخصا على أن يسرق رغيفا مثلا أو حمله المعري على أن يختلس ثوبا يستتر به ويدفع عنه الحر والبرد فإن الانسانية تحسب القضية عند محاكمة الجاني على الرأفة بحاله ولرفق به مادام أنه لم يرتكب الجريمة بياض الطمع أو الانتقام أو الميل إلى الإجرام، لأن الباعث على ارتكاب السرقة يؤثر في تقدير العقاب فتارة يكون سببا في تلطيف العقوبة كما يكون سببا في تشديدها - فيجب على الممدة أن يمد للعاطلين يد المساعدة والتعاضد بإيجاد أعمال يرتزقون منها بطرق مشروعة سواء في الزراعة أو الصناعة أو التجارة أو المقاولات وغير ذلك مما يضمن لهم حياة شريفة حتى لا تدفعهم الفاقة إلى ارتكاب الجرائم

قانون المتشردين والمبشوهين والمراقبين

تنبيه

لما كانت بعض مواد القانون الجديد الصادر بشأن المتشردين والمبشوهين والمراقبين غامضة بعض النصوص، حتى أفضى ذلك إلى شكوى كثيرين من دوائر البوليس والتمسهم من وزارة الداخلية تفسير بعض مراده، وهي طلبت منهم ملحوظاتهم عليه، فقد بذلت قصارى جهدي في توضيح

ماغرض منها ، وترتيب للوضوعات المرتبط بعضها ببعض ، وقسمت هذا القانون الى ثلاث فصول ، الاول في المنشردين ، والثاني - في المشتبه فيهم ، والثالث في المراقبين ، وألحقت بكل فصل الاجراءات العملية التي تناسبه وذلك لتعم فائدته ويسهل فهمه على المطلعين عليه ،

وقد عرضته على حضرتي العالمين الناضلين محمد بك عثمان مدرس قانون العقوبات الاهلي بمدرسة البوليس والادارة ، ومحمود بك شوكت مفتش بادارة الأمن العام ومندوب وزارة الداخلية في لجنة التشريع ، ففضلا برأيه : فجاه بحمد الله وافيا بالفرض المقصود .

الفصل الثامن

تعريف المنشرد - اذاره من البوليس - مراقبة المنشرد المنذر - نبات حالة التشرد أمام المحكمة - متى يبطل مفعول الانذار - تفتيش المنشرد المنذر - ما يترتب على ارتكاب المنشرد المنذر

المنشرد

عرفت المادة الاولى من القانون نمرة ٢٤ الصادر في ٢٩ . يه سنة ١٩٢٣ أن الشخص يعتبر منشردا اذا انطبقت عليه إحدى الحالات الآتية :-

- ١ - من لم تكن له وسيلة مشروعة لا يعيش (١) ،
- ٢ - من يسعى في كسب عيشه بتعاطي أعمال الفهاز أو التنجيم في الطرق أو المحال العمومية أو في أي محل آخر يكون مرضا لنظر الجمهور ،
- ٣ - قوادو النساء العموميات ،
- ٤ - الاشخاص الاصحاء القادرون على العمل الذين يتعاطون الشحادة في الطرق العمومية ،

(١) كالمحترفين بالواط سواء كانوا قوادين أو مقودين أو كالمشتغلين ببيع صور أو رسوم تمثل مناظر مخلة بالاداب العامة للجمهور

٥ - من حكم عليه أكثر من مرتين بسبب تخريب الأطفال على التسلول في الطرق أو المجال العمومية وكان قد مضى على الحكم الأخير أقل من سنة ،

٦ - الفجر (١) الذين يجوبون البلاد دون أن يكون لهم موطن ثابت أو أن يثبتوا أنهم يحترفون مهنة أو صناعة مشروعة ،
٧ - من يقضى الليل عادة في الطرق أو الميادين العمومية في المدن أو البنادر ولا يثبت أن له مسكنا .

ملحوظة - لا تسرى احكام هذا القانون على النساء ولا على الأطفال الذين تقل أعمارهم عن خمس عشرة سنة كاملة (مادة ٣١)

انذار البوليس للمتشرد

إذا علم المندقة أو شيخ البلدة أو شيخ الخاوة بمتشرد في دائرة بلده أو حصته استدعاه وأرسله إلى مركز البوليس ، ليتحرى عنه (٢) حتى إذا ثبت انطباق إحدى حالات انتشارد عليه ، يعمل له البوليس ورقة تشبيه وورقتا فيش خضراوان ترسل قلم تحقيق الشخصية (٣) لمعرفة ما إذا كان قد سبق

(١) الفرض من هذه الفقرة هو انحاء النجر الى الاستقرار في جهة واحدة والاكتساب بالوسائل المشروعة . راجع الفصل الحادي عشر من هذا الباب في تعريف النجر وكيفية مراقبتهم

(٢) التحري مرغوب فيه لانه يؤدي لمعرفة الحقيقة ، ويجعل إجراءات البوليس اقرب الى الصواب . وفيه أيضا ضمان لشخص حيث يمطيه الفرصة السكافة للدفاع عن نفسه ، فضلا عن كونه يدفع عن البوليس المسئولية ويقوي حجته اذا عارض المتندر في الانذار

(٣) يتفق ان مباحث قلم تحقيق الشخصية تسفر عن أن الشخص الجاري التحري عنه هو اما : -

- أ هارب من وجه القضاء : يرسل للنيابة لاجراء اللازم بمقررتها
 - ب أو هارب من البجور : يرسل لسلطة البوليس الهارب منها ،
 - ج أو هارب من المراقبة : يرسل لسلطة البوليس الهارب منها ،
- وحينئذ تكون النتيجة منبسط شخص مطلوب القبض عليه .

انذاره في ظرف ثلاث سنوات أم لا (١)

وإذا اتضح أن الشخص محل إقامة ثابتاً ولا خوف من هروبه يتضمن عليه من معتمد لبن الفصل في موضوعه ، والا فيعرض أمره على النيابة بطلب حبسه احتياطياً ،

(١) فإن كان لم يسبق انذاره يعط له انذاراً صريحاً بأن يغير في مدى عشرين يوماً أحوال معيشته التي تنافي القانون بحيث لا يكون متصفاً بالتشرد والا قدم للمحاكمة . وفي هذه الحالة يأمر البوليس بملاحقته في المدة المذكورة حتى إذا انقضت هذه المدة وبقي على حاله الأولى بضبط ويسجل له محضر جنحة تشرد يعاقب تطبيقاً للمادة السادسة من هذا القانون .

(٢) وإن اتضح أنه كان قد أُنذِر في المدة المذكورة «خلال الثلاث سنوات» يقدم بمحضر التحري الذي تحرر له في مبدأ الأمر للمحكمة الجزئية بمد قيد هذا المحضر جنحة تشرد يعاقب تطبيقاً للمادة السادسة كما تقدم ،

وإذا عارض الشخص بأنه ليس في حالة تشرد وطلب أن يقدم بيانات جديدة على صحة معارضته جمع البوليس الأدلة المذكورة وقرراً استبقاء الانذار أو العدول عنه تبعاً للنتيجة التي يصل إليها ،

ويجوز لمن يقترض فيه التشرد أن يطعن في قرار البوليس أمام النيابة وهي تعمل تحقيقاً عند اللزوم ولما تأييد الانذار الصادر من البوليس أو الغاؤه (راجع المادة ٣ من الباب الثاني من هذا القانون)

(١) يلغى القانون بمررة ١٧ لسنة ١٩٠٩ الخامس بالتشرد ، والأمر العالي الصادر في ٢ ربيع الأول سنة ١٣١٨ (٢٩ يونيو سنة ١٩٠٠) بتعديل النظام الخامس بمراقبة البوليس المعدل بمقتضى القانون بمررة ١٦ لسنة ١٩٠٩ ، والقانون بمررة ١٥ لسنة ١٩٠٩ الخامس بوضع بعض أشخاص تحت مراقبة البوليس ، وكذلك يلغى كل ما كان مخالفاً لهذا القانون من الأحكام (مادة ٣٣)

وهذا الانذار يرسل الى الشخص الذى يفترض فيه التشرّد من
مأمور القسم أو المركز أو من نائب كل منهما في حالة غياب أحدهما في الجهة
التي يقيم فيها ذلك الشخص أو الجهة التي يوجد بها إذا لم يكن له مقر ثابت،
ومن المستحسن استدعاء الشخص وتسليمه الانذار وإعلامه بضرورة تغيير
حالة تشرده في خلال عشرين يوماً والا قدم للمحاكمة،
وبحور محضر عن الانذار أو عن معارضة من يفترض فيه التشرّد.
أو عن الأسباب التي دعت البوليس الى عدم الأخذ بتلك المعارضة،
ويكون في كل مكتب بوليس سجل يقيّد فيه أسماء من يرسل
اليهم الانذار (راجع المادة ٤) ويجوز دائماً إكراه من يفترض فيه التشرّد
على الحضور الى مركز البوليس لاستلام الانذار (راجع المادة ٥).

مراقبة المتشرّد المنذر

على العمدة والمشاخ مراقبة المتشرّد في المدة المذكورة فان لم يتفقد شروط
الانذار في مدى ٢٠ يوماً فليرسله العمدة الى المركز ببلاغ بثبت فيه ذلك ثم يوقع
هو وشيخان من القرية على الشهادة التي ستوضح فيما يلي، وذلك كي يحرر له
البوليس محضر تشرّد توصلا لحاكمته فاذا صدر الحكم عليه بالمراقبة فتتخذ
التعليقات الخاصة بموضوعها وتعرضها بالتفصيل في الفصل العاشر من هذا
الباب.

اثبات حالة التشرّد امام المحكمة

يكون اثبات حالة التشرّد امام محكمة الجناح بشهادة يوقع عليها في
القرى والبتادر من العمدة وشيخين من القرية أو البندر ومن المأمور
أو من يقوم مقامه، وفي المدن من شيخ الحارة وشيخ القسم ومن المأمور

وتعتبر هذه الشهادة حجة أمام المحاكم الى ان يثبت عكس ما فيها (راجع المادة ٧)

متى يبطل مفعول انذار المتشرد

يبطل مفعول انذار المتشرد اذا مضى عليه ثلاث سنوات ولم تنطبق عليه احدى حالات التشرد في خلالها (راجع الفقرة الاولى من المادة ٦)

تفتيش المتشرد المنذر

تطبق احكام المادة الثالثة والعشرين من قانون تحقيق الجنايات الاهلي (١) على الاشخاص الذين صدر اليهم انذار البوليس (الفقرة الثالثة من المادة ٢٩)

ما يترتب على ارتكاب المتشرد المنذر

عند وجود قرائن قوية تدل على ارتكاب أحد المتشردين الذين صدر اليهم انذار البوليس بجنحة ما أو على شروعه في ارتكابها ، يخول للبوليس والنيابة قبل المتهمين السلطة المنصوص عليها في المادتين ١٥ و ٢٦ ، من قانونا تحقيق الجنايات الاهلي (٢) ، ولو في غير الاحوال والشروط المنصوص عليه

(١) نصت المادة ٢٣ ت . ج على انه يجوز للمأموري الضبطية القضائية ولر في غير حالة التلبس أن يفتشوا منازل الاشخاص الموضوعين تحت مراقبة البوليس اذا وجدت أوجه قوية تدعو الي الاشتباه في انهم ارتكبوا جناية أو جنحة ، ولا يجب اجراء هذا التفتيش الا بحضور عمدة البلدة وأحد مشايخها أو بوجود الشيخ القائم بالاعمال في حال تيب العمدة وشيخ اخر ، وفي المدن يجب أن يكون التفتيش بحضور شيخ القسم وشاهد واذا تحققت الشبهة على المتهمين جاز القبض عليهم وتسليمهم للنيابة

(٢) نصت المادة ١٥ ت . ج على انه اذا شوهد الجاني متلبسا بالجناية أو وجدت قرائن احوال تدل على وقوع الجناية منه أو على الشروع في ارتكابها أو على وقوع

فيهما (راجع المادة ٢٩)

وكل حكم يصدر بالادانة للجنة ماضد متشدد بمن صدر اليهم اذكار
البوليس يكون واجب التنفيذ من وقت النطق به رغم استئنافه (راجع
المادة ٣٠)

الفصل التاسع

تعريف المشتبه فيهم - الاجراءات التي تتبع نحوهم - احكام مراقبتهم
ما يتبع عند تعيب شخص مشبه فيه - كيفية ملاحظة الاشخاص المشتبه
فيهم بعد اذكارهم - ما يتبع عند انتقال المشتبه فيهم من محل اقامتهم الى
محل آخر.

جثة سرقة أو نصب أو قتل شديد أو إذا لم يكن إتهمهم محل معين معروف بالقطر
المصري " يجوز للأمر الضبطية القضائية أن يأمر بالقبض على المتهم الحاضر الذي
توجد دلائل قوية على اتهامه " وبعد سماع أقواله أن لم يأت بما يبرئه يرسله في ظرف
أربع وعشرين ساعة إلى المحكمة التي من خصائصها ذلك ، ليكون تحت تصرف النيابة
المعموية ، وتصرح النيابة في استجوابه في ظرف أربع وعشرين ساعة.

ونصت المادة ٢٩ ت . ج على أنه يجوز لنيابة متي كانت الواقعة مما هو منصوب
عليه في المادة ٣٥ ت . ج (جناية أو جنحة معاقبة عليها بالحبس) وكانت الترائن كافية
أن تصدر أمراً بحبس المتهم في الأحوال الآتية : -

(١) إذا كان المتهم سلم إلى النيابة المعموية وهو موقوف عليه بمرافعة أحد مأموري
الضبطية القضائية عملاً بالمادة ١٥ ت . ج بالموضحة أطلاء

(٢) إذا لم يحضر المتهم بالرغم من تكليفه بالحضور

(٣) إذا كانت الواقعة جناية أو جنحة جائزاً أن يحكم من أجلها بالحبس مدة سنتين

على الأقل أو كانت جنحة من الجنب المنصوص عليها في المواد ٨٨ و ٢٠ و ٤٨ و ١٦٢
و ١٩٢ و ٢٤٠ و ٢٤٩ و ٣٠٧ و ٣٠٨ و ٣١٠ و ٣٢٣ و ٣٢٤ و ٣٢٥ ق . ج .

ولا يجوز للنيابة في الأحوال الأخرى أن تصدر أمراً بحبس المتهم إلا بعد الاذن
بذلك وكتابة من القاضي الجزئي ، ويجب أن يستجوب المتهم في ميعاد الأربع والعشرين
ساعة التالية لتنفيذ الأمر بالحبس عليه

تعريف المشتبه فيهم

نصت المادة الثانية من القانون مرة ٢٤ الصادر في ٢٩ يونيو سنة ١٩٢٣ أنه يجوز أن يمد من المشتبه فيهم . -

(١) - الاشخاص المحكوم عليهم لقتل عمداً والذين حكم عليهم أكثر من مرة واحدة لارتكاب جريمة من الجرائم الآتية بيانها أو شروع في إحدى تلك الجرائم وهي: التهديد المنصوص عليه في الفقرتين الأولى والثانية من المادة ٢٨٤ من قانون العقوبات الأهلية (١)، وخطف الاشخاص، والحرق عمداً أو تعطيل وسائل المواصلات، والمعرفة، والنصب، وتزييف النقود، والاتلاف المزروعات، وأعدام المواشى، وانتهاك حرمة المساكن، بقصد ارتكاب جريمة ما إلا إذا كان قد مضى خمس سنين على انقضاء آخر عقوبة أو كانت تلك العقوبة قد سقطت بالتقادم،

(٢) - من تولت النيابة أكثر من مرة عمل تحقيق ضدهم أو إقامة الدعوى عليهم لجريمة من الجرائم المنصوص عليها في الفقرة السابقة أو شروع في إحدى تلك الجرائم ولكن بسبب عدم كفاية الأدلة حفظت القضية أو صدر قرار بأن لاوجه لاقامتها أو حكم فيها بالبراءة إلا إذا كان قد مضى خمس سنين على حفظ القضية أو اصدار القرار بأن لاوجه لاقامتها أو الحكم فيها بالبراءة أو كانت الدعوى العمومية قد سقطت بالتقادم

(١) نصت المادة ٢٨٤ ع . ٠ على أن كل من هدد غيره كتابة بارتكاب جريمة ضد النفس أو المال مما يقابل عليها بالقتل أو الاشتغال الشاق المؤبد أو المؤقتة أو بأفشاء أمور أو نسبة أمور عذبة بالشرف وكان التهديد مصحوباً بطلب أو بتشكيف بأمر بإيقاف السجن أو بإيقاف بالحبس إذا لم يكن التهديد مصحوباً بطلب أو بتشكيف بأمر، وكل من هدد غيره شفها بواسطة شخص آخر بمثل ما ذكر بإيقاف بالحبس مدة لا تزيد على سنتين سواء كان التهديد مصحوباً بتشكيف بأمر أم لا، وإيقاف على التهديد كتابة بالتمدي أو الأبداء الذي لا يُلغى درجة الجسامة المتقدمة بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر أو برامة لا تزيد على ٢٠ جنيهاً مصرياً.

(٣) - من صدر عليهم مرة واحدة حكم بما نص عليه في الفقرة الاولى من هذه المادة وكانوا مرة واحدة ايضا محلا لتحقيق أو لدعوى مما نص عليه في الفقرة الثانية الا اذا أمكنهم الاتقاع بالمواعيد المنصوص عليها في تينك الفقرتين،

(٤) - من يوجدون أكثر من مرة واحدة بين غروب الشمس وبين شروقها جائسين أو مختبئين في جوار قرية أو عزبة أو ضاحية أو أى مكان آخر يدور الى الشبهة ومن غير أن يكون لوجودهم سبب ما،

(٥) - من اشتهر عنهم لاسباب جدية الاعتياد على الاعتداء على النفس أو على المال أو الاعتياد على التهديد بالاعتداء على النفس أو على المال أو الاعتياد على الاشتغال كوسطاء لأطلة الاشخاص المخملوفين أو الاشياء المسروقة،

(٦) - من اعتادوا الاتجار بطريقة غير مشروعة بالمواد السامة أو بالمخيمات كالخشيش والافيون والداتورة والكوكايين وغير ذلك .
ملحوظة - لا تسرى احكام هذا القانون على النساء ولا على الاطفال الذين تقل اعمارهم عن خمس عشرة سنة كاملة. (مادة ٣١)

الاجراءات التى تتبع نحو المشتبه فيه

متى وجد العمدة أو أحد المشايخ أو شيخ الخفراء أو الخفراء شخصاً مشتبهاً فيه وثبت أنه من نصت عليهم المادة السابقة استدعاه العمدة وأرسله الى المركز بيلالغ بوضع فيه الاسباب التى دعت الى هذا الاشتباه ، ومتى ثبت للمركز ذلك اندره بالكيفية السابق ابصاحها في انذار المشردين بالفصل الثامن (راجع المواد ٣ و ٤ و ٥ و ٨)

ويندر البوايس الشخص المشتبه فيه بأن يسلك سلوكاً مستقبلاً بحيث

يجتنب كل عمل من شأنه تأييد ما يقوم حوله من الظنون (راجع المادة ٨)
هذا وإذا حدث بعد انذار البوليس أن حكم مرة أخرى بالادانة على
الشخص المشتبه فيه أو قدم ضده بلاغ جديد عن ارتكابه جريمة من الجرائم
المنصوص عليها في الفترتين الاولى والثانية من المادة الثانية (السابق ذكرها)
أو من شروعه في ارتكاب إحدى تلك الجرائم ، أو اذا وجد مرة أخرى
في الاحوال المنصوص عليها في الفقرة الرابعة من المادة المذكورة ، أو اذا
كان لدى البوليس من الاسباب القوية ما يؤيد شبهته فيه وفي أعماله الجنائية
يطلب تطبيق المراقبة الخاصة عليه طبقاً لأحكام الباب الثالث في مراقبة
البوليس من هذا القانون الذي سيوضح في الفصل التالي (راجع المادة ٩)

الاجراءات التي تتبع عند تفتيش شخص

مشتبه فيه

إذا تفتيش أحد المشبوهين ليلاً عن منزله وجب على العمدة أن يتحرى
عن المحل المتفتش فيه وينبه على المشايخ وشيوخ الخفراء والخفراء يترقب
حضوره وبمجرد وجوده يسأله العمدة عن سبب تفتيشه فإذا لم يقتنع بإجابته
أبلغ الأمر الى المركز لاجراء اللازم ، وإذا وجد معه بعد عودته أشياء
مشتبه فيها لم يمكنه اعطاء ايضاح كاف عنها وجب ضبطها وارسالها للمركز
ببلاغ يوضح فيه جميع المعلومات الخاصة بها وذلك قبل أن يتمكن من
اختفائها .

حصص الاشخاص المشتبه فيهم

يجب على سلطات البوليس حصص أسماء الاشخاص المشتبه فيهم في
سجل خاص يبين فيه : اسم الشخص المراد ملاحظته ، ولقبه ، والعلامات
المميزة له ، وصناعته ، ومحل اقامته ، وأسباب الاشتباه فيه ، وذلك للرجوع

اليه عند اللزوم، وإنكليف رجال الحفظ المختصين بملاحظة سلوكهم، وتبليغ سلطة البوليس عنهم أولا فأولا لاتخاذ اللازم ضدهم.

كيفية ملاحظة الاشخاص المشتبه فيهم

بعد انذارهم

قضت الفقرة الثاية من المادة الثامنة من القانون أن البوليس ينظر كل شخص ثبت أنه مشتب في أنه يسلك سلوكا مستقما بحيث يتجنب كل عمل من شأنه تأييد ما يقوم حوله من الفنون، كما أن المادة التاسعة قضت بأنه اذا طرد المشتبه فيه الى سيرته الاولى يطلب البوليس تطبيق أحكام المراقبة عليه - فيجب على العمدة في هذه الفترة أن يراقب سير وسلوك المشتبه فيهم الموضحة أمماؤهم بالكشف الوارد من المركز، ويكون دائما على علم تام بحركاتهم وكيفية عيشهم مع عدم مضايقتهم أو التعرض لهم في أعمالهم الخصوصية المشروعة، وأن يفهم الخفاء ذلك أيضا، وليبلغ المركز أولا فأولا بكل ما يقف عليه من أحوالهم لاتخاذ الاجراءات القانونية ضدهم.

ما يتبع عند انتقال المشتبه فيهم

من محل إقامتهم الى محل آخر

متى علم العمدة بانتقال أحد المشتبه فيهم - ممن لم يحكم عليه بالمراقبة لاقامته في جهة اخرى وجب عليه تبليغ المركز بذلك فورا كي يخطر مأمور مركز تلك الجهة ليتخذ الطرق اللازمة نحو ملاحظة سير وسلوك هذا الشخص حين وصوله ومدة اقامته في دائرة مركزه.

تفتيش المشتبه فيهم المنذر

تطبق احكام المادة الثالثة والعشرين من قانون تحقيق الجنايات الاهل (١)

(١) انظر نص المادة المذكورة بالهامش بالنصل المتقدم

على الأشخاص الذين صدر اليهم ائذار البوليس. (راجع الفقرة الثالثة من المادة ٢٩)

ما يترتب على ارتكاب المشتبه فيه المنذر

عند وجود قرائن قوية على ارتكاب أحد المشتبه فيهم الذين صدر اليهم ائذار البوليس بلنخة ما أو على شروعه في ارتكابها ، يتحول البوليس والنيابة قبل المتهمين السلطة المنصوص عليها في المادتين ١٥ و ٣٦ من قانون تحقيق الجنايات الاهلى (١) ولو في غير الاحوال والشروط المنصوص عليها فيها (راجع المادة ٢٩)

وكل حكم يصدر بالادانة بلنخة ما ضد مشتبه فيه ممن صدر اليهم ائذار البوليس يكون واجب التنفيذ من وقت النطق به رغم استئنافه (راجع المادة ٣٠)

الفصل العاشر

مقضى خضوع الشخص لنظام المراقبة - جهة صدور قرار المراقبة - أحكام المراقب - واجبات البوليس نحو المراقب - واجبات الشخص المراقب - واجبات العمدة نحو المراقب - تحديد مدة المراقبة - أحوال نقل المراقب - أحوال القبض على المراقب - ما يترتب على مخالفة أو ارتكاب المراقب - أحكام القانون الجديد - الاعفاء من المراقبة - الاجراءات التي تتبع عند غياب المراقب - ما يقع نحو المراقبين والمشتبه فيهم عند حصول حادثة جنائية - متى يفتش منزل المراقب - طريقة توقيف سير المراقبين والمشتبه فيهم .

(١) انظر نص المادتين ١٥ و ٣٦ ت - ب بالعامش بالنصل المتقدم

متى يخضع الشخص لنظام المراقبة

نصت المادة ١٠ من القانون مرة ٢٤ الصادر في ٢٩ يولييه سنة ١٩٢٣ على أن الشخص يكون خاضعا لنظام مراقبة البوليس في إحدى الاحوال الآتية

- ١ - من وضع تحت مراقبة البوليس عند انقضاء مدة العقوبة الاصلية الصادرة عليه بالاشغال الشاقة أو السجن أو الحبس ،
 - ٢ - من أعفى اعفاء مقيدا بشرط من عقوبة بالاشغال الشاقة والسجن أو الحبس ووضع تحت مراقبة البوليس أثناء المدة الباقية من عقوبته ،
 - ٣ - من وضع تحت مراقبة البوليس باعتباره مشتبها فيه ،
 - ٤ - من وضع تحت مراقبة البوليس باعتباره منشردا ،
- ملحوظة - لا تسري احكام هذا القانون على النساء ولا على الاطفال
والذين تقل اعمارهم عن خمس عشرة سنة كاملة (مادة ٣١)

جهة صدور قرار المراقبة

نصت المادة ١١ من هذا القانون على أنه يصدر القرار بوضع شخص تحت مراقبة البوليس في إحدى الاحوال الآتية -

- (١) فيما يتعلق بالاشخاص الوارد ذكرهم في الفقرة الاولى من المادة السابقة من المحكمة التي حكمت بالعقوبة ويستثنى من ذلك محاكم المراكز فانها لا تحكم في أية حال بمراقبة البوليس ،
- (٢) فيما يتعلق بالاشخاص الوارد ذكرهم في الفقرتين الثالثة والرابعة من المادة السابقة من المحكمة الجزئية ،
- (٣) فيما يتعلق بالاشخاص الوارد ذكرهم في الفقرة الثانية من المادة المذكورة من وزير الداخلية بناء على اقتراح متش عوم "سجون" .

احكام المراقب

كل من يوضع تحت مراقبة البوليس عند انقضاء مدة عقوبة صادرة عليه بالاشغال الشاقة أو السجن أو الحبس أو على اثر اعفائه أعفاء مقبدا بشرط وبحال عند بدء مدة المراقبة الى سلطة البوليس في الجهة التي كان معتقلا فيها ، فعليه أن يبين لتلك السلطة الجهة التي بدوى اتخاذها محلا لاقامته ، فان لم يفعل يدين محل اقامته بأمر من وزارة الداخلية

ولوزير الداخلية أن يعين محل اقامته في أى جهة بدون أخذ رأيه ولو خارجة عن دائرة المحافظة أو المديرية التي ارتكبت فيها الجريمة المحكوم عليه بسببها ، وعلى أية حال يمنع المراقب من الاقامة في العزب (راجع المادة ١٢)

ومتى تعين محل اقامة المراقب فعلى سلطة البوليس في الجهة التي كان معتقلا فيها أن توصله اليه مخفورا ، أو ان تسلمه ورقة طريق يبيع له التوجه اليه في زمن معين ،

وعند وصوله يقدم أو يتقدم من نفسه في الحال الى مكتب بوليس المركز أو القسم قيد اسمه ، فاذا هرب أو امتنع عن تقديم نفسه في الموعد المحدد في ورقة الطريق « حكم عليه بالمقوبات المقررة لمن يخالف الاحكام الخاصة بالمراقبة (راجع المادة ١٣)

واذا عين للشخص المروض تحت المراقبة محل اقامة خاص ، أو صدر اليه الامر بالعودة الى المركز الذي يوجد به محل اقامته المعتاد ، ينبغى اعلانه بالحضور في ظرف أربع وعشرين ساعة أمام سلطة البوليس في المركز أو القسم الذي يكون مقيدا به « وعليه في هذه الحالة اتباع أحكام المادة ١٣ السابقة ، فاذا امتنع عن الحضور حوكم لهاقته الاحكام الخاصة بمراقبة

البوليس (راجع المادة ٢٣)

وأما من يحكم عليه بوضعه تحت مراقبة البوليس باعتباره مشتبهاً فيه أو منشرداً يجب أن يقدم أو أن يتقدم بنفسه في ظرف أربع وعشرين ساعة من وقت الحكم عليه الى مكتب البوليس بالمركز أو القسم الذي يكون موجوداً به لتعيين محل اقامته طبقاً للأحكام المتقدمة (راجع المادة ١٤).

واجبات البوليس نحو المراقب

على سلطة البوليس بالمركز أو القسم الذي يكون الشخص الموضوع تحت المراقبة مقيداً به ، أن تسلمه مذكرة تبقى بيده عنى النوام ، تتضمن جميع التعليمات التي يجب على المراقب اتباعها ، وعليه أن يقدمها لرجال البوليس عند كل طلب (راجع المادة ١٥)

ويكون بكل مضكتب بوليس مسجل نقيده بأسماء الأشخاص الموضوعين تحت المراقبة الذين يقيمون في دائرته المركز أو القسم ويذكر في هذا السجل . -

- (١) - اسم الشخص الموضوع تحت المراقبة ولقبه والسلامات المميزة له .
- (٢) - اقرار الصادر بوضعه تحت المراقبة ،
- (٣) - محل اقامته ،
- (٤) - تاريخ وضعه تحت المراقبة وتاريخ انتهائها ،
- (٥) - اليوم والساعة اللذان ينبغي أن يتقدم فيهما المراقب الى سلطة البوليس .
- (٦) - التواريخ التي تقدم فيها اقبالا ،
- (٧) - كل تغيير في حال الاقامة ،
- (٨) - كل إعفاء من قيود المراقبة اذن له به (راجع المادة ٢٠)

ويجب على البوليس أن يتخذ جميع التدابير الضرورية للتثبت من أن الشخص الموضوع تحت المراقبة لم يترك مسكنه أثناء الساعات المحددة .

حولا يجوز له أن يدخل مسكن المراقب الا اذا رفض أن يظهر نفسه بعد
النداء مرتين وبشرط أن يكون ذلك بحضور اثنين من رجال البوليس
يكون احدهما ضابطا أو بحضور العمدة وشيخ لظفره (راجع المادة ٢١)

واجبات الشخص المراقب

يجب على كل شخص موضوع تحت المراقبة اتباع الشروط الآتية :-
(١) - يجب عليه أن يتوجه الى مكتب البوليس في المركز أو القسم
الذى يكون مقيدا به في المكان والزمان المعينين في تذكرته على انه
لا يجوز تكليفه بذلك أكثر من اربع مرات في الشهر ولكن المراقب ملزم
بالتوجه في أى وقت آخر اذا طالب البوليس بذلك،

(٢) يجب عليه أن يسود الى مسكنه عند غروب الشمس وأن لا
يبرحه قبل طلوع النهار الا اذا اذن من هذا القيد بالطريقة المنصوص
عليها بعد ،

(٣) لا يجوز للمراقب أن يغير محل اقامته قبل ان يبلغ سلطة البوليس
في المركز أو القسم الذى يكون مقيدا به عن الجهة التى يرغب الانتقال اليها
ويؤشر في التذكرة عن كل تغيير في محل الإقامة وعليه أخطار عمدة
القرية التى يكون مراقبا فيها عن كل تغيير في مسكنه (راجع المادة ١٦)

ويجوز لمحافظة أو المدير أن يعفى المراقب من قضاء الليل في مسكنه
اذا وجدت أسباب تدفع هذا الاعفاء كأن يكون له عمل يقتضى بقاءه
خارج منزله ليلا كما أنه يجوز للأمور المركز أو القسم الذى يكون المراقب
مقيدا به أن يمنحه هذا الاعفاء لمدة لا تزيد على أربعة عشر يوما وعليه
أن يبلغ ذلك في الحال الى المحافظ أو المدير للتصديق عليه أو الغائه ،

ويجوز أبطال الاعفاء في أى وقت اذا زالت الأسباب التى دعت اليه
أو حصل اشتباه في سلوك المراقب (راجع المادة ١٩)

واجبات العمدة نحو المراقب

(١) يجب على العمدة أن يلاحظ سلوك المراقب وحركاته وكنية تيمشه
وإن كان كتماناً مع عدم التعرض لأعماله الخصوصية المشروعة كلية ما دامت
لا تخل بالأمن ،

(٢) يتأكد من وجوده في مسكنه مدة الليل بمروره عليه مرة على
الأقل في كل ليلة ويلاحظ أن شيخ الخمراء ووكلاءه وشيوخ النوبة وخفير
البرك المختص ينمون عليه جملة مرات في أثناء الليل ،

(٣) يلاحظ أن المراقب يتبع التعليمات المدونة في تذكرة إقامته وإذا
خالف أي أمر منها أو أتى بما يخالف بالأمن فعلى العمدة أن يخطر سلطة
البوليس في الحال لأجراء اللازم .

تحديد مدة المراقبة

يبدأ مدة المراقبة من اليوم المحدد في الحكم ولا يعد التاريخ المقرر لا قضايتها
بسبب قضاء المراقب مدة في الحبس أو تغيبه عن محل إقامته لسبب آخر
(راجع المادة ٢٤)

أحوال نقل المراقب

لا يجوز للشخص المراقب أن ينتقل محل إقامته إلى مركز أو قسم آخر
إلا إذا كان قد أقام ستة أشهر على الأقل في المركز أو القسم الذي ينوي
مناخرته أو إذا كان المدير أو المحافظ قد أذن بهذا الانتقال ،

أما الشخص الذي يكون محكوماً عليه بالإقامة في جهة معينة أو الذي
يصدر إليه الأمر بالعودة إلى محل إقامته المعتاد طبقاً لما سيوضح به دقته لا يجوز
له نقل محل إقامته إلى مركز أو قسم آخر بغير إذن من وزارة الداخلية
وعلى من يريد نقل محل إقامته إلى مركز أو قسم آخر أن يحصل على

ورقة طريق من سلطة البوليس في المركز أو القسم الذي يكون مقيدا به .
وأن ينبع الاحكام المتقسم ايضاحها بالصحيحة نمرة ٦٢ (راجع المادة ١٧) .
ولوزير الداخلية الحق بناء على طلب المحافظ أو المدير

(١) - أن يأمر بنقل المراقب من الجهة المقيم بها اذا كان وجوده فيها
خطراً على الجمهور الى جهة اخرى تابعة لمركز أو قسم معين كي يحمي بها
مدة المراقبة الباقية وعلى وزير الداخلية عند اصدار هذا الامر أن يراعي
الظروف الخاصة بالمحكوم عليه وما يناسب من التسهيلات لكسب عيشه .
في محل اقامته الجديد ،

(٢) أن يأمر بكل متشرد أو مشتبه فيه حكم عليه بالمراقبة في مركز غير
مركزه الاصل بالعودة الى المركز أو القسم الذي كان يقيم به عادة ايتقضى .
فيه مدة المراقبة الباقية (راجع المادة ٢٢)

ما يترتب على مخالفة أو ارتكاب المراقب

اذا خالف المراقب حكماً من الاحكام الخاصة بمراقبته بما سبق ذكره .
جاز القبض عليه بغير أمر بالقبض ، وعلى البوليس أن يحمله في ظرف ثمان
وأربعين ساعة الى النيابة لحاكمته « ويبقى محبوساً حبساً احتياطياً الى حين
الحكم في القضية أو حفظها (راجع المادة ٢٦)

كما أنه عند وجود قرائن قوية على ارتكاب احد الموضوعين تحت
مراقبة البوليس لجنة ما أو على شروعه في ارتكابها بخول للبوليس ،
والنيابة قبل المتهمين بالسلطة المنصوص عليها في المادتين ١٥ ، ٣٦ من قانون
تحقيق الجنايات الاهلي (١) ولو في غير الاحوال والشروط المنصوص عليها

(١) راجع نص المادتين ١٥ و ٢٦ ق . ت . ج بالهامش بالفصل الثامن من هذه
الباب

فيها (راجع المادة ٢٩)

وكل حكم يصدر بالأذانة للجنة ما ضد أحد الموضوعين تحت المراقبة يكون واجب التنفيذ من وقت النطق به رغم استئنافه (راجع المادة ٣٠)

متى يفتش منزل المراقب

راجع نص المادة ٢٣ ت . ج . بالهامش بالفصل الثامن من هذا الباب

اعفاء المراقب من المراقبة

يجوز أن يعفى المراقب من المدة الباقية من مراقبته بأمر من وزير الداخلية بناء على طلب المحافظ أو المدير « وذلك في حالة اعتدال سلوكه وسير مثلاً » وهذا الاعفاء يكون نهائياً بمجرد صدور الأمر به ، ولا يسرى على الأشخاص الذين يعفون أعفاه مقيداً بشرط من حقوبة الاشغال الشاقة أو السجن أو الحبس ، ولا يكونون قدامى حضروا المدة الباقية من العقوبة (راجع المادة ٢٥)

أحكام القانون الجديد

تسرى أحكام هذا القانون (نمرة ٢٣ الصادر في ٢٩ يونيو سنة ١٩٢٣) على جميع الأشخاص الموضوعين تحت مراقبة البوليس بمقتضى أحكام سابقة على صدوره (مادة ٣٢)

الاجراءات التي تتبع عند غياب المراقب

إذا علم العمدة بغياب أحد المراقبين أو بلغ اليه بتبع ما يأتي : —

١ — عليه أنخطر المركز تليفونيا في الحال ،

٢ — يعمل التحريات اللازمة للوقوف على الجهة الموجود بها ،

والنرض الذي تغيب من أجسده ، والأشخاص الذين اجتمع بهم . ونتيجة ذلك أن أسكن ، ويبلغ المركز أولا فأولا عن المعلومات التي يتحقق منها من المراقب المتغيب ،

٣ - ينبه على الخفراء بترقب حضوره وضبطه بحالته التي يوجد عليها « أى بما عليه من الملابس والأشياء التي توجد معه » مع عدم تمكنه من دخول منزله أو اختلاطه بأي شخص « لتلا ينوصل الى اخفاء ، عالم الجريمة التي يكون قد ارتكبها ، بتغيير ملابسه الملوثة بالدماء ، أو تهريب الأسلحة والمسروقات التي معه ، أو بتلقين أحد أقربه أو معارفه شهادات مخصوصة لتبرئته ،

٤ - عليه ضبط ما يوجد مع المراقب كما تقدم وإرساله مخفورا مع ماضبط معه الى المركز ببلاغ يوضح فيه اسم الجهة التي تغيب فيها وفاريخ وساعة غيابه ومدته وأسباب ذلك والحالة التي عاد بها والتاريخ والساعة والجهة التي قبض عليه فيها ويبان الأشياء التي ضبطت معه وكل ما له علاقة بالحادثة.

ما يتبع نحو المراقبين والمشبوهين

عند حصول حادثة جنائية

عند حصول واقعة جنائية في البلدة أو في ملحقاتها أو في أى بلدة مجاورة يجب على المدة أن يتبع الاجراءات الآتية نحو المراقبين والمشتبه فيهم ببلده : -

١ - عليه أن يبادر بتكليف المشايخ والخفراء بمعاونته في التتبع على المراقبين والمشبوهين الذين في دائرة البلد للتحقق من وجودهم أو عدمه ،
٢ - اذا اتضح غياب أحدهم ، فعليه أن يذكر ذلك في البلاغ الذي يرسله الى المركز عن هذه الجناية « ان كان وقوعها في بلدة » أما اذا كانت

في بلدة مجاورة فعليه عمل التحريات اللازمة لمعرفة ما اذا كان المشتبه صلة
بها من عدمه ، ثم يتربص عيونه ويضبطه ويرسله للمركز بالكيفية التي
توضحت قبل . ويجب مشاهدة ملابسه وجسمه وبصفة خاصة يديه وقدميه
لربما توجد بها قرائن تدل على اتصاله بما حصل من الحوادث ، وفي وجد
بها آثارا وجب انبأها في البلاغ ،

٣ - اذا رؤى شخص ما بلا أسلحة او أشياء مشتبها فيها ، ومنوجها
بها لمنزل المراقب او المشتبه فيه ، فتضبط في الحال ، ويسأل عن سبب حملها
بعد معاينتها ، ومعرفة ما اذا كانت الاسلحة استعملت اولا ، وما اذا كان استعمالها
حديثا او لا ، ويلزم التعري عما اذا كان المراقب او المشتبه فيه علاقة
بذلك او لا ، وترسل هذه الاسلحة والاشياء الاخرى المشتبه فيها والاشخاص
الذين ضبطت معهم الى المركز لميل الاجراءات اللازمة ضدّهم .

طريقة تقويم سير المراقبين والمشبوهين

أحسن طريقة يتخذها العمدة لتقويم سير المراقبين والمشتبه فيهم
وللتشردين هي مساعدتهم لايجاد وسيلة يتمشون منها بالطرق المشروعة .
أسوة بباقي الاهالي كي لا يدفعهم ضيق ذات اليد الى ارتكاب الجرائم .
بسبب الفقر ، (١)

وليعلم العمدة ورجال الحفظ بكل بلدة ان ليس الغرض من مراقبتهم هو
مضايقتهم في معيشتهم او سد أبواب الرزق في وجوههم ، بل الغرض منها
منعهم من ارتكاب الجرائم والتسكن من معرفة الذي يجترئ على الاخلال
بالامن العام منهم اينال المقربة التي يستجفها ثاديا له وزجرا لامثاله .

الفصل الحادى عشر

واجبات العمدة بشأن الغرباء

يجب على العمدة أن يتبع ما يأتى بشأن مراقبة الغرباء في دائرة بلده :-
(١) - ينبى على المشايخ وشيوخ الخطباء والخطباء من وقت الى آخر بمراقبة كل شخص غير معروف (غريب) يوجد في البلد أو في عزبها والتبليغ عنه حالا (١) ،

(٢) اذا علم أو بلغ عن وجود أى شخص غريب في البلد فانه يتحرى بطريقة سرية عن أسباب حضوره :-

(أ) - فاذا اقتنع بأن غرضه مثلاً زيارة أحد أقربائه أو أصدقائه أو التزهد أو قضاء مصلحة خصوصية كالتجارة وخلافها فلا يتعرض له ،

(ب) - واذا وجد مع الشخص الغريب شيء ذو قيمة « ويظن بأنه مسروق أو مختصب فعلى العمدة أن يضبطه ، ويجرد بلاغاً بذلك يثبت فيه مقدار وقيمة وأوصاف الشيء المضبوط « والكيفية التي ضبط بها ، وأسباب الاشتباه في حاملها ، وتاريخ ومحل الضبط ، ويرسله مخفواً الى المركز بالبلاغ المذكور والاشياء المضبوطة لاجراء اللازم ،

ج - واذا كان الشخص الغريب مجهول الخال ، ولم يضبط معه شيء ،

(١) يجب الالتفات الكلي الى الاشقياء المحتالين الذين يتخذون الشجاعة وسيلة يتوصلون بها الى قضاء ما يريدون بأن يجوبوا البلاد ويترقبوا الفرص المناسبة ليسرقوا ما تصل اليه ايديهم من المنازل « وفي مثل هذه الاحوال يلاحظ بصفة خاصة النجس »

أو يكون فرضهم الوقوف على أحسن الطرق التي بها يرتكبون حوادثهم بسلام ، بأن يدرسوا كيفية الوصول للمال أو الخلي أو اللطاع المراد سرقة من المسكان الذي هو فيه بدون أن يشعر بهم أحد .

فعلى العمدة أن يستدعيه • ويسأله عن اسمه وأسرته وولده والمركز والمديرية التابع لها ، وتاريخ وسبب رحيله عنها ، ويدون ذلك في بلاغ ، مع ملاحظة انه اذا كان اسمه أو وصفه والعلامات المميزة له (كوشم أو كى أو عور أو برص أو آثار جلدية أو احديداب أو خلافه) ينطبق على ما هو مندرج في النشرة الادارية ضمن الاشخاص الجارى البحث عنهم ، فانه يثبت ذلك أيضا بالبلاغ المذكور • ويرسله مخفورا الى المركز للتثبت من حقيقة أمره ، وعمل التحريات اللازمة عنه •

أما اذا كان اسم الشخص الغريب وأوصافه والعلامات المميزة له لا تنطبق على ما في النشرة الادارية من أسماء وصفات الاشخاص الجارى البحث عنهم فعلى العمدة أن يبين ذلك بالبلاغ المذكور ، ويرسله به مخفورا الى المركز كي يتحرى عنه من المركز التابعة له بلدة الشخص المذكور ، فاذا ورد منه ما يفيد أن التحريات أثبتت صحة أقوال الغريب فان المركز يحظر العمدة بذلك حتى لا يتعرض له مادام يكون غرضه الوصول الى الارتزاق بطريقة مشروعة بدون اخلال بالامن العام ، أما اذا تبضح غير ذلك فالمركز يجرى اللازم نحوه ،

ويلزم توجيه عناية خاصة لمراقبة الاشخاص الوافدين من الجهات القبيلية للاشتغال بوابورات الحليج وغيرها حتى لا ينفصح امامهم مجال لارتكاب الشرور والحوادث الخلة بالامن .

ما يترتب على التقصير في الاجراءات

المتقدمة

اذا اوضح وجود غريب سىء السير والسلوك في بلد من البلاد أوفى بأحدى العزب ولم يبلغ العمدة عنه مركز البوليس ، فالمسئولية الشديدة تقع

حما علي العمدة والمشايخ وشيخ الخفراء وخفير الدرك الذي وجد الغريب مقبلا به.

الفصل الثاني عشر

الفجر في أوروبا وغيرها - تعريتهم - أصلهم - لغتهم - أحصائهم - عاداتهم - الفجر في مصر - كيفية مراقبتهم .

نبذة تاريخية عن الفجر

بالنظر لكثرة وقوع الجرائم من طائفة الفجر في القرى ، والبلاد قد هنت بذكر نبذة من تاريخهم وأعمالهم في مصر خاصة ، وفي غيرها عامة لاستيفات أنظار رجال الحفظ الى ما عساه يقع منهم (١) راجع الهامش.

الفجر في أوروبا وغيرها

(١) تعريف الفجر - الفجر هم صنف من الناس منتشرون في بعض أنحاء أوروبا ومصر والشام وبلاد الجزائر في المغرب ، ولهم عادات وتقاليدهم يحافظون عليها كاليهود ولا يتدينون بدين ولما عن نسبة بعضهم الى المسلمين والبعض الى المسيحيين أصلهم - أصلهم من شمال الهند ، ورحلوا منها منفذ من بيد الى جزيرة آين سرود بالمرآق والقرقاز وأسيا الصغرى وأوروبا وجزر البحر الأبيض المتوسط ، ومنهم طائفة بانكلترا يسمون (جيبي) زما منهم انهم آتون من مصر ، لغتهم - هم في كل البلاد يشكلون لغة أهلها ، ولغتهم في أوروبا مشوبة باللغة اليونانية ، وذلك دليل على أنهم قطنوا قديما ببلاد اليونان ، ثم رحلوا منها الى غيرها من بلاد أوروبا

أحصائهم - يبلغ عددهم في أوروبا وحدها (٦٠٠٠٠٠) نسمة ، منتشرون في فرنسا وإنكلترا وروسيا ورومانيا وبولونيا ، وعددهم في غير أوروبا مجهول عاداتهم - هم قوه رحل يسكنون الخيام ، ميا لون لسرقة ما خلف حلقه من المنازل وغيرها ، وسرقة الاطفال ليستخدموهم في تهريب المبروقات ولجنهم لا يقدمون على السطو ولا على السرقة باكرام ، ولا يتزوجون الا منهم ، ويختنون ، ويدفنون موتاهم ليلا ، وهم بارمون في التجسس ، حتى ان بعض ملوك أوروبا استخدمهم فيها ، فأدوم

كيفية مراقبة الغجر

يجب على العمدة عند نزول أفراد من هذه الطائفة في بلده أن يخطر
المركز عنهم في الحال « متى وافق على اقامتهم في البلد يعين لهم المحل
المناسب لوضع خيامهم فيه ، ويؤكد على مشايخ البلد وشيوخ الخفراء وباقي
رجال الحفظ بشدة ان يبقوا لهم ، ومراقبة حركاتهم ومساكناتهم ، وبصفة خاصة
من يتجول منهم في الطرق والحدائق بدون داع أو بدعوى البيع والشراء
ويشبهه في غرضه ، وضبط من يوجد منهم حاملا أسلحة أو أشياء مشتبها فيها
وتهدى به اليه للتحقيق معه ورساله مع المضبوطات بالبلاغ اللازم الى المركز »

معلمة وكفاية (راجع دائرة المعارف المجلد السابع) لخضرة العالم الجليل محمد فريد
وجدي بك .

الغجر في مصر

الغجر في مصر يشبهون الغجر في غيرها « في تقاليدهم وعاداتهم وأحوالهم
ويظهر أن لفظ غجر يطلق على الغجر والحب « (ولفظ غجر غير عربي « وحب
مأخوذ من قولهم أحب القوم أو أحبوا « إذا جاءوا أو اجتمعوا من كل وجه « راجع
لسان العرب «) وهم يزلون بخيامهم في بعض بلاد الأرياف مع نسائهم وأولادهم
ولا يستقرون في جهة واحدة بل ينتقلون من بلدة الى أخرى وتطول مدة اقامتهم
أو تقصر بحسب توفر وسائل الاكتساب أو قلتها لهم بطرق دينية فالرجال منهم يتظاهرون
بالتجارة بالماشى كالابل والحمير وغيرها ويقتربون بفرصة وجودهم في الاسواق فيحتالون
على الأهالي بطرق مختلفة لسلب أموالهم ومواشيهم أما النساء فيظفن في الاسواق أيضا
ويشطن ما تمل إليه أيديهن بأساليب متنوعة أو يجبن البلاد والقرى متخذات بعض
الحرف كالوثم والحفاض والتنجيم بأنواعه ستارا يتوصلن به الى النشل والسرقة ككلمات
سنتن لهن الفرص علاوة على أنهن يخطفن في بعض الأحيان الاطفال والنساج وغيرهم
ومن عاداتهم الشاذة أن الواحد منهم اذا خاصم الآخر عمد المتخاصمان الى نهر عميق
ومع كل جراه ورمى بما شاء من النقود فيأريه الثاني بأكثر مما رمى وهكذا حتى يقصر
أحدهما فيلجئه المار بين نومه وقد يقاربون في ذبح المواشي كالبقرة والافنام على نحو
ما تقدم ثم يتقدم الحصان بعد ذلك ويتصافحان كمادة الارويين في المصارعة بالسلاح
وقد اخذت هذه المادة في القلة تدريجيا .

والذين يجربون البلاد دون أن يكون لهم موطن ثابت أو أن يثبتوا
أنهم يحترفون مهنة أو صناعة مشروعة فيتبع معهم ما جاء بشأن المتشردين
في الفصل الثامن من هذا الباب)

ويجب أن يذنب العمدة على الأهالي بشدة الإحراس في معاملاتهم مع
هؤلاء الغجر ، والمحافظة على مساكنهم ومنعتهم منهم لتلايتهم عرضوا لسرقتها ،
ويستحسن اختيار مكان إقامة هؤلاء الغجر بالقرب من ديران العمدة
ويحذر كشف أسمائهم بحفظ بطرفه « ويتعين على شيخ الخفراء التمسك عليهم
عدة الليل بدون تعرضه لخريتهم الشخصية ولا مضايقتهم » ولا يسرى
ذلك على من اتخذوا لهم محلا مستقرا بالبلد وقاموا على كسب معاشهم بالطرق
المشروعة فإن هؤلاء يعاملون أسوة بأهالي البلاد .

مراقبة الاطفال المرافقين للغجر

كثيرا ما اعتاد هؤلاء الغجر أن يستمعوا معهم أطفالا صغارا يستعملونهم
حتى تهريب ما يصل اليه أيديهم من المسروقات بطرق متنوعة اعتيادا على
صغر سنهم وأن القانون يحميهم ، فيجب توجيه عناية خاصة لمثل هؤلاء
الاطفال ومعرفة من ينشرون اليهم من الغجر ، والتحقق من صلتهم بالمدكورين
حتى عند حصول أية حادثة يمكن الاستئصال عليهم بسهولة ، ولتضييق
الخناق على الغجر حتى لا يستفيدوا من تسخير هؤلاء الاطفال جريا وراء
مظامهم الشريرة ، وأيضالوقاية الاطفال المنوء عنهم من هذا الطريق المؤدى
الى فساد أخلاقهم وجعلهم خطرا كبيرا على الامن العام .

خطف الغجر للاطفال

يجب أن يلاحظ العمدة انه في بعض الاحيان يكون هؤلاء الاطفال
مخطوفين ، ويظهر ذلك من المعاملة الشاذة أو التمييز الذي يلاقه الاطفال

من هؤلاء العجر ، فيجب مراعاة ذلك واتخاذ مايلزم لضبطهم ، وتبليغ
المركز عنهم عند توفر أدلة الاشتباه .

الفصل الثالث عشر

واجبات العمدة واجراءاته بشأن العربان - عمدة العربان
ومستوياته - كيفية توزيع أفراد القبيلة على عمد العربان - تعيين وكيل او
أكثر للعمدة - تعيين مشايخ للعربان - سكن العمدة ، والوكيل ، والشيخ .

واجبات العمدة واجراءاته

بشأن العربان

(١) عند نزول عربان في دائرة البلدة على العمدة ان يحظر عنهم
المركز في الحال ، وان يبين عددهم وحالتهم والقبيلة التي ينتمون اليها واسم
عمدهم ومشايخهم ، ويبين ماذا كانوا ينوون الاقامة بالبلدة أم هم عابروا
طريق فقط .

(٢) - اذا كانوا ينوون الاقامة وصرح المركز باقامتهم فعليه ان
يختار لهم محلاً مناسباً باتفاقه مع شيخ النجع للسكنى فيه ، ويحظر المركز عنه
مع ملاحظة ان يكون هذا المحل قريباً من المسكن وبمساحة من المزارع
والسواقي والوايورات حتى لا يحصل احتكاك بينهم وبين الاهالي يكون
سبباً في اختلال الأمن ، ويؤكد على شيخ النجع بعدم تغيير هذا المحل
الذي تعين لتزولهم فيه الا بعد ابلأغه والتصريح بذلك من المركز ،

(٣) - عليه ان يستعلم من شيخ النجع عن الاشخاص سيئى السير
والسلوك منهم حتى يمكنه ان يراقبهم ويتثبت من حقيقة أمرهم ، ويحفظ
عنده كشفاً يحوى اسماء جميع هؤلاء العربان والملاحظات الخاصة بكل

منهم حتى يتمكن من التمتع عليهم والرجوع اليه وقت الحاجة ، واذا تحقق من وجود شخص مشتبہ في أحواله بين العربان عليه ان يخطر للمركز حالا لتنظر في أمره ،

(٤) - يلاحظ تعيين شيخ لهذه النقطة او عدة مشايخ يختص كل منهم برئاسة نقطة وذلك بحسب مقتضيات الاحوال ، ليتولوا أمرهم ويكون كل منهم مسؤولا عن أحوال وسير افراد نقطته ، ويساعد العمدة في تنفيذ أوامره ، وتبليغه عند رجيل أى فرد من النقطة رئاسته الى بلدة او نقطة أخرى ، وعن الجهة التي توجه اليها ، وكذا عن كل شخص يند عليه بقصر الإقامة في نقطته ، لشطب اسم الراحل وإضافة اسم القادم بالكشف ، وتبليغ المركز في الحال لخطر الجهات التي ذهب اليها الشخص. الراحل ■

(٥) - يجب ان يفهم أنه مسئول عن الأمن العام بين العربان الذين يقيمون في بلدة أسوة بأهالي بلده ، وعليه ان يجتهد في توطيد روابط الثقة بينهم وبين الاهالي ، وان يلاحظ طرق عيشهم وارتزاقهم ، واذا تحقق من وجود أشخاص منهم مشتبہ في سلوكهم وأحوالهم يبلغ المركز عنهم في الحال لاجراء مايلزم نحوهم ،

(٦) - عليه ان يبين لهم الخطر السكاني للملاحقات ، كما يكلف شيخ الجفراء بالمرور عليهم أثناء طوافه ، وأن يبليته عن كل ما يجده مخلا بالأمن ،

(٧) - عليه اذا تراءى له أمر يتعلق بمریان النجع ان يخطر عنه شيخ النقطة مباشرة ليسكون واسطة في عمل ما يطلبه ، واذا لم يجب طلبه يعرض العمدة الأمر على المركز .

عمدة العربان ومسئوليته

عمدة العربان هو الذى يعين رئيسا لقبيلة عربان ، وقد تكون هذه القبيلة منتشرة فى جملة مديريات ، ويمكن تعيين عمدة او أكثر حسب تعداد القبيلة ، وهو المسئول عن سير وسلوك العربان التابعين له ، وتوطيد روابط الالفه بينهم وبين الاهالى ، وصيانة أمنهم وأموالهم الحكومة ، وتخصيص المواقع المرخص للعربان الاقامة فيها ووضع مساكنهم عليها ، وهو مكلف بضبط كل شخص تابع له يكون مطلوبا بالجهة من جهات الحكومة ذات الاختصاص ، وعليه تنفيذ أوامر البوليس بكل دقة .

كيفية توزيع أفراد القبيلة على العمد

توزع أفراد القبيلة على العمد بواسطة لجنة العربان المحلية فى المحافظة أو المديرية الموجود فيها مركز القبيلة .

تعيين وكيل أو أكثر للعمدة

يعين الوكيل لمساعدة عمدة القبيلة فى تنجيز الأعمال والواجبات المطلوبة منه والنيابة عنه فى حالة غيابه .

تعيين مشايخ للعربان

يعين شيخ لرئاسة فرقة أو نخلة من العربان وإدارة شئون أفرادها تحت إشراف عمدة القبيلة ووكلائه .

سكن العمدة والوكيل والشيخ

يسكن عمدة القبيلة حيثما أراد وإنما عليه أن يحضر الى المحافظة أو المديرية كلما طالب منه ذلك ، ويسوغ لوكيل العمدة السكن فى حدود المحافظة

اوالمديرية التابع لها ويكون على التزام تحت تصرف المحافظ او المدير ، أما
الشيخ فيجب ان يسكن في حدود الفرقة أو النقطة المعين عليها ولا يرحلها
بدون اذن من رؤسائه .

الفصل الرابع عشر

واجبات العمدة

بشأن مرافقة أنفار المقاولات

الآتى بعد هو ، يجب على العمدة اجراؤه عند ما يعلم بوجود أنفار
مقاولات في بلده ،

(١) يتوجه اليهم في الحال مع أحد المشايخ ، ويطلب من المقاول أو
(من ينوب عنه) أن يحرر كشفا باسماء العمال وعددهم وبلد كل منهم ومركزه
ومديريته والمدة التي يستغرقها العمل في البلد بالتقريب ، ويخطر المركز عن
ذلك ،

(٢) ينبه على شيخ الخفراء بضرورة مروره عليهم من وقت لآخر
مع بعض الخفراء خصوصا بالليل ، فإذا وجد شخصا أو أكثر غائبين يسأل
المقاول أو نائبه عن اسمائهم وعن أسباب غيابهم « ثم يبحث عما اذا كانوا
في البلد أم لا ، فإن غاب على أحدهم فيها يضبط ما يوجد معه من الاسلحة
أو الاشياء المشتبها فيها ويقدمه في الحال الى العمدة مع المضبوطات لعمل
تحقيق معه وارساله للمركز ببلاغ بوضع فيه جميع الاجراءات المتقدمة »
ولا يفوت العمدة وحفظه الامن التحقق من شخصية الانفار المذكورين
اذ ربما يكون بعضهم من المطلوب بالبحث عنهم وضبطهم ويقومون مع العمال
تحت اسماء مستعارة ، فإذا لوحظ أن أحدهم ممن تنطبق عليه اوصاف

الأشخاص المندرجين بالنشرة الإدارية ، يضبطه ويرسله بإبلاغ الشرطة
لعمل التحريات اللازمة عنه ،

(٣) يجب على العمدة أن يبذل عناية خاصة للملاحظة سلوك هؤلاء
الانفاذ طول مدة وجودهم في دائرة بلده ، لانهم اذا شعروا بعدم نية رجال
الحفظ لحركاتهم وسكناتهم ، فانهم يستهينون بهم وبسلطة الحكومة ويعيثون
بالامن ، فيرتكبون جرائم شنيعة ويصيب افراد البلد من شرهم ضرر يلحق
وتقع المسؤولية الكبرى في ذلك على العمدة ورجال الحفظ المختصين .

الفصل الخامس عشر

تعريف المحال العمومية - مضر وجودها بالقري - واجبات العمدة
بشأنها بالنسبة للأمن العام - الحالات التي تستدعي دخول العمدة فيها
بصفة رسمية - ما يتبعه عند فتح هذه المحال مدة المواصلات بالاهياد الرسمية
رخصة بيع المشروبات الروحية .

المحال العمومية

المحال العمومية هي المدة لوجود الجمهور فيها كالتهاوى والنوادى
والمطاعم والوكندات والمسارح ومحال الالعب بأنواعها والبارات (المدة
ليعم المشروبات الروحية او تعاطيها فيها) وما شابه ذلك .

مضر المحال العمومية بالقري

ان وجود المحال العمومية بالقري مما يدعو الى افساد الاخلاق فيها
وكثرة ارتكاب الجرائم ، لانه بوجودها يتمود أهالى البلدة تعاطى أشياء
لا يستغنون عنها فيما بعد كالشاي والشيشة وشائر المشروبات والمكيفات ،

بذلك يصرفون أكثر من دخلهم ، ويلجأون الى ارتكاب جرائم السرقة للحصول على ما يدفعونه ثمنها ، فضلاً عن أن ذلك يعطل أشغالهم ، ويؤدي الى انحطاط الزراعة لعدم خدمة الاراضي الزراعية كما يجب ، اذ أن الكثيرين يقبضون على الجلوس في هذه المحال العمومية، ويمضون أوقاتهم فيها للتسلية بجميع الوسائل التي توجد عادة فيهما مثل لعب الطاولة والتميز والسكتشينا والداما والشطرنج ... الخ مما يعطل أعمالهم ويستنفد حنهم وقتهم ،

وايضا تكون هذه المحال باعثا على اجتماع السيئ الاخلاق فيها فتكون بصفة مجم يجمعون فيه للاتفاق على ارتكاب الجرائم ، كما تكون محلا لاختفاء مسروقاتهم فيه ، ووسيلة الى اجتماع الاشقياء الغرباء باسقياء البلدة والاستمالة ببعضهم على السرقات والاخلال بالامن العام ، وربما كان فتح هذه المحال لهذا الغرض ،

فلذا منعت بنائاً من القرى كان ذلك مفيداً ، لأنه كثيراً ما ينتفع أصحاب هذه المحال من الاشقياء والعاطلين ، فيحق للعهد أن يارضوا في ايجادها ببلادهم بالطرق المشروعة ، وان كانت موجودة من قبل فيجب عليهم مراقبتها مراقبة دقيقة ، حتى اذا وجدوها مقلقة لراحة ضارّة بالاخلاق محلة بالامن العام طلبوا من أولى الامراعاتها .

واجبات العهد بشأنها بالنسبة

للامن العام

ينحصر أهم مايجب على العهد اتباعه بشأن المحال العمومية بالنسبة للامن العام فيما يلي :-

(١) - يتأكد ان صاحب المحل حاصل على رخصة رسمية نصرح له

بإدارة محله ، وأنه منبج نصوص القانون (١) بقاية الدقة ، وإذا لاحظ أنه خالف أمرا منه ، فعليه أن يخطر المركز عنه ويوضح بأخطاره نوع المخالفة وتاريخ وساعة حصولها ،

(٢) — يراقب حالة المحل وإذا رأى أو علم أن فيه أشخاصا بكامرون ، فعليه أن يضبطهم وأن يصادر ما يجده على طاولة اللعب من النقود وآلة المقامرة وغيرها مما يستعمل في هذه الألعاب ، وكذلك الحال عند ضبط محل أعد لتعاطي الخشيش ، فإنه يضبط به قطع الخشيش التي توجد والادوات التي تستعمل في تعاطيه ، ويحرر بلاغا بالحادثة ، ويثبت كل ما أجراه وما عاينه بالضبط في محضر يرفقه بالبلاغ ويوقع عليه ممن وجدوا معه وقت حصول ذلك ، ولا يفوت المدة أن يزن قطع الخشيش المضبوطة حتى لا تكون عرضة للتبديد ، وأن يثبت من معرفة الشخص الذي أحرزها ليمل ضد المحضر اللازم ، هذا وعليه أن يثبت بالبلاغ شركاء صاحب المحل الذين يساعدونه ، وبعد ذلك يرسل للمركز البلاغ ومرفقاته والأشياء المضبوطة مع خفي أو أكثر حسب الظروف .

(٣) — في التيارات وغيرها من المحال المدة للألعاب التي تكثر غالبا في الموائد والأعياد ويؤمها عدد كبير من المتفرجين ، يعين لها المدة ما يلزم من الحفراء لحفظ النظام بها ومنع المشاجرات ومراقبة النشالين الذين يشبهون فرقة ازدحام الجمهور وقت الدخول والخروج ويسرقون ما تصل إليه أيديهم بخفة وسرعة أو يشق الثوب وقطع الجيب وتناول ما به بمهارة

الحالة التي تستدعي دخول العملة

في المحال العمومية بصفة رسمية

يجب للعملة أن يدخل في المحال العمومية بصفة رسمية في إحدى

(١) انظر القانون نمرة ١ الصادر بشأنها في ٩ يناير سنة ١٩٠٤

الحالات الآتية:-

- (١) - بقصد اثبات ما يقع مخالفا لنصوص القانون،
- (٢) - لجمع استعلامات أو تضبط أحد الجانين ،
- (٣) - لضبط أى شخص ييحدث عنه البوابس ويكون قد التجأ الى أحد هذه المحال،
- (٤) - فى الأحوال الأخرى التى تستدعى ذلك كالحريق أو الفرق أو الاستغاثة الخ .

ما يتبع بشأن فتح المحال العمومية

مدة الموالد والاعياد الرسمية

يتختم على الأشخاص الذين يرغبون فى فتح قهاو أو مسارح أو محال لبيع المشروبات الروحية أو ما ائشبه ذلك بصفة مؤقتة مدة الأعياد العمومية أو الموالد ان يحصلوا على رخصة من البوليس قبل فتح هذه المحال والا فيبلغ عنهم العمدة كى يحضر مندوب من بوليس المركز ويتخذ الاجراءات اللازمة ضدهم.

رخصة بيع المشروبات الروحية

لا يجوز لاي محل عمومى بالبلاد أن يبيع المشروبات الروحية أو الخمرة الا برخصة خصوصية ، وقد تقرر أن لا تعطى رخصة بيع المشروبات المذكورة فى أية بلدة سواء كانت من البلاد الصغيرة أو الكبيرة الا بأذن من وزارة الداخلية (١)

(١) راجع المنشور نمرة ٣٨ الصادر من الوزارة بتاريخ ١٣ مارس سنة ١٩٠٥ -
لائحة المحلات العمومية مادة ١٢

الفصل السادس عشر (١١)

حمل واحراز السلاح - من يجوز الترخيص لهم بحمل واحراز السلاح
شروط طالب رخصة حمل واحراز السلاح - حق الوزارة في منح أو رفض
اعطاء الرخص - الأشخاص المخول لهم حمل واحراز الاسلحة بدون رخصة -
رجال القوة المدنية المرخص لهم بحمل السلاح - كيفية تسليح الخفرات
المخصوصين « بالهاتش » - واجبات العمدة نحو من يحمل سلاحا بدون
رخصة - شروط تفتيش المنازل المشتبهة بوجود أسلحة فيها - سحب رخصة
سيئى السلوك - حدود اطلاق الاهبة النارية.

حمل واحراز السلاح

بناء على المادة الاولى من القانون نمرة ٨ الصادر في ١٧ مايو سنة ١٩١٧
يمنع في القطر المصرى احراز وحمل الاسلحة النارية وكذلك الاسلحة
البياض (٢) الا برخصة من أولى الشأن.

من يجوز الترخيص لهم

بحمل واحراز السلاح

يمكن لوزير الداخلية أو للسلطة التي يتدبرها هذا الغرض أن يعطى
بصفة استثنائية رخصاً لاحراز السلاح وحمله للأشخاص الآتين : —

(١) راجع القانون نمرة ٨ الصادر في ١٧ مايو سنة ١٩١٧ وتمديدات قانون
توليس نمرة ١٣ في ٧ أغسطس سنة ١٩٢٠
(٢) راجع بيان الاسلحة البياض للموضح بالفصل السادس صحيفة نمرة ٤٧

- (١) للصيادين الذين يتعيشون حقيقة من الصيد ،
(٢) للاستعراض الذين يفرون الصيد (كوظني الحكومة والمحامين
والاطباء الخ) ،
(٣) لأصحاب الاطيان والتجار وخلافهم الذين تضطربهم أشغالهم
السفر في الارياف أو للإقامة في المربب خصوصاً المربب البعيدة .

شروط طالب رخصة

حمل واحراز السلاح

يجب أن لا يقل من الشخص الطالب رخصة حمل واحراز للسلاح عن
ثمانى عشرة سنة « وان لا يكون من ذوى السوابق ، ولا من المتشردين أو
المشتبه فيهم أو الموضوعين تحت مراقبة البوليس .

حق الوزارة في منح أو رفض

اعطاء الرخص

وزارة الداخلية حرة في منح الرخص أو رفضها أو تحديد منبتها أو
قصرها على أنواع معينة من الاسلحة أو تغييرها بأي شرط أو حد يرى
ضرورة تغييرها « .

وهي حرة أيضاً في سحب الرخص في أى وقت وفى هذه الحالة يعطى
صاحب السلاح ميعاداً لبيع سلاحه لاحد تجار الاسلحة المرخص لهم أو
لأى شخص مرخص له أو لتصديره خارج القطر ،

وعلى حاملى الرخص إبرازها مع الإباحة كلما طلب منهم ذلك « وإذا

قدت الرخصة أو السلاح قبل صاحبها اخطار المحافظه أو المديرية التابع لها ،
وهي بعد التحقيق تؤشر باللازم في الدفتر والرخصة .

الأشخاص المخول لهم حمل واحراز الأسلحة بدون رخصة

لا يحتاج الأشخاص الآتى يانهم الى طلب رخصة بحمل واحراز الأسلحة
وهم مكلفون فقط ان يخطروا السلطة المحلية المختصة : —
أعضاء الاسرة المالكة « الوزراء العاملون والوزراء المتقاعدون ، وكلاء
الوزارات العاملون وكلاء الوزارات المتقاعدون » أعضاء مجلس النواب
والشيوخ ، أعضاء مجالس المديرية ، رؤساء المصالح العاملون ، رؤساء
المصالح المتقاعدون .

رجال القوة العمومية المرخص لهم بحمل السلاح

رجال القوة العمومية مرخص لهم بحمل السلاح ضمن حدود اللوائح
الجارية العمل بها وطبقا لنصوصها وتشمل (كل من رجال القوة العمومية) ما يأتى : —
(١) ضباط وصف ضباط وافراد الجيش المصرى ، ورجال الحرس
الملكى ، والبوليس ، وخفر السواحل ، وحرس السجون ،
(٢) الخفر النظاميون ومشايخهم وكلاء مشايخهم ،
(٣) المحافظون والمديرون ، وكلاء المحافظات والمديريات ،
(٤) مأمورو المرا كز والاقسام والبنادر ،
(٥) عمد البلاد وعمد قبائل العربان ومشايخ الفرق ،

(٦) مشايخ البلاد ومشايخ العزب التي بها خفراء نظاميون (أثناء قيامهم
ترئاسة الدوريات السيارة فقط) « يشترط أن تحفظ أسلحتهم في سلاحيتك
الخضر بمنزل العدة أثناء النهار وكلام يكن هناك دسح لحملها) (١)

واجبات العدة نحو من يحمل سلاحا

بدون رخصة

يجب على العدة أن يضبط كل شخص يجده حاملا سلاحا بدون
رخصة منها كل نوع « هذا السلاح » ويرسله إلى المركز مع بلاغ يوضح
فيه اسم الشخص ونوع السلاح وأوصافه وساعة وتاريخ وجهة ضبطه.

(١) ملاك العزب أن يمتنعوا في أوقات مخصوصة لمدة محدودة أثناء السنة خفراء
مخصوصين لحراسة الحاصلات - ويصرح لهؤلاء الخفراء بحمل السلاح أثناء هذه المدة
بصفة استثنائية ، وقبل تعيين هؤلاء الخفراء يجب على ملاك العزب أن يقدموا للمركز
تسقا بأسماء الخفراء الذين يريدون تعيينهم للموافقة .

ولا يلزم أن تربي أسلحة هؤلاء الخفراء مع ملاك العزب بعد نهاية الموسم .
على ملاك العزبة بعد شراء الأسلحة اللازمة لتفرائه الخصوصيين ، أن يراعي
ضرورة تسيير هذه الأسلحة بمنزلة الطريقة المتبعة في تسيير أسلحة الخفراء النظاميين .
ويخصص سلاحيتك بمنزل شيخ العزبة لحفظ الأسلحة به ، ولا تسلم هذه الأسلحة
للخفراء من منزل شيخ العزبة إلا ليلا ، وتعاد إليه صباحا . وشيخ العزبة مسئول عن
السلاح نهلا ، وعليه أن يتحقق من وجوده كل يوم صباحا بالسلاحيتك ، وفي نهاية
الموسم تسلم الأسلحة للمركز لحفظها لحين حلول الموسم التالي . وتعتبر أنها مملوكة
للحكومة كباقي أسلحتها الموجودة مع الخفراء ، وبدلا من تكليف الملاك بشراء أسلحة
جديدة لتفرائهم الخصوصيين ، يمكن للمديرية في حالة ما إذا كان متوفرا لديها أسلحة صالحة
للاستعمال من الأسلحة المضبوطة إداريا ، تسليم الأسلحة المشار إليها لهؤلاء الخفراء
بالتأمين .

شروط تفتيش المنازل

المشتملة بوجود أسلحة فيها

عند الاشتباه في أشخاص بأنهم يحرزون أسلحة غير مرخص لهم بأحرازها يصير تفتيش منازلهم بواسطة القاضى أو مندوب النيابة العمومية أو بناء على أمر منها لأمر الضبطية القضائية التى يتتبعه لهذا الغرض وعلى الموظف الذى يجرى التفتيش أن يستصحبه معه شاهدين ، وأن يحرر محضرا بما أجراه وبما عاينه ويوقع عليه هو والشاهدان وصاحب المنزل الذى صار تفتيشه ،

فإذا كان هذا الأخير غائبا أو أمتنع عن التوقيع على المحضر بأرضائه أو سخطه أو كان غير قادر على إجراء ما تقدم يذكر ذلك بالمحضر ،

وبصير أيضا العسل بأحكام قانون تحقيق الجنايات الأهلى وبقيّة القواعد المتبعة في تفتيش المنازل.

سحب رخصة سيمىء السلوك

إذا ساء سلوك الشخص المصرح له بحمل وأحراز السلاح ، وجب على المدة أن يبلغ المر كز عنه لأجراء ما يلزم لسحب الرخصة منه فى الحال.

حدود إطلاق الأعيرة النارية

يجب على المدة أن يمنع كل شخص يطلق ألاحقة نارية على مسافة ٢٥ مترا من محلات السكن ، والطرق العمومية ، والسكك الحديدية .

والأنار العمومية ، أو على النيل والترع المدة للملاحة ، أو على مسافة ٢٥٠ م^٢ را من شواطئ النهر .

الفصل السابع عشر

رخص الصيد واجراءاتها - الاشخاص الممنوع الترخيص لهم بالصيد -
موانع الصيد - بيان الطيور النافعة للزراعة والممنوع صيدها - واجب
العبدة فهو المخالف .

رخص الصيد واجراءاتها (١)

يجوز صيد الحيوانات والطيور المباح صيدها بعد الحصول على رخصة
من محافظ أو مدير الجهة التي يقيم فيها الشخص ، والمديرين الحق المطلق
في إعطاء أو عدم إعطاء رخص صيد لأهالي البنادر والقرى بحسب ما
يتراءى لهم، ويسرى منعها في كافة أنحاء القطر لمدة عام واحد ابتداءه أول
يونيه من كل سنة « وهي شخصية لا يجوز التنازل عنها للغير ، وينبغي
أبرازها عند كل طلب من مندوبي الحكمه، وهي تخول لحاملها حق
الصيد مدة النهار من شروق الشمس الى غروبها سواء كان الصيد
بالبنديقية أو الشباك « أذ ربما يصيد خطأ بالشباك الطيور الممنوع
صيدها » ،

وللمحافظين والمديرين الحق في اصدار قرارات خصوصية يعينون بها
ابتداء وانتهاء فصل الصيد في كل جهة ، وأنواع الطيور والحيوانات التي

(١) راجع القرار الصادر من وزارة الداخلية في ٤ مايو سنة ١٩١٢

لا يجوز صيدها ، ولهم أيضا أن يمتوا الصيد في جهات معينة أو يتبدروا بشرائط خاصة .

الاشخاص الممنوع الترخيص لهم بالصيد

لا تعطى رخص للصيد لاحد من الآتي ذكرهم :-

- (١) الاشخاص الذين لم يبلغوا من العمر ثمانى عشرة سنة كاملة ،
- (٢) الاشخاص المحكوم عليهم بالجورمان من الحقوق الوطنية ،
- (٣) الاشخاص المحكوم عليهم في مواد التشرد أو السرقة أو النصب أو الخيانة أو العصيان أو التعدى على رجال السلطة العمومية ،
- (٤) الاشخاص المحكوم عليهم والموضوعون تحت مراقبة بوليس^(١)

موانع الصيد

الجهات المخطور الصيد فيها والطيور والحوانات الممنوع صيدها موضحة فيما يأتى :

- (١) فى املاك الغير مالم يسمح به مالكه أو مأوروه ،
- (٢) ضمن حدود المدن والقرى والكفور والعرب وبوجه عام على مسافة تقل عن ٢٥٠ مترا من أى مسكن ،
- (٣) بالشباك فى أراضى الغير التي لم يحسن محصولها بعد ،
- (٤) صيد الحمام أو غيره من الطيور الداجنة والنافعة للزراعة أو أى نوع من الطيور والحوانات المملوكة للغير .

(١) تسحب رخص الصيد من الاشخاص الذين تصدر عليهم بعد الحصول عليها أحكام من قبيل ما توضح فيما ذكر بماليه . ويتلاحظ انه بعد مضي خمس سنوات من انتهاء مدة العقوبة ينتهي الحق لى رخص اعطاء رخص الصيد للاشخاص المحكوم عليهم المنوع عنهم بالتصريح بالملك والراية السابقين .

بيان الطيور الممنوع صيدها

بمقتضى القانون نمرة ٩ الصادر في ١٥ مايو سنة ١٩١٢ يمنع صيد الطيور الآتي بيانها بعد ، أو القبض عليها أو قتلها أو نقلها أو النجول بها للبيع أو حبسها أو عرضها للبيع أو بيعها أو شرائها حية كانت أو ميتة ماعدا من يكون بيده رخصة من وزارة الأشغال العمومية بالقبض على الطيور وحبسها وعمل مجموعات منها لغرض من الأغراض العملية وذلك لأن هذه الطيور نافعة للزراعة : -

قنبرة - أبو فصادة - كروان - عصفور مخي - عصفور سقيكولا
عصفور آكل التباب - عصفور يديت - وروار - أبو قردان - هدهد
زقراق مطوق - زقراق ملدى - زقراق شامى - صفيح (١) .

واجب العمدة نحو المخالف

يجب على العمدة أن يخطر المركز في الحال عن مجده يصطاد بدون رخصة أو يباشر الصيد في الجهات المحظور الصيد فيها أو يصطاد نوعا من الطيور الممنوع صيدها مع ملاحظة أنه في حالة الصيد بذلك الغير لا يتدخل العمدة إلا إذا تقدمت إليه شكوى من صاحب الشأن .

الفصل الثامن عشر (٢)

تعريف الجرائم السامة - كيفية حفظها - واجبات العمدة ازاء المخالف

(١) هذه الطيور مرسومة بخرط معلقة في مكاتب دوائر البوليس وفي المناسبات على صائغ محطات السكة الحديد وفي عدة جهات أخرى وذلك لمعرفة الجمهور لأشكالها.

(٢) راجع القانون نمرة ١٤ الصادر في ١٥ سبتمبر سنة ١٩٠٤ .

الجواهر السامة

الجواهر السامة هي المواد السكّاية والمقاوير الطبيعية الخطرة على الهيئة الاجتماعية إذا سهل للأفراد الحصول عليها واستعمالها وخدمهم بدون استشارة رجال الفن كالسليمان والزرنيخ والكورودورم والافيون والكوكايين .

كيفية حفظ المواد السامة

يجب على من يرخص له في أنجار أو حيازة المواد السامة أن يضمها في أوعية على حدتها ، وعلى كل وعاء منها اسم الجوهر السام الذي يحتويه ، ولفظة سام باللغتين العربية والفرنسية .

واجب العمدة بشأن المخالف

يجب على العمدة أن يحظر المركز في الحال بطريقة سرية عن كل شخص يبيع أو يشتبه فيه ببيع مادة سامة بدون تصريح وعن الأشخاص المأذونين ببيع الجواهر السامة وكذا الصيادلة الذين يرتكبون أمراً يخالف نصوص القانون لانتخاذ الاجراءات اللازمة ضدهم .

الفصل التاسع عشر

واجبات العمدة بشأن المحافظة على خطوط السكك الحديدية والقطارات والمسافرين عليها ، او على السيارات بالطرق الزراعية « وصيانة أسلاك التلغرافات - الخرائق بسبب شرار الوايور وما يتبع بشأنها - الواجبات المتعلقة بالمحافظة على خطوط التليفون والبوستان وعلامات المساحة .

المحافظة على خطوط السكك الحديدية

والقطارات والركاب وأسلاك التلغرافات

عمدة الناحية التي يمر بزمان بلده خط سكة حديد مكاف بالتخاذ الطرق المؤدية الى حفظ هذا الخط وأسلاك التلغرافات وقوائمه وغيرها من أملاك المصلحة ، وعليه تقديم كل مساعدة لموظفيها « وعند حصول أى عطل على الخط يجب عليه ان يستنصر في الحال الفعلة الكافين لتنجيز الاعمال الاضطرارية اللازمة ولنسهل اعادة تسيير القطار في أقرب وقت ، وأن ينزل ما في وسعه لمراقبة جسور السكة الحديد التي ضمن دائرة اختصاصه ، وبصفة خاصة كافة الأدوات والمعدات التي توجد عنده انشاء او تجديد الخطوط على تلك الجسور ، وان يمنع ما يأتى : -

الجرائم التي تهدد سلامة المسافرين على خطوط السكة الحديد كرمي الأحجار على القطارات السائرة اودفع الموائق على الخط وما اشبه ذلك من الافعال الضارة مع تقدير أهمية أمثال هذه الجرائم وخطورتها على الأمن العام ، وخصوصاً في موسم وفود السياح الاجانب الذين ينتفع الكثيرون منهم مادياً بلان اوسكيب الحوادث يعرض سلامة المسافرين منهم للخطر ، وذلك يضر بسمعة البلاد ، فضلاً عن أنه لا يرغب السياح في الوفود على القطر المصري فيترتب على ذلك نتائج سيئة ،

وكثير من المسافرين يقطعون المسافة بين القاهرة والاسكندرية وبالعكس بالسيارات في الطريق المعد لذلك ، فيجب على العمدة الذين يمر في زمان بلادهم هذا الطريق ، ان ينهوا على الاهالى تنبيهها شديداً بعدم رمي أحجار على المسافرين بسياراتهم أو توجيه شتم أو معياب اليهم ، لان وقوع أمثال هذه الحوادث في زمان أى بلدة يعرض سمعتها وشرفها

- والخبراء المسئولين بالتقويات الشديدة فضلا عن تأديب الجانبين بكل صرامة (١) ،
- (٢) سرقة معدات مصلحة السكة الحديد أو نقل البضائع التي تستقطب من القطارات السائرة ، وفي الحالة الأخيرة يخطر المركز وأقرب محطة سكة حديد قورا عند وجود تلك البضائع ،
- (٣) كل مخالفة تقع بشأن لوائح السكة الحديد ،
- (٤) كل زراعة تحدث خفية في أراضي السكة الحديد ،
- (٥) الأشخاص الذين يسرون أو يكبون على خطوط السكة الحديد أو يمرون في غير النقط المخصصة لذلك ،
- (٦) الأشخاص الذين يقودون مواشي ويتركونها تنسرب منهم على خطوط السكة الحديد ،
- (٧) إتلاف جسر السكة الحديد .

الحرائق بسبب شرار الوابور

متى حدث حريق بالمزروعات في الحقول المجاورة لخط السكة الحديد وكانت النار ناشئة عن الشرر المتطاير من الوابور ، وجب على العمدة أن يبادر بتبليغ ذلك الى ناظر محطة السكة الحديد الاقرب الى محل الواقعة ، علاوة على تبليغه ذلك الى المركز واتباع الاجراءات الواجب تنفيذها في مثل هذه الحوادث ، بأن ينتقل لمحلها ويسبل على اطفاء النار وجمع الادلة

(١) البلد التي يقع في حدودها تمتد على القطارات أو أسلاك التلغراف أو أي شيء آخر من ممتلكات الحكومة ولم يستدل على الفاعلين وضبطهم ، تزداد فيها قوة الخبراء مؤثقا على ثقة الادالي ، وإذا تكررت وقوع الجريمة يائب السدة وشيخ الخبراء وينسب لذلك إداريا لاهلهم واجباتهم .

التي تثبت سبب اشتغالها ، وعند حضور الناظر أو أحد رجال اندونيس
أو النيابة يقدم اليه كافة المعلومات التي توصل اليها ويساعده في تنفيذ
دعوتها .

المحافظة على خطوط التليفون

في البلاد الموجود بها مواصلات تليفونية يكون العمدة مسئولاً عن
حفظ وصيانة جميع الخطوط التليفونية ومتعلقاتها ، وعليه أن يتحقق من
أن شيخ الخفراء والخفراء متيقظون دائماً لمنع الامور الآتية :-

(١) حدوث أى تلف لهذه المواد أو اعدامها أو سرقتها ،

(٢) ارتكاب أى جريمة من الجرائم المذكورة في المواد (من ٩٤١

الى ٩٤٤ ق . ع .) (١)

(١) نص المواد كالآتي :-

م . ١٤١ - كل من عطل الخبايرات التلغرافية أو أ تلف شيئاً من آلاتها سواء
باهماله أو صدم احتراسه بحيث توجب على ذلك انقطاع الخبايرات يعاقب بدفع غرامة
لا تتجاوز خمسين جنيه مصرى وفى حالة حصول قصد ثابت تكون العقوبة الحبس مدة
لا تزيد عن سنتين مع عدم الاخلال فى كلتا الحالتين بالمحكم بالتعويض ،

م . ١٤٢ - كل من نسب عمداً فى انقطاع المراسلات التلغرافية بقطعه الاسلاك
الموصلة أو كسر شيء من المدد أو موازل الاسلاك أو التواء الزافسة لها أو بأى
كيفية كانت يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين مع عدم الاخلال بالزامه بالتعويض
من الضلوة ،

م . ١٤٣ - كل من أ تلف فى زمن هياج أو فترة خطا من الخطوط التلغرافية أو أ كثراد
جملها ولو مؤقتاً غير صالحة للاستعمال بأى كيفية كانت أو استولى عليها بالقوة الاجبارية
أو بطريقة أخرى بحيث توجب على ذلك انقطاع الخبايرات بين ذوى السلطة العمومية أو
منع توصيل خبايرات أفراد الناس وكذا من منع نهراً تصليح خط تلغرافى يعاقب بالاضلال
الضالة المؤقتة فضلاً عن الزامه بجبر الضلوة المترتبة على فعله المذكور ،

م . ١٤٤ - تسري أحكام المواد السابقة على الخطوط التليفونية التي تنشئها
الحكومة أو ترخص بإنشائها لمنفعة عمومية .

وعند وقوع أية جريمة من الجرائم المذكورة يجب على العمدة أن يبادر بالبحث عن الناعلين ويضبطهم ، وإن لم يمكن الاستدلال عليهم جاز للمديرية أن تزيد قوة الظفر في البلدة مؤقتا على نفقة الاهالى ، وإذا تكرر وقوع الجريمة جاز معاقبة العمدة وشيخ الظفر اذاري بالاهمال واجباتهما.

الواجبات المتعلقة بمصلحة البوستة

يجب على العمدة تعيين من يلزم من الظفر الأمناء للمحافظة على مكاتب البوستة عند ما يطلب المصلحة منه ذلك ، وعليه ملاحظة أجراء التحفظات الكافية عند نقل المراسلات أو صرر النقود ، واتخاذ الاحتياطات اللازمة لمنع التعدي على صناديق البوستة أو مكاتبها أو باقى ممتلكات المصلحة المذكورة ، وأن يقدم المساعدة اللازمة لموظفي البوستة كلما طلب منه ذلك .

المحافظة على علامات المساحة

على العمدة أن يبذل جهده للمحافظة على علامات المساحة ومنع زعماء من مكاتبها أو انلافها ، ولكي يكون صاحب الارض الموضوع عليها العلامات (أو واضع اليد على تلك الارض) مسئول عنها بالتضامن مع العمدة أو الشيخ ، يجب تسليم هذه العلامات اليه والتوقيع منه على سند الاستلام الذي يوقع عليه ايضا العمدة أو الشيخ ، وفي البلدة التي يتعدد فيها قد العلامات يجوز للمديرية أن تعين خفيرا زائدا على خفراء البلدة لمدة ثلاثة شهور على نفقة الاهالى ، وإذا لم يظهر الفاعل لهذه المسروقات في خلال المدة المذكورة تمتد تعيين الظفر لمدة اخرى .

الفصل العشرين

وجوب صيانة أملاك الحكومة والمنافع العمومية - ما يتبع عند التعدي على أملاك الحكومة - الاجراءات التي تتبع عند التعدي على الأملاك الاميرية المحدودة من المنافع العمومية.

منع التعدي على أملاك الحكومة والمنافع العمومية

وجوب صيانتها - لا يجوز لأي فرد ان يتعدى على أملاك الحكومة او المنافع العمومية بوضع اليد عليها بأي كيفية كانت .
والعمدة مسؤول عن صيانة ما يوجد منها في زمام بلده فيجب عليه أن يمر عليها من وقت لآخر ويلاحظ منع وقوع أي تعد عليها ، وعليه تفهيم كل شيخ عن الأملاك والمنافع التي في حصته ، والتنبيه عليهم بضرورة مرور كل منهم عليها في دائرة اختصاصه ، لتأكيد من دوام صيانتها ، والمبادرة بتبليغه عند حصول أي تعد عليها لاجراء اللازم كما سيوضح بعد ، وعلى العمدة تفهيم ذلك أيضا للشيخ الخفراء وكذا الخفراء ليعلم كل منهم الموجود منها في دائرة دركه ويتبع ما تقدم بيانه في واجب مشايخ البلاد شأنها ، حتى يبعد العمدة من معاونيه المذكورين المساعدة الفعالة ، وتتسلسل المشورية الى جميع من ذكروا كل في دائرة اختصاصه (١)

ما يتبع عند التعدي على أملاك الحكومة - اذا وقع التعدي على

(١) . اذا ثبت التنصير من العمدة أو أحد المشايخ في منع التعدي قبل وقوعه أو إيقاف سيره أو التأخير عن تبليغ المركز فوراً عنه ، وترتب على ذلك استمرار التعدي واثامه ، فيسأل العمدة وشيخ حصة التعدي بمحضر اداري لجهازتهما .

أُملاك الحكومة (١) بالبناء أو بالردم منلا وجب على العمدة أن يوقف العمل ولو باستعمال القوة وتكليف المتعدى بأزالة ما أحدثه، وإقاعه بكل الوسائل الممكنة وتفهيمة ما يترتب على عدم امتثاله لذلك ، ويخطر المركز في الحال لتكليف أحد معاوني الادارة بالانتقال الى محل التعدى وبمه أحد المساحين ومعاينة الجزء المقول بمحصول التعدى عليه وعمل رسم كروكي عنه يبين به مساحته وحدوده وما اذا كان ولدا بخريطة فك الزمام أم لا وتوضيح نمرة القطعة والموض وتطبق الخريطة على طبيعة الارض ، وتحرير المحضر اللازم وحصر الجزء المتعدى عليه باستمارة نمرة ٣١ ، وتقديم المحضر مع الاستمارة المذكورة الى المركز لارسالها للمديرية لتقديمها الى قلم الاملاك لمراجعة اجراءات المركز حتى اذا وجد ملحوظات فيها أعادها له لاستيفائها وبعد ذلك اذا ثبت أنه من أُملاك الحكومة يتقرر ما يلزم بشأنها ،

وأما اذا كان التعدى على أرض للحكومة لم تؤجر للاهالى بان زرعت حقبة في المدة أن يخطر المركز بذلك ويرشد لجنة المساحة عند حضورها لبلده في المواعيد المحددة عن هذه الزراعة لقياسها وتقدير الايجارة المناسبة على التعدى .

الاجراءات التي تقع عند التعدى على الاملاك الاميرية المندوقة من
المنافع العمومية — للأمورى الحكومة استعمال القوة لمنع التعدى على الاملاك الاميرية المخصصة للمنافع العمومية سواء بالحفر أو بالبناء أو باقامة مصاطب أو حواجز أو غيرها من أنواع التعدى على طريق أو شارع أو حارة أو زقاق من المنافع العمومية وانباع ما يأتى : —

(١) ك أرض مملوكة للحكومة وشغلها أحد الأهالى أو شغل جزءا منها ببناء أو خلافة أو كانت غير مؤجرة وزرعها خلية

(١) إذا شاهد العمدة حصول تعدد أو بلغ اليه وجب عليه ان يبادر بالانتقال الى محله ويوقف العمل ولو باستعمال القوة عند اللزوم ويكلف المتعدي بإعادة الشيء الى أصله ويفهمه ما يترتب على عدم امتثاله لذلك ، فإذا اقتنع وأزال البناء مثلاً يجب تسايجه الانقاض والتوقيع منه على المحضر الذي سيوضح بعد ،

(٢) إذا لم يقتنع المتعدي فعلى العمدة أن يخطر المركز في الحال ويستدعي أعضاء لجنة التعدي (السابق التنويه عنها بالصحيفة نمرة ٢٥ بالفصل الثاني من هذا الباب) لمعاينة هذا التعدي واثبات الاعمال المسكونة له والاجراءات التي اتخذت نحوه ، وسؤال المتعدي والاطلاع على مستنداته ، وأخذ معلومات الجيران وكبار السن بالبلد ، واثبات كل ذلك بمحضر يبين فيه مساحة هذا الجزء وحدوده ونوع التعدي من بناء أو حفر أو غرس أشجار أو خلافه ، وما يساويه المتر من الثمن ويبدى رأيها في أنه من المنافع العمومية من عدمه ، ووجه المنفعة التي ينصرف فيها ثمن الجزء المتعدي عليه ، ان ظهر انه من المنافع العمومية ، كتوسيع نقطة أخرى من الطريق أو اصلاح أو ترميم جامع أو مدرسة بالبلدة مثلاً وذلك فيما لو لم ينشأ عن هذا التعدي ضرر ووافقت الوزارة على البيع ، وبعد ذلك يرسل العمدة محضر التعدي المذكور موقفاً عليه منه ومن أعضاء اللجنة للمركز لاحالته على أحد معاوني الادارة لينتدب معه مساحاً للقيام الى محل التعدي ومعاينته وحمل رسم كروكي عنه مبيناً فيه مساحة الجزء المقول بمسؤول التعدي عليه وحدوده وما اذا كان وارداً في خريطة تلك الزمام أم لا وتوضيح نمرة القطعة والحوض وعرض الطريق قبل التعدي وبعد وقوعه وتطبيق الخريطة على طبيعة الارض ، ثم يفحص قرار اللجنة ويعيد ما أجرته ثانياً ليتثبت منه فان رأى انه من المنافع العمومية وليس مزاحماً للطريق يبدى رأيه فيما اذا كان من

لمصلحة بيع الجزء المتنازع عليه أو استبداله من عدمه (وذلك في حالة وجود طريقة للاستبدال في أرض تكون ملكاً متعددي) مع تقدير الثمن بدون أن يتقيد بالتأمين اللجنة وملاحظة أن يكون أكثر من القيمة الحقيقية بنحو العشرين في المائة حتى لا يكون هناك ما يشجع الأهل على اغتصاب أملاك الحكومة لأن البيع ليس حاصلاً لشخص يريد الشراء بطريقة مشروعة بل لشخص مقتصب للطريق العام أو متعدي عليه وإن اقترح البيع له هو حسم النزاع ومراعاة لمصلحته على الأكثر ، وملء خانات الأورنيك نمرة ٢١٨ هـ موضحاً به ملخص البيانات الواردة بالأوراق التي ترفق به ، وبعد ذلك يقدم المركز للتصديق عليه خصراً على التثمين من المأمور ثم للمديرية لأبداء رأيها ويرسل للوزارة لتقرير ما رآه لازماً وذلك بعد إحالة الأوراق إلى قلم الأملاك بالمديرية ليفحصها هي والرسم والتأكد من أن القطعة المراد بيعها تابعة للطريق العمومي في سكن البلد ولا يدخل تحتها في أملاك الميرى الحرة .

الفصل الواحد والعشرون

الدوريات — أنواعها — تأليفها — فائدة كل منها للامن العام .

الدوريات والامن العام

لاحظت أثناء مروري بالدوريات على بعض البلاد والنهوج في مدة خدمتي بالبوسنة أن بعض العمدة والمشايخ وغيرهم يجهلون الغرض من الدوريات ، وما تؤديه من الخدمات الجليلة لتأييد وصيانة الامن العام ، ولذلك رأيت أن أوضحها بإيجاز للملم بها .

الغرض من الدوريات

الغرض من الدوريات بصفة عامة هو المرور على البلاد والعرب والكفور والنجوع، خصوصاً الجهات التي تكثر فيها الحوادث الجنائية، لتأكيد من أن كافة القوانين والأوامر منفذة طبقاً للاصول، وأن رجال الحفظ يقومون بواجباتهم خير قيام، خصوصاً ضبط الاشقياء والعابثين بالامن حتى لا يتسع امامهم المجال لارتكاب الجرائم، وتقديم الاقتراحات التي تزيد في تحسين حالة الامن الى الرؤساء المختصين.

أنواع الدوريات

١ - دوريات (سوارى نهائية - سوارى ليلية - هجاة سودانية - سيارة - مناطق - زراعية - الطرق بالبلاد - السكة الحديد - الحدود).

الدورية السوارى النهارية

تؤلف الدورية السوارى النهارية من ضابط أو صف ضابط بصفة رئيس ومعه عسكري سوارى واحد، وتخرج من المركز أو نقطة البوليس في الايام التي يعينها المأمور أو ضابط النقطة خصوصاً في أيام الاسواق والمواهم، وفروض عليها ملاحظة وجود العدد السكاني من رجال الحفظ لملاحظة حالة الامن في السوق، ومراقبة تطبيق القوانين واللوائح والأوامر به (١) وبالبلاد التي يحصل المرور حاليها،

وتعرب أيضاً على الموالد والأفراح وكل جمعة يكون فيها اجتماع، وتلاحظ في سيرها حالة الطرق والكبارى وأسلاك التليفون والتلغراف والسكك

(١) راجع مبحث حفظ النظام والامن يوم للمرق بالفصل السادس من هذا الباب
صحيفة نمرة ٤٦

الزراعية والجسور خصوصا جسور النيل والترع . وتتمنع اخذ أثره منها
أو قطعها . وان وجدت جثث حيوانات ملقاة فيها تجرى اللازم نحوها
وتدون مذكرة باسم البلد المقابلة لها لاثبات ذلك بتقرير الدورية ، وعند
وصولها الى احدى البلاد تفتش على أسلحة الخفراء وجبه خاناتهم بمنزل
العمدة أو الشيخ لتتأكد من انها ثامة ونظيفة وصالحة للاستعمال وغير
معمرة وانها مصنوعة بأن تكون موضوعة على السلاح عليك داخل جدران
متفل ومفتاحه محفوظ طرف الخفر النوبتجي الذي يجب أن يكون موجودا
دائما وملابسه بحالة جيدة تفتش كذلك على دفتر الحوادث ودفتر خدمة
الخفراء وباقي الدفاتر الاخرى التي في عهدة العمدة لتتأكد من اثبات كل
أمر بها في أوقاته « وخصوصاً ضبط توزيع خدمات الخفر » ومن ان التحرير
جار فيها طبق التعليمات تماما ، ويستعلم رئيسها عن حالة الامن ويقف على
أسباب لو تكاب الجرائم ويبحث على تنبع الحوادث ويعمل على منع وقوع
أمثالها ، ويتحرى عن احوال المراقبين والمشتبه فيهم وكيفية تمييزهم ، ثم
يمضي على دفتر مرور الدوريات مبيناً فيه تاريخ وساعة وصول الدورية ،
وبعد ذلك تستأنف الدورية سيرها وتلاحظ في طريقها ما ينشأ من العزب
أو المباني التي تقام على الاراضي الزراعية بدون رخصة ، وكذلك قرائن
الطوب والخبير القريبة من السكن وتأخذ مذكرة عنها وعن اسم صاحبها ،
وعن المحلات العمومية أو محلات البقالة أو المشروبات الروحية المدارة
بدون رخصة ، والعربان النازلين في الفيضان بعيدا عن البلاد أو بالقرب
من السواقي أو الواورات ، وتوجه التفاتها الى زراعة القطن فان وجدت
فيها دودة تأخذ مذكرة عن اسم صاحب الزراعة والزامه بالبلد التي وجدت
بها وحما اذا كان مجربا لتقنينها أم لا وتلفت نظر العمدة أو الشيخ الى
وجوب تقنينها فعلا حسب التعليمات الموضوعة لذلك . وكذلك الاخطاب

التي تم تقطع ونثبت كل ذلك ، بتقرير الدورية ، وعما اذا كانت المراقبة اللازمة جارية على العمال المشتغلين بالحفر والتنقيب عن الآثار القديمة في جهاتها أم لا ، وعلى عمال المقاولات (ان وجدوا) وتبانح المركز عنهم « خصوصاً اذا زاد عددهم عن مائة شخص » وتضبط الاشخاص الذين يحملون أسلحة بدون رخصة أو يصطادون الطيور الممنوع صيدها أو بدون رخصة ، وكذلك الذين يطلقون أعيرة نارية في الجهات الممنوعة (١) ؛ وتضبط كل من يشتبه فيه بأن وجد حاملاً للمبوسات أو غيرها يقن أنها مسروقة ولم يأت بما يدفع الشبهة عنه ، وتسلم المواشي الناجمة الى عمدة البلدة وتبلغ المركز عنها فوراً ،

وعند مرورها في بلد وقت غروب الشمس تتحقق مما اذا كان شيخ الخفراء أو وكيله مباشراً اخراج رجال الحفر بطيور الماء او لا بقصد التتبع والتنقيب عليهم وتسليمهم الاسلحة حسب الاصول بحضور العمدة أو نائبه ، وتلاحظ وجود خفراء الآثار التاريخية بدركاتهم وانهم قائمون بواجباتهم خير قيام ، وفي النهاية تعود الدورية الى المركز ، ويقدم رئيسها الى المأمور تقريراً مشتملاً على بيان الجهات التي مرت الدورية عليها والمحفوظات التي رآها مخالفة للقوانين أو اللوائح أو التعليمات ، وعن كل ما يظن رئيس الدورية انه ذا أهمية لصالح الامن العام ويستحق لفت نظر رئيسه اليه .

الدورية السوارية الليلية

تؤلف الدورية السوارية الليلية من ضابط رئيس ومعه نفران سوارى ويزاد هذا العدد الى خمسة اذا دعت الحاجة ، ولا يخرج تحت رئاسة صف

(١) راجع المرسوم المعلق بالقرار رقم ١٠٢٠٠ لسنة ١٩٢٠م في الباب
صفحة ٨٧

خاضع الا في الاحوال الضرورية جداً ، ويؤدي المطلوب منها على الوجه السابق ايضاً ، بالدورية النهارية الا في أسلحة الخفراء وبجبه خائنهم قاتلها عنهم عليها وهي بأيديهم وتؤكد أنها في حالة صالحة للاستعمال ، ونهتم بنوع خاص بالمرور على الخفراء المعينين على الكبارى والطرق والاراضي الزراعية وعلى دركات باقى الخفراء لتتحقق من وجودهم ونيقظهم بها ، وتقابل بالجهات التي تمر عليها شيخ النوبة وشيخ الخفراء أو وكيله وتستفهم منه عن حالة الأمن العام في البلدة التي تكون قد وصلت اليها ، وعما تم في أمور الحوادث الجنائية التي حصلت ببلدته ، وعما اذا كانت ظهرت أدلة جديدة غنيد التحقيق أم لا ، وعما اذا كان استدل على المتهمين المارين منها أم لا ، وتتحقق منه عما اذا كان قد مر على العزب أو الحجوع المجاورة (ان كانت هناك عزب أو حجوع) ، وتوجه لمنازل الموضوعين تحت مراقبة البوليس للتعلم عليهم والتحقق من وجودهم شخصياً في مساكنهم وبؤشر الرئيس على تذاكر اقامتهم بتاريخ وساعة مرور الدورية مع التوقيع عليها ويبلغ لمركز تليفونيا عن المنسوب منهم ، وينحري عن الشبهة فيهم ثم يؤثر بامضائه على دفتر مرور الدوريات بالبلاد مثبتاً فيه تاريخ وساعة وصول الدورية ، وبوجه التفاته الى القهاوى والمحلات العمومية ويضبط المحلات التي يحرق فيها الخشيش أو يلعب فيها القمار ، واذا حصلت أية حادثة جنائية في البلاد التي يمر بها أو في احدى البلاد المجاورة فانه يخطر المركز عنها باشارة تليفونية ويبادر بالتوجه الى محل وقوعها لمسل اللزوم نحو ضبط المجرمين والمسروقات والاسلحة والادوات التي تكون معهم وجمع الادلة المفيدة لاجلاء الحقائق ثم يحرر محضراً بما أجراه ، واذا استرقت هذه الاجراءات زمناً طويلاً لا يمكنه من اتمام خط سير الدورية فانه يعود بعدها الى المركز ويقدم التقرير الى المأمور مشتملاً على جميع ملحوظاته كما تقدم .

دوريات الهجانة السودانية

تؤلف هذه الدوريات من ضباط وصف ضباط ومساکر الهجانة السودانية الذين يوزعون في كل مديرية بمعرفة الحكام، وأهم واجباتها تتبع اللصوص في حوادث السرقات حال ارتكابها أو بعده والقضاء عليهم وضبط ما معهم من المسروقات ، وعمل دوريات نهائية على البلاد والعرب التي تكثر فيها الحوادث على الوجه السابق ايضاً في الدوريات السوارى النهارية ، ويمكن الانتفاع بمساکر هافى بعض الظروف ليلا بعمل دوريات سيارة.

الدوريات السيارة

تكون برئاسة صف ضابط أو عسكري ذى نباهة ومضى عليه أربع سنوات في الخدمة على الأقل ومنه خمسة أو ستة خفراء يؤخذون من بلاد مختلفة ، وتعمل في الطرق والبلاد للمحافظة على الأمن العام بالكيفية السابق ايضاً بها بالدورية السوارى الليلية ، وتقابل في طريقها وفي مكانها الدوريات السوارى أو السيارة الأخرى في إحدى البلاد أو الجهات المعينة طبقاً للتعليمات الموضحة بخطط سير الدورية .

الدوريات الزراعية

تكون برئاسة أحد مشايخ البلد الذي عليه الدور ومنه خفير وبعض الأهالي ، وتعمل على الطرق الزراعية والأجران وحول حدود البلد وفي مزارع العرب والكفور التابعة للناحية للمحافظة على الأمن العام وضبط كل من تجده متلبساً بالجريمة أو حاملاً مسروقات أو تشبه فيه وتقدمه إلى العمدة للنظر في أمره ، وعلى العمدة أن يراعى في ذلك تنفيذ تعليمات المديرية التي ترد إليه بشأن هذه الدوريات أولاً قأولاً .

دوريات المناطق

انشئت دوريات المناطق حديثاً للعمل على توطيد الامن العام بصفة خاصة في الجهات التي تكثر فيها الحوادث الجنائية ، وذلك بأخذ خفير من كل بلدة داخلية في حدود المنطقة المعينه وتكون منهم دورية تحت رئاسة صف ضابط « ان سمحت قوة المركز » أو شيخ خفراء أو وكيل شيخ خفراء من ذات المنطقة لعمل دورية تسيارة هاياكل لبلدة ويتنصر أفراد هذه الدورية أسبوعياً ، ومهمتها المرور على المساكن المعينه لوجود الخفراء بها أى (على الكارمى ومنافذ الطرق والجهات الخفية البعيدة عن البلاد) وفى بعض الاحيان تكلف بأن تكون فى جهات أخرى يعينها المأمور أو ضابط النقطة لملاحظة حالة الامن .

دوريات الطرق بالبلاد

يجب على كل عمدة ان يخرج العدد الكافى من الخفراء غروب كل يوم فى الطرق العمومية والمنافذ الواقعة فى دائرة بلده للمحافظة على التجار العائمين من الأسواق ابلا دم والأهالى العائدين بواشيمهم من غيظاتهم خصوصاً فى زمن ربيع المراسى وتلبية دعوة كل من يستغيث بها ، وعقب عودة الخفراء يعطى العمدة اخطاراً بالمأمور أو لضابط النقطة بما يبلغه به رجال الحفظ ويقيم هذا الاخطار فى دفتر حوادث البلدة ، وخفراء العزب مكلفون بالوجود فى الطرق الموصلة لهم بهم القيام بأداء ما تقدم اسوة بخفراء البلاد وعلى شيخ العزبة ملاحظة تنفيذ ذلك ، ويجوز كشفاً يشتمل على بيان المناطق وحدودها المكلف كل خفير بالمحافظة عليها ويوقع عليه من خفراء البلدة الرجوع اليه عند حصول أية حادثة جنائية فى دائرتها .

دوريات السكك الحديدية

تقوم من المراكز أو تقطع البوابيس للملاحظة شريط السكك الحديدية والمحطات والتفتت من وجود الخلفاء المختصين في دركاهم بحالة تيقظ تام، وعادة تكلف بذلك الدوريات السوارى الليلية أو السيارة عند اللزوم.

دوريات الحدود

يخصص للحدود الفاصلة بين المراكز وبعضها دوريات سيارة في كل مركز للمرور في المناطق التي تعين بعرفة مأموري المراكز المتاخمة بالاتفاق مع بعضهم لرقبة الاشقياء الذين يجتمعون في هذه الجهات البعيدة عن البلاد للعبث بالأمن العام.

ملحوظات عمومية

(١) يجب أن تقوم الدوريات من المركز أو نقطة البوابيس في ساعات غير معينة، الى جهات مختلفة وأن تكون خطوط سيرها غير معلومة لاحد سوى المأمور ورئيس الدورية فقط حتى لا يتمكن أحد من معرفة طريق الدورية فيضع المراقيل في سبيل وصولها الى الحقائق التي تكلف بالبحث عنها أو مراقبتها،

(٢) يجب زيادة مرور الدوريات على البلاد التي تكثر فيها الحوادث الجنائية والتي يأري اليها الاشقياء أو يخفون فيها المسموعات،

(٣) يزداد عدد الدوريات التي تخرج بين منتصف الليل والنصف وبصفة خاصة في الليالي الغير مفعرة،

(٤) يكون غالباً ضمن خطوط السير استراحة الدورية في نقطة متوسطة بين جملة بلاد أو عزب لتتمكن من أخذ راحتها وتكون في خلال ذلك على

- أهمية الاستعداد لتدرك أية حادثة جنائية تحصل ، وبعد أن تقضى المدة الممينة بالناحية المخصصة للاستراحة تقوم لاعام خط السير طبقاً للتعليمات ،
- (٥) تخرج الدوريات في بعض الاوقات قبل الغروب بوقت يمكنها من ملاحظة وجود خفراء الطرق في دركاتهم بقصد منع سرقة المواشي اثناء عبدة الاعالى بها ، ويراعى ذلك بصفة خاصة مدة ربيع المواشي ،
- (٦) من المفيد أن تخرج دورية سوارى لتتقرب دورية سوارى اخرى أو دورية أو أكثر من الدوريات السيارة للتأكد من تنفيذ خط السير المطلوب به طبقاً للتعليمات ،
- (٧) يحسن أن يكون خط سير الدورية قصيراً كي يؤدي على الوجه الاكل لان الخط الطويل مما يبعث على الملل والتقصير في الواجب المطلوب ادائه ،
- (٨) ضرورة التثبت مما تدون بتقارير الدوريات بعد ادائها منعاً لما عساه أن يحصل من اثبات ما يخالف الحقيقة لدفع تقصير أو افعال وقع ،
- (٩) يلاحظ عدم أخذ خفراء من العرب ولا من البلاد التي يقل عدد خفرائها عن ثلاثة للمرور بالدوريات على اختلاف أنواعها منعاً من تهديد الأمان بالجهات المذكورة ،
- (١٠) يجب على العمدة أن يشر في دفتر الحوادث في صباح اليوم التالي بما يفيد مرور الدورية على بلده ويثبت ساعة مرورها واسم ورتبة الشخص المترأس عليها .

وجوب مساعدة الدوريات

مما تقدم يتضح أهمية الدوريات والفوائد الجليلة التي تؤديها للأمن العام فيجب على العمدة ومشايخ البلاد ومشايخ الخفراء والخفراء أن يقوموا

بواجب المساعدة لهذا الدوريات فوراً عند اللزوم، ونظراً لأن هذه الإجراءات
تبدل لصالح العام واصيانة الادراج والاموال وغيرها فإذا اقتضت الضرورة
تقديم أى مساعدة للدوريات من الاهالى وجب عليهم أن يهتموا بادائها
بكل عناية .

الفصل الثانى والعشرون

قائمة نقط البوليس للأمن العام — أقسامها — كيفية انشائها
قائمة نقط البوليس للأمن العام — لما كانت البلاد كثيرة وبعيدة عن
أشراف المراکز أشرفاً تلماً كان من صالح الأمن العام ومن الدواعى
المهمة لاستنباها إيجاد نقط بوليس تضم تحت أشرفها البلاد التى حولها
تكون على اتصال دائم بها وتقدم لها كل المساعدات التى تتطلبها وبذا
تخفف وطأة الاعمال على المراکز حتى تنفرغ لمباشرة أعمال الأمن وتدير
الشئون العامة بعناية تامة ،

ولا يخفى أن وجود هذه النقط بالقرب من البلاد مما يسهل على الاهالى
تنجيز أعمالهم الضرورية بالنسبة لقربها اليهم عن المراکز، ويمكن البوليس
من الاسراع فى ضبط الوقائع الجنائية والقبض على مرتكبيها والسعى فى جمع
الأدلة التى يترتب عليها نجاح الدعوى العمومية على مرتكبي الجرائم .

أقسامها — تنقسم نقط البوليس الى مستديمة ومؤقتة ،

النقط المستديمة — تعين النقط المستديمة بقرار من وزارة الداخلية .

بناء على ما يطلبه كل مدير فى مديريته لمصلحة الأمن العام .

النقط المؤقتة — تعين النقط المؤقتة بمعرفة المدير عند حصول حوادث

مخالفة بالأمن باحدى جهات مديريته أو عند ما يرى ضرورة لايجادها ،

وذلك لمدة لا تتجاوز ثلاثة شهور مع أخطار وزارة الداخلية ، ويجوز له تجديد هذه المدة عند اللزوم بعد الاستئذان من الوزارة.

الفصل الثالث والعشرون (١)

الزرائب وكيفية اقامتها - واجبات العمدة بشأنها - جواز انشاء زرائب منفردة - الاجراءات نحو المخالف.

الزرائب وكيفية اقامتها

اعتاد بعض أهالي مديريات الوجه القبلي في زمن ربيع المواسي على ترك منازلهم والخروج الى المرعى ليقوموا بزرائب يملكونها من البوص بالاراضي المنزرعة بها البرسيم وهم مواسيهم وأمتعتهم ليسهل عليهم مباشرة زرعها في زراعة البرسيم وحلب ألبانها واستخراج الزبدة واللجنة منها مدة هذا الموسم.

واجبات العمدة بشأنها

حيث أن تفرق الزرائب وتباعدها عن بعضها يجعلها عرضة لسطو القصوص عليها ، وحيث أنه لصيانتها بقدر الامكان من هذا السطو يجب أن يكون بعضها على مقربة من البعض الآخر ، لذلك وجب على العمدة تنفيذ ما يأتي : -

(١) أن ينتخب بمعاونة مشايخ البلد التقط اللازمة لاقامة الزرائب بالاراضي المنزرعة ببلده.

(١) راجع القرار الصادر من مديرية جرجا في ١١ يولي سنة ١٨٩٥ ومن مديرية اسيوط في ٢٧ يولي سنة ١٨٩٥ ومن مديرية قنا في ٣ فبراير سنة ١٩٠٢ ومن مديرية الشيا في ٤ مارس سنة ١٩٠٢.

(٢) لا يجوز أن يوجد بكل نقطة أقل من عشر زرائب وتكون متلاصقة ببعضها ،

(٣) يخرج أصحاب الزرائب مواشيتهم في يوم واحد يحدده المدة ،

(٤) على المدة أن يباشر تعيين الخفراء الكافين من أرباب الزرائب ومن ضمن الرجال الموجودين فيها .

جواز إنشاء زرائب منفردة

يجوز إنشاء زرائب منفردة بتصريح من المديرية بطريقة استثنائية بشرط أن أربابها يعينون لها الخفراء الكافين .

الاجراءات نحو المخالف

على المدة أن يتطهر المركز عن مخالف ذلك لتوقيع العقاب عليه ونقل زربته الى المنطقة المينة لوضع الزرائب بها ، فإن امتنع فلمدة ازالها على نفقة المخالف .

الفصل الرابع والعشرون

ما يعمل المدة لترقية بلده

لا يخفى أن أقدس واجب على المدة هو العمل على تأييد الأمن وحفظ النظام ببلده ، ومتى تم له ذلك اطمأن كل شخص على حياته وشرفه وماله وأمكنه تأدية أعماله وانقائها بدون أى عائق ، واذ ذلك لا يجد المدة أمامه أى شاغل يحمله عن العمل على تقدم بلده أديسا وماديا وترقيتها من الوجة الصحية والبلدية والادارية والزراعية والاقتصادية ، لانه أدري من سواه بحاجاتها واستعداد أهلها ،

فلذا تمدر عليه تنفيذ أمر من الأمور الهامة المفيدة يقدم الاقتراحات عنه إلى مأمور المركز ليساعده في الوصول إلى تحقيقه بالوسائل الميسرة لأن توفر أسباب الرخاء والتدريج في سبيل الرقي مما يولد دعائم الأمن العام بالبلاد ويسهل مأمورية القائمين به .
فن الوجهة الصحية : —

(١) لفت الاهالى الى عدم القاء السباد (السباخ) والقاذورات في الطرق والميادين وكذلك عدم تركها بالمنازل ، والتنبيه عليهم بوضعها في الجهات القبلية من البلد مع ملاحظة تنفيذ ذلك حتى لا يكون سببا في انتشار الامراض الوبائية المعدية؛

(٢) ملاحظة موارد الشرب حتى لا تلوث بالاساخ والافتقار والميل على منع الافراد من تناول أمثال هذه المياه من البرك والنبع ، وإبداء النصيح اليهم بضرورة تنظيف مياه شربهم بقدر المستطاع حتى تصير نقية صحية، وإيجاد طلبات ماصة كابسة في نقط معينة أو بالمنازل بدلًا من الابار والاسبلة وتحذيرهم من استعمال مياه البرك أو الترع الراكدة سواء في الشرب أو في الاستحمام أو الوضوء ، أو بتمريض بعض أجزاء الجسم طويلا في تلك المياه الملوثة بالجراثيم والميكروبات قلها بجلبة للأمراض كالبلهارسيا وغيرها

(٣) لفت نظر الاهالى الى ضرورة اقامة مبانيهم بكيفية منتظمة بحيث يتخللها الهواء مع انشاء المراحيض فيها بالطرق الصحية ، وحثهم على توجيه العناية الى تنظيف الشوارع والخارات وداخل منازلهم من وقت لاخر يوميا، والتنبيه عليهم بعدم وضع أحطاب على سطوح المنازل لمنع حصول الحرائق ، (٤) إيجاد الادوات الضرورية للاسعافات الطبية ووضعها تحت الحفظ

والضيانة ، وتعاين بعض رجال البلد ونساءهم بطريقة الاسعاف الوقى على قدر الحاجة ، والتبليغ عن الامراض ، وهزل المرضى بامراض معدية في

مكان مناسب قبلى السكن حتى يحضر طبيب المركز ويتخذ الاحتياطات الصحية اللازمة ، ومراقبة الاغراب والقادمين من الخارج كالحجاج وغيرهم حتى اذا مرض أحدهم يبلغ عنه فوراً لاجراء اللازم ،
(٥) السبى فى انشاء مجلس قروى اذا كانت حالة البلدة تسمح بذلك للعمل على تقدمها وتحسين حالتها من سائر الوجوه (١)

ومن الوجوه العلمية : —

(١) العمل على نشر مبادئ التعليم بين المزارعين والفلاحين حتى تهذب النفوس ويعرف كل فرد حقوقه وواجباته ، وذلك بأن يوجد لهم فرصة التعليم فى اوقات فراغهم بمدارس ليلية ، أو بواسطة لقاء دروس على سبيل الوعظ والارشاد بمسجد أو كنيسة البلدة بعد الفراغ من الصلاة ،
(٢) انشاء كتاتيب مستوفاة الشروط الصحية واستحضار معلمين أكفاء من المعروفين بحسن السلوك ، وحث الاهالى على ادماج أبنائهم فيها ، ومباشرة استمرار هذه الكتاتيب بنظام يكفل دوام وجودها وارقتها .

(٣) مديده المساعدة لانشاء مدارس أولية أو ثانوية بدائرة المركز .
وتفصيل العقبات التى تعترض من يريد من أبناء الناحية الاستزادة من

(١) المجلس القروى هي عبارة عن هيئة تؤلف فى كل بلدة يكون عدد سكانها وحالتها المالية تسمح بذلك بناء على تصديق من وزارة الداخلية ، وذلك لتسبل على ترقية شئون البلدة وتنظيم حالتها من جميع الوجوه الادبية والمادية والصحية ، صكته المواصلات وتنظيم البائى ورصف الشوارع وانارتها ودرشها ، واصلاح دورات المياه لمساجد على الطرق الصحية التى تشتملها مصلحة الصحة ، واغلاق كل دورة بهاميشه أو متصل بمجارىها بالاراضى المجاورة أو بالبرك والترع ، وتسييم عمل الحفريات والخزانات لمراحيض والصرف ، وكذا مواسير التهوية بدورات المياه لمساجد والطلميات بدل الابار ، واتخاذ مايلزم من الاجراءات النافعة لمحو الاسواق والمجازر والحيوانات وغيرها من الاعمال والمشاريع العامة المفيدة .

المعلوم والمعارف .

ومن الوجهة الادارية : —

- (١) طلب زيادة رجال الخفر بحسب الحاجة ،
- (٢) بث روح التعاون بين الاهالى والخفر حتى يقوموا بأعمالهم خير قيام ، وتوجيه عناية خاصة لايجاد الروابط والصلات الحسنة بوجه عام بين حفظة الامن والاهالى ،
- (٣) الاشتراك مع بعض البلاد المجاورة لايجاد طلبية حريق في بلد متوسطة بين الجميع يكون بها مجلس قروى أو محلى ، وتزبرن رجال الخفر على كيفية ادارتها لاستعمالها عند حدوث حرائق .

ومن الوجهة الزراعية :

- (١) السعى لمعرفة ما تستلزمه الزراعة ، وكذا احتياجات اهالى البلدة من البذور السليمة التى تصالح لارض البلدة وتناسب جوها ، والاسمدة الجيدة ، والآلات الزراعية الحديثة ، والعمل بكل الطرق الممكنة على اتيانها بأمان زهيدة ، وبمحسن تكليف النقابة الزراعية متى وجدت بادام ذلك ،
- (٢) تفهم الاهالى واجباتهم الزراعية ، وما تستلزمه مهنتهم من العناية والنشاط فى اعمالهم ، حتى لا يعرضوا زراعتهم الى تفشى المآفات الضارة بها . وعند ظهور أية عاهة يجب تبليغ المدة عنها فوراً كي يسادر بالعمل على استئصالها بكل الوسائل الفعالة خشية انتشارها فى الانحاء المجاورة ، مع اخطار المركز عنها فى الحال .

ومن الوجهة الاقتصادية : —

- (١) السعى فى انشاء نقابة زراعية أو الاشتراك فى أقرب نقابة ، وذلك لحفظ الحاصلات وصيانتها ، وتسليف صغار المزارعين ما يحتاجون اليه من

النقود حتى لا يضطروا لضيق ذات يدهم الى بيع حاصلاتهم بأثمان زهيدة
لأننى بنفقاتهم الزراعية والمعيشية ، فيلجأون الى الاستدانة أو رهن أو بيع
بعض املاكهم مما يودى بحياتهم المادية ؛ وبديهي أن هذه الجهود والمزايا
التي يقسمها أفراد النقابة يكون لها القسط الاوفر في تحسين أثمان الحاصلات
بما يعود بالفائدة على جميع الاهالى ، وبالتالي ينعش الحركة التجارية ، ويصل
بالقطر الى مستوى أرقى متى عم ذلك في سائر القرى والبلدان ،

(٢) تمهيد المواصلات بإنشاء وتحسين حالة الطرق والجسور والكبارى
وغيرها مما يسهل مواصلات البلدة حتى يتيسر لتجار نقل بضائهم بدون
تلف أو كبير عناء ، وللمزارعين نقل حاصلاتهم بسهولة ، مما يساعد على
انماء الثروة ، وكذلك يتيسر للحكام الوصول اليها في أقرب وقت متى دعت
الحالة الى ذلك ، ولا يخفى ما يعود على الاهالى من الفوائد الجليلة من
جراه ذلك ،

(٣) بذل النصح بما يأتى مستعينا في ذلك بماأذن الناحية والعلماء « ان
وجدوا » : —

أن ينفق الانسان على قدر منزلته بين الناس ، ويراعى طرق الاقتصاد
في مصروفه ، ويدخر مايزيد عن حاجته لانه يجهل مقدار ما يطلبه منه
المستقبل ، ومتى توسط في الاتفاق أصبح في مأمن من الفقر وتقلبات الزمن
وطوائفه ، نفي الحكم المأثورة : (من اقتصد في النفي والفقر فقد استعد لنوائب
الهرم) ومن أم طرق الاقتصاد ما يأتى : —

(١) — التدبر في عواقب الامور بوضع ميزانية لحساب الايراد
والمصرف ، وملاحظة جعل المنصرف أقل من الدخل « بحيث لا يندروا
يقتر ، فان كلا الحالين محقوت ومجلبة لأكبر الضرر ،

ب - عدم التوسع في البنخ والتظاهر ، كاقامة ولائم بدون مناسبة

ولامبرر ، أو الاسراف في جهاز العروس ومهرها ، أو في احتفالات الأفراح والمواسم والمآتم ، لأن التبذير والمفالة مثلاً في تجهيز الميت (الكفن) وتشيع الجنائز وإقامة المآتم وتزيين القبر وغير ذلك من الاعمال المخالفة للشرع والمنافية للاقتصاد « تؤدي حتماً إلى أسوأ النتائج ،

ومن التوسع المنفوت تعدد الزوجات من غير مبرر ، وخصوصاً عند عدم القدرة على ذلك ، لأنه فضلاً عما يستلزمه من النفقات الباهظة ، فإنه يؤدي إلى الضغائن والشحناء بين أفراد العائلة الواحدة وقلاً يتيسر للزوج أن يقوم بواجب العدل بين زوجاته وأولادهن وقد قال تعالى :
«وإن خفتم ألا تعدلوا فواحدة»

ح - توجيه العناية إلى تحذير الاهالي من المقامرة والمسكرات والمخدرات قائماً بمصلحة المال والشرف والصحة ، وبمصلحة للشحناء التي كثيراً ما تنفضي إلى الاخلال بالأمن واقتلاق الراحة.

تعزيز المشروعات المفيدة

يجب على السادة أن يهتموا بتعزيز جميع المشروعات الحيوية المفيدة المنوى انشاؤها في المركز أو بنهر المديرية ، وأن يدعوا الاهالي إلى الاشتراك فيها « بعد تفهمهم المزايا النافعة والفوائد العامة من تلك المشروعات ، كتأسيس ملاجئ للاطفال ، ومستشفيات لمرضى ، وجامعات أو مدارس لتحصيل العلوم والمعارف ؛

وهذا يكون السادة قد أدى أجل الخدمات نحو بلادهم « ويكون عضو عاملاً في نهوض وطنه ، وإحلاله في المركز اللائق به بين الأمم المتقدمة .

الباب الثالث

الضبطية القضائية والواجب في شأنها

قد تفضل بمراجعتي حضرة الأستاذ الفاضل

على ذكرى العرابي بك مدرس بمدرسة الحقوق الملكية

تمهيد — وظيفة الضبطية القضائية — مأمورو الضبطية القضائية —
الواجب في الوقائع الجنائية — التلبس بالجريمة — الواجبات والسلطة في
أحوال التلبس — التحقيق بمعرفة مأموري الضبطية القضائية — أحوال
دخول أو تفتيش منازل الأهالي — الضبطية الادارية — مأمورو الضبطية
الادارية .

تمهيد

حيث ان قانون تحقيق الجنايات الاصل اعطى أهمية للمدعي والمشايع
الذين يقومون بالأعمال في حال غياب المدعي أو حصول ما يمنعهم عن القيام
بالأعمال ، ومشايخ الخفر من رجال الضبطية القضائية لذلك عيّنت
بإيضاح اختصاصاتهم وواجباتهم في هذا الشأن لاداء المهام المطلوبة منهم
على أحسن وجه .

الضبطية القضائية

وظيفتها — الضبطية القضائية هي السلطة التي من وظائفها جمع
الاستدلالات الموصلة أو المسهلة لتحقيق والدعوى ، فتبادر بضبط
الوقائع ، وتستكشف حقائقها ، وتجمع أدلتها ، وتتخذ جميع الوسائل

التحفظية، التي يمكن من ثبوت الجواذب الجنائية، وتحرر بجميع ذلك مختصراً
يقدم الى النيابة العمومية مع الاوراق والمضبوطات الدالة على الثبوت
(راجع م ١٠٣) (١)

مأمورو الضبطية القضائية — هم المنع كورون بند : —

أعضاء النيابة — وكلاء المديريات والمحافظات — حكامو البوليس
في المديريات والمحافظات ووكلاؤهم — رؤساء أقلام الضبط — مأمورو
المراكز والاقسام — معاونو المديريات والمحافظات — معاونو البوليس
وللملاحظون — رؤساء نقط البوليس — نظار وكلاء محطات السكك
الحديدية المصرية — العمدة والشارح الذين يقومون بالأعمال في حال
غياب العمدة أو حصول ما يمنعهم من القيام بالأعمال — مشايخ الخفر —
صولات البوليس (قانون نمرة ١٥ سنة ١٩٠٦) — جميع الموظفين الخول
لهم هذا الاختصاص يقتضى أمر عال أمانى محال معينة أو بالنسبة لجرائم تتعلق
بالوظائف التي تؤديها، كمنشئ صحة المحافظات والمديريات والمراكز والاقسام،
وباشمفتش القسم البيطرى والمفتشين البيطريين، وباشمفتش خفر السواحل،
وباشمفتش مصلحة الكس والرش بمدينة القاهرة، وذلك بالنسبة
للمخالفات التي تتعلق بالأعمال المنوط بهم اداؤها (راجع م ٤)

الواجبات في الوقائع الجنائية (٢)

(١) قبول جميع التباينات التي ترد بشأن الجنايات والجنح والمخالفات

(١) اشرنا الى لفظة مادة بحرف (م) ولم نعر الى مراد قانون محقق الجنائيات
الاهلي اكنما ايانها هي المتصرفة بالتدابير للاختصار.

(٢) راجع واجبات العمدة بشأن البلاغات وما يلزم اثباته فيها والملاحظات لها، وكيفية
السير في التحقيق وما يقع في المعاينات والتفتيش، وبموجبات لكل منها، مفصلة في
التحقيق الجنائي العملي بالباب الرابع.

واخطار سلطة البوليس بها فوراً لاجراء مايلزم (راجع م ٩)
 (٢) تكليف من يلزم بالتنسيق على المراقبين والمشهودين ان كانت
 الحادثة جنائية أو جنمة مهمة ، وعمل التحري للوقوف على ما اذا كان لا حدم
 اتصال بارتكاب الحادثة أم لا (راجع هذا المبحث مفصلاً بالصحيفة ٦٨ بالتفصيل
 المنشور من الباب الثاني)

(٣) الانتقال في الحال لحمل الواقعة والقيام بعمل جميع الاجراءات
 السابق تفصيلها عند الكلام على وظيفة مأموري الضبطية القضائية ،
 (٤) اجراء التفتيش والمعاينة والتعديلات بكل حناية على الاثر المتروك
 في محل الحادثة ، كآثار الاقدام وبصمات الاصابع والبقع الدموية وما أشبه
 ذلك (بالكيفية الموضحة بمبحث التحقيق الجنائي الفنى بالباب الرابع)
 (٥) استدعاء الشهود ، وتحرير محضر يثبت فيه حقيقة وجود الجريمة ،
 وكيفية ارتكابها ، ووصف المكان الذي وقعت فيه ، وشهادة الشهود ،
 وكل من يمكن الحصول منه على ايضاحات تفيد في كشف الحقيقة ،
 (٦) عند وصول أحد المحققين من البوليس أو النيابة لمحل الحادثة
 بأحدى البلاد ، على العدة ان يسلمه المحضر ليتولى التحقيق بمعرفة ويجري
 مايلزم بشأنه ، وعلى العدة ان يبقى مع المحقق ليعمل كل التسهيلات ، ويقدم
 البيانات اللازمة ، وينفذ كل أمر يصدر اليه منه .

التلبس بالجريمة

التلبس نوعان حقيقي واعتباري ،
 فالتلبس الحقيقي — هو مشاهدة الجاني حال ارتكاب الجريمة بالفعل
 كروية القاتل عند ما يطاق البندقية مثلاً على آخر فيضديه ،
 «التلبس الاعتباري — هو مشاهدته عقب ارتكابها بسرعة يسيرة»

في أحوال يستدل منها على ارتكاب الجريمة كما إذا تبين من وقت عليه
الجناية عقب وقوعها يزمن قريب « أو تبين العامة مع الصياح ، أو وجد في
ذلك الزمن حاملاً لآلات أو أسلحة أو أمتعة أو أوراق أو أشياء أخرى
يستدل منها أنه مرتكب الجريمة أو مشارك في فعلها (راجع م ٨)

الواجبات في حالة التلبس

نصت المادة ١١ ت.ج. على أنه يجب على مأمور الضبطية القضائية في
حالة تلبس الجاني بالجناية (أى بالجريمة) أن يتوجه بلا تأخير إلى محل
الواقعة ، ويحرر ما يلزم من المحاضر ، ويثبت حقيقة وجود الجناية ، وكيفية
وقوعها ، وحالة المحل الذي وقعت فيه ، ويسمع شهادة من كان حاضراً
أو من يمكن الحصول منه على إيضاحات بشأن الواقعة وفاعلها ،
والحكمة في وجوب الإسراع في ضبط وقائع التلبس وتحقيقها ، هي
إدراك الجاني في محل الواقعة ، وسאיئة آثار الجريمة قبل تغييرها ، لتتوفر
وجه الاتبات .

السلطة في أحوال التلبس

- (١) القبض على المتهم الذي يشاهد متلبساً بالجناية (راجع م ١٥)
وإن لم يكن حاضراً في محل وقوع الحادثة يصدر مأمور الضبطية القضائية
أمراً بضبط المتهم وإحضاره ، وينذكر ذلك في المحضر (راجع م ١٦)
- (٢) دخول منزل المتهم وتفتيشه إذا كان له منزل معلوم ، وضبط
كل ما يوجد فيه من أوراق تفيد التحقيق أو أسلحة أو آلات أو غيرها خصوصاً
ما يظهر أنه استعمل في ارتكاب الجناية ويمكن الوصول به إلى كشف
الحقيقة ، وتحرير محضر بما يحصل من هذه الإجراءات (راجع م ١٨ و ١٩)

(٣) منع الحاضرين عن الخروج من محل الواقعة أو التباعد عنه حتى يتم تحرير المحضر ، وبسوغ أيضاً استحضار كل من يمكن الحصول منه على إيضاحات بشأن الواقعة في الحال (راجع م ١٢)

وإذا خالف أحد من الحاضرين أمر مأمور الضبطية القضائية بعدم الخروج أو التباعد أو امتنع أحد ممن دهم عن الحضور ، يذكر ذلك في المحضر كي يقدم المخالف للمحكمة لمقابته ، ويكون حكمها بناء على المحضر السابق ذكره الذي يجب اعتباره حجة لديها (راجع م ١٣ و ١٤)

التحقيق بمعرفة مأموري الضبطية

القضائية

توجد بعض أحوال يكون فيها لرجال الضبطية القضائية سلطة النيابة في التحقيق ويكون لهم صفة المحققين بالمعنى القانوني وهذه الأحوال هي :-

- (١) حالة التلبس بالجريمة (راجع م ٢٧ و ٢٨)
- (٢) حالة الانتداب من النيابة العمومية لأجراء التحقيق في قضية معينة (راجع م ٢٦ و ٢٩)
- (٣) حالة الانتداب من وزير الحفانية لقيام بأعمال النيابة العمومية أمام المحاكم المركزية (راجع م ٥ من قانون محاكم المراكز)
- (٤) حالة الانتداب من النائب العمومي لأداء وظيفة النيابة أمام محاكم المحالفات (راجع م ١٢٨)

احوال دخول أو تفتيش

منازل الاهالى (١)

للمساكن (٢) حرمة لا يجوز انتهاكها من غير مسوغ قانونى وتنص
بنك الآداب العامة محافظة على الحرية الشخصية ، لذلك رأينا اثبات الاوجه
الضرورية التى أساغ القانون فيها لرجال الضبطية القضائية دخول أو تفتيش
منازل الاهالى : -

- (١) عند الاستغاثة أو طلب المساعدة من داخل المسكن ، (٣)
- (٢) فى حالة الحريق أو الفرق
- (٣) بأمر من السلطة القضائية

(٤) فى حالة تلبس الجانى بالجناية ودخوله مسكنه أو مسكن أحد
الاهالى ،

(٥) عند اجراء تفتيش مسكن المشرّد أو المشتبه فيه المشرّد أو المروض
تحت مراقبة البوليس ،
وفى غير ما تقدم لا يجوز دخول أو تفتيش منزل المتهم الا برضائه مع
اثبات ذلك بالمحضر .

الضبطية الادارية

وظيفتها — الضبطية الادارية هى السلطة التى من وظائفها حفظ الأمن
العام ، والعمل على منع وقوع الجرائم بجميع الوسائل الموصلة الى ذلك .

- (١) راجع المادتين ٢٣ و ٢٤ والفقرة الثالثة من المادة ٢٩ من قانون المشردين
والمشبهين والمراقبين .
- (٢) يقصد بالمساكن كل بيت مسكون لم يكن مفتوحا للعامة ولا مخصصا لمناحة
أو تجارة يكون عملها تحت ملاحظة الضبطية .
- (٣) ويقتضى يسوغ لكل فرد من الاهالى الشغل للاستغاثة أو لتقديم المساعدة اللازمة

كحكم النزاع بين الاهالى « والاهتمام بأمر المصالحات بالتوفيق بين المتخاصمين ، ومراقبة الاشخاص الموضوعين تحت ملاحظة البوليس ، والاكثار من الدوريات المختلفة فى الجهات التى تقع فيها الحوادث الجنائية ، وغير ذلك .

مأمورو الضبطية الادارية — هم نفس أشخاص رجال الضبطية القضائية ، ومن يعاونونهم من موظفى الادارة « ورجال الضبط والربط كمساکر البوليس وانظراء .

الباب الرابع

التحقيق والمباحث الجنائية

الفصل الاول — القسم العلى

التحقيق الجنائى والغرض منه — أساليب الجناة .

التحقيق الجنائى والغرض منه

التحقيق الجنائى يبحث فى الاجراءات الموصلة الى جمع الادلة التى تبين حقيقة الجريمة وظروفها وكيفية ارتكابها ومعرفة الجانين ومسؤولية كل منهم ، والصل على عدم تمكن الجانى من الفرار أو خروجه من المحاكمة بدون أن توقع عليه العقوبة التى يستحقها بالنسبة لعدم ثبوت الادلة عليه ، فلذا يقرب على المحققين ومن ينههم العند الوقوع فى هذا الخطأ كان ذلك مشجعا للمجرم ولغيره على الاسترسال فى الاجرام والاستخفاف بالقائمين بأعمال الامن العام ،

وأنة وإن كان يصعب وضع طرق خاصة لتحقيق الجرائم لان لكل

جريرة ظروف مخصوصة ألا أنه يمكن وضع طرق علمة للاسترشاد بها نشير
الى بعضها فيما يأتى :-

أساليب الجناة

لما كان العمد محاطين بظروف كثيرة من ارتكاب الجرائم والمجرمين
وجب عليهم أن يعرفوا أساليب الجناة لإمناؤا شرهم ، ومعلوم أن الجاني لا يقدم
على عمل قبل التدبر فى طاقبته فهو قبل البدء فى تنفيذ ارتكاب الجريمة يرسم
لنفسه خط السير الذى يسهل له الوصول الى غايته واتخاذ الاحتياطات التى
تضمن نجاحه ، وربما اتفق مع خادم منزل على ترك الابواب مفتوحة ، وربما
ذهب به الى أبعد من ذلك فيرشده الى مخبآت المنزل مما تسمح به كثيرون ،
وربما اتفق مع أحد الجيران على التسلق من داره ، وفى الغالب ينهب
المجرم نهاراً ليروى ويدرس صور المنزل وموقعه وكيفية الوصول اليه ، وربما
يبحث عن محل درك الخفير ليصل له أحد شركائه ليشفله عنه وقت ارتكاب
الحادثة ، وقد بلغ التفنن من بعض المجرمين فى اجرامهم أن ينشروا دوايح
زكية تحذر المجنى عليهم وتنوهم فينشاون مامهم بسهولة ، وقد يجلس بعض
المجرمين بجوار بسطاء النقول خصيصاً أهل القرى عندما يحضرون الى
المدن والبنادر لقضاء حاجاتهم فيسترسلون معهم فى الحديث ويفصون عليهم
من القصص والامثال ما يجعلهم يأنسون بهم ، فاذا شعروا بئذك قدروا لهم شيئاً
من المأكولات أو غيرها بها منوم كالداثورة فى العجوة أو المواد الخدرة
فى سبجارة أو حلوى أو خلانة فلا يلبث هؤلاء البسطاء أن تنيب عقولهم
فلا يبقوا من نومهم حتى يروا أنهم سلبوا متاعهم أو نقودهم أو حلبيهم ،
وقد بلغت حيلة هؤلاء المجرمين أن يخفوا آثارهم من محل ارتكاب
الجريمة ، فربما لبس الرجل حذاء امرأة لتضليل المحققين بأيهامه ان السارق

أننى لا ذكرا ، وربما لبس قفازا جواتى ٥ يديه حتى لا تظهر آثار أصابعه فى محل الجريمة ، وقد يغيرون ملامح وجوههم بالنم أو بالطلاء أو بلبس وجوه أو ذقون مستعارة حتى لا يعرفوا ، وقد يذهب بهم التضليل والتفتن الى أبعد من ذلك فيلقون جثة القتيل على شريط السكة الحديد ليهر عليها القطار ويهشها لاختفاء معالم الجريمة ، ولكى يدخلوا فى الأذهان أن سبب الموت ليس جنائيا بل بسبب مرور القطار على الجثة ٥ ولكن اذا استدعى العمدة فطنته بدقة عند معاينة الجثة أمكنه معرفة ما يرشده الى الحقيقة ، فيقتفى مثلا آثار دماء القتيل أو أرجل الحاملين لها ٥

وقد يصل بهم التضليل الى ارتكاب جريمة خنق شخص أو تسميمه والقاء جثته فى الماء أو حرقها ، وبانتشائها من الماء أو الحريق لا يرى أثر ظاهر للجريمة ٥ فيظن العمدة لأول وهلة أن الموت وقع بسبب الفرق أو الحرق ، فيبين من التحقيق والفحص الطبى أن الموت جنائى بسبب الخنق أو السم مثلا ، وإن الجناة قدفوا بالجثة فى الماء أو حرقوها لاختفاء معالم الجريمة ،

ومن أساليبهم أنهم يدربون القردة على تسلق الشيطان وفتح الخزائن والصناديق بمقتاييح مصطنعة مرنوها على الفتح بها ، وذلك لان القردة يسهل عليها التسلق ودخول المنازل بخفة من المنافذ الضيقة وهكذا مما لا يسهل على الانسان عمل مثله ، فيصل الجناة بذلك الى غاياتهم فى هدو وسكون بدون أن يباشروا السرقة بخاطرين بأغصهم ،

ولاجل ذلك يجب على العمدة أن يبرهن على أنه أبعد نظرا من المجرمين ، وانه اذكى من أن يضلوه ، وأن حيلهم لا تخفى عليه ، فاذا علم المجرمون أن أرباب التحقيق ومنهم العمدة أحقق منهم وأنهم لا بد واصلون الى اقتضاح أمرهم وكشف حقيقته يسعون الى اكتساب معاشهم من طرق الحلال وبذلك يستريح القاضى ويصبح كل من أخيه راضى .

الفصل الثاني

« تابع القسم العنلي »

البلاغات وواجب العمدة بشأنها - ما يجب ذكره في البلاغ - تنبيه -
بلاغ غير مستوف مرسل من عمدة الى مركز بوليس عن حادثة سطو -
الملحوظات على البلاغ الغير مستوف - نموذج لصيغة بلاغ مستوف ملحق
للبلّاغ المستوف عن حادثة السطو - ملحق ثان للبلّاغ المذكور عن الحادثة
نفسها - نموذج للاجراءات في املاؤادث الجنائية بوجه عام -

البلاغات وواجب العمدة بشأنها

على العمدة أن قبل جميع التبليغات التي ترد اليه بشأن الجرائم (الجنائيات
والجنح والمخالفات) ويبلغها فوراً الى البوليس ، فإذا كانت البسطة تابعة
لنقطة بوليس وجب عليه أن يبلغها دائماً ما يصل اليه من الشكاوى والتبليغات
أما اذا كانت تابعة للمركز فيبلغها اليه مباشرة ، وينبغي أن يكون التبليغ
في الحال تليفونيا « ان كان في البلد تليفون وان لم يوجد فمن أقرب بلدة
بها تليفون » وذلك في المسائل المستعجلة مثل وقوع الجنائيات والشروع
فيها والجنح المهمة ، أما في المسائل البسيطة فيحضر العمدة عنها إبلاغاً كتابياً
يشتمل على جميع النقط المهمة في الموضوع ويرسله مع الاشخاص الذين لهم
علاقة بالبلاغ مع الخفر الكافي ،

ويجب عدم حصول تاخير في التبليغ والتحقق شخصياً من وصول
هذه الاخطارات للنقطة أو المركز بالكيفية المتقدمة ، وعليه أن يهيد صورة
البلاغ وتاريخ وساعة إرساله بتقرير حوادث البلد ، ويلاحظ أن سرعة

التبليغ لها فوائد جمة وتناجح عظيمة ولا سيما في الحوادث المهمة حيث يفسر
للمحققين سرعة الانتقال والوصول إلى محل الواقعة لانتخاذ الاجراءات
اللازمة قبل اخفاء معالم الجريمة ، وعدم تمسك المجرمين أو شهودهم من
تغيير الحقائق ،

وليعلم العمدة انه يصبح تحت مسئولية عظمى لو فرط في هذا الواجب
لان تضيقه قد يؤدي إلى افلات المجرمين وضياع ما كان يمكن الوصول
إليه لو كان لاسرع في التبليغ.

ما يجب ذكره في البلاغ

يجب على العمدة أن يوضح في البلاغ تاريخ ومكانة ومحل ارتكاب
الجريمة واسم المبلغ والمحقق عليه والتهمين وشركائهم منبتاكل ما ذكره
له المبلغ ، ويبين ان كان قد ضبط المتهمين جميعهم أو ضبط بعضهم
والاجراءات التي اتخذها لضبط المماردين منهم ، مع بيان الجهات التي
قصدها وأوصافهم وملبوساتهم أن أمكن وكل ما يراه سهلا لضبطهم
وبيان السروقات أو الأسلحة أو الآلات التي استعملت في ارتكاب
الجريمة ، وأسماء الشهود ، وعليه أن يشير في بلاغه إلى نتيجة التفتيش
أن كان قد أجراه وإلى اعتراف المتهمين من عدمه وإلى الآثار البالية
عليهم أن وجدت ، وإذا كانت الحادثة سطوا على بلد أو مثلا أو على عزبة
أو نجع تابع لها وكان السطو لا يزال مستمرا يبين ذلك في البلاغ وكذلك
الحال في المشاجرات الكبيرة ، ويوضح الاجراءات التي اتخذها لابقاف
هذا السطو أو المشاجرة وضبط مرتكبيها ، لكي يصدر مأمور المركز
أو ضابط النقطة ما يراه واجبا في مثل هذه الظروف ،

وليعلم أن استنباط البلاغات بهذه الصفة من أهم الأسباب التي ترشد

الرؤساء والمحققين الى اتخاذ التدابير الموصلة لضبط المتهمين والمسروقات وغيرهما له أهمية في الحادثة ،

وسنين فيما يلي صورة بلاغ غير مستوف عن حادثة سطو مرسل الى مركز بوليس من أحد السد ، والمحرقات التي كان يجب ان يراعيها ليكون بلاغه تاما ، ونموضح لبلاغ مستوف عن الحادثة نفسها ، والمحققين لبلاغ المستوف موضح فيها نتيجة المباحث التي أجراها العمدة لفائدة التحقيق توصلا الى حقائق الحادثة .

تنبيه

اعتاد كثير من العمدة علي الاخطار عن الحوادث بطريقة مبهمه لو وصلت الى اى رئيس لما عرف مضمونها ولا نوع الحادثة ولا الاجراءات التي اتخذها العمدة وبسبب ذلك لا يمكن مأمور المركز او رئيس نقطة البوليس من اصدار التلميحات الواجب اتباعها في مثل هذه الحوادث وقد يكون النقص الخلل في بلاغ العمدة سببا في ضياع معالم الجريمة وتواديته وهروب المتهمين واختفاء السرقات ولذلك نذكر صورة بلاغ غير مستوف وصورة بلاغ مستوف ليعلم الفرق بينهما .

بلاغ غير مستوف عن حادثة سطو

حضرة مأمور مركز « كذا »

اليوم قال لي الخليل « فلان » بأن فيه ضرب عيارات نارية بالقرب من دركه خريف البلد فأرسلت معه حامل التيلفون « فلان » ليستطلع الخبر فعاد بعد نصف ساعة وبلغني بأنه سمع عيارات نارية أعقبها استغاثات وقام لاجراء اللازم .

التاريخ لأمضاء

الملحوظات على هذا البلاغ

(١) لم يذكر ساعة حصول الحادثة،

(٢) ليس له حق في إرسال عامل التليفون لاستطلاع حقيقة ما لاه فضلا
عن أنه منوط بخدمة التليفون فانه لا يحمل سلاحا ولا يدري أى الاجراءات
يعمل اذا صادف حادثا من الحوادث بل كان الواجب عليه ان ينتقل بنفسه
فوراً وفي حالة وجود أعذار تمنعه من القيام بنفسه يرسل الى محل الحادثة
أحد مشايخ البلد ومعه شيخ الخفراء والمعدد الكافي من الخفراء ، وذلك
لأنه هو والمذكورين منوطون بهذا العمل ويعرفون ما يتبعونه في مثل هذه
الاحوال .

(٣) كان يجب على العمدة ان يوضح في بلاغه للمركز نوع الحادثة
وما اتخذته من الاجراءات لايقاف السطو وضبط المصوص ، حتى يكون
المركز على علم بتفاصيل الحادثة لتقدير ظروفها وامكان صدور التعميمات
المناسبة .

(٤) فانه أن يخطر المركز يلحق بالبلاغ . بعد انتقاله لمحل الحادثة .
يوضح فيه نوعها وما ظهر له من ظروفها ، وفي أى جهة حصلت بالضبط ،
مع ذكر المتجنى عليهم فيها والمتهمين ، والاصابات التى توجد فيهم ومبلغ
خطورتها . وما يراه من الطرق الموصلة لضبطهم ، ويبين أن كان ضبطهم
أم لا ، وان كان في حاجة لمساعدة المركز أو البلاد المجاورة من عدمه ،
وما يماثل ذلك من الاجراءات الواجب على العمدة التبليغ عنها حسب ما
تقتضيه ظروف الحادثة .

نموذج عن صيغة بلاغ مستوف

حضرة مأمور مركز كذا

ليلة تاريخ الساعة كذا أفركي مساء أثناء وجودنا بمنزلةنا حضر
لنا الخفير فلان من قوة خفراء الناحية بلدنا والواقع دركه بالجهة الغربية
القريبة من نجع كذا وأبلغنا انه سمع طلقات نارية بالنجع المذكور
وأصوات استغاثة في الحال كلفنا شيخ البلد فلان وشيخ الخفراء
فلان بالقيام الى جهة ومعهما عدد كذا من الخفراء لاكتشاف
حقيقة الحادثة وإبلاغنا عنها بوجه السرعة وفي الوقت نفسه أرسلنا أحد
مشايخ البلد فلانا ومعه عدد كذا خفراء آخرين لمحاورة الطرق
القريبة من محل الحادثة التي يصح أن يسلكها النازون في هروبهم لضبطهم
مع ما قد يوجد معهم من الأسلحة والمسرقات ونحوها فتوجهوا وعادوا
الى الخفير فلان بعد ربع ساعة وأفهمني أنه وقع سطر على نجع كذا
وأن السطر لا يزال مسترا وبقي القوة بقي يعمل السطر لخدمة أهالي النجع
والسبل على ضيق المصومين وأيا قائم لمحل الحادثة ومعي عدد كذا
من الخفراء بعد أن أنبت عنى فلانا أحد مشايخ البلد وركت معه
القوة الباقية من الخفراء للحفاظ على الأمن فيها وكلفتهم بإجراء التفتيش
على المراقبين والمشبهين ومباشرة تبليغ نتيجة ذلك الى المركز والمراجع
إبلاغ البلاد المجاورة للحادثة لأخذ ما يلزم من الاجتياحات التي قد توصل
الى ضبط المتهمين والأشياء التي توجد معهم إذا تمكن أحدكم من الهرب من
محل الحادثة الامضاء

الجهة الساعة التاريخ

وعلى العمدة بعد إرساله مثل هذا البلاغ أن يخطر المركز بما جدد من المعلومات بعد انتقاله لحل الحادثة بالكيفية الآتية : -

ملحق للبلاغ

حضرة مأمور مركز « كندا »

الحاقاً لبلاغنا السابق عن حادثة السطو فخطر حضرتكم بأننا وصلنا لحل الحادثة الساعة « كندا » وقد بلغنا مع شيخ الخنوا وعلمت منه أنه تبادل الطلقات النارية مع اللصوص ولم يصب أحد من رجال الحفظ وتمكن من إيقاف السطو ، وقد ضبط « فلانا » ومعه بندقية بخرطوش نمر ١٢ مطلقه الروحين حديثاً وكيس قماش أبيض به خمسة ظروف نمر ١٢ ، و « فلانا » ومعه فردة بروجين بكيسول معمرة العين اليمنى ، واليسرى مطلقه حديثاً ، و « فلانا » ومعه سكين بحددين وكان يسحب بقرنين مسروقتين من منزل « فلان » من النجع ، فتحفظنا عليهم ، ووجدنا « فلانا » من اللصوص على منطح منزل « فلان » مصاباً ببيار نارى بفخذه اليسرى ومعه بندقية بروخ واحد بكيسول مطلقه حديثاً ، ولم يصب أحد من الأهالى ، وحضر لنا الخفيران « فلان » و « فلان » من القوة التى برئاسة شيخ البلد « فلان » المعينين لخسارة الطرق والمنافذ ومعهما « فلان » من اللصوص ضبط فى الطريق الموصل للبلد حاملاً صرة بها ملابس نسائية وسواران وحلق ذهب وظهر أنها مسروقة من منزل « فلان » من النجع حيث حضر وبلغ بذلك ، وأخذنا فى التحرى للوقوف على تفاصيل الحادثة واسماف المصابين . الامضاء

الجهة : الساعة : التاريخ :

ثم يواصل البحث فإذا ظهرت له معلومات أخرى لخطر منها بالكيفية
الآتية : —

ملحق لحادثة سطور

جواب سرى الحضرة مأمور مركز كذا ■

أنشرف باحاطة حضرتكم بأنه بلغني أن المشتبه فيه « فلان » من الناحية
بلدنا المتخيب قبل جاذبة السطور التي حصلت في نجع ■ كذا ■ بثلاثة أيام
كان ضمن المتهمين وأصيب في عقبه وهرب إلى جهة ■ كذا ■ عند صديقه
« فلان » العربي من قبيلة « كذا » ، وقد قشيت منزل المشبوه المذكور
فوجدت به خطاباً مرسلاً إليه من ■ فلان ■ أحد المتهمين السابق ضبطهم
ليلة الحادثة يطلب فيه مقابلته بجهة « كذا » في المغارة المعروفة بالجبل في
التيلة المتفق عليها بعد الغروب مباشرة ، وقد تحجرت فطمت بأن صديقه
العربي المذكور يقيم بالجهة الشرقية القبلية من البلدة المذكورة ، وهو قصير
القامة قوى البنية ذو شوارب طويلة واعتاد التدخين كثيراً وشفته العليا
مشقوقة ،

وأما المشتبه فيه المذكور فصورته اخذت عندما كانت تؤخذ الصور
الفوتوغرافية للاشتباه الخطرين على الأمن العام بدائرة المركز ، وسبق إتيانه
من المركز بتاريخ « كذا » مرة « كذا »

وبمرسل مع هذا الخطاب المنوه عنه المضبوط بمنزل المشبوه المذكور ،
ومفضلوا يقبل احترامى الامضاء

الجهة السامة التاريخ

نموذج للاجراءات في الحوادث الجنائية

يجب على العمدة أن يجمع الأدلة ، ولما كانت الحوادث متنوعة الظروف

والاحوال اختلفت الطرق في جمع الادلة فيها ، فاذا كانت الحادثة من الاسطوار
على نيج نابع للناحية وكان لا يزال السطو مستمرا ، فأول ما يجب على المدة
هو تبليغ جهة البوليس النابع لها تليفونيا في الحال ، وايضا الاجراءات
التي اتخذها لايقاف هذا السطو وضبط مرتكبيه ، كي يصدر مأمور المركز
الاوامر بما يراه واجبا ، وذلك بأن يجمع القوة السكافية من خفراء البلدة
ويحاصر بها المصوص بسد المنافذ والطرق المؤدية الى هذا النجع ، ويتخذ
الطرق اللازمة للمحافظة على ارواح رجاله ، وعدم تمكن أحد المصوص
من الهروب بنفسه أو بالمسروقات ، ولا يفوته أن يعمل الاحتياطات اللازمة
ويتخذ كل الوسائل لضبط من يكون قد تمكن من الفرار من المتهمين سواء
كان ذلك في طريقه للهروب أو في الجهة التي يكون قد لجأ اليها ، ويمنل
كل حمة وأقدام حتى يتمكن من ضبط عصاية السطو وما معهم من الاسلحة
والآلات والمسروقات وغيرها ، وبمقدوره يجري ما يلزم من المحافظة على
أفكر الحادثة ، وذلك بمنع الناس من السخول لمحل الذي حصل فيه السطو
وعند المنع لا أحد ما بالخروج حين حضور رجال التحقيق ، ثم يجري
ما يلزم لاسعاف المصابين ، أن كان ، وسؤال كل منهم عن اسم من أصابه
ويأى شيء الضيب ، مع مراعاة البدء في استجواب من كانت حالته خطيرة
منهم بحضور شاهدين ، والوقوف على باقي الجنى عليهم والشهود ؛
وأذا لم تبلغ الحادثة اليه إلا بعد حصول السطو ، يسرع بأرسال قوة
من الخفراء للاقتفاء أثر المصوص مزودين بالسلاح والجبهة اللازمة وتبلغ
الحادثة في الحال لجهة البوليس تليفونيا ، ويجري اللازم في الوقت نفسه لعمل
الاسعافات « أن لزم » والمحافظة على الآثار بالطريقة السابقة ، وجمع الادلة
المحسونة (كآثار التهمين وما يتبع كونه في محل الحادثة) والمحمونة بالبيئة
(كاستجواب الشهود واستجواب المتهمين) ثم يجري للتنميم على الأشخاص

نشتبه فيهم والموضوعين تحت مراقبة البوليس لمعرفة القائمين والمحاضرين منهم ، وعمل اللازم في ضبط المسموعات وأرسال من يلزم للبحث عنها في القبطان أن كانت من الموائى ، ويخطر المركز أو المنطقة بأنواع المسموعات وأوصافها وأصحاب كل منها وأسماء المتهمين ومسببات تكليفهم للحادثة والآلات التي ضبطت معهم . ويقدم كل البيانات المذكورة والمضبوطات لمن يحضر من رجال التحقيق بمحل الحادثة.

الفصل الثالث

تابع التحقيق الجنائي العملى

أجراءات العمدة بعد جمع الادلة في الحوادث الجنائية - كيفية السير في التحقيق - وجوب المبادرة بسؤال المصاب باصابة خطيرة - كيفية تحرير محضر ضبط الواقعة - نموذج للاستجابات في تحقيق الحوادث - تعليمات تساعد على اكتشاف حقائق الجرائم.

اجراءات العمدة بعد جمع الادلة

في الحوادث الجنائية

بعد انتقال العمدة لمحل الحوادث الجنائية وجمع الادلة عنها عليه أن يحرر محضرا يثبت فيه كل ما أجراه وعند وصول المحقق يسلمه المحضر ليقول التحقيق بمعرفته . ويلزم أن يقدم العمدة في اجراءاته الام على المهم حسب ظروف الحادثة فمثلا اذا كان هناك مجنى عليه أو منهم على وشك الوفاة فانه يبدأ بانيات أقواله ، واذا كانت الحادثة انلافا يبدأ بالمعينة اذا علم بها أو بافت له نهرا وان كان ذلك لئلا انتقل الى محل الحادثة ويبحث

عن الفاعل وجمع الأدلة وتحفظ على الآثار وأجل المعاينة الى الصباح مبكراً
وان كانت الحادثة تلبس بسرقة وشوهد السارق داخل في منزله أو في محل
آخر يبدأ بتفتيش الجأ إليه بعد عمل اللازم لضبطه وتفتيشه نفسه ، وان
كانت الحادثة ضرباً ابتداءً باسما المصابين ثم يأخذ أقوال المجنى عليهم
قشودهم ثم أقوال المتهمين قشودهم وهكذا ،
والفرض من التحقيق الابتدائي هو جمع الأدلة التي تجعلها النيابة
العمومية أساساً لتحقيقها .

كيفية السير في التحقيق

القاعدة العامة هي البدء في اخذ أقوال المبلغ أو المجنى عليه ثم شهود
الاثبات ثم سؤال المتهم ثم سماع أقوال شهود النفي ، وقد تتغير هذه القاعدة
بحسب الظروف التي يراها المحقق فيقدم الأهم على المهم كما ذكر آنفاً .

وجوب المبادرة بسؤال المصاب باضابته خطرة

يجب المبادرة بسؤال المصاب باضابته خطرة ، واثبات كل ما يمكن
الحصول عليه من أقواله ■ فيسأل عن اسمه وبلده ومركزه ، وأسم المعتدى
عليه وشركائه ■ ان كان له شركاء ■ ، ونوع السلاح الذي استعمل في
في الاعتداء عليه ، والضمان أو الأسباب التي حلتهم على ارتكاب الجريمة ،
والجبهة التي اتجهوا نحوها ■ واسماء الشهود الذين كانوا حاضرين وقتئذ ،
ثم يصف العمدة جرح المجنى عليه واصابته بوضوح والملابس التي عليه
وغير ذلك مما يعود بالفائدة على نتيجة التحقيق ، كمثل المعاينة عن محل
الحادثة ورسم كروكي عنها (١) وان أمكن يكون سؤاله بوجود أشخاص

(١) راجع مبحث الماينات والرسم الكروكي بالفصل الرابع من هذا الباب

يصادقون على صحة أقواله ويوقعون معه على هذا المحضر ، ويشترط في التعويل على ما فيه أن يكون المصاب حافظاً لقواه العقلية .

كيفية تحرير محضر ضبط الواقعة

عند ما يراد تحرير محضر ضبط الواقعة يلزم اثبات النقط الآتية :—

(١) تاريخ وساعة افتتاح المحضر واسم المحقق ولقبه ووظيفته ومحل التحقيق ،

(٢) تاريخ وساعة وصول بلاغ الحادثة وكيفية وصول التبليغ (شفوياً أو كتابياً) واسم المبلغ ومضنون البلاغ بوضوح ،

(٣) اثبات المضبوطات وأوصافها بالحالة التي ضبطت عليها وكيفية ضبطها وذكر من ضبطها ومن ضبطت بطرفه ،

(٤) وصف ما بالمصابين من الإصابات بكل دقة وبيان ما اتهم بشأنهم .

(٥) أقوال المجنى عليه فيبدأ بتدوين اسمه ولقبه وسنه وصناعته ومولده ومحل إقامته وتبعيته ويثبت ما يسرده من تفاصيل الحادثة ببنية ووضوح وإيجاز وتاريخ وساعة حصولها وأسماء فاعليها والشهود (إن وجدوا) والبواعث التي يظن أنها حلت التهم على ارتكاب الجريمة ضده مع بيان وصف الأسلحة أو الآلات التي استعملت وكيفية ذلك وأقوال شهود الرؤية (إن وجدوا) .

(٦) أقوال شهود الإثبات بحضور المتهم (١) مبتدئاً بكتابة الاسم واللقب الخ ولا يوجه إلى أحد منهم أسئلة عند أخذ أقواله بل يطلب

(١) يجوز سماع شهادة الشهود بدون وجود المتهم متى رأى المحقق فائدة في كشف حقيقة ارتكاب الجريمة .

منه سردها من تلقاء نفسه ، وثبت في المحضر نفس الفاظه بدون تغيير
ثم يناقشه في أقواله عقب انتهائه من سردها ، ويسأله عما اذا كان له قرينة
أو علاقة أو عدا مع المجنى عليه أو المتهم أم لا ، ويسأله أيضاً عن الأمور التي
استشهد المجنى عليه به فيها ،

(٧) سؤال المتهم عن اسمه ... الخوعن التهمة المستعالية ، وعن الأدلة
التي تؤيد صحة دفاعه من عنده (١) واثبات الضمان التي يندوبين المجنى
عليه أو الشهود ، ومناقشته في نقاط الاتهام التي وجهها إليه المجنى عليه والشهود ،
ومواجهته بهم واثبات هذه المواجهة وتبجتها بالمحضر ،

(٨) سؤال كل شخص يكون عنده معلومات في الحادثة من شهود
بني وغيرهم بالكيفية السابق ايضاحها بالبنء السادس ،

(٩) ينال على كل شاهد أقواله بعد الانتهاء من تدوينها ومتى أصر
عليها يكتب في نهايتها عبارة ■ تمت أقواله وتليت عليه وأصر عليها ،
وامضى ■ ويوقع منه في آخر أقواله بامضائه أو ختمه أو بصمة ايها المسمى
باعتناء وذلك في حالة عدم معرفته القراءة والكتابة وعدم وجود ختم
معه ، واذا امتنع أحد المستجوبين في المحضر عن التوقيع عليه يدون به
ملحوظة في ذيل أقواله بما يفيد هذا الامتناع ثم يعضيها المحقق ،

(١٠) عند الانتهاء من تحقيق الحادثة أو استجواب الحاضرين من الشهود
وغيرهم ، أو عند وجود أي داع لانتهاء التحقيق ، يقفل المحضر مع اثبات
الساعة والتاريخ والاسباب التي اقتضت ذلك ،

(١١) يراعى عدم التحشير بين السطور أو حصول شطب أو كشط ،

(١) وان اعترف بالجرعة يثبت حتى يقيم الدليل القاطع على صحة هذا الاعتراف
لأنه ■ يترف المتهم بأنه ارتكب الجريمة لتضليل المحقق لغاية يستفيد من وراءها في
أوجه دفاعه .

وإذا كتب بالمحضر ألقاباً صححها نفس الشخص المستجوب كتحريفه في الاسماء أدى التعبير القنطري فأبه يحصره بين قوسين ويكتب بعده صح ثم يكتب اللفظ المصحح له ،

(١٢) إذا تصادف حصول جريمة ولم يوجد مع مأمور الضبطية القضائية (١) أورليك ثمرة ٤ محاضر ، فعليه أن يحضر محضره على ورق أبيض وينت في مقدمته عدم وجود الأورليك المذكور وفي هذه الحالة يترك هامشاً أبيض مقدار بوصة من اليمين ويترك أيضاً ظهر كل صحيفة مكتوبة على يابض بدون كتابة عليه ويسمر أوراق المحضر بسرة سلسلة متتداً من ثمرة (١) الى النهاية .

نموذج للاستجواب في تحقيق الحوادث (٢)

بعد اثبات تاريخ وساعة افتتاح المحضر واسم ووظيفة محرره وصيغة بلاغ الحادثة بشرع في التحقيق كالآتي : —
 (١) سألنا المجنى عليه فأجاب بالآتي : —
 اسمي فلان سني « كذا » صناعتي « كذا » مولودي بجهة « كذا »
 مقيم بناحية « كذا » رعية « كذا » أقول : —
 (هنا تثبت أقواله ويناقش توصل الحقيقة)
 (٢) سألنا الشاهد الاول فأجاب بالآتي : —
 (هنا يثبت اسمه ولقبه الخ كما تقدم في أخذ أقوال المجنى عليه)

(١) راجع مبحث الضبطية القضائية بالباب الثالث صحيفة ١١٦

(٢) قد أثبتنا هذا النموذج للملج على منواله ، ولا يشترط الترتيب المبين فيه بل يباح تقديم الالهم على المهم تبعاً لظروف الحادثة كما سبق ذلك في أول هذا الفصل .

(وتؤخذ أقوال باقي شهود الاثبات على هذا النمط)

(٣) سألتنا المتهم الاول فأجاب بالآتى : -

هنا يثبت اسمه الخ وأقواله ويناقش فيما يقرره من دفاعه ويواجه
اليه التهمة والأدلة التي جاءت على لسان المجنى عليه والشهود ثم يسأل عما
إذا كان له سوابق أم لا ويواجه بشهود الاثبات والمجنى عليه وتثبت النتيجة
بالحضر)

(٤) سألتنا شاهد النفي الاول فأجاب بالآتى : -

يثبت اسمه وقبه الخ ويناقش في أقواله وفيما يقرره شهود
الاثبات وكذلك ما قرره المتهم ويواجه بهم متى دعت الحالة) وهكذا باقى
شهود النفي ،

(٥) هنا حضر الخفير « فلان » ومعه المتهم الثانى فسألناه أجاب بالآتى

(يستجوب الخفير كما استجوب شهود الاثبات المتقدمين)

ملحوظة قدم لنا الخفير فلان مبلغ « كذا » ورق بشكوت فية
« كذا » مثلا أو فردة بروحين يكيسول البين اليمى منها مطلقه حديثا
والبين اليسرى غير مصرية مثلا وحفظت المضبوطات على ذمة التحقيق ،

(٦) سألتنا المتهم الثانى الذى احضره الخفير المذكور فأجاب بالآتى

(يستجوب المتهم المذكور بالكيفية التى استجوب بها المتهم الاول

كما تقدم)

(٧) قتل المحضر على ذلك فى تاريخه الساعة « كذا »

الامضاء

تعليمات تساعد على اكتشاف حقائق

الجرائم (١)

الثاني في التحقيق - يجب التدقيق والثاني مع مراعاة الذمة في التحقيق ومجاراة ظروف الحادثة بدون أن يركن المحقق الى مواطنه الشخصية. حاجة العمدة الى الخبرة في التحقيق - يفتر العمدة الى الخبرة في التحقيق وذلك بتوجيه ثقافته الى ما يجريه المحققون بحضوره في الحوادث الجنائية بهذه : ومطالعة الكتب المؤلفة في هذا الموضوع، ويجب أن يكون ذا فراسة ونظر صادق، ويتوصل الى ذلك بتوجيه عنايته ليتعرف عادات الاشخاص وأخلاقهم وحالاتهم النفسانية ولا سيما الجناة منهم حتى لا تنطلي عليه حيلهم ولا ينخدع بأباطيلهم وتلفيقاتهم^(١) فيسبل عليه كشف أسرارهم واجلاء غوامض الجرائم كما يجب عليه أن يتعرف ما بين العائلات بعضها والبعض من علائق المودة والمدا.

تجرى صدق الشهادة من كذبها - على العمدة ان يتجرى صدق الشهادة من كذبها ويبحث عن البواطن الداهية الى الكذب او الخطأ فيها حتى يمكنه التوصل الى اظهار ما خفي منها وتقدير قيمتها، والتمييز بين ما يكون منها مطابقا للواقع او غير مطابق كأن تكون الشهادة ملقنة مثلا ويبدى النصيح لكل شاهد عند ذكر شهادته بأن يقرر الحقيقة وأرشاده الى النتيجة السيدة التي تترتب على شهادة الزور .

(١) راجع الواجبات في الوقائع الجنائية بالمصنف ١١٧ بالباب الثالث ، وهو ذبا بالاجراءات في الحوادث الجنائية بوجه عام بالمصنف ١٢٥ بالفصل الثاني من هذا الباب .
(٢) راجع مبحث أهمية العلم بمادان الجناة بالمصنف ٣٢ بالفصل الثالث من الباب الاول وأساليب ارتكابهم للجرائم بالمصنف ٢٣ بالفصل الاول من هذا الباب .

معاملة الشهود بالحسنى - ينبغي معاملة الشهود باللين والرفق سواء كانوا شهود نفي أو إثبات، والوقوف على جميع وقائع الحادثة وتفصيلها بدون أى نقص، وعدم مغالجتهم بما يؤثر في نفوسهم أو ما يبدل على أن المحقق غير واثق بشهادتهم لأن ذلك ربما يحلهم على الكذب أو كتمان شهادتهم، ويجب سماع أقوال الشاهد نفسه فلا يجوز أن يؤديها غيره نيابة عنه، ويلاحظ أن الشاهد في شهادته يقرر ما رآه بنفسه ولا يركن في شهادته على ما تخيله أو يسمعه من أقوال الناس.

منع اختلاط المتهمين والشهود ببعضهم ببعض - لا يسمح للمتهمين أو الشهود بالاختلاط بعضهم ببعض أثناء التحقيق أو اختلاطهم بأحد أفراد الناس حتى لا يتمكنوا من الاتفاق على طرق مخصوصة للدفاع أو أداء الشهادة أو قتل كلام من المتهمين إلى ذوى قرباهم أو غيرهم وتسنر هذه المراقبة عليهم حتى ينتهى التحقيق.

الانكفاء بما يبدو من تأثيرات الشهود الغير اعتيادية أثناء التحقيق - يجب توجيه الالتفات إلى ما يبدو على الشاهد من الانفعالات والأحوال غير الاعتيادية، كتأثره أو اضطرابه أو اندهاشه أو الإشارة إلى غيره بعينه مثلا، وتدوين ذلك في المحضر مع بيان علاقة هذه الحالة غير الاعتيادية بظروف الشهادة ومواضع الانفعالات بمناسباتها وأسبابها، وتدوين تردد الشاهد وسكوته عن الجواب والوقوف منه على السبب الذى دعا إلى ذلك، لأن له فائدة كبرى في تقدير قيمة الشهادة.

معاملة المتهمين بالحسنى - ينبغي معاملة المتهمين بالحسنى وسماع دفاع كل منهم وإثبات ما يقرره توصلًا لمعرفة الحقيقة، وتوجيه العناية إلى حالته

النفسانية وحر كاته التي تظهر عليه ، لأنها قد تم عن حقيقة أمره كما تقدم في الشهود . ويجب أن يكون ذلك مقروناً بالحزم فلا يفرض في الدين ولا في الشدة لتلا يفسر الدين بالضعف والشدة بالتحامل .

الفصل الرابع

في المعاينة

تابع التحقيق الجنائي السلي

تعريف للمعاينة — وجوب عملها — الغرض منها — مراعاة لاستفادة كل مطلع على محضرها — ارشادات عن كيفية اجرائها — قائمة الرسم الكروكي في المعاينات .

المعاينة

المعاينة هي مشاهدة محل الحادث وبحثه ووصف حالته لمعرفة نوع الحادث وأسبابها ، وبحث حالة الجاني عليه والتهمة وقت ارتكاب الجريمة . ان كانت الحادثة جنائية ، وثابت كل ذلك بمحضر المعاين .

وجوب عمل المعاينة

نص قانون تحقيق الجنايات بالمادة ١١ على انه يجب على مأمور الضبطية القضائية في حالة تلبس الجاني بالجناية أن يتوجه بلا تأخير إلى محل الواقعة ويحرر ما يلزم من المحاضر ويثبت حقيقة وجود الجناية وكيفية وقوعها وحالة المحل الذي وقعت فيه ، وفي المادة ١٢ بأنه يجب على قاضي التحقيق أن يثبت حالة الشبهة أو الاتهام الذي وقعت عليه الجناية .

ويستنتج من ذلك أن المعاينة ضرورية ومهمة للغاية ، لأنها ترشد المحققين ومن بينهم العمدة لاكتشاف حقائق الحادثة ، وهي من أهم أركان التحقيق الجنائي .

الغرض من المعاينة

للمعاينة المقام الأول في التحقيق الجنائي « فهي ترشد العمدة والمحققين إلى حقيقة وجود الجريمة أو عدم وجودها ، وكيفية ارتكابها ، والاهتمام إلى الفاعلين ، وهي أهم الوسائل التي يستعان بها على معرفة المعلومات التي توصل إلى استخراج المجهول من الحوادث للدلالة على الجريمة وفاعلها إذا كان غير معروف ، أو تطبيقها على حالة الشخص المشتبه فيه أو المتهم وتعرف قوتها في إثبات التهمة عليه أو نفيها .

مراعاة استفادة كل مطلع

على محضر المعاينة

تكون المعاينة عديمة الأهمية إذا لم يمكن الانتفاع بها لغير المعائن ، فيجب أن تكون دقيقة للدرجة أن من يطلع على محضرها من ذوي الشأن ترسم في مخيلته كما رآها المعائن .

إرشادات عن كيفية إجراء المعاينة

المبادرة بعمل المعاينة يجب القيام بعمل المعاينة عقب العلم بوقوع الحادثة مباشرة بدون تأخير .

الاحتياطات لحفظ الأشياء والأدلة - يجب اتخاذ الإجراءات

اللازمة للمحافظة على حالة مكان الحادثة حتى لا يحصل أي تغيير في من

حاله التي كان عليها وقت حصول الحادثة ، وذلك بمنع دخول الناس إليه

أو خروج أحد من كانوا فيه منه أو اختلاطهم بغيرهم ، والتحقق مما إذا كان حصل أى تغيير فى المكان المذكور أم لا بالاستعانة من سبق المعاين إلى محل الحادثة من رجال الحفظ وغيرهم ، ويجب عليه أن لا ينقل أى شيء من محله كلية حتى تنتهى المعاينة .

التفرغ لعمل المعاينة - يجب على المعاين أن يستجمع كل حواسه -

فما يجربه مع استعمال الروية والرزانة والهدوء ، فيجمل ذهنه خالياً من جميع المؤثرات التى تحيط به ، كتصور هول الجريمة وقفلاتها ، أو التأثير من حويل أهل الحق عليه وصراخهم ، وغير ذلك مما يشتت أفكاره ويخل بنتيجة عمله .
التدرج فى المعاينة - عاينه ان يتدرج فى المعاينة بحيث يعاين

الاشياء التى يجب معاينتها حسبما يقتضيه ترتيبها الوضعى ، بأن يبحث الموقع العام لمحل الحادثة وبعده عن مركز ثابت لها كنزل العمدة مثلاً ، ثم يعاين مكائنها من الخارج ، ثم من مداخلها ، فالطريق الذى يظن أن الجاني سلكه للتوصل الى محل الحادثة ، ثم المكان من الداخل ، فجسم الجريمة ، فوصف حالة المجنى عليه والمتهم « ان وجدنا » مع ملاحظة ما بين هذه الخطوات من الارباط الذى يتوصل به الى النتيجة المطلوبة من المعاينة ثم يثبت ذلك فى مختصر المعاينة متوحيها هذا الترتيب (١)

وجوب التيقظ لاثبات كل ماله علاقة بالحادثة بوضوح - يجب

عليه ان يثبت كل ماله علاقة بالحادثة بوضوح فلا يهمل شيئاً قد يظنه غير مهم ثم تنضح فيما بعد أهمية ذكره فكثيراً ما كانت هذه الاشياء الصغيرة هى مفتاح الحادثة فاذا أهملها المعاين بقيت الحادثة بين يديه صندوقاً مغلقاً ليس فى الوسع فتحه .

(١) انظر نموذج لمختصر معاينة بمرقة خزانة بقية حائط محل تجاري بالفيصل الخامس من هذا الباب .

وجوب عمل رسم كروكي لمحل الحادثة - يجب عمل رسم كروكي
لمحل الحادثة بالكيفية التي ستوضح فيها بعد .

اثبات الموقع العام لمحل الحادثة - يجب اثبات الموقع العام لمحل
الحادثة وبمده عن مركز ثابت كتنزل العمدة أو نهر أو ترعة مشهورة أو
وابود « فلان » مقدرًا ذلك بمقاسات مضبوطة ببيان حدوده الأربعة .

وصف مكان الحادثة من الخارج - يجب وصف مكان الحادثة من
الخارج مع ذكر ما جاوره كجنيئة أو سود أو منزل أو دكان أو اسطبل .

بحث مداخل محل الحادثة - يجب بحث مداخل محل الحادثة بحثًا
« دقيقًا » وتدوين الحالة التي وجد عليها وقت ارتكاب الجريمة وما كان عليها
قبل حصولها ، والاسترشاد ممن يوجدون في المنزل أو خلافة من أصحابه
أو خدمهم أو غيرهم عن كل ما يلزم الوقوف عليه .

بحث الطريق الذي سلكه الجاني - يجب الاجتهاد في الوقوف على
حقيقة الطريق الذي سلكه الجاني عند توجهه لارتكاب الجريمة وعند
خروجه أو فراره منه ، فإذا ظهر أن الجاني لم يدخل من أحد الابواب أو
الشبابيك أو غيرها من النوافذ يجب فحص جميع الأماكن الأخرى قد
يتضح أنه دخل بواسطة نقب جائط أو سقف أو تسقي المنزل أو توصيل اليه
بواسطة منزل الجار أو غير ذلك مما تظهره الآثار التي توجد من وجه
المابين عنايته في البحث عنها ، ويجب عليه أن يثبت في محضره ما يثبت
بها بكل دقة ووضوح ، فمثلا يبين موضع النقب وكيفيته ومقدار طوله
وعرضه وارتفاعه عن سطح الأرض وما إذا كان منتظما أم لا ومادة الحائط
أو الجدار المتقرب وسكنها وما إذا كان قديما أو حديثا بعد أن يصفه

جيداً وعليه أن يبين أن كان هذا النقب يسمح بدخول شخص عادي للجسم أولاً وعمل التجارب عن ذلك، وأن كان الجاني تسبق حائطاً إلى محل الحادثة يبين كيفية تسلقه، فإن كان سلباً مثلاً يبين نوعه وعدد درجاته ومميزاته تفصيلياً وأن كان حبلاً يثبت وصفه ونوعه، وأن كان أشجاراً ملاحظة لمكان الحادثة يصفها ويبين بعدها عنه.

معاينة محل الحادثة من الداخل - يجب وصف مكان الحادثة من

الداخل وبيان أجزائه ومشتعلاته، ومواضع كل منها، ومساحتها، والعناصر بعضها، والكيفية التي وجدت عليها، والآثار المتروكة بها كآثار الدم أو بصمات الأصابع الملونة به أو بأى مادة أخرى متحدة كانت أو مختلفة (١) أو آثار أقدم مع بيان أن كانت متجهة لداخل المحل أو خارجه أو لهما معاً، أو ما يتركه الجاني من الأشياء التي تم عليه، كسبيل أو سيجارة أو عصا أو غير ذلك.

استعمال فطنة المعائن - جز المعائن أن لا يقصر بحثه على

المشاهدات الحسية فحسب، بل يوجه نظره إلى ما يستتبع من تلك المشاهدات، ويستعمل فطرته فيما يؤدي إلى كيفية الانتفاع بتلك النتائج حتى يصل بها إلى ضالته المنشودة.

جسم الجريمة - بعد وصف مكان الحادثة من الخارج والداخل

جيداً بالكيفية التقدمية يتوجه المعائن إلى الجزء الذي ارتكبت فيه الجريمة من محل الحادثة كركن الغرفة الذي وضعت فيه النار أو وجدت فيه جمجمة القتيل أو سرقت منه النقود أو المصوغات أو حصل فيه ضرب أو تضاد أو ابتعاد مثلاً ويدون الحالة التي رأى المكنان عليها تفصيلاً مع التدقيق

(١) يحسن أن يكون مع المعائن منظار ليفحص به الأشياء التي ينتظر ترك آثار أصحاب المعائن عليها كالخزف والدواليب والأوراق والأثاث وغيرها.

في وصف ظروف الحادثة ونوعها .

معاينة الحرائق - ان كانت المعاينة لحريق وجب على المعائن ان

يبين الشيء المحروق والمادة التي احترق بها، والا ما كن التي حترقت قليلة او
كثيرة ، قريبة من بعضها أم بعيدة، ودرجة قابلية الاشياء التي حولها
للالتهاب وما اذا كانت الابواب والشبابيك وباقي التوافد مفتوحة أم مغلقة،
لانها اذا كانت مغلقة تنعطي النار بسرعة لعدم تجديد الهواء بها .

معاينة مكان السرقة - ان كانت الجريمة سرقة يجب اثبات حالة

الصندوق او الخزانة او الدولاب الذي حصلت منه السرقة وتحديد الموضع
والحالة التي كان عليها قبل ارتكاب الجريمة، وهل كان مغلقاً بالقفل او بدونه
او مفتوحاً، والكيفية التي فتح بها، ويذكر الموضع الذي كان به الصندوق
ووصفه ووصف الآثار التي قد توجد به مع التحفظ عليها جيداً لانها قد
تتم من شخصية المجرم كأثار الاصابع وغيرها ، وبالجملة كل ما يتعلق
بالجريمة كالطريقة التي اتبعها المجرم في دخول المكان المسروق، وعما اذا
كان شعر به أحد او لم يشعر وهل كان يتيسر له الدخول دون ان يراه
أحد أم لا .

معاينة محل المضاربة - يجب اثبات مساحة المحل بالتدقيق، وتوصف

المعنى او الاسلحة والآلات التي استعملت في المضاربة ان ضبطت ، وما
يوجد من الآثار كالدماء والمعنى المكسورة ونحوها ان كانت حديثة أم
قديمة ، وبدون كل ما يرى او يوجد في محل الحادثة تفصيلاً بدون ترك او
إهمال شيء لانه قد يؤدي ذلك الى ضياع حقيقة الجريمة .

معاينة البلية - ان كانت المعاينة ببلية قليل وجب اثبات وضعها،

والحالة التي وجدت عليها ، والملابس والآثار التي بها من تمزيق او بقع

او ثقب لو خروق، وتحديد مواضع كل منها وعددها واتجاهاتها ، ويستنى
ببحثها فربما تكون مصطنعة بقصد تضليل الممارين ، ويجب العناية بتفحص
الاصابات التي بالجثة من جروح وكسر ونحو ذلك ، والاسلحة والاكالات
والآثار التي قد توجد حولها وغير ذلك مما له علاقة بالحادثة ويسهل
اثبات حقائق الجريمة وتعرف شخصية القاتل اذا كانت مجهولة وسيرد
تفصيل ذلك فيما يلي ، وان وجدت الجثة في صندوق او شوال وجب وصفه
حيداً والتخفظ عليه ، وان اوضح قد شيء من الملابس وجب اثباته .

استنتاج أسرار الجريمة من المعاينة - يجب توجيها العناية

لتعرف أسرار وأسابا ارتكاب الجريمة ، قد يحقد بعض الاقارب على
اينة ازيلت بكارتها فيقتلها تخلصا من العار ، فلو وجدت جثة فتاة بالصفة
السابقة كان ذلك منها الممارين بأن توجه شبهة الاتهام لمن يضرهم أمرها ،
ويضم الى ذلك من الادلة ما يؤيد هذه الشبهة او ينفيها ، ولا يفوت الممارين
تفتيش الجيوب كلها اذ ربما يوجد بها ختم او نقود او مصاغ او أوراق ثم
على شخصية القاتل ان كانت مجهولة ، او تكشف من أمور الجريمة ما يوصل
الى معرفة الباعث على ارتكابها او قاتلها ، فلو وجدت في جيب القاتل
نقود لو أشياء ذات قيمة لكان في ذلك اشارة الى ان الباعث على ارتكاب
الجريمة لبس هو السرقة غالباً بل غيرها من البواعث كالانتقام مثلاً .

كيفية وصف الجثة - توصف الجثة بكل دقة وترتيب ، فيثبت

اولاً ان كانت وجدت في حالة تعفن رمي أم لا ، ونوعها ان كانت جثة ذكر
أو أنثى ، صغيراً أو كبيراً ، وجنسيتها ان كانت مصرية أو اجنبية ، ان
امكن ، وتفحص جيداً فيثبت كل الجروح والاصابات التي توجد مع
ذكر مواضعها وآثار الاظافر أو العض أو الخنق أو الضغط على الفم

والملاقة بين كل منها وبين التمزق الذي في الملابس ، واتجاهات الثقوب بالنسبة إلى الإصابات المذكورة وتبحث أيضا الأجزاء المستترة من الجسم أذ ربما تكون الإصابات بها ولا تظهر لقسمين إلا إذا بحثها جيدا كتحت الأبط وفي أصول الشعر ، ثم يثبت ما قد يكون عالقا بالجثة كشعر في اليد مع إيضاح كيفية قبضها عليه أو كسجل مربوط بالرقبة وماشابه ذلك مما يكون متصلا بها ، ثم توصف أجزاء الجسم بدقة ، وبصفة خاصة إذا كانت شخصية الجثة غير معلومة فيبدأ بالوجه حتى ينتهي بالقدمين مع بيان ما يوجد بها من العلامات كالوشم ولون الشعر وطوله أو قصره والعينين والفم والأسنان والأذن والزوائد الجلدية إن كانت قديمة أم حديثة (١) ثم باقي الجسم على هذا المنوال إلى القدمين .

تفصيل الجناة - لا يفوت المعائن أن يثبت كل ما يجده من الإصابات

وبين إذا كانت حيوية أم غير حيوية ، لأن بعض الجائنين يغيرون معالم الحوادث فيستعملون الخلق في القتل وبعد تنفيذه يحددون بعض إصابات الرأس أو البطن أو غيرها ليوهبوا المحققين أن القتل كان بالسبب الأخير لتفصيل ، وزيادة عما ذكرناه في الصحيفة ١٢٣ بالفصل الأول من الباب الرابع في مبحث أساليب الجناة نذكر بهذه المناسبة أنه في بعض الأحيان يشوه الجناة حالة الجثة لتفصيل المحققين وإخفاء شخصية القتل وإبعاد المحقق عن الوصول إلى معرفة البواعث على ارتكاب الجريمة بأن يقطعوها أربا أو ينفصلوا رأسها عنها ، فيجب في مثل هذه الأحوال البحث عن كيفية ارتكاب هذا العمل ، والاجتهاد في الحصول على ذلك الجزء المنفصل من الجسم في المزارع أو السواقي أو الزرائب أو غيرها .

(١) راجع أنواع العلامات المميزة بالصحيفة نمرة ٧١ بالفصل الحادي عشر من الباب

قائدة أخذ صورة الجثة - من المفيد جداً أخذ الصورة الفوتوغرافية للجثة وما يوجد حولها من الأشياء والآثار ، ويكون ذلك ضرورياً متى كانت شخصيتها مجهولة ، وتأخذ الصورة المذكورة بمرفق أحد المصورين بالحالة التي وجدت عليها الجثة بقدر الامكان تسهيلاً لمرقتها .

قائدة أخذ بصمات أصابع الجثة - أخذ بصمات الأصابع مفيد أيضاً في الاهتمام الى شخصية الجثة في حالة صلاحيتها للانطباع والمقارنة ، حيث ترسل البصمات الى **م** تحقيق الشخصية بالقاهرة لفحصها ومضاهاتها لاحتمال ان يكون صاحبها من ارباب السوابق فتعرف شخصيته .

نقل الجثة - يلاحظ عند نقل الجثة بعد الانتهاء من جمع الأدلة أن يوجه مزيد العناية الى المحافظة بقدر الامكان على اجزاء الجثة وملابسها بحالتها التي وجدت عليها بحيث لا يحدث بها ما من شأنه تغيير وجهة التحقيق .

قائدة نشر الجثة - بعد أن يكشف الطبيب على الجثة كشفاً ظاهرياً ، ويثبت ما يراه من الاصابات النارية وغيرها ، تعمل الصفة التشريحية للوقوف على نوع الحادثة وحقيقة أسباب الوفاة ، ووقت حصولها . معاينة الاراضي الخلوية - اذا كان محل الحادثة في الخلاء ، ويجب

اثبات موقعه العام ، وبهذه عن البلد ، وحدوده ، ومساحته ، وما اذا كان في أرض قاحلة أو منزرعة أو رملية ، ونوع الزرع ، والحالة التي وجد عليها من تلف أو عدمه ، وثذا وجد بها تلف فيعين مقداره ، والطريقة التي استعملت في الاتلاف ، والطرق الموصلة اليه . مع العناية في أثبات النقطة التي وقعت فيها بالضبط ، ويقدر عدد الأشخاص الذين يمكن ان يقوموا بهذا التالف في الوقت الذي حصل فيه ، وكذا آثار الاقدام أو أى شيء

يمكن الانتفاع به للاهتمام على شخصية الداعين : مع بيان ما اذا كانت ظاهرة أم غير ظاهرة : ففي الحالة الاولى يجب التحفظ اللازم عليها مع بيان ما اذا كانت لزراعا حديثة اوقديمة لمرة أم كان افلامها بسهولة أولا وبيان ما اذا كانت الارض مروية حديثاً أم لا ، وهل الشيء التالف ترك بحال الحادث أم نقل منها لجوئة أخرى ، وبالجملة كل ما يتعلق بالجريمة ولاءها .

الرسم في المعاينات

في بعض الاحيان لا تفي محاضر المعاينات بالفرض المقصود منها ، فقد نشوش على افكار من بطلانها من ذوى الشأن ، وقد يجدون لطول الوصف صعوبة في ربط اجزائها ببعضها (تبيين ما بينها من العلاقات ، وتلك يستحسن كثيراً جداً ان يرفق كل محضر معاينة برسم كروكي عن الحادثة ، وأن ينصور المعائن في مخيلته الشكل المسمى لكتها ، مبيناً فيه المسافات بالتدقيق وعدم الاكتفاء بذلك على وجه التقريب لما فيه من البعد عن الحقيقة ، ثم يشير الى الطريقة التي سلكها المتهم في دخوله وخروجه ، ويبين بالضبط النقطة التي حصلت فيها الجريمة ، وموقف الشهود ، وهل كان يمكنهم معرفة المتهم أم لا ، وكل ماله علاقة بالجريمة ويقيد التحقيق ، ويستحسن أن يكون ذلك بإشارة تلفت النظر كاستعمال المداد الأحمر ، ويرمز الى كل النقط المنقمة برموز تدل عليها كأعداد أو حروف يوضح المقصود بها في ذيل الرسم المذكور . مع ملاحظة تعيين الجهات الاربعة الأصلية بالضبط ، (انظر الشكلين ثمة ١ و ٢ بالفصل الخامس من هذا الباب)

الفصل الخامس

نماذج لمخبر المعاينة والرسم الكروكي

تابع التحقيق الجنائي العملي

وجوب اجراء التحفظات الوقتية بمحل الحادثة - نموذج لمخبر معاينة
من حادثة سرقة خزانة بنقب حائط محل تجاري ورسم كروكي للمحل
المنذور - نموذج لاثبات اجراءات عمدة عن حادثة سرقة باكره ورسم
كروكي لمحل الحادثة .

وجوب اجراء التحفظات الوقتية

بمحل الحادثة

جرت العادة ان اهالى البلاد عندهم ما يحصل حادثة في جهة ما يقصدون
محلها لوقوف عليها ، ويدخلون المكان الذي وقعت فيه الحادثة ، ويمررون
مثلا من جهة النقب ^(١) ويلسسون بأيديهم الاشياء التي استعملها الجناة والتي
قد توجد عليها آثار أصابعهم أو أقدامهم أو تكون تركت منهم سواء
في محل الحادثة ، فيضيعون بذلك معالمها ، ويجعلون مهمة المحقق صعبة ، فقد لا يكون
أمامه ما يرشده الى المجرمين ويقوى أدلة الاثبات قبلهم سوى هذه الآثار ،
ولذا فاني عنت ببيان ما يجز به الصلة بمحل الحادثة من حيث اجراء التحفظ
على المكان الذي وقعت فيه الجريمة حين وصول المحقق ^(١) ،

(١) راجع الواجبات في الوقائع الجنائية بالمصحفة ١١٢ بالباب الثالث ونموذج
للاجراءات في الحوادث الجنائية بالمصحفة ١٣٩ بالفصل الثاني من هذا الباب
وتعليقات تساعد على اكتشاف حقائق الجرائم بالمصحفة ١٣٩ بالفصل الثالث من
هذا الباب .

(١) عند ما يعلم العمدة بوقوع حادثة بدائرة بلده عليه أن يأمر شيخ
المخبراء بأخذ المند السكاني من قوة خفراء البلد وعمل كردون حول محل
الحادثة بعيداً عنه بقليل ، ولا يسمح لأحد من الأهالي بالسخول اليه سواء
أ كان من المحقق عليهم أم من الجمهور .

(٢) يجري التفتيش في الحالات اقاوتية (١) وإذا لم يتمكن من اجرائه
فعلية عمل الترتيب لللازم لمنع التهمين من تهريب أو اخفاء الاشياء المسروقة
أو الاسلحة أو الادوات التي استعملت في الجريمة وذلك بالطريقة المناسبة
لظروف الحادثة (٢) .

(٣) يجري اللازم لمنع هروب التهمين والتحفظ عليهم حين وصول
المحقق .

(٤) يتم على المراقبين والمشتبه فيهم حتى اذا كان أحدهم منفياً
يتحرى من سبب تفييه وإن اتضح أن له يدا في ارتكاب الحادثة فعليه ان
يسجل على ضبطه بالحالة التي يوجد عليها (٣) .

نموذج لمخبر معاينه عن حادثة

سرقة خزنة

بنقيب حائط محل تجارى (٤)

عمر بتاريخ « كذا » سنة « كذا » هجرية الموافق (..... ميلادية)

(١) راجع الحالات التي يجوز فيها تفتيش مساكن الاهالي بالصيغة ١٢٩ بالباب
الثالث .

(٢) راجع بيان الاشياء الواجب ضبطها عند التفتيش وكيفية اجراء ذلك بالتفصيل
السادس من هذا الباب .

(٣) راجع ما يتعلق بمحو المراقبين والمشتبه فيهم عند وقوع حادثة جنسية بالصيغة
٦٨ بالتفصيل المباشر من الباب الثاني .

(٤) لما كانت هذه الحادثة مما يقع كثيراً بالجهات فقد وضعت هذه المعاينة بنموذجها
لا مثله .

الساعة « كذا » افرنكى بمرفقى انا « فلان » وظيفة « كذا » مركز
« كذا » مديرية « كذا » أثبت لآتى :-

بناء على لاشارة التليفونية الواردة لمركز اليوم من عمدة ناحية « كذا »
بحصول سرقة خمسية وعشرين جنهما من خزانة حديدية بعد كسرها بمحل
تجارة « فلان » تاجر الاقمشة بسوق الناحية باحداث ثقب بجائط المحل
المذكور ولا ينهم أحداً؛ _____ (١)

قد انتقلت لضبط الواقعة فرسلت البلدة المذكورة الساعة « كذا »
واقبلت العمدة وتوجهنا لمحل الحادثة وبارشاد المجنى عليه المذكور بادرت
بمحل المايمة كالآتى :-

وصف الموقع العام لمحل الحادثة - محل الحادثة كائن في الجهة
الشرقية القبلية من سكن البلدة ، وعلى بعد ثمانين متراً بحرى وأبورد طحين
« فلان » ، ويحد شرقاً بميدان السوق وغرباً بمحل تجارة « فلان » المطار
وشمالاً « بحرى » بخرابة « فلان » وجنوباً « قبلى » بشارع السوق ؛

وصف مدخل المحل - هذا المحل مبنى من الطوب الاحمر ، ومكون
من حجرين احدهما داخل الاخرى ، ويفتح للجهة القبلية في شارع السوق ،
وله باب من الخشب ذو أربعة ضلف ويقفل بواسطة كلابين بالضافة الثالثة
من جهة اليمين وخارج الباب حزام من الحديد موضوع بمساواة عرض
الباب ويقفل بقفل من ذوات النمر ولم يلاحظ به أى كسر كما أنه لم يشاهد
باقفاله أى تلف |

وصف الحجرة الاولى القبلية - وبداخلها المحل المذكور وجد

(١) شغلنا الفواصل التى في آخر الفقرات بمثل هذا الخط اشارة الى عدم جواز
ترك فواصل على يافى بحريه الحاضر.

حجارة عن حجرة طولها أربعة أمتار وعرضها ثلاثة أمتار ونصف وارتفاعها خمسة أمتار ونصف ، وأرضيتها من البلاط ، وسقفها من الخشب ، ولها نافذتان أحدهما شرقية والأخرى مقابلة لها غربية وتقل من الداخل بضللتين من الخشب ولهما قضبان حديدية وارتفاع كل منها عن أرضية الدكان من الداخل ومن الخارج متر ونصف ولم نلاحظ بها أى كسر أو آثار أخرى وطول كل منها متر وعشرون سنتي والعرض سبعون ، وبمحيطاتها الأربعة أرفف من الخشب موضوع عليها أقشة من أصناف مختلفة ومرونية ، وقد وجدنا في مدخل الباب بشكا من الخشب بعرض الحجرة وله درجان أعدا لوضع النقود بها تياراً ولكل كالون صالح للاستعمال وقال المجنى عليه بأن مفاتيح الدرجين المذكورين كانت معه ولم يكن يداخلها شيء ، ووجدنا في الجهة البحرية الشرقية مكتباً خاصاً يكاتب المحل ووجدنا عليه بعض الدقار ولوجود الكاتب استفسرنا منه عما إذا كان قد حدث شيء بدقاره متعلقاًه فأجاب سلباً ، ويقعص كافة أجزاء الغرفة والأشياء الموجودة بها ومحتوياتها لم نجد آثاراً يستدل منها على دخول أى أجنبي فيها حيث وجدناها بحالتها الطبيعية ولم نرى كسرة أو كسرة على ذلك المجنى عليه؛

وصف الحجرة الثانية البحرية - هذا وفي مواجهة الداخل يوجد باب الحجرة الداخلية الذي يفتح للجهة القبلية وهو من الخشب ومكون من ضللتين وتقل بواسطة كالون وبمما يفتحته وجد سلباً ، وبالدخول من هذا الباب للحجرة المذكورة وجدنا مساحتها وارتفاعها كاللحجرة القبلية ، وبداخلها طرود مملوءة بالأقشة لم نرسمها إلا يدى وقد وردت حديثاً ولم تفتح من قبل وموضوعة بجوار الطائفتين القبلية والغربية وقليل منها في الجهات الشرقية والبحرية ،

وصف النقب - وقد شاهدنا بالمناط البحرية لهذه الحجرة في مقابل بابها تقريبا تقابا حدينا بشكل يكاد يكون بوضاويا غير منتظم ، مرتفعا عن أرضية الحجرة بنصف متر ، وارتفاعه من أسفل لأعلى ثمانون سنتي ، وعرضه من الداخل خمسون سنتي ، ومن الخارج ثمانون سنتي ، وسك الحائط أربعون سنتي ، وهذه الفتحة تمكن أى شخص معتدل الجسم من الدخول والخروج منها بسهولة ، ووجدت بعض اقاض لهذا النقب ملقاة في الداخل وأغلبها مبتر في الخارج مما يدل على أن النقب حصل من خارج الحجرة من جهة الخرابة التي نجد المحل من الجهة البحرية ومنه دخل الجناة ، ونوع الحائط من الطوب الاحمر والمونة سوداء (أصرمل وقراب وجير) ، وبحث هذه الاقاض ووجدنا بها عتلة حديدية مما تستعمل في نقب الخيطان ،

وصف الخزانة الحديدية المسروقة - وشاهدنا خزانة حديدية في الزاوية الشرقية البحرية من الحجرة المذكورة ومثبتة في الحائط في الموضع السابق ايضا ، وهي من ماركة « بارى » ، وطولها خمسون سنتي وعرضها أربعون وارتفاعها ثمانون ، وبابها انظار له اكره نحاسية ومفصلتان ويفتح للجهة الغربية ، ويحص هذه الخزانة لم نجد بها آثارا للناعلين يمكن الانتفاع بها ، ووجدنا أن بابها مخلوع بالقوة من جهة المفصلتين بواسطة كسرهما ، وشاهدنا وجود آثار ضغط في الحلق تدل على استعمال آلة كالاجنة بأن وضعت بين الباب والحلق ثم ضغط عليها بقوة فاكسر الباب من جهة المفصلتين كما تقدم ، ووجدت الخزانة المذكورة مكونة من درجين الاعلى منها بدون باب وبه صندوق صغير من السلك مقسم الى أربعة أجزاء قال المجنى عليه انه كان فيه نفود فضية من أربعة أنواع احدها للقطع ذات العشرين قرشا والثاني للعثرات والثالث للخمسات والرابع للقروش ويبلغ

مجموع ما كان فيها عشرون جنيتها « ووجد كالون الدرج الاسفل مكسورا
وفتحته مشوهة ببعض كسور وخالصة من كل شيء وقال المجنى عليه انه كان
داخل هذا الدرج مبلغ خمسمائة جنيه من ورق بنكنوت من أنواع مختلفة
وانه كان قد اعتاد أن يبين عددها ونوع كل منها في كشف يضمه في الدرج
الاسفل في نهاية كل يوم مع الادراق المذكورة فضلا عن ختمها ببصمة
ختمه »

متروكات الجناة بمحل الحادثة - وعلاوة على العتلة السابق العثور
عليها بين اقاض النيب ، وجدنا بجوار الخائط الشرقية قبلى الخزنة أجنة
حديدية ملبسة في نهايتها بكارثش ، وقادوم

العثور على بصمات أصابع تنم عن الجانبين - ويخص هذه
المتروكات بواسطة المنظار ظهر لنا وجود آثار أصابع على كل منها فتحفظنا
عليها لمرضاها على المندوب الفنى ، ووجدنا بجوار القادوم والأجنة كشفا
موضحا به بيان أوراق البنكنوت وأنواعها وقد قرر المجنى عليه انه هو
الكشف المحرر من يوم الشرقة بنمر البنكنوت المسروقة وبمحصه
وجدت به ايضا آثار اصابع يمكن الانتفاع بها فتحفظنا عليها باحتراس ،

بحث خارجى عن الجناة بحرى محل الحادثة - قد خرجنا من
الثقب بقصد البحث عن محل دخول الفاعلين ، فالتجينا نحو باب خراطة
« فلان » الموجودة بحرى المحل ، فوجدنا بابها مفتوحا ، وهو من الخشب
خو ضلفتين ويفتح من زقاق « كذا » للجهة البحرية « وهذا الزقاق عرضه
متران ونصف ويتغنى بسد فى الجهة الغربية ويفتح فيه منزلان للجهة القبيلة
قلبان وقلان » رلاحظنا ان الباب المذكور له كالون يقفل به ولكن ما

مفتوح ولسان الكالون مقفل مما دلنا على انه فتح من الداخل بواسطة
رفع ترايسه » وهذه الخرابة عبارة عن ارض فضاء مهجورة وغير مسقوفة
ومسورة بمخاط من الطوب الاخضر لارتفاعها اربعة امتار ونصف «

المشور على آثار أقدام للجائين صالحة للنقل - قد بحثنا في الخرابة
فوجدنا آثار أقدام متجهة من النقب الى بابها ومنه الى الزقاق للجهة الشرقية
ثم انقطعت لكثرة المرور بشارع السويقة الكبير ومن بينها قدما يمين
مختلفتان وظاهرتان يمكن أخذ قوالب منهما لان ارض هذا المكان من
الطينة اللينة فتحفظنا عليهما باحتراز بان وضعنا أواني عليهما علاوة على
تعيين خفير لمنع رفع القطاء عنهما أو إحداث أي نشوب لهما وذلك حين أخذ
اللازم منهما بمعرفة المندوب الفنى «

آثار أقدام اخرى غير صالحة للنقل - قد اتجهنا نحو النقب فلم
نجد شيئا غير السابق وصفه فبحثنا عن محل دخول الحنطة فوجدنا آثار أقدام
قادمة من الحائط الشرقية وهي تشبه في شكلها ومقاسها الاقدام الخارجة
الباب الخرابة السابق الكلام منها ولم نجد من بينها ما يصلح لاخذ قوالب
منها لصلاية الارض وبمناقصها من هذه الجهة وقد تحفظنا عليها احتياطا بالكيفية
السابقة لعل فيها فائدة بنقل صورتها على لوح من الزجاج بمعرفة المندوب
الفنى «

كيفية دخول الجائين لمحل الحادثة - واستمررتنا مع هذا الامر
الى أن وصلنا الحائط الشرقية فشهدنا على بعد نصف متر من الزاوية الشرقية
البحرية للخرابة آثار نزول من أعلى الى أسفل وهي تدل على ان الفاعلين
نزلوا من هذا المكان « وشاهدنا في مقابله من الخارج نخلة ارتفاعها تسعة

أمتار وتبعد عن الحائط الشرقية للخرابة بنصف متر ، فاستخرجنا أن
الصوص تسلقوها وتمكنوا من النزول منها على الحائط ومنها إلى داخل
الخرابة وأحدثوا النقب وكسروا الخزانة ، وبعد ذلك خرجوا من باب
الخرابة بالكيفية السابق ذكرها ، وقد شاهدنا بجوار النخلة أثر أقسام
تشابه السابق الكلام عنها ولكنها غير صالحة لنقل ، ولقد أرسلنا في طلب
التجار من الحادين بالناحية لمرض الاجنة والقادوم والعتلة عليهم أعلمهم
يستدلون منها على أصحابها ،

تصغير خفير الدرك المستول - هذا وقد علمنا من شيخ الخفراء أن

محل الحادثة تابع لدرك الخفير « فلان » وعلى بعد ثرين واهسف من
مركزه ، ولقد رأينا من المباشرة أن مسألة ارتكاب الحادثة بما تخلفها من نقيب
وغيره يستغرق نحو ساعة على الأقل ، ولو كان هذا الخفير فقط لا تمكن من
ضبط الجناة أو على الأقل لم يمكنهم من ارتكاب السرقة ، ومن ثم أخذنا اللازم
ضده بعد نهو التحقيق ،

النشر عن المسرقات - وقد نشرنا عن المسرقات (١) تحت

نمرة « كذا » ،

التحريات السرية - وبالتحريات السرية ظهر أن الجيران من

الأشخاص ذوي السعة الحسنة وليس لهم شأن في الحادثة ،

وقفل المحضر عن ذلك في تاريخه حيث كانت الساعة « كذا » صباحاً ،

ويرق بالقضية مع الرسم الكروكي « انظر الشكل نمرة ١ » الذي رأيناه

عن الحادثة أيزيد المباشرة تفسيراً ووضوحاً ،
الامضاء

(١) لمديرية والمركز لا يبلغ ذلك علم المصارف والبنوك والمصارف المالية والمخلات
التجارية الشهيرة للاجطة من ختم ورقة من البنكوت المروق وتقديمه للتحقيق مع
توصلا لمرقة مصدرها التسهيل ضبط الناطين لمرقة .

تابع الشكل (١)

الفترة	بساتنها	الفترة	بساتنها
١	باب العمل السروق	٩	قلدوم
٢	بنك خشب له درجان	١٠	خزانة حديدية مكشورة
٣	نافذة مرتفعة متر ونصف عن الأرض	١١	تراب متخلف من انتاج النقب
٤	أرفف خشب عليها قفشة	١٢	مثلة حديدية
٥	مكتب عليه بعض الدفاتر	١٣	نقب ارتفاعه نصف متر
٦	ظروود مغلقة	١٤	آثار أقدم الجانين
٧	كشك ببيان أهداق البنكون	١٥	نخلة ارتفاعها سبعة أمتار
٨	أجنة حديدية ملبسة بكاونش	١٦	حائط من الطوب الأحمر ارتفاعه خمسة أمتار ونصف

نموذج لاثبات اجراءات عمدة

عن حادثة سرقة بأكراه

محور بتاريخ « كذا » سنة « كذا » هجرية الموافق (..... ميلادية) الساعة « كذا » أفرنكي بمرقتي أنا « فلان » عمدة ناحية « كذا » أثبت الآتي أثناء وجودي في منزلي اليوم ساعة افتتاح هذا المحضر حضري « فلان » من الناحية بلدا وبلغني شغويا بالآتي :-

اليوم الساعة « كذا » أفرنكي نهرا أثناء مروري على جسر ترعة « كذا » مقابل بريح « كذا » وأنا محل شوال أذرة على خادقي عائداً للبلد من القيط خرج علي « فلان » و « فلان » من ناحية « كذا » من زراعة الأذرة تعلق « فلان » ، وهما علي وأوقماني علي الأرض ، والاول منها قبض علي يدي وضغط عليهما ووضع ركبتي فوق كتفي ، والثاني وضع يده في جيب الصديري تعلق وأخرج منه المحفظة وأخذها وانقطع القيطان من حزمة الصديري ، وكان بالمحفظة مائتان وخمسون قرشا عبارة عن ورقين ينك نوت فية الواحدة جنيه والخمسون قرشا الباقية بعضها فضة والباقي

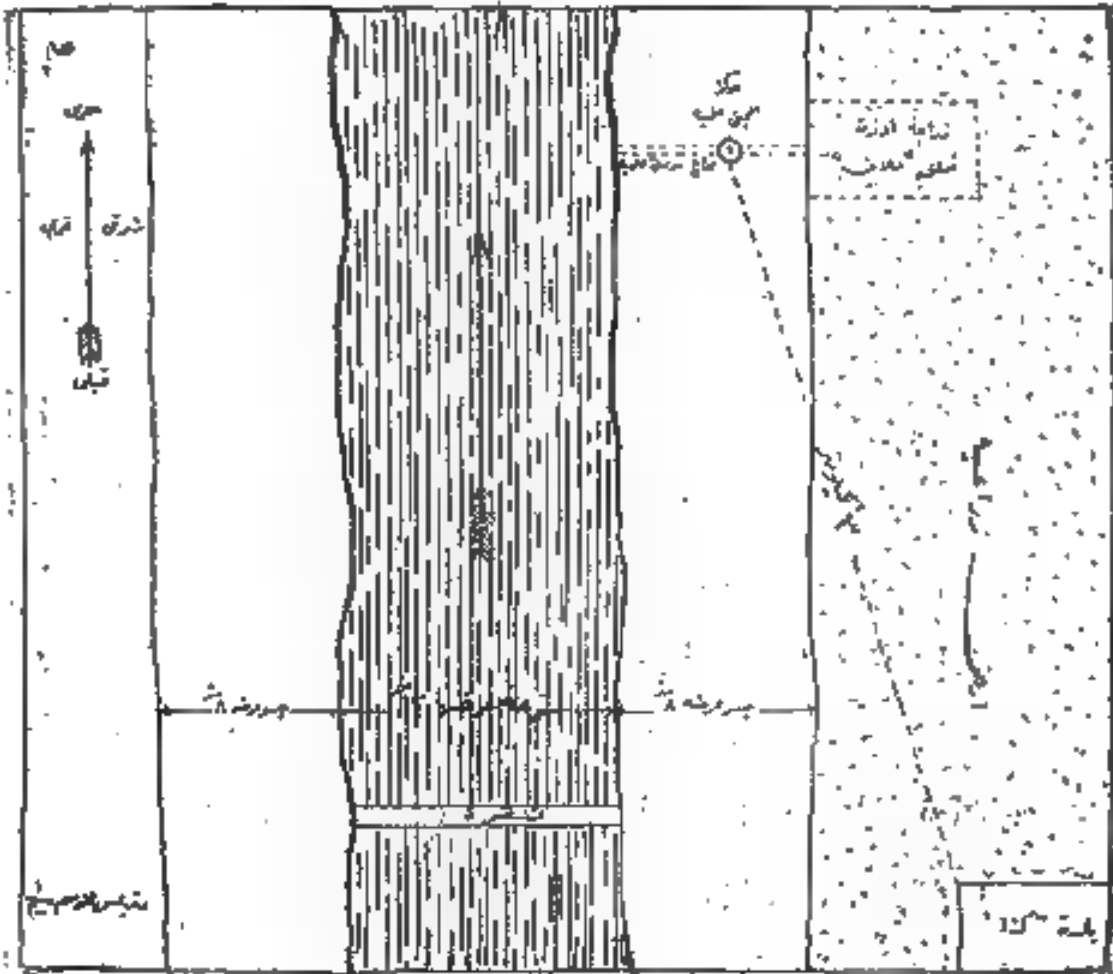
نيسكل ، وكان بالمحافظة أيضا اتصال بمبلغ ستين قرشا صاغا جينا لي على
« فلان » من ناحية « كذا » ، وقد هرب الثاني بمجرد أخذه المحافظة ،
ولاني كنت أستغيث وقت ما أوثقاني على الأرض ، وإن « فلانا » خبير
بزراعة « كذا » أجابني بقبول حال بقوله « حاضر لك » فلما سمعه الأول
ورأى أن زميله هرب ترك يدي وشرع في الفرار فقممت وأمسكت بعلايسه
ولكنه تمكن من التخلص مني فتمزقت جلابيته من صدرها ، كتبها
اليمن ، وهي من قماش كوم النود أبيض مقلم بقلم أسود ، وحضرت الآن
لتبليغ حضرتك بذلك .

بناء على هذا البلاغ اضطرت المركز تليفونيا في الحال ، ولعدم وجود
« المليون » ببلدة المتهمين أرسلت رسالة لعمدة الناحية المذكورة مع شيخ
الخبراء « فلان » والخفير « فلان » بطلب مراقبة دخول المتهمين للبلدة
واحضارهما لنا بحالتهم ، وتفتيشها وتفتيش منزليها ، وإرسال ما ي ضبط
معها من النقود والاوراق والمحافظة غير ما يثبت فيه ،

المغاينة - وقد انتقلت معي شيخ البلد « فلان » والخفير « فلان »
وبإرشاد المجنى عليه وصلنا لمحل الحادثة الساعة « كذا » وأجرينا المعاينة
فوجدناه واقعا بزمام الناحية ، وعلى بعد ٣ كيلو متر بحرى البلد ، على
جسر ترعة « كذا » مقابل بريح « كذا » ، ويحد من الجهة الشرقية بزراعة
الأقيرة تعلق « فلان » من الناحية ومن الجهة الغربية ترعة « كذا » ومن
الجهتين البحرية والقبليية بالجسر الشرق ترعة « كذا » ، ولم
نميز آثار أقدام المتهمين لأن الطريق مطروقة (١) ، وعدنا للناحية
فقابلنا حضرة المحقق « فلان » وسلمناه التحقيق مع الرسم الكروكي لمحل

(١) يستحسن في مثل هذه الحوادث أن يعمل العمدة رسما كروكيا بسيطا يبين
فيه موقع الحادثة بالنسبة لبلده ، وحالتها الطبيعية ، كالرسم المبين بالشكل نمرة ٢ .

الحادثة (انظر الشكل نمرة ٢)
وقتل المخبر على ذلك في تاريخه الساعة « كذا » أفرنكي مساء
الامضاء



شكل (٢)

الفصل السادس

في التفتيش

تابع التحقيق الجنائي العملي

التفتيش - أهميته - الأشياء الواجب ضبطها عند التفتيش - مفرقة مسافات

الطلق التادى - الاحتياطات والاجراءات الواجب اتباعها في التفتيش -
نموذج لمخبر تفتيش .

التفتيش

التفتيش هو البحث عن الاشياء التي استعملت في ارتكاب الجريمة
كلاسلحة أو الآلات أو المصنوعات أو المفاتيح المصطنعة أو الجواهر السامة
أو ما يكون له علاقة بها كاللباس الملوث بالدماء أو النقود المزيفة أو الأوراق
أو المسروقات كلها أو بعضها وغير ذلك مما يسرد بالفائدة على التحقيق
ويوصل الى اكتشاف غوامض الجريمة واستخراج المجهول منها والوقوف
على الحقيقة .

أهمية التفتيش

شرع القانون التفتيش لأنه من أهم نقط التحقيق، فقد يؤدي الى
اكتشاف الجرائم والوقوف على حقائق الحوادث والتوصل لمعرفة المتهمين
وشركاتهم، وهو ذو أهمية كبرى في التحقيق من وجهة الالبات .

الاشياء الواجب ضبطها عند التفتيش (١)

نذكر ما يأتي على قبال المثال والاسترشاد به حسب الظروف
واختلاف الحوادث ، ولم قصد التقيد به ، اذ الواجب أثناء اجراء التفتيش
استعمال الفطنة ودقة الملاحظة والاجتهاد في البحث وضبط كل ما يمكن
الوصول اليه ويكون مفيداً لتقوية الادلة في التحقيقات الجنائية .

(١) توضع المضبوطات داخل حزم مطلق مربوط ومختوم عليه بالشمع الاحمر
ومكتوب علي شريط ورق داخل الحزم تاريخ ضبط تلك الاشياء ، وتاريخ ونمرة القضية
الخاصة واسم من ضبطها والفرع من وضعها داخل حزم مختوم هر عدم امكان تنبيرها او
تنبير او محررها التي عليها .

أولاً :-

في جرائم القتل والتعدي - تضبط الملابس الملوثة بالدم والطبجيات والأسلحة أو أجزائها والسكاكين والآلات والرش والرصاص وفروخ الجبه خان فارغة أو ملاءة وانطراطيش والعصى الغليظة وغير ذلك.

في جرائم التسميم - تضبط الجواهر السامة التي توجد في حوزة النهم أو في منزله أو في محل الراحة واللاوائ والمأكولات التي يشتبه فيها والمواد التي يتقايها الشخص المسموم وما أشبه ذلك .

في جرائم السرقة - تضبط المفاتيح المصطنعة والآلات والنقود والمسروقات .

في جرائم التزييف

(١) تضبط في جرائم تزييف النقود الآلات والادوات والمقايير والمواد المستعملة في ضرب العملة الزائفة أو تزييف العملة الصحيحة ،

(٢) تضبط في جرائم تزوير الأوراق وخلافها الحوامض والمستحضرات الكيماوية والأوراق المضاهية للورقة المزورة وزجاجات المداد التي يضاهي المداد المخبورة به الورقة أو الأوراق المزورة وكل ما يتعلق بارتكاب الجريمة .

في جرائم الحريق عمدًا - تضبط المواد القابلة للاشتعال كالكبريت والمشاغل والفتائل والغاز والبنزين والسيروتو وما شاكلها .

المنوعات - تضبط كل ما يوجد من المتروحات كالحشيش والكوكايين والأفيون والجواهر السامة (١) والأسلحة النارية والأسلحة

(١) زانجر تعريف الجواهر السامة بالصحيفة ٩٠ بالفصل الثامن عشر من الباب الثاني .

البيضاء (١) الغير مرخص بحملها واحرازها.

ثانياً :-

(١) جميع الاشياء التي توجد في محل الواقعة من منروكلت الجناة مثل
أسلحة أو آلات أو أدوات أو ختم أو كيس نقود أو عملة أو طربوش أو
منديل أو جزمة أو خلافة ، وبالجمل كافة الملابس سواء كان صاحبها معروفاً
أو مجهولاً ، وجميع الاوراق أو الامتعة التي بواسطتها يمكن معرفة المصاب
أو سبب الاصابة أو الآلة التي استعملت في احداثها ،

(٢) الاشياء التي توجد مع شخص المتهم سواء كانت لها علاقة بالحادثة
أم لا ،

(٣) اذا وجد على ملابس المصاب دماء ، أو كانت بها ثقوب نارية
أو تمزيق ، فإنها تضبط للاستدلال من التقرب على نوع الآلة التي استعملت
في الحادثة أو بعد أو قرب المسافة بين الجاني والمجنى عليه ، ومن التمزيق
هل أن المصاب دافع عن نفسه وان الحادثة مبررة باكره أو متاجرة ،
وان لم تعرف شخصية القاتل فقد يمكن الاستدلال عليه بمرض ملايه
المضبوطة على الجمهور .

(٤) كافة الاشياء التي عليها آثار الجناية كقطعة خشب ملطخة بالدماء
وما شاكل ذلك لو وجدت بمنزل المتهم أو المجنى عليه أو بمحل الحادثة أو
ملقاة أو مخفية بأي جهة ،

(٥) الاشياء التي وان لم يكن لها علاقة بالجناية الحالية لكنها تدل
على سوابق المتهم أو على ميله لارتكاب الجرائم كوجود آلة لفتح الخزن
أو عتلات أو غيرها مما يستعمل في النقب ،

(٦) جميع الاوراق التي يمكن أن يستفاد منها بشأن الحادثة .

(١) راجع بيان الأسلحة البيضاء بالمصحفة ٤٧ بالفصل السادس من الباب الثاني.

معرفة مسافات الطلق الناري

- تعلم المسافة التي بين الضارب والمضروب بما يأتي . —
عند القتل بطلق ناري برصاص — تحصل حالة من ثلاث : —
(١) اذا كانت المسافة بين الجاني والجني عليه أقل من طول ماسورة
السلاح المستعمل ، فالبارود المطلق من السلاح يحدث حرقاً في ملابس
الجني عليه حول ثقب رصاصة السلاح المقنوف .
(٢) اذا كانت المسافة بينهما طول ماسورة السلاح المستعمل ، فإن
البارود يحدث هالة سوداء حول ثقب الرصاصة بدون احراق الملابس ،
(٣) اذا كانت المسافة أبعد من طول ماسورة السلاح المستعمل فلا
يحدث شيء غير ثقب منفذ الرصاصة .

في حالة الاصابة بجرح طوش برش — فإن البارود يحدث المفعول السابق
مباشرة ، غير أن الرش يحدث تقرباً بقدر عدده ، وتكون متقاربة أو متباعدة
عن بعضها بالنسبة لقرب أو بعد المسافة بين الجاني والجني عليه ، فكما
بعدت المسافة اتسع بعد الثقوب عن بعضها وقل تأثيرها . وقد يحدث
أن تكون المسافة بعيدة بمدى ضعف قوة المقنوف لدرجة أن الرش لا يقوى
على أحداث ثقوب في الملابس والجسم كلية ، فيقتصر تأثيره على أحداث
كدمات بسيطة نتيجة مصادمته بالجسم .

الاحتياطات والاجراءات الواجب

اتباعها في التفتيش

وجوب المبادرة بعمل التفتيش — يلاحظ ان الجناة يسارعون
الى إخفاء كل ماله علاقة بالجريمة أو ما يدل عليها عقب ارتكابها مباشرة

بطرق شتى تصعب من مأمورية العمدة ■ أو من يقوم بالتفتيش غيره ،
في الاهتمام إليها فيجب المبادرة بإجراء التفتيش في الحال .

كيفية الاستدلال على الأماكن اللازمة تفتيشها - يمكن

العمدة أن يستدل على الأماكن اللازمة تفتيشها مسترشداً بما يقرره المحقق
عليه من وصف سحنة الجاني ، ونوع الشيء المطلوب البحث عنه ، وما يعرف
عن الجاني من العادات ، ومسترشداً أيضاً بمعارفه وأصدقائه الذين على
شاكلته فقد تكون المسروقات مخبأة عنده أحدهم ، وإن كانت له معشوقة
ملا لا فقد يستدل على أثر الجريمة عندها ، ويستفاد كثيراً من معرفة عادات
الجناة وأساليبهم ، فالمعتادون على سرقة الخيل يتبعون في أساليب الاختفاء
غير ما يتبعه المعتادون على سرقة المواشي وهكذا ، وكذلك نوع الشيء
المسروق فانه يدل على المكان الذي يحتمل ان يخبأ فيه مثله .

التغلب على تضليل الجناة - يجب توجيه العناية والدقة والصبر أثناء

التفتيش مع ملاحظة كل شيء غير عادي ■ قد يلقي الجناة جثة القنيل
في بئر مهجورة أو ساقية أو قاع ترعة ، وقد يخفون الأسلحة أو الآلات
والادوات التي تستعمل عادة في ارتكاب الجرائم في القرى في سقف أو عرش
القاعة أو زريبة المواشي أو في القش أو في الحطب الذي يوجد عادة فوق
السطوح بكثرة ، وقد يخفون المصوغات والنقود في حائط أو في جوف الأرض
أو تحت البلاط وفي هذه الحالة قد يظهر أثر نرميم حديث في الحائط أو أثر
حفر في الأرض ، فيوجه العمدة التفاته الى مثل ذلك لاكتشاف الشيء
المخبأ بسهولة .

تفتيش جميع الخبئات - يجب إجراء التفتيش في كل جزء من

أجزاء المنزل ■ وفي الأمتعة والفرش وغير ذلك مما ينتظر إخفاء الأشياء

فيه، وإن وجد العمدة أن الحالة طبيعية فهذا لا يمنع من مواصلة البحث. كأن يجد فوق الحفرة التي بها الأشياء المراد ضبطها غطاء بمائل سطح الأرض المادى ويعرف ذلك من مبلغ مهارة المتهم ونموذ طرق التضليل. فواجب المفتش أن يتطلب على أمثال هذه الخدع بفتنته ودقة بحثه.

قائدة إعادة التفتيش - كثيراً ما يصادف وجود الأشياء المراد ضبطها عند إعادة إجراء التفتيش، فكثيراً ما يحصل أن المجرمين يتناولون الأشياء المسروقة من مكان لا آخر أما يعرفهم أو بواسطة أقرانهم وأقاربهم، وقد يتناولونها إلى نفس المكان الذى سبق تفتيشه معتمدين على أنه لا يفتش مرة ثانية.

شهود التفتيش - يجب على العمدة أن يأخذ معه عند التفتيش أحد مشايخ البلد وشيوخ الخفراء ويمضى ذلك بحضور المتهم أو أحد أقاربه «فى حالة غيابه» سواء كان قاطناً معه فى ذات المنزل أو فى محل آخر (١) لأنه فضلاً عن ضمانه عدم انكار المتهم لما وجد فى منزله فإن العمدة يستفيد من وجوده قبل ضبط الشيء الخبأ وبعدمه،

قبل الاهتمام إليه قد تظهر على المتهم بعض العلامات الدالة على اضطرابه متى وجد أن العمدة قد اقرب من الوصول إلى الشيء الخبأ المراد ضبطه وبذلك يمكن للعمدتان اكتشاف سره ويهتدى إليه،

ويستفيد أيضاً من وجوده بعد ضبط شئ من الجارى البحث عنه لأن المهم يضطرب عند العثور العمدة على الشئ الخبأ ويسأل عن باقى المسروقات. ويمكن اختناؤها وكيفية حصول ذلك يمكنه أن يستخلص منه مهارته وذكاؤه.

(١) راجع المادتين ٢٢ و ٢٣ من القانون الجنائى من المادة ٢٩ من قانون المشردين المشوهين والمراقبين نمرة ٢٤ الصادر سنة ١٩٢٣.

الكان أو الامكنة الخبأ فيها باقى المسروقات وكيفية اخطائها وبذلك تم
مأموريته بنجاح ،

وفى النهاية يثبت بيمان المضبوطات فى كشف يوقع عليه من المتهم « فى
حالة حضوره » أو من مندوب عائلته الحاضر « فى حالة غيابه » ومن
شهود التفتيش .

تفتيش المتهم - بمجرد ضبط المتهم يجب تفتيشه وفحص جسمه بدقة
وعناية فقد يكون أخفى فى ملابسه الاشياء الصغيرة الحجم ذات القيمة
كالنقود وما عائلها ، ويجوز أيضاً تفتيش أهل منزله والنساء منهم عند
اللزوم ، وفى هذه الحالة تقتدب احدى النسوة الموثوق بصدقهن عند السدة
لتفتيش اجسام النساء مع الدقة فى تفتيش ثيابا الجسم وخلافه ، والبحث داخل
الطرايش والجيوب وفى الاحذية وغيرها .

وصف المضبوطات والتحقق عليها - يجب وصف الاشياء المضبوطة
وتعيين محل وجودها وحفظها بعناية لحين تسليمها للوظفين ذوى الشأن ،
وابتات كل ذلك بالتفصيل فى محضر التفتيش .

تفتيش شريك المتهم - اذا ظهر للمتهم شريك فى الجرم فيوجب تفتيشه
وتفتيش منزله بالطريقة نفسها .

حالات جواز اجراء التفتيش - اذا كان المتهم غير متلبس بالجناية
أو لم يكن موضوعا تحت مراقبة البوليس أو متشرداً غير مندر أو مشنبة
فيه غير مندر ووجدت أوجه قوية تدعو الى الاشتباه فى انه ارتكب
جناية أو جنحة فلا يجوز تفتيش منزله الا بأمر النيابة العمومية أو من
تقتدبه من مأمورى الضبطية القضائية لذلك أو برضاء المتهم فاذا لم يقبل

يجتنب عمل الاحتياطات التحفظية لحين وصول الامر الصادر بالتفتيش (١)
وجوب مراعاة الآداب والجمال وقت التفتيش - يراعى عند
تفتيش المساكن شروط الآداب ، فلا تنتهك حرمة من فيها ، ولا يتعدى
عليهم بشم أو ضرب أو اهانة ، بل يلزم أداء هذه المهمة بكل حكمة وكمال .
تفتيش الجهات الخلوية - في الجهات الخلوية تكون مهمة التفتيش
صعبة ودقيقة لاتساع الأمكنة المراد تفتيشها . فيكون التجاح في العنود على
الاشياء المخفية في باطن الارض وغيرها موكولا لدقة البحث وزيادة الاهتمام
بذلك . المفتش .

نموذج لمخبر تفتيش

محرد بتاريخ « كذا » سنة « كذا » هجرية الموافق (.... ميلادية)
الساعة « كذا » افرنكي صباحاً بمعرفتي أنا « فلان عمدة ناحية « كذا »
تبع مركز « كذا » أثبت الآتي :-

بناء على تكليف المركز لنا تليفونياً ساعة تاريخه بالقيام فوراً بالتفتيش
منزل « فلان » من الناحية بلدنا المشتبه بوجود بعض المسروقات التي
سرقتم من خزانه « فلان » بطرفه عمت في الحال ومعنى شيخ البلد « فلان »
وشيوخ الخفراء « فلان » لحل اقامة المذكور ، فوجدناه يقيم بمنزل بحري محل
الحادثة بمسافة خمسمائة متر ، ووجدنا منزله مقفلاً وزوجته بمنزل والدها .
وبعد ان عملنا التحفظات اللازمة حول المنزل المذكور منعاً من تهريب شيء
من المسروقات المقات عنها « أرسلت نطلب الزوجة فحضرت وقالت ان
زوجها ترك المنزل منذ يومين لزيارة أحد أصدقائه ولا يعرف الجهة التي توجه
إليها ولا اسم هذا الصديق ، فطلبنا منها تفتيش المنزل فقبلت ذلك وفتحت

(١) راجع مبحث تفتيش المساكن بالمعينة ١٢١ باباب الثالث .

لنا ، فوجه مكونا من دورين وكل منهما يشتمل على حجرين ، وبفتيش الدور الاول لم نثر به على شيء ، ولما صعدنا للدور الثاني قالت الزوجة بصوت عال « زوجي غائب والدور مفهش حاجة ودلوقت تدخلو حوتنا كد لكم صحة قولى » (١) . ووضعت المفتاح فى الباب ومضت نحو دقيقتين وهى تتظاهر بأنه خربان ، وسمعنا وقتئذ حركة غير عادية داخل الدور انكرتها الزوجة ، فأخذت منها المفتاح لفتح الباب فانفتح بسهولة وبداخلها الحجرة الاولى وجدتها معدة للنوم وبها سرير من الجريد عليه مرتبة وخلاف ، ولاحظنا ان المرتبة غير مستوية السطح لان وسطها عال عن جانبيها ، فرفعناها . فاذا بشخص نائم تحتها ، فسألناه عن اسمه فأظهر الدهشة مدعيًا أنه كلن نائمًا من مدة وبمد قليل قال بأداسه « فلان » من بلدة « كذا » وأنه حضر لزيارة صديقه فلم يجده فقل عليه باب الحجرة ونام ، ولما سألنا عن سبب نومه بين المرتبة وسطح السرير قرر أنه مصاب بروماتزم ولا يود ان يتعرض لرطوبة الهواء ، فاشتبهنا فى أمره وقتئذ فوجدنا معه بعض مناييح خاصة بفتح الطون وورقة بنكوت من فئة الخمسة جنيهاً نيرة « كذا » وموقع عليها ببصمة ختم الجنى عليه « فلان » فسألناه عن مصدرها فقال بأنها عنده من زمن ولا يذكر مصدرها الآن أما المقاييح فقال انه يستعملها فى فتح صناديق منزله فضبطناها وكذلك ضبطنا ورقة البنكوت السابق ذكرها ، وأجرينا فتيش باقى أجزاء الحجرة فلم نجد شيئاً بها وتحفظنا على الشخص المذكور ، ثم دخلنا الحجرة الثانية ومعنا زوجة المتهم التى اخذت لها محلاً فى الحجرة لم تغبره طول بحثنا ، فكان ذلك باعثاً لاشتباها فى الموضع المذكور ،

(١) يلاحظ فى إنشاء المحاضر ائتمان نفس ألفاظ الشهود والتهمين بدون أقل تحريف أو تعديل فيها ، راجع كيفية تحرير محضر ضبط الواقعة بالصحيفة ١٣٠٠ بالفصل الثالث من هذا الباب .

فقبضناه وطلبنا منها أن تبارحه لتفتيشه ، فترددت وتعتبت علينا بالشهر
فلم نعبأ بذلك ولا طفتناها حتى ياراحتها ، وبتفتيش الموضع المذكور وجدنا
أن حالته مغيرة لباقي أرضية الحجرة حيث أنها رطبة كأنها صلحت حديثاً ،
وبما أن أرضية الحجرة جميعها مخففة كلنا شيخ الخفراء بحفر هذا الموضع ،
وعلى عمق خمسة سنتيمترات وجدنا محفظة من الجلد لونها بني طولها عشرة
سنتيمترات وعرضها اثني عشر ، وبتفتيشها وجدنا فيها عشر ورقات بنك
نوت من فئة العشرة جنيهات عمرة « كذا » وعمرة « كذا » وعمرة « كذا ».... الخ ،
وموقع على كل منها بصمة ختم الجنى عليه المذكور وقالت زوجة المتهم
أنها لا تدري عنها شيئاً ولا تعرف مصدرها ، وبتفتيش باقي أجزاء المنزل
لم نجد به شيئاً ، وقد بينا هذه المضبوطات بكشف خاص توقع عليه منا
ومن شيخ البلد « فلان » ومن شيخ الخفراء « فلان » وزوجة المتهم « فلانة »
والشخص السابق ضبط الخمسة جنيهات معه في الحجرة الأولى ، يقفل المحضر على
ذلك في تاريخه الساعة « كذا » أفركي صباحاً ، وقد وضعنا المضبوطات داخل
حز مخنوم عليه بالشمع الأحمر ببصمة ختمى ، وكافنا شيخ الخفراء وبعض الخفراء
بالتحرى عن محل وجود المتهم واحضاره لنا وبرسل المحضر للمركز مع
الشخص المذكور وزوجة المتهم والمضبوطات ،

الامضاء « فلان »

عمدة « كذا »

الباب السابع التحقيق الجنائي الفني

الآثار في المباحث الجنائية وفائدتها في التحقيقات - آثار الاصاب

وقائدها - آثار الأقدام وقائدها - تعريف الأثر - أنواعه - واجب العدة نحوه - كيفية المحافظة عليه .

تمهيد

الآثار في المباحث الجنائية وقائدها في التحقيقات - قد يترك الجناة

في محل ارتكاب الجرائم آثاراً لهم عليهم، ومما اجتهدوا في محوها أو إخفاءها من الأعين فإن المحقق الدقيق لا يعدم وسيلة يكشف بها آثارهم، ونظراً لأن المجرمين في أغلب الأحيان يرتكبون الجرائم خفية من أعين الناس، منتزعين فرصة الليالي المظلمة، أو في الطرق البعيدة عن المساكن، أو في وسط المزارع، يندر أن يراهم أحد أثناء ارتكابهم الجرائم، فيكون الأثر الذي يتركونه في محل الجريمة هو الدليل الوحيد في مثل هذه الأحوال وهو شاهد صدق، ويكون ذا تأثير كبير على القاضي، وأدعى إلى اقتناعه أكثر مما يسمعه من أقوال الشهود أو اعتراف المتهم في بعض الأحوال لأنه دليل محسوس لا يقبل النقص أو الاشتباه بخلاف باقي الأدلة الأخرى. آثار الأصابع وقائدها أن الخطوط والرسوم التي في باطن الأصابع

وراحة اليد لا يمكن أن تتشابه تماماً في شخصين بل ولا في شخص واحد، وهذا من عجائب القدرة الإلهية، وحجتها لو حلت بصمات الأصابع محل الاختتام في العقود، لأن الأولى لا يمكن أن تتغير عند بني الإنسان في الصغر والكبر والصحة والمرض، فضلاً عن أن التجارب دلت حتى الآن على أنه لا يمكن تشابه بصمة أصبعين متقابلتين في يد شخص أو مختلفتين في يد واحدة له، وتكفي هذه النتيجة لتقدير أهمية أخذ البصمات في حوادث الجنائية لفائدة التحقيقات .

أما الاختتام فإنه سهل تقليدها، وإن تعدد القضايا الخاصة بذلك أعظم

دليل على صديق ما ذكره، ولا يقتصر فائدة بصمات الأصابع على ما تقدم
أيضاً، فحسب بل يستفاد منها عند مضاهاتها بقلم تحقيق الشخصية على
ما يقابلها هناك، إذ يتوصل لمعرفة سوابق المتهم أن كانت له سوابق، وحقيقة
اسمه أن كان غير اسمه كما يحصل ذلك كثيراً، وأيضاً ينتفع بها في
ترتيب أوراق الفيش وتحقيق الشخصية بالقلم المذكور.

آثار الاقدام وفائدتها - يمكن تمييز آثار الاقدام بعضها عن بعض
بكل سهولة، لانه كثير ما يوجد بها زوائد أو أصبع ناقص أو مقطوع أو أصبعان
متلاصقان تلامساً ممتازاً عن الباقيين، أو أمراض جلدية أو غير ذلك، كما
انه معروف أن الاقدام تتفاوت في الكبر والصغر، وتختلف في الطول
والعرض، فيستفاد كثيراً عند مقارنة ما يوجد من الآثار بأقدام الأشخاص
المشتبه فيهم فإن انطبقت على أحدهم كان هو الجاني بدون أقل شك،
وكثيراً ما تكون الآثار هي السبب الوحيد في معرفة المجرمين أو تأييد التهمة
قبلهم، ويستدل من آثار الاقدام أيضاً على أمور أخرى جوهرية كحالة
الجاني عند مفارقه محل الحادثة من حيث سيره بالخطوة المعتادة أو السريعة
مستمراً إلى الامام أو رجع إلى الخلف مرة أو مراراً بقصد التضييق أو كان
قد وقف وهكذا.

الآثار في المباحث الجنائية

تعريف الآثار - الآثر هو كل ما يتركه الجاني بمحل الحادثة ويمكن أن
يبدل عليه كآثار الاسنان والشعر والأصابع والافانر والاقدام وخوافر
الخيل وفجلات العريبات أو بقع الدم والبقع المنوية،
فوجود اسنان بمحل الحادثة يدل على حصول مضاربة عنيفة فيه، ووجود
آثار لها أو للافانر بجسم انسان يدل على حصول المقاومة بالعض أو بالقبض بشدة

بأخفاف الأصابع، وأيضا وجود الشعر يدل على مقاومة الجنى عليها أن كانت أثق
أو الجنى عليه أو المتهم أن كان ذكرا طويلا الشعر ، وآثار الأصابع تدل على
ملامسة الجاني للجسم المنطبعة عليه ، وآثار الأقدام تدل على اتجاه سير
الجاني وحالته من حيث المشي أو الوقوف ، وآثار حواف الخيل أو عجلات
العربات تدل على أن الجاني كان راكبا جوادا أو عربة ، ووجود البقع
للدموية تدل على حصول جرح أو قتل ، والبقع المنوية تدل على وقوع
جريمة الزنا وهكذا .

أنواع الآثار - الآثار نوعان : نوع ظاهر ، ونوع خفي : -

الآثار الظاهرة - هي التي يمكن رؤيتها بالنظر العادي كآثار الأصابع

والأقدام وبقع الدم وبقع البصاق ، وكذلك ما يتركه الجناة من الأشياء التي
ثم عليهم (١) أو على الأقل تضيق دائرة البحث عنهم مثل الأسلحة
والادوات وأجزاء الملابس والأوراق وغيرها مما يكون تركه الجناة بمحل
الحادثة .

الآثار الخفية - هي التي يتركها الجناة على أجسام صلبة ، كالتخرانات

والصناديق والأبواب والشبابيك والزجاج والأواني الفضية أو الصينية
ومما عائلها ، ولا يمكن ادراكها بالنظر العادي ، بل تكتشف بواسطة أخرى
غير النظر الطبيعي ، كالتنظير المعظم ، أو آلة التصوير (الفوتوغرافيا) أو
بمواد كيميائية تظهرها كسحق الرصاص الناعم ، أو نترات الفضة بأن
يوضع على مائة نقطة من الماء ثمان قطرات من نترات الفضة .

(١) محل الحادثة أو في الامكنة أو الجهات المجاورة له كمدخل الدار أو أسوارها
أو حديقته أو منزل الجار أو أرض متروكة بجوارها أو المنزل الذي ضبطت فيه المروقات
الضابطة وما أشبه ذلك .

واجب العمدة نحو الآثار

يطالب من العمدة عند ارتكاب جريمة أن يبادر بالبحث عن الآثار الموجودة بمحل الحادثة بكل احتراص (١) والحكمة في سرعة البحث عن الآثار سهولة أكثف مما قبل اختلاطها بغيرها أو حصول أى تلف لها فتصبح عديمة الفائدة . وعند وجودها يجب المحافظة عليها بعناية تامة بالكيفية التى ستوضح بعد الى ان يصل ذرو الشأن من البوابس او النيابة .

كيفية المحافظة على الآثار

علاوة على مايناه بالصحيفة ١٤٢ بالفصل الرابع من هذا الباب عن الاحتياطات لحفظ الاشياء والآثار . وبالصحيفة ١٥١ بالفصل الخامس من هذا الباب عن وجوب اجراء التصفيات الوقفية بمحل الحادثة قد اقتطفنا الآتى بعد من منشور ادارة الامن العام بوزارة الداخلية الصادر بتاريخ ٨ يومية سنة ١٩١٣ لانه واف بالفرض المقصود :-

اولا - يجب تفهيم أهالى القرى والقرى ونحوها بأنه من الواجب ابعاد رجال الحكومة فى اقتناء آثار الجانين وضبطهم وجمع الادلة الكافية

(١) يجب عند البحث على الآثار استعمال التالى والصبر والدقة . وان لا يقتصر البحث على محل الحادثة فقط بل يجب ان يتناول الجهات المطبوعة له ولو استدعى ذلك مسير مسافات طويلة . فان وجدت آثار وجب تتبعها حتى تنقطع توصلا الى ممره المكان الذى دخله الجاني أو التجأ اليه . فقد يكون هذا المحل لشخص مشبه فيه ويتقننه بضبط فيه فاعل الجريمة أو المبررات أو السلاح المطلق حديثا أو غير ذلك وبهذه الكيفية يتوصل الى الغاية المقصودة . ويلاحظ انه قد يتقطع الآثار فى جهة لصلاية الارض بها مثلا لالاثناء مسير الجاني . وفى هذه الحالة يجب الاستمرار فى السير فى الاتجاه نفسه أو فى اتجاهات اخر فى حدود هذه المنطقة الصلبة حتى يهتدي الى الآثار ثانية ومنه يتوصل الى محل وجود الجاني . ويكثر ذلك فى القرى والجهات الريفية .

لحما كتمهم انه متى وقعت حادثة قتل أو سرقة داخل منزل فلا يقرب
 لمحد من المكان الذي وقعت فيه الحادثة ولا ترفع جثة القتيل من
 موضعه ولا يمس أى شيء مما عليها أو مما حولها ولا أى شيء مما فى المكان
 الذى فيه الجثة بل يترك كل شيء على حاله ، وكذلك فى حوادث السرقات
 يجب أن لا يقل صندوق أو خلافة مما فتحه أو كسره المصوص مثلا
 وان لا ينبر وضعه بل يترك كل شيء فى مكانه حتى يحضر العدة أو من
 يقوم مقامه من رجال الحفظ للمحافظة على هذه الاشياء لحين حضور الموظفين
 ذوى الشأن ،

ثانيا - يجب التنبيه ايضا على الاهالى بأنه اذا حصل العثور على جثة
 خارج السكن فلا يمسها أحد ولا يمسك أى شيء يوجد ملق بجانبها ، وانما يبادر
 بإخبار العدة فوراً ، وفى حوادث انلاف المزروعات يجب على أصحاب
 الزراعة والاهالى ان لا يدخلوا الغيط الذى وقعت فيه الحادثة بل عليهم
 إبلاغ رجال الحفظ لاتخاذ الاجراءات التحفظية اللازمة حتى يصل موظفو
 البوليس والنيابة ،

ثالثاً - يراعى تقدر الاستطاعة ان لا يداس فى أثناء ذلك على آثار
 الاقدام التى توجد بالمحل مع المحافظة على ما يرى منها انه من آثار مرتكبى
 الجريمة ، وذلك بتغطيتها بوقاية متينة مثل صندوق خال أو أى غطاء آخر
 كالبخاخ أو صاج أو فخار أو سبت أو نحو ذلك لوقايتها من الانطامس
 ومن تأثير الشمس والرياح والمطر ،

رابعا - يجب ان لا يمس بالأيدي أى شيء أسس السطح لولامع وقط
 يبحث بالنظر عما ذا كانت توجد عليه آثار أصابع ، وتستعمل فى ذلك كل
 الاوضاع الممكنة كالنظر بعين من جهة اليمين ومن جهة اليسار وغير ذلك
 مع مراعاة عدم ملامسة الوجه لشيء المتنصق فحصره وعدم التنفس على

منطقه، وكذلك يبحث عما يوجد من الآثار على الأبواب والشبابيك والمحيطان.
عاشقاً إذا عثر على رجاخ مكسور أو على شيء من الآلات التي
أوقعت بها الجريمة يجب أن يكون تناوله بتحفظ واحتياط حتى إذا كان
خليه أثر من الآثار لا ينفذ وحتى لا يؤثر فيه أصابع الباحث نفسه،
سادساً - في حالة العثور على آثار أقدم أو بصمات أصابع يجب بعد
اتخاذ كل الاحتياطات اللازمة لحفظها أن يطلب من إدارة عموم الأمن العلم
بمباشرة انتداب خبير لصيانة وعمل الإجراءات الفنية اللازمة.

وينبغي أن يكون الطلب بالتعرف أو بالتليفون على حسب الأحوال
وأن يذكر فيه محل الواقعة، وأقرب محطة إليه، وصفة الحادثة، وعدد
المتهمين فيها إن أمكن، هذا مع تعيين من يتنظر وصول الخبير بالمحطة
واعداد ركوبة لانتقاله إذا كانت المسافة تستدعي الركوب، ويلاحظ دائماً
الأسراع في ذلك حتى يصل الخبير في أثناء وجود موظفي الضبط ووجود
من قبض عليه بمحل الواقعة.

سابعاً - في حوادث القتل إذا حضر الطبيب قبل وصول الخبير تؤخذ
بمخطوره بصمات أصابع وكفى اللجنة على ورقة فيش (١) وبين على كل
منها اسم المجنى عليه ولده والمركز... الخ ويحسن دائماً في هذه الحوادث
استصحاب الطبيب لحل الحادثة نظراً لأهمية ما يقرره بعد الكشف
الطبي لتتویر التحقيقات.

الحالات التي لا يتيسر فيها أخذ قالب من آثار الأقدام :-

(١) إذا كانت الأرض جافة أو مخرقة أو معزقة حديثاً،

(١) طلب انتداب الخبير لصيانة آثار الأقدام وبصمات الأصابع ونقلها وتطبيقها على
ملونه لدى المتهمين، وأخذ بصمات أصابع التتيل وكفى اللجنة على ورقة فيش يكون
عمرة موظفي البوليس أو النيابة، وليس للمعدة أي دخل في ذلك بل واجبه ينحصر في
الآخراحت المقدمة.

- (٢) إذا كانت الأرض منطقة بأعشاب أو شجائر أو نباتات أخرى،
- (٣) ■ ■ ■ « مغبورة بالمياه »
- (٤) إذا وجد نشق جسم بالأرض قبل أو بعد حدوث الآثار،
- (٥) الأرض الرملية التي تنهار فيها الرمال بكثرة،
- وعلى العموم فإنه بشرطى آثار الأقدام أن تكون واضحة، وإن يكون
مميزاً بها شكل القدم والاصابع، حتى تيسر المضاهاة عليها، وتقدم للمحكمة
كدليل أو قرينة يمكن الأخذ بها في القضايا الجنائية (راجع منشورى
وزارة الداخلية الصادرين فى أغسطس سنة ١٩١٣ و١ أكتوبر سنة ١٩١٤).
- وجوب حفظ آثار الاصابع عند اكتشاف آثار الاصابع
بالنظر العادى أو بالمنظار المعظم على أى جسم أو سطح ناعم نظيف كخشب
مصقول أو معدن أو خزانة أو زجاجة أو مرآة أو طبق أو ورق أو سلاح
أو آلة استعملت فى ارتكاب الجريمة كبقا دم أو أجنة أو غيرهما يجب التحفظ
عليها بكل حناية الى ان تؤخذ صورتها بالاشعة الشمسية «الفوتوغرافية» ■
فإن كان الأثر غير مرئى للعين وجب اجراء اللازم لإظهاره أولاً ثم تؤخذ
صورته بعد ذلك لعمل المقارنة عليها، وقائدة أخف الصورة «الفوتوغرافية»
للاثر منع ما عساه يحصل له من التلف والتغير بأى كيفية كانت فيضبح
عدم الفائدة، وأيضاً لينمكن القاضى وكل من له شأن فى الدعوى من الاطلاع
عليه والاعتناع بدلوله حيث يعتبر من أهم المستندات والدلائل المحسوسة،
ويجب حفظ نفس الجسم الذى وجدت عليه آثار الاصابع متى كان صغيراً
ويسهل نقله ويمكن ان يستغنى عنه صاحبه كصباح أو زجاجة أو قفل أو ورق
أو غيره وذلك لعمل المقارنة على ذاته.

اختلاف أوضاع قدم الجاني

حال مسيره ووقوفه

(١) ظهور آثار أقدام الجاني بوضوح دليل على مسيره بالخطوة العادية،

(٢) ظهور اثر الجزء الامامى منها دليل على انه كان يجرى بسرعة

متوسطة،

(٣) ظهور اثر الجزء الخلفى منها دليل على انه كان يجرى بسرعة زائدة،

وفي هذه الحالة يكون الاثر غائرا في الارض وعليه كمية كبيرة من التراب والحصى، وقد يظهر اثر الاصابع أيضا ظهورا خفيفا.

(٤) يمكن معرفة وقوفه اثناء السير من النظر الى عرض قدمه، فانه

يكون حال الوقوف اعرض منه حال السير. والى آثار الاصابع فانه تكون حال الوقوف أكثر استدارة منها حال السير الذي تكون فيه أميل الى الطول، وإذا كانت الارض لينة ظهر حال المسير الجزء الخلفى من القدم وما يجاوره من باطنه غائرا في الارض أكثر مما يظهر حال الوقوف، وعلى العكس يكون اثر القدم حال الوقوف أظهر وشكله الطبيعي أثبت لانه حال المسير يكون اثر القدم أكثر تقوسا منه حال الوقوف، ويظهر ذلك بجلاء عند أخذ قلب منه،

(٥) قد يرجع الجاني الى الخلف لتعرض في نفسه كما اذا اشتبه في

رؤية من يخشى أن يفضح امره، أو يكون غرضه من الرجوع تضليل المحققين، ويعرف ذلك بضيق خطواته وتربيعها لعدم مود الأقدام على المسير للخلف، فإن فطن الجاني لذلك وأوسع خطواته كي لا يتهدى لرجوعه أو مكن معرفته بتور الجزء الامامى من قدمه أكثر من المعتاد، ويتقارب الاجزاء الامامية من الاقدام وانفراج الاجزاء الخلفية عكس ما يظهر حال السير الى الامام.

دل على كل هذه الأوضاع التجارب العملية،
وقد رأينا أن لا نذكر شيئاً عن كيفية نقل الآثار ومقارنتها ونحو ذلك
ذلك إلى المختصين به من الخبراء الفنيين .

الباب الخامس

مباحث في القسم العام

من قانون العقوبات الاهلي

قد تفضل براجعته حضرة الاستاذ الفاضل محمد بك عثمان
مدرس قانون العقوبات بمدرسة البوليس والادارة

تمهيد

القانون لغة هو نموذج يقاس عليه، واصطلاحاً هو مجموع الاوامر والنواهي
المنظمة لشؤون المجتمع، والتي يجب على الناس اتباعها والا الزموا على ذلك
بقوة الحكومة، وهي تصدر من السلطة التشريعية وتعمل بموجبها السلطة
التنفيذية، وتتقيد بها معاملات الناس دفعا للمظالم وضماناً للحرية والمساواة
لجميع بحيث اذا خالفها شخص حوكم بما يستحق حسب النص القانوني (١).

مبحث في القانون الجنائي الاهلي

القانون الجنائي الاهلي - هو الذي يبين الافعال المنهي عنها وعقوباتها
والاجراءات الواجب اتباعها من وقت العلم بوقوع الجريمة الى تنفيذ الحكم
وأغلبه ماخوذ من القانون الفرنسي، وبمضه من الشريعة الاسلامية المراء

(١) راجع هذا المبحث مفصلاً بالصحيفة نمرة ١٨١ بالباب الثاني.

والبعض الآخر من القوانين الإيطالية والبلجيكية والانجليزية والهندية .

تقسيم القانون الجنائي - ينقسم القانون الجنائي الى قسمين - الاول

قانون العقوبات والثاني قانون تحقيق الجنايات .

قانون العقوبات - هو الذي ينص على الجرائم وعقوباتها سواء

كانت مذتورة في القانون أو في اللوائح الملحقة به (١) وينقسم الى قسمين عام وخاص .

القسم العام - هو الذي يبين القواعد والاحكام والعقوبات بصفة

عامة .

القسم الخاص - هو الذي ينص على كل جريمة ويحدد عقوباتها .

قانون تحقيق الجنايات - هو الذي يبين السلطات المختصة بالنظر

في المواد الجنائية والاجراءات المؤدية لاكتشاف الجرائم وتحقيق الدعاوى ومحاكمة المجرمين وتنفيذ العقاب عليهم .

الغرض من القانون الجنائي - هو التوصل الى حفظ النظام وتأيد

وصيانة الامن العام في البلاد حتى يعيش كل فرد في طمأنينة آمنة على نفسه وماله وسائر حقوقه .

(١) الدوائج هي التي تصدر من جهة الادارة والمنزه عنها المادة ٢٤٨ من نصها - من خالف احكام اللوائح العمومية أو المحلية الصادرة من جهات الادارة العمومية أو البلدية أو المحلية يعاجز بالعقوبات المقررة في تلك اللوائح بشرط الا تزيد من العقوبات المقررة لمخالفات فان كانت العقوبة المقررة في اللوائح زائدة عن هذه الحدود وجب حتماً انزالها اليها .

فاذا كانت اللاحقة لاتنس عن عقوبة ما يعاجز من يخالف احكامها يدفع غرامة لا تزيد عن خمسة وعشرين قرشاً مصرياً .

مبحث في الجريمة

الجريمة - هي ارتكاب فعل نهي عنه القانون أو ترك أمر أمر به
ويجب أن يكون الفعل أو الترك منصوحاً عنه ومعاقباً عليه في القانون.

أنواع الجريمة - الجريمة ثلاثة أنواع وهي :-

جناية وجنحة ومخالفة « ر. م. ع. » (١).

الجناية - هي الجريمة المعاقب عليها بأحدى العقوبات الآتية :-

الاعدام « بالشنق » - الأشغال الشاقة المؤبدة « طرل الحياة » -

الأشغال الشاقة المؤقتة « مدتها من ثلاث سنين إلى خمس عشرة سنة » -

النجس (مدته من ثلاث سنين إلى خمس عشرة سنة) « ر. م. ١٠ و ١٣ و ١٤ »

ع ١٦ ».

الجنحة - هي الجريمة المعاقب عليها بأحدى العقوبات الآتية :-

(١) الحبس من أربع وعشرين ساعة إلى ما يزيد عن أسبوع أى « لغاية

ثلاث سنين ».

(٢) الغرامة من خمسة قروش إلى ما يزيد عن جنيه مصرى ولم يحدد

القانون النهاية « ر. م. ١١ و ١٨ و ٢٢ ع ».

المخالفة - هي الجريمة المعاقب عليها بأحدى العقوبات الآتية :-

(١) الحبس من أربع وعشرين ساعة إلى ما لا يزيد عن أسبوع،

(٢) الغرامة من خمسة قروش إلى ما لا يزيد عن جنيه مصرى « ر. م.

١٢ و ١٨ و ٢٢ ع ».

(١) ومزا إلى واج بحرف د ، وإلى مائة بحرف م ، وإلى قانون العقوبات بحرف ن
للاختصار.

كيفية التمييز بين الجرائم وبعضها - يمكن التمييز بين الجناية والجنحة والخالفة بمرقة عقوبة كل منها المنصوص عليها في القانون .
أقسام أخرى للجريمة - الجريمة أقسام أخرى قد استنبطت من نصوص القانون وهي :-

جريمة وقتية - وهي التي تقع وتنتهي فوراً كالقتل أو الضرب أو السرقة .

جريمة مستمرة - وهي التي تقع وتستمر زمناً قصيراً أو طويلاً والاستمرار إما مادي كحمل الملاح بدون رخصة ، اخفاء أشياء مسروقة ، وإما معنوي وذلك بأن لا يكون الفعل الذي ارتكبه الجاني مستمراً بل وقع على دفعات متوالية في أرملة متقاربة تنفيذا لغرض جنائي واحد مع ثبوت وحدة القصد الجنائي كسرقة بالات فطن من مخزن على دفعات متعددة في ليلة واحدة مثلاً .

جريمة الاعتياد - هي التي لا يساقب عليها القانون لأول مرة بل يساقب عليها إذا تكررت مثل جريمة الاعتياد على افرض نفوذ بالربا الفاحش (١) .

جريمة بسيطة - هي التي تتكون أفعالها المادية بدون زيادة ظروف كالسرقة بدون اكراه .

(١) رأت محكمة النقض أن المادة في هذا الحالة تتوفر بالافراض مرة من على الأقل (د م ٢٩٤ مكررة) ، تقسيم الجرائم الى وقتية ومستمرة واعتيادية يقيد في تحديد بداية المدة التي تستقطبها الدعوى العمومية ، في الجرائم الزمنية تنقضي المدة المذكورة من يوم ارتكابها ، وفي المستمرة من يوم انتهاء الاستمرار ، وفي الاعتياد من يوم آخر هل تكونت به المادة .

جريمة بطرؤف - هي التي زاد على أفعالها المادية ظروف أوجبت
تشديد عقوبتها كالسرقة باكره .

جريمة التلبس - راجع هذا المبحث بالباب الثالث صحيفة ١١٨ .

جريمة قصدية « عمد » - هي التي يثبت على فاعلها القصد
الجنائي كقتل عمدا أو السطو .

جريمة غير قصدية « غير عمد » - هي التي يثبت فيها عدم وجود
القصد الجنائي بأن تكون ارتكبت خطأ ، أو إهمالا كقتل خطأ وكاغلب
المخالفات .

مبحث في أركان الجريمة

أركان الجريمة - هي العناصر الاساسية التي يلزم توفرها لتكوين
الجريمة فاذا نقص أحدها فلا جريمة .

أقسام أركان الجريمة - تنقسم الى قسمين - أركان عامة وأركان خاصة -

الاركان العامة - هي العناصر الاساسية التي يجب وجودها في كل
الجرائم كالتص على الجريمة وعقوبتها في القانون ، ولو كوقوع أو ترك الفعل
المادى للجريمة .

وتنقسم الى أربعة أقسام وهي :-

(١) الركن القانوني أو الشرعي - وهو النص عن الفعل أو الترك مع
المقوية في القانون أو القرائح الملاحقة به ،

(٢) الركن المادى - وهو تنفيذ فعل مكون للجريمة أو ارتكاب ترك
كذلك أو الشروع في تنفيذه ،

(٣) الركن الادبي كون الجاني وقت ارتكاب الجريمة متمتعاً بإرادته وحرية وبقواه العقلية .

(٤) ذكر النعدي - وهو ارتكاب الجريمة بغير وجه حق - أما إذا ارتكبتها بوجه حق زالت المسؤولية الجنائية فلا جريمة ولا عقاب وذلك كالدفاع الشرعي عن النفس والمال أو كتأديب الوالد لأولاده،

الأركان الخاصة - (١) هي العناصر الأساسية الخاصة بكل جريمة على حدتها كأركان جريمة السطو أو السرقة .

مبحث في الفكر الجنائي

الفكر الجنائي - هو أول ما يحول بخاطر الإنسان قبل ارتكاب الجريمة، ويتبعه التصمم على ارتكابها، فلا يعاقب عليها مادام لم يقترب ذلك بأفعال ظاهرة ولم يهدد حقوق الغير، لا سيما إن هذا الفكر أو العزم يكون كامناً في خاطر صاحبه (انظر م ٢٥ ع التي ستوضح فيما يلي لمعبرة الفرق بين الفكر الجنائي والشروع في ارتكاب الجريمة) فلا يحاسب عليه إذن إلا أمام ضميره وأمام الله فضلاً عن احتمال وجوع الإنسان من حرمة ويستثنى من ذلك بعض حالات معاقب عليها كتخريب جماعة على ارتكاب جنائيات مفسدة بأمر الحكومة (م ٨٠ ع) وكالاتفاقات الجنائية (م ٤٧ ع مكررة) .

مبحث في الشروع

عرفت (المادة ٤٥ ع) الشروع بأنه البدء في تنفيذ فعل بقصد ارتكاب جنائية أو جنحة إذا أوقف أو خاب أثره لأسباب لا تدخل لإرادة الفاعل فيها ولا يعتبر شروعا في الجنابة أو الجنحة بمجرد العزم على ارتكابها ولا الأعمال

(١) راجع هذا المبحث مبيناً في الباب السادس .

التحضيرية لذلك - مثلاً شخص رفع سلاحه ليقتل آخر فإذا بثالث قبض على يده قبل أن يخرج المقدوف، أو شخص أطلق عياراً الرابا على آخر قاصداً قتله فأصابه ولاسياب خارجة عن ارادة الفاعل عولج المصاب وشفى.

الشروط التي يجب أن تتوفر في الشروع

هي الآتية بعد :-

- (١) البدء في تنفيذ جناية أو جنحة فلا شروع في المخالفات ولا شروع في الجنح الا بنص .
- (٢) أن يوقت التنفيذ أو يجب اثره لاسباب لا تدخل لارادة الفاعل فيها،
- (٣) وجود القصد الجنائي.

عقوبات الشروع

نصت (المادة ٦٤ ع) على أنه يعاقب على الشروع في الجناية بالعقوبات الآتية الا اذا نص قانونا على خلاف ذلك :-

- (١) بالاشغال الشاقة المؤبدة اذا كانت عقوبة الجناية الاعدام،
- (٢) بالاشغال الشاقة المؤقتة اذا كانت عقوبة الجناية الاشغال الشاقة المؤبدة،

(٣) بالاشغال الشاقة المؤقتة مدة لا تزيد عن نصف الحد الأقصى المقرر قانونا أو السجن اذا كانت عقوبة الجناية الاشغال الشاقة المؤقتة،

- (٤) بالسجن مدة لا تزيد عن نصف الحد الأقصى المقرر قانونا أو الحبس أو غرامة لا تزيد عن خمسين جنيتها مصرها اذا كانت عقوبة الجناية السجن،

ونصت (المادة ٤٧ ع) على أنه تعين قانونا الجرح التي يعاقب على الشروع فيها وكذلك عقوبة هذا الشروع.

مبحث في الجريمة المستحيلة

الجريمة المستحيلة هي التي لا يمكن حصول أثرها بسبب نقص ركن من أركانها الأساسية بدون علم الفاعل بنقص هذا الركن، وهي تارة توجب عقاب فاعلها وذلك إذا كان يمكن وقوع الجريمة قانونا، ولكن لسبب «خارج عن ارادة الفاعل لم يحصل» كمن فتح خزانة أو صندوقا بقصد سرقة ما فيها من النقود أو غيرها فلم يجد شيئا، أو كمن أطلق ديارا نازيا على آخر في حمرة اعتاد النوم فيها بقصد قتله فاتفق أنه كان قابلا،

وتارة لا توجب عقابه «وذلك إذا كان لا يمكن تكون الجريمة قانونا بأي حال من الأحوال» كمن أطلق ديارا نازيا على آخر بقصد قتله فتضح أنه كان ميتا قبل الطلق، أو كمن سرق شيئا معتقدا أنه ملك غيره فافضح أنه ملك له.

مبحث في الجاني والمجنى عليه والشرى

الجاني - هو الشخص (١) الذي ارتكب فعلا أو تركا جنائين على

وجه التعدي وبشرط أن يكون ذا ارادة صادرة عن عقل وتمييز.

المجنى عليه - هو الشخص (٢) الذي وقعت الجريمة على نفسه أو

ماله أو حقوقه سواء كان مميزا أو غير مميز كالصغير والمجنون .

(١) يقصد بالشخص هنا الذكر أو الأنثى ولا يكون إلا شخصا طبيعيا أي إنسانا.

(٢) يقصد بالشخص هنا الذكر أو الأنثى حقيقيا أو اعتباريا مثل الحكومة والشركات.

الشريك في الجريمة - هو الذي يساعد الجاني على ارتكاب الجريمة

بدون ان يأتى عملاً من الاعمال المسكونة لها، مثال ذلك شخص اعطى سلاحه لآخر وهو يعلم انه سيقتل به او اعطى له زجاجة مملوءة بالنفاز لا حراق - نزل او ساقية، وقد نصت المادة ٤٠ ع على انه يعد شريكاً في الجريمة :-

١ - كل من حرص على ارتكاب الفعل المكون للجريمة اذا كان هذا الفعل قد وقع بناء على هذا التحريض .

ثانياً - من اتفق مع غيره على ارتكاب الجريمة فوقعت بناء على هذا الاتفاق ،

ثالثاً - من اعطى للفاعل او الفاعلين سلاحاً او آلات او اى شيء آخر مما يستعمل في ارتكاب الجريمة مع علمه بها، او ساعدهم بأى طريقة اخرى في الاعمال المجهزة او المسبلة او المتضمنة لارتكابها .

المحرض - هو الشخص الذي يدفع الجاني الى ارتكاب الجريمة، وقد

يكون مدبراً لها او مشتركاً في التدبير، وهو يعتبر شريكاً للفاعل الاصلى الذي قد يكون آلة في يده، ولذلك تعتبر المحاكم هذه الظروف، وقد تواف بالفاعل الاصلى وتشد على المحرض - مثل ان يغرى انسان غيره على سرقة شيء فيسرقه فيعد محرضاً له على جريمة السرقة، ومثل ان يكون له سلطة على انسان ويأمره بضرب شخص فيضربه فيعد محرضاً له على جريمة الضرب كسلطة الممثلة في بلده والمخدوم على خادمه .

عقوبة الشريك - من اشترك في جريمة فعليه عقوبتها الا ما استثنى

قانوناً بنص خاص « ر.م ١٤١ ع ٥ » .

مبحث في العقوبة

العقوبة - هي الجزاء الذي يفرضه القانون في صالح الهيئة الاجتماعية على كل من يثبت عليه ارتكاب إحدى الجرائم المينة فيه، وقد أعطى حق المعاقبة للهيئة الخافكة لتستعمله بالنيابة عن الهيئة الاجتماعية.

الغرض من العقوبة - هو أن تكون وسيلة لتأديب الخناة وزجر غيرهم، وذلك محافظة على النظام والأمن والمنفعة العامة في البلاد - قال الله تعالى «ولكم في القصاص حياة»

اقسام العقوبة - تنقسم العقوبة بالنسبة لوصافها أو من تقع عليه إلى ستة أقسام :-

- (١) بدني - وهو الأعدام أو التأديب الجسماني للأحداث المذكور (١)،
 - (٢) مؤبد - وهو الاشغال الشاقة طول الحياة،
 - (٣) مقيد للحرية - وهو الاشغال الشاقة لوقت أو السجن أو الحبس،
 - (٤) مقيد للإقامة - وهو وضع المحكوم عليه تحت مراقبة البوليس،
 - (٥) مالي - وهو ماكلن بالفرامة أو المصادرة،
 - (٦) أدبي - وهو الحرمان من الحقوق والمزايا المنصوص عليها في المادة ٢٥ ع، وذلك كالحرمان من القبول في أي خدمة بالحكومة أو التحلي برتبة أو نيشان وفي المادة ٢٧ ع كالإزلة من الوظائف الأميرية،
- أنواع العقوبة - العقوبة نوعان أصلية وبنعية :-

العقوبة الأصلية - هي التي يفرضها القانون مباشرة على كل جريمة،

(١) بالضرب بمصارعية لا يزيد عدد ضرباتهم عن اثنتي عشرة ضربة في المخالفات، ولهم عشر في الجرم والجنايات، ويكون ذلك بأمر من القاضي.

وتكون مستقلة بذاتها وتنص عليها المحاكم في أحكامها كالأشغال الشاقة أو السجن أو الحبس.

العقوبة التبعية - هي التي تستند إلى عقوبة أصلية بقوة القانون أو بنص في الحكم كوضع المحكوم عليه تحت مراقبة البوليس بعد انقضاء العقوبة الأصلية، أو كحرمانه من الحقوق والمزايا المنصوص عليها في المواد ٢٥ و ٢٧ و ٣٠ ع.

انقضاء العقوبة - تنقضي العقوبة بأحد الأسباب الآتية:-

بموت الخائى - بالتقنين - بسقوط العقوبة بمضى المدة الطويلة - بالمعفو.

سقوط العقوبة بمضى المدة الطويلة (١)

(١) تسقط العقوبة المحكوم بها في الجنايات بمضى عشرين سنة هلالية من تاريخ صدور الحكم من أول أو ثاني درجة، غير أنه يستثنى من ذلك عقوبة الإعدام قائما تسقط بمضى ثلاثين سنة هلالية من تاريخ صدور الحكم بها من أول أو ثاني درجة « ر. م ٢٧٦ تحقيق جنایات ».

(٢) تسقط العقوبة المحكوم بها في مواد الجنح بمضى خمس سنين من اليوم الذي صار فيه الحكم الابتدائي غير قابل للمعارضة ولا للاستئناف، فإن حصلت معارضة أو استئناف فبتنديد هذه المدة من يوم صدور الحكم النهائي « ر. م ٢٧٧ ت ج ».

(٣) تسقط في المخالفات بمضى سنة تحسب بمقتضى الأصول السابقة

(١) سقوط الفوري بمضى المدة الطويلة:-

(أ) في الجنايات بمضى عشر سنين من يوم ارتكاب الجريمة أو من تاريخ آخر عمل مشطوق التحقيق.

(ب) في الجنح بمضى ثلاث سنين.

(ج) في المخالفات بمضى ستة أشهر « ر. م ٢٢٩ ت. ج ».

المدينة في شأن الجنيح مالم يكن للحكم الصادر فيها انتهاء لا يجوز الطعن فيه فتبتدي مدة السنة من تاريخه ■ ر.م ٢٧٨ جبايات ■ .

مشروعية التقادم

ظهر مما تقدم غرض المشرع من سقوط الجاني، وإن الحكم عليه بما يتناسب مع جرمته تأديب له وردع لغيره، وذلك الغرض يستحق بتنفيذ الحكم عليه، ألا أنه في بعض الظروف قد لا يتيسر تنفيذ الحكم عليه لفراره أو اختفائه، فرأى المشرع أن يبقى هذا الحكم قائماً بمثابة سلاح مهدد به الجاني كل وقت، فبقي مدة طويلة يضطرب البال وجلامهموماً، وهذه حقوبة شديدة السكاية أوجدتها بقاء الحكم،

خيراً، من جهة أخرى لا يصح أن يبقى الحكم قائماً إلى الأبد، بل لابد من وضع حد لبقائه، ولقد وضعت الحدود الميينة في المواد السابقة،

وكذلك سقوط الدعوى - فالحكم فيه أنه بمرور الزمن الطويل قد تنسى الجريمة ونسيانها تفقد منية الحاجة إلى المبرة والموعظة، ولأنه يشعر أثبات الجريمة أو نفيها بعد مرور زمن طويل، أما نضياع معالم الجريمة، أو مات الشهود، أو نسيانهم ظروف الواقعة .

الغرامة

الغرامة - هي الزام المحكوم عليه بأن يدفع إلى خزانة الحكومة المبلغ المقر في الحكم، ولا يجوز أن ينشئ هذا المبلغ من خمسة قروش في أي حال من الأحوال (م ٢٢ ع) .

مبحث في المصادرة (١)

المصادرة هي عقوبة تبعية تحكم بها المحاكم ، تبعاً للعقوبة الأصلية ،
وتكون المصادرة بضم وأضافة الأشياء المضبوطة الى جانب الحكومة
كالمبين في الحالات الآتية : -

- (١) الأشياء التي تحصلت من الجريمة - كالنقود والامتنعة التي تضبط
في المحلات الممنعة لدخول الناس ولعب القمار والياناصيب فيها .
 - (٢) الأشياء التي استعملت في جريمة القتل أو الضرب مثلاً - كالأسلحة
والآلات المضبوطة ، وما استخدم لتقل الحشيش كالصنادل والعربات
والحيوانات وكذلك البضائع الموضوعة حراره لاختفاء ونسبيل أدخاله ،
 - (٣) الأشياء التي من شأنها ان تعمل في ارتكاب جناية أو جنحة
كالمفاتيح المصطنعة أو آلات تزيف النقود وغيرها ،
- ففي الاحوال المذكورة يجب المصادرة بدون اخلال بحقوق الغير
الذين حسنت نيتهم ،

- (٤) الأشياء السابق ذكرها التي يمد صنعها أو استعمالها أو حيازتها
أو بيعها أو عرضها للبيع جريمة في ذاتها - كاحراز الحشيش أو حمل السلاح
بدون رخصة ، وفي تلك الحالة يجب المصادرة ولو لم تكن الأشياء مملوكة للمتهم .

مبحث في المسؤولية الجنائية

المسؤولية الجنائية - هي أن يسأل الشخص المعاقب الخنار عما
رتكبه من الافعال المضرة بالمجتمع الانساني ، ولكي تتم مسؤولية الشخص
الجنائية يجب أن يتوفر فيه الشروط الآتية : -

(١) راجع المادتين ٢٠ و ٣٠٧ ع والمادة ٤ من الامر المالي الصادر في ١٠ مارس
سنة ١٨٨٤ .

الادراك « والاختيار ، والقصد ، أو الامل .

الاحوال التي تزيل المسؤولية الجنائية - هي أسباب نص عليها

القانون تزيل عن الجاني مسؤولية العقوبة ، وذلك : أما لفقدان التمييز كالصغير الذي لم يبلغ عمره سبع سنين كاملة ، ولما لفقدان الشعور كالمجنون أو الغائب من صوابه من تعاطى عقاير مخدرة « إذا أخفها بالرغم عن ارادته أو يدين عليه بها » ، وأما لفقدان الحرية كالملكه على ارتكاب جريمة .

الاعذار المخففة للمسؤولية الجنائية - هي أسباب نص عليها

القانون لتخفيف المسؤولية عن الجانين : كعذر السن « وعذر الزوج « وعذر تجاوز حدود الدفاع الشرعي .

عذر السن - نسم القانون السن الى أربعة أقسام :-

(١) السن من سبع سنين فأقل ماع من العقاب «

(٢) من فوق سبع سنين الى خمس عشرة سنة ويسمى سن التمييز .

الناقص خلقة تخفف فيه العقوبات المنصوص عليها للجرائم (١) أو تتخذ في حق من في هذا السن طرق تأديب وتهديب تناسب سنة : أما بتسليمه لوالديه أو لوصيه إذا تمهد في الجلسة كتابة بحسن سيره في المستقبل ، وأما ان يحكم بتأديبه تأديبا جسمانيا إذا كان غلاما ، وأما في الجنائيات والجنح : بإرساله لمدرسة اصلاحية ، أو محل آخر معين من قبل الحكومة ، أو يحكم مع إرساله الى مدرسة اصلاحية بتأديبه أيضا تأديبا جسمانيا لأن كان غلاما وذلك حسبما يراه القاضى في أحوال وأخلاق المجرم (ر . م ٦٠ و ٦١ ع) ،

(١) إذا كانت الجريمة التي ارتكبها عوقبت بالسجن أو الاشغال الشاقة المؤقتة تبطل

هذه العقوبة بقوة الحبس مدة لا تزيد على ثلث الحد الأقصى المقرر لتلك الجريمة قانونا .
وإذا كانت جنابة عقوبتها الإعدام أو الاشغال الشاقة المؤبدة تبطل هذه العقوبة بقوة الحبس مدة لا تزيد عن خمس سنين .

(٣) من فوق خمس عشرة سنة إلى سبع عشرة سنة وهو من الرشد الجنائي الذي لم تكل خبرته يحكم فيه بالمعويات المقررة للجرائم ، وقد استثنى القانون من ارتكب جنابة وهو في هذا السن من عقوبات الأعدام والاشغال الشاقة المؤبدة والمؤقتة فلها تستبدل بالسجن في حدود المادة ٦٦ ع ،

(٤) من فوق سبع عشرة سنة وبسبب سن الرشد الجنائي الذي كملت فيه خبرته ، وتكون مسؤوليته الجنائية تامة فيحكم عليه بالمعويات المقررة للجرائم بدون استثناء .

عذر الزوج - أن من يرتكب جريمة القتل ضد زوجته ومن يزني بها هند مفاجاته لما حال تلبسها بالزنا ، لا تطبق عليه أحكام جريمة القتل عمداً ، بل تخفف ويحكم عليه بالحبس ، وذلك مراعاة لما يحبط بالزوج من الظروف المحركة التي تقدمه صوابه أراء خدش عرضه وشرفه فلا يبي ما ينمل (ر م ٢٠١ ع) .

عذر تجاوز حدود الدفاع الشرعي - هو أن يتجاوز المدافع القدر اللازم لدفع التعدي كما سيوضح به .

مبحث في الدفاع الشرعي

إذا وقع تعد على أي شخص وجب عليه ان يرفع أمره إلى السلطة المختصة لا ان يقتص لنفسه بنفسه ، ولكن توجد ظروف استثنائية يبيح له القانون فيها ان يدفع القوة بالقوة إذا لم يستطع الاحتباء برجال السلطة العمومية في الوقت المناسب ، وفي هذه الحالة يستعمل الشخص ما يكفي من القوة لدفع التعدي الواقع عليه أو على ماله أو على نفس غيره أو ماله « د م ٧٠٩ ع » ، ويشترط ان يقع التعدي في الحال وبغير حق ، وان لا يمكن

التخلص منه بطريقة أخرى ، ان لا يتجاوز القدر اللازم من القوة لدفع
النسي (ر . م ٢١٠ و ٢١١ ع) .

مبحث في العود

العود - هو ان يرتكب المجرم جريمة بعد سبق الحكم عليه نهائياً في
جريمة سابقة ،

والفرق بين العود وتمدد الجرائم هو سبق الحكم نهائياً في الجريمة
القديمة في العود ، وللقاضي في حالة العود ان يشدد العقوبة في الجريمة الجديدة
لان تكرار اجرام المتهمم بعد سابقة الحكم عليه دليل على عدم ارتداعه
بالعقوبة الاولى ، وطبعاً ان يكون العائد اشد خطراً ممن يجرم لأول مرة ،
ولا تسري أحكام العود على المجرم الذي لم يبلغ من العمر خمس عشرة
سنة كاملة ، وذلك لان المشرع راعى تخفيف العقوبة على الصغير ، بان
تتخذ في حقه طرق تأديب وتهذيب تناسب سنه كما تقدم بيان ذلك في
عقود السن للمسئولية الجنائية (ر . م ٦٥ ع) .

مبحث في ايقاف التنفيذ

ايقاف التنفيذ - هو عدم تنفيذ العقوبة على من يرتكب جنحة (١) بصفة
مؤقتة ، لوقاية من يرتكبها لأول مرة من تأثيرات السجون التي قد تفسد

(١) ما عدا الجناح النصوص عليها في المواد الآتية : -

أ - المادة ١٨٣ ع الخاصة بجنح التزوير في محررات أحد الناس ؛

ب - المادة ٢٣٢ ع الخاصة بجنح هتك مرض سبى او صبية بغير قوة او تهديد ؛

ج - المادة ٢٣٣ ع الخاصة بجنح محريض الشبان على الفسق والفجور ذكرراً
كانوا أو انثى .

والحكمة في عدم ايقاف التنفيذ ان أمثال هؤلاء المجرمين لا يستحقون الرأفة ،
وليس في الجنائيات ايقاف تنفيذ الحكم لاهميتها ، ولا في المخالفات بفسادها ، ولا يكون
الاعتناء بالجنح أيضاً لانه لو كان كذلك لشجع المجرمين على ارتكاب الجنح .

الأخلاق، ويكون الإيقاف عند النطق بالحكم، وذلك كلما كان هناك أمل في أنه ينتج أثراً حسناً ويجعل المحكوم عليه يسلك بعد ذلك سلوكاً حميداً، وإذا تروقع على المحكوم عليه عقوبة مقيدة للحرية في جناية أو جنحة، في مدة الخمس سنين التالية لتاريخ صيرورة الحكم نهائياً يصبح الحكم الموقوف تنفيذه واجب التنفيذ حتماً، أما إذا مضت المدة المذكورة ولم يرتكب في خلالها ما يستوجب الحكم عليه نهائياً بعقوبة مقيدة للحرية فإن الحكم الموقوف تنفيذه يصير لاغياً، ولا يعتبر أساساً للعود، ولكنه يكون مانعاً من الحكم في المستقبل بإيقاف التنفيذ مرة أخرى لأي حكم آخر. راجع المادتين ٣٣ و ٥٤ ع.

الجهل بالقانون

ليس من أسباب عدم المسؤولية

لا يقبل من أحد اعتذاره لعدم العلم بما تضمنته القوانين أو الأوامر من يوم وجوب العمل بتقتضاها والمادة الثانية من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية، وذلك لأنه لا تعتبر القوانين نافذة المفعول إلا بعد أن يعلم بها الجمهور بإعلانها بواسطة درجها بالجرائد الرسمية، وتعتبر تلك القوانين والأوامر معلومة لدى جميع أهالي القطر بعد إعلانها بالجرائد بثلاثين يوماً، ويجوز تنقيص هذا الميعاد بمقتضى نص صريح في القوانين أو الأوامر المذكورة. المادة الأولى من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية.

الباب السادس

بحث في مادية بعض الجرائم الأكثر وقوعاً، وفي الأجزاء الواجب اتباعها لضبط وقائها.

ملحوظة - لم تراخ الرئيس المبين بقانون العقوبات الاهلى ، بل قسمنا هذا الباب الى ثلاثة فصول كلاتى . -

أولا - الجرائم المتعلقة بالنفس ،

ثانيا - » » بالمال ،

ثالثا - » » بالدين والمرض والشرف .

تمهيد

ذكرنا بالباب الثالث ان قانون تحقيق الجنايات الاهلى اعتبر العمد والمشايع الذين يقومون بالاعمال فى حال غياب العمد أو حصول ما يمنعهم من القيام بالاعمال « من رجال الضبطية القضائية » كما أوضحنا أن وظيفة الضبطية القضائية جمع الاستدلالات الموصلة أو المسهلة لتحقيق والدعوى ، فتبادر بضبط الوقائع ، ونستكشف حقائقها ، ونجمع أدلتها ، وتنخف جميع الوسائل التحفظية لنتمكن من ثبوت الحوادث الجنائية ، ونحرر بجميع ذلك محضرا يقدم الى النيابة العمومية مع الاوراق والمضبوطات الدالة على الثبوت ، كما أوضحنا فى الباب المذكور الاحوال التى يكون فيها لرجال الضبطية القضائية سلطة النيابة فى التحقيق ، ويكون لهم صفة المحققين بالمعنى القانونى ، ومن بينها حالة التلبس بالجريمة ، وهى التى يعنى العمد والمشايع بأمرها بصفتهم من مأمورى الضبطية القضائية ، وقد ذكرنا ان المسكة فى وجوب الاسراع فى ضبط وقائع التلبس وتحقيقها ، هى ادراك الجانى وقت الحادثة أو عقبها ، ومعاينة آثار الجريمة قبل تغيير معالمها ، تتوفر أوجه الاثبات ،

وبما أن حفظ الدعوى لعدم كفاية الادلة ، واقلات الجناة من يد العدالة والتأديب الزاجر لهم ، راجع فى الغالب الى عدم دعاية كثير من

العمد والمشايع بواجباتهم في هذا الشأن ، وسبق ان ذكرنا بالباب الرابع انه يصعب وضع قواعد خاصة لتحقيق الجنائي عن كل جريمة على حدة ، وأوضحنا أيضاً قواعد عامة للاسترشاد بها في جميع الحالات ، الا أن رغبتنا في تقريب ذلك الى أذهان المنوطلين بهذه الاعمال ، وتسهيل مأموريتهم ، دفعتنا الى تعريف كل جريمة ■ من الجرائم الهامة الاكثر وقوعاً على حدتها وشرح الغامض من نصوص موادها ، وبيان مايتبع في كل جريمة لضبط واقعها حتى يكون أمام العمدة والمشايع بيان لواجباتهم في مختلف الحوادث الجنائية الاكثر وقوعاً ، ويكفيهم عند وقوع أى حادثة في بلاد أحدهم ، ان يرجع الى هذا الباب فيسترشد به الى أحسن الوسائل التي توصله الى اتقان عمله كاملاً بلا نقص أو قصير ، وبذلك لايتسكن أى مجرم من الاقليات من يد البدالة ، فينال جزاءه الزاجر له والرادع لامتثاله من العابثين بالامن العام ، فيترتب على ذلك اضطراب هؤلاء الاشرار الى تعديل سلوكهم ، والسعي للارتزاق بوسائل مشروعة ، فيقل وقوع الجرائم الخلة بأمن البلاد ، فيرتاح ضمير العمدة « أو الشيخ القائم بعمله » ويحوز رضا المولى سبحانه وتعالى ، ورؤسائه المختصين ، وثقة مواطنيه ، وهذه نعمة كبرى .

الفصل الأول

القتل - اخفاء الجثث - الجرح أو الضرب - الحريق عمدًا - سرقة الاطفال وخطف البنات - اعطاء جواهر ضارة - اسقاط الحوامل - مقاومة الحكم وعدم الامتثال لاوامرهم والتعدي عليهم بالسب وغيره - الاكراه وسوء معاملة الموظفين لافراد الناس - القبض على أحد الناس أو حبسه

بدون حق .

جرائم القتل (١)

التعريف - القتل هو ازهاق روح شخص بفعل شخص آخر بطرق شتى وهو نوعان : قتل عمد ، وقتل خطأ .

القتل عمدا - هو ما كان مقترنا بنية اعدام المجنى عليه من غير سبق اصرار ولا تردد : ويستتبع قاتلا عمدا الملبس الذي يعطى مريضه جرعة من السم قصدا ليعجل بوفاته تخلصاً من ألم لمرض أو خوفاً من المدعى ، وكذلك من يقتل آخر بناء على طلبه ليتخلص من أمر ما كضيق ذات يده ، «وكن يحبس انسانا ويمنع عنه الطعام قاصدا بذلك قتله اذا مات الشخص المسجون جوعاً ، وبعد الام قاتلة اذا تعمدت عدم تغذية ابنها وهي قادرة فلات جوعاً وهكذا » (٢)

أركان جريمة القتل عمدا - يجب أن تتوفر في الجريمة ثلاثة أركان : -
أولاً - القتل بأي طريقة من شأنها ازهاق الروح : سواء بالضرب بسلاح ناري ، أو بآلة حادة « أو بعصى في مقتل ، أو بالخنق » أو بغير ذلك : كمن يحفر لآخر حفرة في طريقه « أو يقطع جسرا يعلم أن المجنى عليه سيعبره ، أو يلقيه في البحر بنية قتله ، اذا حصل الموت فعلا باحدى الاسباب المتقدمة ،

ثانياً - أن يكون القتل قد وقع على نفس حية ، لان من يطلق عيارا قاريا على جثة هامدة بنية القتل لا يستتبع قاتلا ولا شارعا في القتل لاستحالة

(١) ر.م. ١٩٤ و ١٩٥ و ١٩٦ و ١٩٧ و ١٩٨ و ١٩٩ و ٢٠٠ و ٢٠١ و ٢٠٢ م.

(٢) يلاحظ الملاحظين الآخرين أن فيها سبق اصرار .

الجريمة (١) ،

ثالثا - ان يكون القتل حصل من الجاني بنية ازهاق الروح .
سبق الاصرار والترصد بشددان العقوبة - لو سبق جريمة
القتل هذا اصرار ان ترصد لكان ذلك طرقا مسببا لتشديد العقوبة (ر .
م ١٩٤ و ١٩٥ و ١٩٦ ع) ،

والاصرار السابق - هو القصد المصمم عليه قبل الفعل لارتكاب
جريمة او جناية يكون فرض المصرف فيها ايذاء شخص معين او أى شخص .
غير معين وجده او صادفه ، سواء كان ذلك القصد معاقبا على حدوث امر
او موقوف على شرط (م ١٩٥ ع) ، ويتوفر سبق الاصرار المتقدم ذكره
في جريمة القتل بمواد سامة (ر . م ١٩٧ ع) .

والترصد - هو ترصد الانسان لشخص في جهة او جهات كثيرة .
مدة من الزمن طويلة كانت او قصيرة ليتوصل الى قتل ذلك الشخص او
الى ايذائه بالضرب ونحوه (م ١٩٦ ع) .

سبب تشديد العقوبة على الاصرار والترصد - الحكمة في

تشديد العقوبة أن الاصرار والترصد يسبقان الجريمة بزمن يسمح للنهم
بالتفكير والتدبر في عاقبة أمره وتقدير أخطاره ، فإقدامه بعد كل ذلك على
ارتكاب الجريمة يحمله أشد خطرا ممن يرتكبها بدون تفكير ولا تدبر ، فنكون
مستولينه أشد .

مضار القتل العمد - القتل هو اشنع جريمة يرتكبها بنو الانسان ،

وقد حرمها مبائر الشرائع السماوية . قال تعالى « ولا تقتلوا النفس

(١) راجع مبحث استمالة الجريمة بالمصحفة ١٨٨ بالباب الخامس .

التي حرم الله الا بالحق ،

ولما كان ازهاق الروح من طيبة الحيوان الوحشي ، فارتكاب الآدمي له يدل على ان فطرته خلت من أنص المزايا البشرية ،

ولنتصور موقف القتيل السفاك وقت تنفيذ الجريمة بالنسبة الى المقتول المسكين الذي لا يملك انتزاع روحه من جسده سوى المولى عز وجل ، وحرمان عائلته منه وقد يكون عائلهم الوحيد ،

ولنتصور ايضا حالة المجنى عليه وهو يتألم ويتوجع من الضربات القاسية العشوية التي ازلها به ذلك الجاني السفاك المتوحش .

ولا يخفى ان ارتكاب هذه الجريمة كثيرا ما يكون سببا في حرمان البلاد من أيده عاملة لو بقيت لتساعدت على خدمتها ورق المجتمع الانساني ، وان تعدد ارتكاب هذه الفظائع في امة من الأمم ، دليل على تأخرها ، ويكون وصمة عار لها ، ومهددا لسياساتها ، وشائنا السمتها بين الامم المتحضرة ، فضلا عن انه يفضي الى الاخلال بالامن العام ، اذ ربما تكون للمقتول عائلة تتأثر له ، فتقع مشاركة دموية بين العائلتين او العائلات ، ويحصل بالآثم عيبه .

القتل خطأ - هو ما يقع بدون قصد ولا تمسك بأن يكون ذلك

فالشئ من رهوة ، او عن عدم احتياط وتحرز ، او عن اهمال وتفريط ، او عن عدم انتباه وتوق ، او عن عدم مراعاة واتباع القوانين ، ومن القتل لخطأ : ان يرمى انسان طيرا مثلا فيصيب انسانا فيقتله ، او ان يسوق شخص سيارة فيصدم انسانا فيقتله باهماله لا بقصده (ر . م ٢٠٦ ع) .

الضرب المفضي الى الموت - اذا لم يكن عند الفاعل نية القتل عمدا

بان ضرب أو جرح شخصا أو اعطاه مواد ضارة متعمدا ذلك ولم يكن قصده قتله ، فانضى هذا الفعل الى موت المجنى عليه ، اعتبر مارقم منه ضربا

أفصى الى موت « د . م ٢٠٠ ع » .

الاجراءات - اذا كان الجنى عليه قد فارق الحياة ، وجب على الممثلة

أن تتحفظ على الجثة في مكانها ، وعلى ما يوجد بمحل الحادثة من آثار أو
أسلحة استعمال في ارتكابها « راجع مبحث التحفظ على الآثار » ،
ويعين خبيراً لحراستها ، ويمنع اقتراب الناس منها لتبقى على حالتها لحين
حضور المحقق ، ويرسل بلاغاً عن الحادثة في الحال بإشارة تلوينية الى المركز
أو نقطة البوليس « راجع مبحث البلاغات » ،

واذا كانت الجثة لمجهول أخذ في التحري عن اسم صاحبها مستدلاً على
ذلك بما قد يوجد فيها من علامات: كوشم أو كي أو تشويش في بعض الاعضاء ،
وما يوجد عندها من ملابس ، ويتعرف على الاشخاص الذين عنروا او
دلوا عليها ، ويحافظ على جميع امتعته من ملابس وقود وأختام وغيرها ،
(ان وجد شيء منها) - ثم يجمع الاستدلالات ، ويبحث عن سبب الوفاة ،
ويتحرى عن الفاعلين وشركائهم ، ويضبطهم ان أمكن ،

واذا كانت الجثة في انحلاء - يجوز عند الشك أن يبحث في الجهات
والاماكن المجاورة للمحل الذي وجدت فيه عن بقع دموية أو آلات أو
أسلحة مخبأة في جوف الارض اذا ظهر أن الجريمة وقعت في غير المكان
الذي وجدت فيه الجثة ،

واذا كانت الجثة ملقاة على قضبان السكة الحديد ، أو طافية على وجه
الماء ، ينقلها من محلها في الحال ، ويضعها في محل مناسب قريباً من مكان
وجودها ، ويتخذ بشأنها ما سبق بيانه من الاجراءات ،

ويشتم العمل على ضبط المتهم ، سواء أكان متلبساً بالجريمة ، أو متى
ظهرت أدلة تدل عليه « مع توجيه مزيد الاهتمام للبحث عنه ، واتقاء القبض

عليه في الجهة التي تكون قد النجا إليها إذا لم يضبط بحل الواقعة .
 أما إذا كان المجنى عليه لا يزال حيا - فيجب المبادرة بأخذ منطق
 لسانه (ولو شفويا) « راجع النقط المهمة اللازم اثباتها عند سؤال المصاب
 بإصابة خطيرة » ، وبمجرد ضبط المتهم يجب تفتيشه ، وخلع ملابسه الموجود بها
 آثار الجريمة (كدماء أو تمزيق أو غيرها) ، وحفظها بطرف العدة
 لحين تسليمها للمحقق ، مع فحص أجزاء جسمه لعله يثر على آثار يستدل
 منها على انه ارتكب الجريمة ، ثم يفتش منزله « راجع مبحث التفتيش » ،
 ويضبط ما يجده فيه مما يعود بالفائدة على التحقيق ،
 وفي حالة اعتراف المتهم - بالله عن البواغث التي حملته على ارتكاب
 جريمة القتل ، وعن الوقت الذي صمم فيه على ذلك ، ووقت حصولها ولو
 بالتقريب ، وعن شركائه ومساعديه في جرمه ، وعن نوع السلاح أو الآلة
 التي استعمالها ، وعن الدماء أو اللقاة التي بيته وبين المجنى عليه - وبمجرد
 حضور المحقق يقدم له ما قام به من المباحث والاجراءات ، وما وصل لده مما
 يفيد التحقيق ، ويبقى بعد ذلك تحت تصرف المحقق ليؤدي له ما يحتاج
 من مساعدة .

جريمة اخفاء الجثث (١)

نص قانون تحقيق الجنايات في المادة السابعة على انه يجب على كل من
 عاين وقوع جناية تخل بالامن العام أو يترتب عليها تلف حياة انسان أو
 ضرر للملكة أن يخبر بها النيابة العمومية أو أحد مأموري الضبطية القضائية
 الى آخر ما جاء في المادة المذكورة ، ولم يذكر للتفصيل في هذا الواجب
 عقابا ، ولله اعلم على أن الناس سيقومون بذلك الواجب من تلقاء أنفسهم ،

ولكنه نص في المادة ٢٠٣ من قانون العقوبات على عقاب مخفي جثة القتل أو دافنها بدون اخبار جهات الاقتضاء وقبل الكشف عليها وتحقيق حالة الموت وأسبابه بالحبس مدة لا تزيد عن سنة أو مراملة لا تتجاوز عشرين جنيتها ، لأن المشرع اعتبر ان هذه الحالة ليست بمجرد تقصير في واجب علم ، وانما هي عمل ايجابي له نتائج وخيمة ، وهي ضياع معالم الجريمة ، والمساعدة على عدم عقاب مرتكبها ،

وكذلك نص قانون العقوبات في المادة ١٢٦ مخررة بعقاب من يصد عدم تقديم الادلة المثبتة للجريمة مساعدة منه ، للمجرم ، لانه يتوجب على ذلك ضرر أكبر ،

ويستل في حكم المادة ٢٠٣ مع كل اخفاء لجثة قتل - سواء أ كان القتل عمداً ، او خطأ ، او بضرب أفضى الى الوفاة ، وجميع حوادث القتل الاخرى ، وذلك قبل اجراء الكشف عليها وتحقيق حالة الموت وأسبابه ، توصلا لمعرفة ما اذا كان جنائيا أم غير جنائي ، ويصير اغراق الجثة أو القاذوها في مراحض منلا أو حرقها أو تسخيرها في طرد بواسطة السكة الحديد اخفاء لها ،

أما اذا كانت الجثة ذير قتل ، فدفعها بدون تصريح مخالفة للأئحة المواليد والوفيات ،

وجريمة الاخفاء المذكورة قائمة بذاتها ومستقلة عن جريمة القتل ، فاذا ارتكبها نفس القاتل فلا تنام الدعوى عليه بالمادة ٢٠٣ مع لان الاخفاء في هذه الحالة يكون تابعا لجريمة القتل غير منفصل عنها ، ولجريمة الاخفاء اركان ثلاثة وهي : -

أولا - الفعل المادى وهو اخفاء جثة قتل أو دفنها ،

ثانيا - ان يتم ذلك بدون اخبار جهات الاقتضاء وقبل الكشف

عليها وتحقيق حالة الموت واسبابه ،

قالنا - المقصد الجنائي بأن يكون مرتكب الاخفاء طامبا بأن ليلثة جثة قتيل لم يؤذن بدفنها ولم تعمل التحقيقات اللازمة عنها ، وأريد من الدفن اخفاء معالم الجريمة ،

وحيث ان الموضوع الذي نصت عليه المادة ٢٠٣ ع يشبه في بعض الوجوه بعض الحالات التي نصت عليها المادة ١٢٦ مكررة ع ، وذلك لان المادة ١٢٦ مكررة ع تعاقب من يخفي أدلة الجريمة بقصد مساعدة الجاني على الافلات من وجه القضاء بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين اذا كانت الجريمة مما يعاقب عليها بالاعدام ، وبالحبس مدة لا تتجاوز سنة أو بفرامة لا تزيد عن خمسين جنيتها اذا كانت الجريمة مما يعاقب عليها بالاشغال الشاقة او السجن ، واخفاء جثة القتيل لاشك انها اخفاء لبعض أدلة الجريمة ، ولكن الفرق بين المادتين هو ان المادة ٢٠٣ ع لا تشترط وجود علاقة بين المخفي وبين مرتكب جريمة القتل ، أما المادة ١٢٦ مكررة ع فتفرض وجود هذه العلاقة بينهما ورغبة مخفي الادلة في تخليص القاتل ، ولا شك في أن هذه الحالة أشد خطرا من الحالة المذكورة في المادة ٢٠٣ ع ، وهذه هي الحكمة في اختلاف العقوبات المنصوص عنها في المادتين المذكورتين ،

ومن اجل ذلك يجب عند وجود جثة قتيل البحث عما اذا كان للمخفي علم او علاقة بالقاتل أم لا ، لمعرفة ما اذا كانت المادة ٢٠٣ ع هي اللازم تطبيقها ام المادة ١٢٦ مكررة ع .

الاجراءات - متى علم العمدة باخفاء جثة قتيل أو دفنها قبل الحصول على تصريح من السلطة المختصة ، وجب عليه أن يخطر المركز تليفونيا ، وينقل في الحال مع العدد اللازم من الخفر الى المحل المقول بأن

الجنة أخفيت فيه ، ويجرى التحفظ اللازم عليه ، ولا يسمح باقتراب أحد من الجنة . ويسأل المبلغ عن كل معلوماته ، وكذا اقرب صاحب الجنة وأهله عن سبب الوفاة ، ومكانها وزمانها ، وسبب عدم التبليغ عنها ، وعن دفنها . ويستحضرهم لسؤال كل منهم عما نسب اليه ، ثم يسير في الاجراءات طبقا لما بيناه في حالة القتل ، ويضبط كل من تقوم الدلائل على أن له يدا في القتل أو لخشاء الجنة ، ويسأله عما نسب اليه ، ويعتاش منزله ، ويجرد حضور المحقق يقدم له ملقيه من معلومات ، وما يمكن أن يكون قد حرره من محاضر ويبقى بمحل التحقيق لتقدم المساعدة اللازمة للمحقق .

جرائم الجرح أو الضرب (١)

يجب على المدة أن يتحرى من سبب التعدي بالضرب ، أو بالجرح أو بارتكاب أفعال العنف ، وعما اذا كان لهذا التعدي سابقة ترصد أو أصرار أم لا ، وعما اذا كان صدر التعدي من شخص بعينه ، أو من جهة أشخاص ، مع تحديد عددهم ، وعما اذا كانوا استعمالوا أسلحة أو عصي في تعديهم أم غيرها ، وان يثبت كل ذلك في بلاغه كإسباني في الاجراءات بعد ، لما له من الاهمية في تقدير العقوبة ، وعليه أن يثبت أيضا اذا كان الجرح حصل عمداً أو خطأ أو باهمال أو قضاء وقدر ،

فالعمد مثلا - كشخص سبه آخر فضربه ، أو طرأت عليه ظروف دفعته لضرب غيره ، ولو كان هناك سابقة تصميم على التعدي بواله حصل فعلا لا يعتبر هذا اصرارا وسبق الاصرار والترصد لظرفان مشددان لجريمة الضرب
د.م ٢٠٥ و ٢٠٦ ع ٤٤

وكذلك اذا حصل الضرب من واحد أو أكثر من عصابة أو

مجمهر مؤلف من خمسة أشخاص على الأقل ، اتفقوا على التعمي والأيذاء وحصل الضرب أو الجرح باستعمال أسلحة أو عمى أو آلات أخرى ، من واحد أو أكثر من ضمن المتجمهرين أو العصابة « ر. م. ٢٠٧ ع » ،

والخطأ - كمن يرفع عصاه ليضرب بها دابة من الأتصايب شخصاً على غير قصد منه ، أما إذا كان يقصد ضرب شخص فأصاب شخصاً غيره فلا يعتبر هذا خطأ بل يعتبر عمداً ،

والإهمال - كشخص أطلق فرسه بدون سائس فأصاب آخر ،

وحالة عدم الانتباه - كمن حفر حفرة في طريق عام ولم ينذر المارين بوجودها . ولم يضع حاجزاً حولها نهارة ، أو يضيئها ليلاً ، ونسبب عن عدم احتياظه هذا إصابة أحد المارين « ر. م. ٢٠٨ ع » ،

والجرح قضاء وقدر - هو ما انعدمت فيه نية الفعل وانعدم فيه الإهمال لأنه يكون مسبباً عن ظروف اضطرارية لا إرادة لأحد فيها : كسقوط منزل قدجم على أصحابه بسبب زلزال أو امطار أو كسقوط صاعقة على أحد المارة .

الاجراءات - متى علم الدعة بمحصل جريمة جرح أو ضرب

عمداً أو خطأ أو إهمالاً على أحد الإهالي بالناحية بلده وكانت حالته خطيرة وجب عليه أن يخطر المركز فوراً عن ذلك بإشارة تليفونية ، وينتقل في الحال إلى محل الواقعة ، ويسأل المجنى عليه « راجع النقط المهمة اللازمة اثباتها عند سؤال المصاب بأصابة خطيرة » ويستدعى حلاق الاسعاف أو الصلحة لعمل الاسعافات الضرورية له لحين وصول متنش صحة المركز « ثم يسأل الشهود عن معلوماتهم ، والتهم عما نسب اليه ، وعن البواعث التي حملته على ارتكاب الجريمة » ويفحص ملابسه وجسمه لمشاهدة الآثار التي توجد

بها ، ويقتشه ويقتش منزله « راجع مبحث التفنيش » ويضبط ما يجده من الأسلحة والآلات التي استعملت في ارتكاب الجريمة كذا الملابس المحرقة أو الملوثة بالدم ، ويحافظ عليها حتى يحضر المحقق فيقدمها إليه ويخبره بما وصل إلى علمه عن الحادثة ،

أما إذا كانت حالة المصاب جيدة - فيحرر بلاغا بالحادثة ، يثبت فيه أقوال المشتكى ، وأسماء الشهود ، واعتراف المشتكى في حقه أو إنكاره ، والآثار التي يجدها كالأوصاف المتقدمة ، ويرسل الأنفار بالبلاغ مع ما يقدم إليه أو يضبطه من آلات إلى المركز مع أحد الخفراء لتصرف ،

وفي حالة ما إذا كان الجرح قضاة وقبرا - عليه أن يستدعي حلاق الصالحة لعمل الأسعاف ، وإرسال المصاب وشهود الحادثة إلى المركز لتحقيق إذا كانت حالة المصاب تسمح بذلك ، والا فيجري عمل الأسعاف والتبليغ وجمع الشهود حين حضور المحقق بالبلدة ،

وينبغي أن يسمى العمدة في الترفيق بين المتخاصمين في شكاوى الضرب البسيطة ، ومع ذلك فلا يسوغ له أن يمتنع عن التبليغ إذا كان بالضرب قد أحدث جروحا ، أو يتألم منه المضروب ولو لم يكن به أثر ظاهر .

جريمة الحريق عمدا (١)

ثم جريمة الحريق عمدا بمجرد وضع النار في الشيء أو المكان المراد إحراقه وذلك كنص المادة ٢١٧ ع ٤ ؛

وإذا لم تفصل النار إلى الأشياء أو الامكنة المراد إحراقها بأن انفطأت أو أطفأها أحد غير الفاعل قبل وصولها إليها تعتبر شروطا ،

ويجب التفريق بين مواد الحريق عمدا : فمنها ما هو خاص بوضع النار

(١) ر ٢٠٩ م ٢١٧ - ٢٢٣ ع ٤

في محل مسكون أو معد للسكنى ، ومنها ما هو خاص بوضعها في محل غير مسكون ولا معد للسكنى ، ومنها ما هو خاص بوضعها في أخشاب أو ذرع محصود أو غير محصود ، كما أنه يجب التمييز في تعرف واسطة الحريق كمن يحرق ملكه ليضر الغير ،

احراق محل مسكون أو معد للسكنى - هذه الجريمة تنطبق على المادة ٢١٧ ع والفعل المادى لها هو وضع النار عمداً في مبان أو سفن وعموماً في أى محل مسكون أو معد للسكنى سواء كان مبنياً بالمادة أو غير مبين بها كالحقن منزل مثل مطبخ أو اسطبل ،

وكون النازل للحريق هو المالك للمحل المحروق فهذا لا يزيل الجريمة ، لأن المحل مسكون أو معد للسكنى ، ويجب أن يتوفر في هذه الجريمة أيضاً تعدد الاحراق ، والا كانت الحادثة حريقاً باهمال تنطبق عليها المادة ٣١٥ ع أو قضاء وقدرا إذا لم يثبت التعدد والاهمال .

احراق محل غير مسكون ولا معد للسكنى - هذه الجريمة

تنطبق على المادة ٢١٨ ع ، والفعل المادى لها هو وضع النار عمداً في مبان أو سفن أو غيرها مما هو منصوص عليه في المادة المذكورة ، بشرط أن لا تكون مسكونة ولا معدة للسكنى ، ويجب أن يتوفر فيها أيضاً تعدد الاحراق ، والا كانت حريقاً باهمال تنطبق عليها المادة ٣١٥ ع أو قضاء وقدرا كما سبق أيضاً .

ويشترط لتطبيق المادة ٢١٨ ع أن لا تكون الأشياء السابق بيانها ملكاً لفاعل الحريق ، وإذا وضعت النار عمداً في مزارع غير محصودة انطبقت أيضاً هذه المادة ، على شرط أن تكون نضجت وجفت تماماً ، لأن في هذه الحالة يكون خطر النار مؤكداً وشديداً ، وأما إذا كانت المزارع خضراء فتدخل

سُت موائد جرائم ائلاف المزروعات .

احراق أخشاب معدة للبناء أو الوقود أو في زرع محصود

هذه الجريمة تنطبق على المادة ٢٢٠ ع ، على شرط أن تكون هذه الاخشاب معدة للبناء أو الوقود ، وبكمية كبيرة فلو احرق قطعة أو بعض قطع منفردة اعتبر مخالفة ائلاف منقولات عمداً الغير وانطبقت عليه المادة ٣٤٧ ع ، كما أن المادة ٢٢٠ ع تنطبق أيضاً على وضع النار عمداً في زرع محصود سواء كان لا يزال باقياً بالفيط أو نقل الى الجرن أو وضعها في عربات السكك الحديدية سواء كانت مشحونة بالبهائم أم لا . على شرط أن لا تكون ضمن قطار محتمو علي أشخاص والا دخلت تحت حكم المادة ٢١٧ ع ، ويشترط لتطبيق هذه المادة أن لا تكون الاشياء المذكورة ملكاً لفاعل الحريق .

احداث المالك ضرراً لغيره بسبب احراق ملكه . هذه

الجريمة تنطبق على المادة ٢١٩ ع ، ويجب توفر الشروط المبينة بعد فيها : -
(١) أن يكون المحل أو الشيء الذي احرقه مالكه مما هو مبين في المادة ٢١٨ ع ،

(٢) ان يحصل ضرر للغير باحراقه ملكه ،

(٣) توفر قصد الجنائي .

ملحوظة : - اذا وضعت النار في محل أو شيء لتوصيلها الى الشيء المراد احراقه أي أن يتخذ هذا المحل أو الشيء واسطة لحصول الحريق عمداً انطبقت المادة ٢٢١ ع ،

واذا نشأ عن أنواع الحريق السابقة ذكر موت شخص أو أكثر كان موجوداً في الاماكن المحرقة وقت اشتعال النار انطبقت المادة ٢٢٢ ع

وهو قب فاعل هذا الحريق عمداً بالاحدام،

واذا اشتملت مادة مفرقة في الاحوال الميخنة في المواد السابقة المختصة
بجناية وضع النار عمداً انطبقت المادة ٢٧٣ ع ،

الاجراءات - عند حصول حريق في دائرة البلدة ، وجب على
البلدية أن تنتقل الى محل الحادثة في الحال ، وتأخذ معه العدد الكافي
من الخفراء والاهالي الاشداء (١) ويجتهد في حصر النار في مكانها ، وعدم
امتدادها الى الامكنة المجاورة ، وانقاذ الارواح والاموال التي بمحل الحريق ،
ويأمر بحلب المياه من اقرب محل وصيها على المحلات المشتعلة بها النار ،
ويقسم رجاله بالكيفية الآتية :-

(١) قسم لانقاذ الارواح والاموال ،

(٢) قسم لاحضار المياه ،

(٣) قسم للاطفاء ،

(٤) قسم للمحافظة على الاموال والامتنعة التي تستخرج من المنازل
المشتعلة بها النار أو المنازل المجاورة لها ويحسن أن يكون أغلب رجال
هذا القسم من الخفراء ،

واذا كانت النار شديدة ومهمة النطاق ، فليح أن يجتهد المركز في
الحال لارسال مضخات الحريق وتقديم المساعدة اللازمة ،

وعندما ينتهي من اطفاء النار ، يسأل صاحب المحل الذي حصل به
الحريق عن أسبابها ، وقيمة الاشياء التي حرقت ، وأوصافها ، وعن تبته ،
ويبلغ المركز عن الحادثة في الحال اذا لم يكن قد أبلغه من قبل ، وتأخذ

(١) اذا امتنع شخص من الاهالي من تقديم المساعدة اللازمة المطلوبة منه وتثبته ،

وجب على البلدية أن يبلغ عنه ذوي الشأن ، لمقابته بمقتضى المادة ٣٣٩ ع التي تتيح
للبلدية طلب المساعدة من الاهالي القادرين عليها ، وتقضى بغالب من يعتمد من تقديم هذه المساعدة .

معلومات شهود المجنى عليه ،

وإذا قرر المجنى عليه بأنه لا ينهم أحداً ، قبل العمد أن يتحرى ويدقق عند مساندة محل الحريق حتى تظهر حقيقة الحادثة ، لأن بعض الأشخاص يعتمدون عدم الاتهام في حالة حصول الحريق عمداً (انكالا على الانتقام لانفسهم والاخذ بالتأثر الامر الذي ينسب عنه الاخلال بالامن والاكتثار من الحوادث) ، ثم يصل على ضبط المتهمين ، وسؤالهم عما نسب اليهم ، وفحص ملابسهم واجسامهم ، وتفتيش منازلهم ، وضبط ما يوجد بها مما يكون له علاقة بالحادثة ، (١)

وعلى العمد أن يفرق بين الحريق عمداً ، أو سهواً ، أو قضاء وقدر ، وذلك يثبت من المعاينة ، وأقوال الشهود ، وفي النهاية يقدم كل ما لديه من المحاضر والمعلومات للمحقق الذي يحضر لحل الحادثة .

جرائم سرقة الاطفال وخطف البنات (٢)

جرائم الخطف المنصوص عنها في المواد ٢٥٠ و ٢٥١ و ٢٥٢ ع كلها جنایات سواء وقعت بالاكره او بطريق التحايل او بدون اكراه ولا تحايل ، انما تختلف العقوبة فيها باختلاف من الخطوف ونوعه ان كان ذكراً أو أنثى ووقوع الاكره او التحايل او عدم وقوعهما ، ونم الجريمة ينقل الخطوف من محله او من محل وليه او صاحب السيطرة عليه الى محل آخر وتشيده عن الانظار ، ويعتبر الطفل تحت سلطة اهله وأولياء أمره

(١) وملازمة على الاجراءات المتقدمة بلا حفظ في جميع الحوادث التي ترتكب عمداً ان ينهم العمد غاية الاهتمام في البحث عن أسباب ارتكابها ، ويأخذ تبهدا كتنايا على المجنى عليه بان لا ينتم لنفسه من الفاعل أو ممن يتهمة أو يشتبه في انه مرتكب الجريمة عنده . وذلك طبقاً لمشورات وزارة الداخلية الصادرة بهذا الشأن .
(٢) د.م. ٢٥٠ - ٢٥٣ ع.

في أي محل ، فنقل الطفل المسافر بقطار السكة الحديد بعد اختطافه مكون
للجريمة ، ولا بد في جرائم الخطف على أي حال من توفر الركن الأدبي
وهو قصد الأضرار بسلطة أولياء المخطوف أو من هو في رعايتهم (١)

الاجراءات - عند ما تبلغ الى العمدة حادثة من هذا القبيل ، عليه
ان ينظر المركز تليفونيا في الحال ، وينتقل فوراً لحل الحادثة ، ويبحث عن
الناقلين ، وعما يوجد من الآثار التي تدل عليهم ، ومن عرف الطريق التي
سلكوها عليه ان يتتبعهم مع عمل الاحتياطات اللازمة في الجهات المجاورة
حتى يمكن تضيق الخناق على المتهمين وضبطهم ، ويلزم استعمال كل روية
في عدم ايصال هذه الاجراءات لـلم الجناة لتلاينكلوا بالمخطوف كما حصل
في بعض الجهات ، ويسأل أهالي المخطوف عن تهووه في هذا الحادث ،
وعن الاسباب الداعية لذلك ، والقرائن التي تثبت صحة ادعائهم ، وكل
ما يتعلق بالحادثة ، مع ملاحظة التحري والبحث عن الاشخاص الذين اعتادوا
ارتكاب مثل هذه الجرائم ، والتوصل لمعرفة ان كانوا ضمن مرتكبي هذه
الحادثة ام لا ، وفي حالة العثور على المخطوف يسأل عن كيفية ارتكاب الحادثة
ضده ، وعن المتهمين ، وعما اتاه كل منهم والجهات التي اخفوه فيها ، وما
يوجد بحوزته أو ملابسه من الآثار ، وصيها والعمل على جمع الادلة التي تثبت
صحة أقوال المجن عليه ، مع سؤال المتهمين في حالة ضبطهم عن سبب
ارتكابهم هذا الحادث ، وعن شركائهم ، والموعزين اليهم ، والبواعث التي
حملهم على ارتكاب الجريمة ، وان لم يضبط المتهمين فتنبع الاجراءات
الموصلة لضبطهم ، وبمجرد وصول المحقق بـذكر له العمدة كل ما ظهر له من
الملاحظات التي تفيد في التحقيق وما قلم به من الاجراءات .

(١) - لا جريمة متى تزوج الخاطف ذواجا شرعيا من خطفها «د» ٢٥٣٦ ع ٤ .

جريمة اعطاء جواهر ضارة (١)

تنطبق المادة ٢٢٨ ع على من أسطى لشخص مواد ضارة كالافيون والخشيش والمتزول والكوكايين والمورفين ، او من أوصى باستعمالها مع علمه بأنها مضرّة بالصحة ، بشرط ان ينشأ عنها مرض أو عجز وقى عن العمل ، ويجب ان يثبت في هذه الجريمة وجود القصد الجنائي ، وعقوبة الفاعل تختلف باختلاف أثر هذه المواد في الجاني عليه ، فإذا توفي الجاني عليه كان عقاب الفاعل طبقاً للمادة ٢٠٠ ع ، وإذا نشأت عنها عاهة مستديمة كان عقابه طبقاً للمادة ٢٠٤ ع ، أما في حالة العجز أو المرض الوقتي فيكون العقاب طبقاً للمادتين ٢٠٥ و ٢٠٦ ع وذلك تبعاً لمدة المرض أو العجز ، وأما في حالة اعطاء هذه الاشياء خطأ وبدون قصد فتطبق مواد الخطأ ٢٠٢ و ٢٠٨ ع على الجاني .

الاجراءات - متى علم للعدة او تبلغ اليه شكوى من هذا القبيل ، وجب عليه القيام فوراً لمحل الحادثة ، والاستفسار من الجاني عليه وشهوده عنها ، وضبط المواد المعطاة له والتحقق عليها ، وسؤال المتهم عما نسب اليه ، واثبات اعترافه او انكاره ، وعمل الاسعافات اللازمة للمصاب ، واخطار المركز بالحادثة في الحال ، ان كانت حالة المصاب غير مرضية ، وارسال الاشياء المضبوطة داخل حرز مغلق مختوم ، ويلاحظ انه في معظم هذه الاحوال يحصل قىء واسهال للجاني عليه فان وجد حفظ كل على حالته في اوعية خاصة ويقدم للمحقق ،

أما اذا كانت حالة المصاب جيدة - فيحرر بلاغاً بالحادثة ويرسله مع الجاني عليه والمنهم والشهود والمضبوطات الى المركز مع أحد الخفرام .

جرمة إسقاط الحوامل (١)

تم جرمة الاسقاط بانزال الجنين قبل ميعاد الولادة الطبيعى بأحدى الطرق الميئة في القانون « وان يكون ذلك عمداً ، فاذا حصل الاسقاط بضرب او نحوه من انواع الايذاء « او كان المسقط طبيباً او جراحاً او صيدلياً ، فلجرمة جنائية تنطبق على المادة ٢٢٤ ع في حالة الضرب والايذاء و ٢٢٧ ع فيما اذا كان المسقط طبيباً او جراحاً او صيدلياً ، وفيما عدا ذلك فلجرمة جنحة ، وعمل هذا التشديد في الحالتين السابقتين ما قد يترتب على الضرب والايذاء من نتيجة ، وما يرتكبه الطبيب او الجراح او الصيدلى من مخالفته لاصول مهنته ، التي كان يجب ان توجه الى نفع الناس لا الى ضررهم ، وما يستحق الذكر ان القانون رأى عدم العقوبة على الشروع في الاسقاط ، وذلك حرصاً على شرف العائلات ، ولعدم امكان تمييز هذه الجريمة ، وتقدير عمل الجاني الا يتامها ،

ولما كانت الجريمة راقمة على الجنين رأى المشرع أن يعاقب المرأة التي ترضى بالاسقاط وتمكن غيرها من استعمال الوسائل المسببة له معها ، والجريمة بالنسبة اليها جنحة منطبقة على المادة ٢٢٦ ع.

الاجراءات - متى علم العمدة بحصول اسقاط جنين عمداً بالصفة

المتقدمة ، وجب عليه أن ينظر المركز فوراً باشارة تليفونية ، وينتقل للحل الواقعة لمباشرة آتار الدم الذى نزل من المرأة التي اسقط حملها ، ويضبط كل مايجده بالحل المذكور من خرق ملوثة بالدم ، وأواني وأدوية وغيرها مما يظن أنه استعمال في الجريمة « ويسألها عن سبب اسقاطها ، والوقت والمكان الذى أسقطت فيه « وعن اسم الشخص الذى اسقطها أو ساعدها ، وعما

إذا كان ذلك برضاها أم لا ، وعن مدة حملها ، والحمل الذي وضعت فيه الجنين ، ويجب البحث عنه والتحقق عليه بما عليه من الآثار للكشف الطبي عليه ، ثم يسأل الشهود من الجيران وغيرهم عن معلوماتهم ، ويستحضر المتهم ، ويسأله عما نسب إليه ، وعن الأسباب التي حملته على ذلك ، وعند وصول المحقق يقدم له معلوماته التي وصل إليها .

جرائم مقاومة الحكم وعدم الامتثال

لاوامرهم والتعدي عليهم بالسب وغيره (١)

أراد القانون حماية الموظفين أو من يكلفون بخدمة عامة، فنص على عقاب من يرتكب اهانة في حقهم بالمادة ١١٧ ع إذا كانت الاهانة واقعة بالقول أو الإشارة أو التهديد، ونص في المادتين ١١٨ و ١١٩ ع على معاقبة المتعدي عليهم بالضرب ونحوه أو مقاومتهم بالقوة أو العنف،

ويلاحظ أن المادة ١١٧ ع فرضت العقوبة فيما إذا كانت الاهانة واقعة على الموظف أثناء تأدية وظيفته أو بسببها ، بخلاف المادتين ١١٨ و ١١٩ ع فإن القانون اقتصر على لزوم ارتكاب الجريمة في أثناء تأدية الوظيفة،

وليس معنى هذا أن المتعدي يعني من العقاب فيما إذا كان اعتداؤه بسبب تأدية الوظيفة ، بل توقع عليه العقوبات المنصوص منها كما لو كان هذا الاعتداء واقعاً على أحد الأفراد.

الاجراءات - حيث أن العمدة ومشايخ البلد والعيارف وشيوخ الخطراء والخطراء هم من رجال الحكومة وأمورهم ، فإذا وقع على أحدهم أو على أحد الموظفين الذين يحضرون بالبلد لتنفيذ الأوامر أو الأحكام المنوطين بتنفيذها شيء مما ذكر ، وجب على العمدة أن يخطر المراكز

في الحال ، ويعمل على ضبط المتهم ، ويستعلم من المجنى عليه من كيفية حصول التعدي ، واسبابه ، ومساعدته ومخله ، ونوع العمل الذي كان مكلفا بتنفيذه ، وما اذا كان هذا التعدي حصل أثناء تأدية العمل أو بسبب تأديته ، ثم يثبت ببلاغه الآثار التي يجسمه وبلاغه ان وجوده . . . وبعد ذلك يجرى اللازم بمعرفة لتنفيذ الاوامر والاحكام المطلوب تنفيذها اذا كان ذلك في امكانه ، والا فيخطر المركز لارسال القوة اللازمة للتنفيذ اذا كان ذلك ضروريا .

جرائم الاكراه وسوء المعاملة من

الموظفين لافراد الناس (١)

خشى القانون أن يسوء موظفون استعمال وظائفهم فيسيئوا معاملة الافراد في احوال متنوعة : مثل ان يعذبوهم لجلهم على الاعتراف بمحادث معينة ، أو لشديدها عليهم في تنفيذ العقوبة ، أو انتقاما منهم ، أو يكرهوهم على ان يبيعوهم ما يملكون فها عنهم ، أو يستخدموهم لمصلحتهم ، أو يمتدوا عليهم فأخذوا منهم فها عنهم بلائ من أو بشئ يخص ما كولا أو غيره ، فين المشرع في الباب السادس من قانون العقوبات الجرائم التي تقع من الموظفين من اكراه وسوء معاملة للافراد ، فنص في المادة ١١٠ ع على جريمة تعذيب الموظف أو المستخدم العمومي لمتهم لجله على الاعتراف والمستول عن ذلك من عذب فعلا أو أمر بالتعذيب من الموظفين ، وهذه الجريمة جنائية وقد تصل العقوبة فيها الى الاحدام اذا مات المجنى عليه بسبب التعذيب . وقد شدد القانون في العقوبة في هذه المادة ضمانة حرية الدفاع ، ولما يترتب على التعذيب من اقرار البريء بدين لم يرتكبه : فنقذا بمماجم

عليه من ألم ، وفي ذلك من منافاة للعمالة مالا يخفى ،
وقد يقع من الموظف العمومي أو المكلف بخدمة عامة ان يعاقب
أو يأمر بعقاب محكوم عليه بعقوبة اشد من العقوبة التي حكم عليه بها ، أو
بعقوبة لم يحكم بها عليه ، وبذلك يتجاوز ماله من حق بمقتضى وظيفته ،
فيكون مستولاً طبقاً للمادة ١١١ ع ،

أما اذا اعتمد الموظف أو المستخدم العمومي أو أى شخص كلف
بخدمة صربية على سلطة وظيفته فدخل منزل أحد الأعداء بغير رضائهم وفي
غير الأحوال التي ينص عليها القانون (١) فعقابه منطبق على المادة ١١٢ ع ، وذلك
لان القانون جعل للساكن حرمة لا يصح انتهاكها الا لسبب قانوني ،

ولما كان الموظف مكلفاً بالحفاظ على كرامة الناس فليس له أن يعتدى
هو على هذه الكرامة اعتماداً على سلطة وظيفته فيستعمل القوة معهم
بحيث يخل بشرفهم أو يحدث آلاماً بأبدانهم فان وقع منه شيء من ذلك
عوقب عليه طبقاً للمادة ١١٣ ع ، وأما المواد ١١٤ و ١١٥ و ١١٦ ع فنصن
على العقوبات التي توقع على الموظفين العموميين الذين يشتركون عقاراً أو
منقولا قهراً عن مالكه أو يستولون على ذلك بغير حق ، أو اكرأ البائع
على البيع ولو لشخص آخر ، والذين يستخدمون الاشخاص سخرة في
أعمال غير مأمورة به الحكومة من الأعمال المقررة قانوناً المتعلقة بالمنفعة العامة
أو في غير الأعمال التي اضطر الحال اليها لنفع الاهالى ، والذين يأخذون
قهراً بدون نهي أو إذن بخس ما كولا أو حلقاً من الناس السكائنة مساكنهم
بطريق مأمورية الموظف في حالة نزوله عند أحدهم ،

فعلى العمدة أن يحترس من الوقوع في أى أمر مما تقدم ، بل ينفذ
أوامر الحكومة ومنشوراتها وواجباته المفروضة عليه بكل حكمة ووقار

(١) راجع هذه الأحوال بالمعجزة ٢١ الباب الثالث.

وشقة، ويلفت نظر رجال الحفظ إلى ذلك بدوام تذكيرهم والتنبيه عليهم في ملوإبر التهام يومياً بأن يحسنوا معاملة الاهالى، ولا يستعملوا معهم القسوة ولا يتعدوا عليهم، اثلا يقرأ تحت طائلة العقاب .

الاجراءات - اذا بلغت للعمدة أى شكوى عن حصول تعذيب

وجب عليه أن يخطر المركز بإشارة تليفونية في الحال، ويسأل المجنى عليه عما لحقه، ويفحص الاصابات أو الآثار التى قد تكون بجسمه، ويستعلم من الشهود عما رأوه، والمنهم عما نسب اليه، وعند وصول المحقق يقدم اليه معلوماته واجراءاته بشأن الحادثة،

أما في الحالات الأخرى البسيطة- فيخطر المركز ببلاغ ثبت فيه أقوال المجنى عليه، ميتا ما حصل له يائنفصيل، وأسماء الشهود واعتراف المتهم أو إنكاره، ثم يسأل البلاغ والاشخاص الوارد ذكرهم فيه أن وجدوا إلى المركز لاجراء اللازم.

جرائم القبض على أحد الناس

بدون حق (١)

قصد القانون من النص على المواد ٢٤٢ - ٢٤٤ مع حماية حرية الاشخاص من الاعتداء عليها بدون وجه حق « وتم هذه الجريمة بالقبض على أى شخص ومنعه من الذهاب حيث شاء « سواء أ كان ذلك بالحبس أو الحجز، وذلك بنير حق، وفي غير الظروف المبينة للقبض أو الحبس في القانون، مع توفر القصد الجنائي، وهذه الجريمة ظروف مشددة وهى : -

(١) وقوعها من شخص تزيى بدون حق يزيى مستخدماً الحكومة،

(٢) وقوعها من شخص المصنف بصفة كاذبة،

(٣) وقوعها من شخص أبرز أمرًا زورًا مدعيًا صدوره من طرف الحكومة.

الاجراءات - متى علم العمدة بحبس أى انسان أو حجزه أو القبض

عليه بصفة غير قانونية فى دائرة بلده ، وجب عليه أن ينتقل فى الحال الى محل الواقعة ، ويرد الى هذا الشخص حريته فوراً ، ويستفسر منه عن مدة حبسه أو حجزه والقبض عليه ، وتاريخه وساعته ، وأسبابه ، وكيفية حصوله ، وعن الشخص الذى أجرى ذلك وشركائه ، والبواعث التى دفعتهم الى هذا العمل ضده ، وأسماء الشهود ، واسم الشخص أو الاشخاص الذين كانوا يترددون عليه فى سجنه ، وعما اذا كان حصل له تعذيب أو تهديد أم لا وكيفية ذلك ، ويسأل على ضبط الجاني وشركائه ، ويخطر المركز بإشارة تليفونية فى الحال ، ثم يستدعى الشهود ويسألم عما علموه عن هذه الحادثة ، ويسأل الجاني عن الاسباب التى ألبأته الى ارتكاب هذه الجريمة ، وعن شركائه أو الاشخاص الذين ساعدوه أو سألوا له ارتكابها ، ويحفظ على هؤلاء الشركاء أو المساعدين « ان وجدوا » ، ويفتش منازلهم ويضبط ما يوجد بها ويكون له ارتباط بالحادثة (وبصفة خاصة الملابس اذا كانت الجريمة لا ترتكب بواسطة التزيى يزي أحد موظفى الحكومة ، وكذا الامر المزور « ان وجد ») وينحصر الآثار التى يجسم وملابس الجاني عليه ، وعند حضور المحقق يباغى بكل ما شاهدوه أو وصل اليه علمه ،

و مدة التى يهمل أو يمتنع عن الانتقال فى الحال الى محل الحبس أو المحجوز أو المقبوض عليه ظلمًا وعدواناً ، واجراء اللازم نحو اطلاق سراحه ، واخطار المركز فوراً بالحادثة ، واتخاذ الاجراءات القانونية نحو الجاني وشركائه ، يعاقب بصرامة .

الفصل الثاني

قتل وتسميم المواشى - قلع واغلاف المزروعات - اغلاف المباني -
المزقة - الاخلاص - خيانة الامانة - النصب - انتهاك حرمة ملك
الغير - الغش في المعاملات التجارية - التزوير .

جريمة قتل أو تسميم الحيوانات (١)

لاجل أن تتوفر جريمة قتل الحيوانات المنصوص عنها بالمادة ٣١٠ ع
مقرة اولى او الاضرار بها ضرراً بليغاً ، يجب أن يكون الحيوان الذى
تقع عليه الجريمة من ذواب الر كوب او الجر او الحمل او من أى نوع آخر
من أنواع المواشى ، وأن يكون ذلك الحيوان ملكاً للغير ، وأن تكون
الجريمة وقعت عليه عمداً وبدون مقتض ، والاضرار بالحيوان ضرراً بليغاً
يستلزم ان يكون ذلك الضرر مقارناً من قيمته او منفعته .

ويشترط في جريمة التسميم المنصوص عنها بالمقرة الثانية من المادة ٣١٠ ع
ان ترتكب عمداً ،

والشروع في الجرائم السابقة معاقب عليه بنص قانون ، والجرائم
المهينة في المادة ٣١٠ ع كلها جنح ، ولها ظرف مشدد يجعلها جنابة نص
عليه في المادة ٣١١ ع ، وهو ارتكاب احدى هذه الجرائم ليلاً وذلك لما
يترتب على ارتكابها ليلاً من سهولة فرار الجاني .

الاجراءات - متى علم المممة او قدمت اليه شكوى عن قتل حيوان

او تسميمه ، وجب عليه ان ينتقل لمحل الواقعة ، ويحفظ على الآثار
المتركة بمحل الجريمة ، وعلى الحيوان المقتول أو المسموم . ويقبض على

المتهمين ، ويمتس منازلهم ، ويضبط كل ما يبيدها من الأسلحة أو الآلات أو العقاقير أو المستحضرات أو الأواني التي بها آثار السم ، ويحفظ عليها ، ويتحرى عن المحل الذي استحضرت منه الجواهر السامة ، ويتحقق من الوقت الذي ارتكبت فيه الجريمة ، لأن الليل ظرف مشدد حيث يغير الوصف الجنائي فيجعلها جنائية كما تقدم . ثم يخطر المركز فوراً بأشارة تليفونية ، ويستعلم من المبلغ أو المدعى عما حصل ، وعن الأسباب الداعية لذلك ، ويسأل المتهمين عن البواعث التي حلتهم على ارتكاب الجريمة ، وعن الوقت الذي صمموا فيه على ذلك ، وساعة ومحل حصولها ، وعن نوع السلاح أو المادة التي استعمالوها ، ثم يسأل كل شاهد عن معلوماته ، ويثبت ما تقدم بمحض (إن أمكن) ، وعند حضور المحقق يسلمه المحضر ومرفقاته من الأوراق والمضبوطات ،

وترتكب هذه الجريمة عادة بباحث الانتقام والنكاية بالغير ، فيجب على المدة أن بحثى غاية الاعتناء بجميع الاستدلالات التي تثبت حقيقة التهمة ، وببذل كل حمة لضبط المجرمين ، كي ينالوا جزاء ما قدمت أيديهم من الشرور ، وتكدير الصفر ، وذلك زجر لهم وعبرة لتبرم (١)

جريمة تقليع أو إتلاف المزروعات (٢)

في المادة ٣٢١ ع ثلاثة أحوال : —

الحالة الأولى — قطع أو إتلاف زرع غير محصود أو شجر ثابت بطبيعته أو بغير خارص أو نبات آخر ،

(١) يؤخذ التمهيد من المجنى عليه كما أوضحنا ذلك بهامش الصحيفة ٢١٣ بالفصل الأول من هذا الباب
(٢) د.م ٣٢١ و ٣٢٢ ع.

والقطع - هو إزالة جزء من النبات الذي وقعت عليه الجريمة ،
والإتلاف - هو إعدام قوة النباتات في الزرع بأي وسيلة كانت كإتلافه
من الأرض أو إحراقه (١) ولا يتناول هذا النص النباتات المزروعة فقط
بل يشمل الأشجار والنباتات النابتة بطبيعتها .

الحالة الثانية - إتلاف غيط مبنور أو بث حشيش أو نبات مضر
في غيط ، وهذه الحالة تشمل أمرين ،

الاول - إتلاف البنور التي وضعت فعلا بالغيط ،
الثاني - بث حشيش أو نبات مضر في غيط ولو لم يكن مبنورا لأن
بث الحشيش أو النباتات الضارة مؤد إلى إهلاك البنور التي ستوضع في
الغيط عند زرعها .

الحالة الثالثة - إتلاع شجرة أو أكثر أو أي نبات آخر أو قطع
جزء أو أجزاء منها أو تشويهها لامتصاصها أو إتلاف طعنة في شجرة ،
والفرق بين الحالة الاولى والثالثة ان الاولى يقع فيها القلع أو الإتلاف
على مساحة من الأرض ، والثالثة يقع فيها على شجرة أو بعض شجرات ،
وللمعالمين الاولى والثانية ظرفان مشددان ميينان بالمادة ٣٢٢ ع
وهما :-

- (١) أن تكون الجريمة وقعت ليلا من ثلاثة أشخاص على الأقل ،
- (٢) أن تكون الجريمة وقعت ليلا من شخص أو اثنين وكان احدهما
على الأقل حاملا لسلاح ظاهر أو مخبأ ، والجريمة دون أحد الظرفين المذكورين
جنحة وهي باحدهما جنابة .

الاجراءات - متى أبلغ المدة أو علم بشيء مما تقدم ، وجب عليه

(١) إذا لم تكن جريمة الإحراق واقعة تحت نص مادة أخرى فإن كان تم تضجعه فيطبق
نص المادة ٢١٨ ع .

أن ينتقل محل الواقعة ، ويتم حفظ جيدا على الأرض التي وقع عليها التلعيح أو الاتلاف ، ولا يسمح لاحد بالدخول فيها ، ويبحث هو عن آثار الأقدام بكل احتراص ، ومقى وجدها يتم حفظ عليها « بالكيفية الموضحة بالصحيفة ١٧٢ » بالتحقيق الجنائي الفني بالبلد الرابع « وعليه أن يضبط ما يجده من الآلات والأشياء الأخرى التي توجد بمحل الحادثة » وبحث منازل المتهمين ، ويضبط ما يوجد بها مما « علاقة بالحادثة » ثم يخطر المركز في الحال بإشارة تليفونية ،

ويحرر محضرا « أن أمكن » بما تقدم من الإجراءات ، ويرقه بالارواق وفي النهاية يسلّم المحضر ومرققاته والضبوطات الى المحقق (١) وهذه الجريدة شبيهة بسابقتها من حيث الاهمية والبواحث التي تحصل للمجرمين على ارتكابها (٢) .

جريمة اتلاف المباني والآثار وغيرها

من الأشياء العمومية (٣)

أراد القانون بالمادة ١٤٠ ع حماية المباني والآثار الممثلة للنفع العام أو الزينة ، والأشجار المعروسة في ساحات الجوامع أو في الشوارع أو المنتزهات أو الأسواق أو الميادين العامة ، فنص في المادة المذكورة على عقاب من يتلف أو يهدم أو يخرب المباني أو الآثار مما تقدم ، أو يقطع أو يتلف إحدى الأشجار الوارد ذكرها في المادة المذكورة ،

غير أنه في ١٢ يونيو سنة ١٩١٧ صدر قانون خاص بالمحافظة على

(١) يلاحظ أن التلعيح غالبا يحمل عقب ري الأرض ليكون سهلا .

(٢) يؤخذ التمهيد على الجنني عليه كما أوضحنا ذلك بمشامش الصحيفة ٢١٣

بالفصل الأول من هذا الباب .

(٣) ر ٠ م ١٤٠ ع و ٨١ جديدة ع .

الآثار العقارية القديمة ، ففي وقع الاثلاف أو الهدم أو التخريب على أحد
الآثار طبق القانون المذكور .

ويعتضى القانون غرامة ٣٢ الصادر في ١٢ أكتوبر سنة ١٩٢٢ الغيت
المادة ٨٣ ع ، واستعفى عنها بالمادة ٨١ من القانون الجديد المذكور ،
وهي تنص على تجريب مباني أو مخازن ذخائر أو غيرها من أملاك الحكومة
عنه ولو بوضع النار ، وهي جناية معاقب عليها بالاشغال الشاقة المؤبدة
أو المؤقتة.

الاجراءات — متى تقدمت للمدة شكوى من هذا القبيل ،
وجب عليه أن يخطر المركز ، وينتقل في الحال الى محل الواقعة لمعاينة
الشيء أو المكان الذي اُتلف . راجع مبحث المعاينات . . . ويحضر محضر
معاينة . ان أمكن . يوضح فيه مقدار التلف والخصائر التي نجمت عنه ،
ويستعلم من المجني عليه عن البواعث التي حلت المثل على ارتكاب الجريمة
ضده ، ومقدار الخسارة التي وقعت عليه ، ثم يسأل للشهود عن معلوماتهم ،
ولماتهم عما نسب اليه ، وعن البواعث التي حلت على ارتكاب هذه الجريمة ،
وعن ساعده ، أو شاركه فيها ، وعن الادوات والآلات التي استعملها ،
ويضبطها منه ، ويسأل مساعديه وشركاه متى ثبت ذلك ضدهم ، ويدون
كل هذه الاجراءات في بلاغ يرسله مع محضر المعاينة والشهود والمتهمين
الى المركز مع أحد الخفراء للتصرف .

جرائم السرقة (١)

التعريف — السرقة هي اختلاس منقول مملوك لغيره . ر. م. ٢٦٨ ع .

ويستنتج من نص المادة المذكورة ان السرقة أركانها أربعة : —

(١) الاختلاس ،

(٢) أن يقع الاختلاس على مال منقول كالنقود والمواشي والنقود .

(٣) أن يكون المسروق ملكاً للغير ،

(٤) القصد الجنائي وهو أن يعتمد السارق الاضرار بمالك الشيء (١)

ويلاحظ أن أهم الظروف التي تستوجب تشديد العقوبة هي :-

الأكراه - ارتكاب الجريمة ليلاً - تعدد السارقين - حمل السارق

للسلاح - ارتكاب الجريمة في محال العبادة أو المحال المسكونة أو المأهولة

السكنى - ارتكابها بعمرة شخص من الأشخاص الذين يعتبرون عملاً للإمامة

كالخزفين بنقل الأشياء على العربات أو المراكب أو على دواب الخيل متى

صلحت اليهم الأشياء المسروقة بصفتهم السابقة - وقوعها من الخدم - وقوعها

في مكان مسور بواسطة كسر من الخارج أو بواسطة مفاتيح مصطنعة .

الشروع في السرقة - الشروع في السرقة المعدودة جنحة معاقب

عليه طبقاً للمادة ٢٧٨ ع .

إخفاء الأشياء المسروقة - إخفاء الأشياء المسروقة معاقب عليه

طبقاً للمادة ٢٧٩ ع بشرط أن يكون الخفي علماً بأن الأشياء مسروقة، وفي

هذه الحالة حدد القانون أقصى العقوبة بسنتين حبس مع الشغل ، أما إذا

كان الخفي يعلم بأن الأشياء التي أخفاها أخذت بواسطة سرقة عقوبتها أشد

حكم عليه بالعقوبة المقررة لهذه السرقة ،

وقد نص الأمر العالي الصادر في ١٨ مايو سنة ١٨٩٨ على ما يأتي :-

(١) كل من يعثر على شيء أو حيوان ضائع ولم يتيسر له رده إلى

صاحبه في الحال يجب عليه أن يسلمه أو أن يبلغ عنه إلى أقرب نقطة لبلوليس

(١) لا يحكم بمشقة ماعلى من يرتكب سرقة اشراوا بروجه أو زوجة أو أصوله أو

تروعه م ٢٦٩ ع ٤ .

في المدن أو إلى البلد في القرى،

ويجب إجراء التسليم أو التبليغ في ظرف ثلاثة أيام في المدن وثمانية أيام في القرى، ومن لم يفعل ذلك يعاقب بدفع غرامة يجوز إبلاغها إلى مائة قرش، وبضمان حقن السكافة المنصوص عنها في المادة الثالثة « فإذا كان حبس الشيء أو الحيوان مصحوبا بنية امتلاكه بطريق الغش فتقام الدعوى الجنائية المقررة لمثل هذه الحالة ولا يبقى هنالك وجه المعاملة على المخالفة » م ١ «

(٢) إذا لم يطلب المسالك الشيء الضائع في ظرف سنة أو الحيوان المفقود في مدة عشرة أيام فيباع الشيء أو الحيوان بحرة الإدارة بالمزاد العمومي «

وإذا كان الشيء قابلا للتلف قبل مضي ميعاد السنة يجوز بيعه في ميعاد أقصر يحدده المحافظ أو المدير على حسب الأحوال » م ٢ «

(٣) كل شخص يسلم للأمورى الحكومة الشيء أو الحيوان الضائع يكون له حق في مكافأة قدرها عشر القيمة، وفي حالة استرداد المالك للشيء الضائع يكون ملزما بدفع قيمة المكافأة بحسب تقدير الإدارة » م ٣ «

(٤) ممن الشيء أو الحيوان المباع يبقى محفوظا على ذمة المالك مدة ثلاث سنوات، وفي حالة الطلب يلزم تسليمه إليه بعد خصم مصاريف الحفظ والبيع وقيمة المكافأة المدفوعة لمن عثر على الشيء أو الحيوان » م ٤ «

(٥) بعد مضي ميعاد الثلاث سنوات من تاريخ البيع يضاف باقي الثمن لجانب الحكومة » م ٥ «

السطو - ومن أخطر جرائم السرقة وأشدّها وقعا السطو الواقع على المحلات المسكونة أو المعدة للسكنى المنطبقة على المادة ٢٧٠ ع ١

ولا بد لتطبيق المادة المذكورة من توفر الشروط الخمسة الآتية :-

(١) أن تكون هذه السرقة حصلت ليلا «

- (٧) أن تكون السرقة واقعة من شخصين فأكثر،
 (٨) أن يوجد مع السارقين أو مع واحد منهم أسلحة ظاهرة أو مخبأة،
 (٩) أن يكون السارقون قد دخلوا داراً أو منزلاً أو أودعة أو لمخافتها مسكوبة ، أو معدة للسكنى بواسطة تمسور جدار أو كسر باب ونحوه أو استعمال مفاتيح معطنة أو بواسطة التزوي بزي أحد الضباط أو موظف هموى أو إبراز أمر مزور مدعى صدوره من طرف الحكومة .
 (١٠) أن يفعلوا الجريمة المذكورة بطريقة الاكراه أو التهديد باستعمال أسلحتهم ، ويساقب القانون على هذه الجريمة بالاشغال الشاقة مؤبدًا ،
 فإذا فقد شرط من هذه الشروط الخمسة فلا تنطبق المادة المذكورة بل تنطبق المادة الخامسة في باب السرقة بقانون العقوبات كما تقدم .

مضار السرقة - السرقة ممتدة عند جميع الشعوب ، حيث يعتبرونها جريمة موجبة لفصاص ، وجالبة للعار ولذل ذلك فإن الشريعة الإسلامية التراء نقاب السارق بقطع اليد قال تعالى - (والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا نكالا من الله) والحكمة في قطع يد السارق أن تجعل له علامة ظاهرة يفتضح بها أمره ويستطاعتباره وشرفه أمام الجمهور مدة حياته فيكون هذا زجرا له وعبرة لغيره ،

أما الشارع المصري فيعاقب على السرقات المدودة من الجنايات بالاشغال الشاقة ، ويساقب في السرقات المدودة من الجنح بالحبس مع الشغل أو بالجزاء التقدي في بعض الاحوال ،

والسرقة من أهم الجرائم ، وأكثرها وقوعا ، ويكون الباعث عليها غالباً العجز أو الطمع أو الانتقام .

الاجراءات - متى علم العمدة أو تقدمت اليه شكوى بمحصول

سرقة ، وجب عليه أن يخطر المركز في الحال ، وينتقل للحل الواقعة مع
العدد اللازم من الخفراء ، ليعاين محل وقوعها ويجمع الاستدلالات فيها ،
ويحافظ على الآثار الموجودة بمحل الواقعة ، ويجتهد في ضبط المتهمين
ومقتش متازهم ، ويضبط الأسلحة والآلات التي استعملت في ارتكاب
الجريمة وكذا المسروقات (١) ويستعلم من المجنى عليه عما حصل له ، وعن
مقدار وأوصاف وأثمان الأشياء المسروقة ، والمكان الذي كانت موضوعة
فيه ، وعما إذا كانت ملكه أو ملك غيره ، وعما إذا كان شاهد المتهمين
وعرفهم أو عرف أوصافهم ، ويسأله عن البواعث التي دلتهم على ارتكاب
الجريمة ضده ، وما حصل منهم من التعدي بالضرب أو التهديد مثلاً ، وعن
كان معه وقت حصول السرقة ، أو حضر على أثر صياحه ، ثم يسأل كل
شاهد عن ميولاته من الأهالي وكذا رجال الحفظ ، ويسأل المتهم عما نسب
إليه وعما إذا كان لديه شهود تثبت ما جاء به من أوجه دفاعه ، وعلى العمدة
في هذه الحالة أن يلاحظ سبب الاستشهاد بالشهود المذكورين ، وعلاقتهم
بالمتهم ويسمع شهادة كل حلي انفراد مع مناقشته في أقواله ، حتى يثبت أن
كان دفاع المتهم صحيحاً أم لا ، إذ ربما تكون نتيجة أخذ شهادة شهود
المنفى سبباً في تأييد التهمة قبل المتهم ، وربما يظهر في التحقيق أن لبعض هؤلاء
الشهود بدا في ارتكاب الحادثة ، فيكون ضمن المتهمين ، ويستمر العمدة
في الإجراءات بهذه الكيفية بصرف النظر عن غياب المتهم أو هروبه وفي

(١) إذا كان أحد الخفراء أو الأهالي أدى خدمة جليلة : بأن قبض على الجاني أثناء تلبسه
بالجريمة ، أو ضبط المسروقات ، أو أُرعد عن الجاني يبلغ العمدة عنه الرؤساء المختصين
كمثال من أولي الشأن ما يستحقه من المكافأة تشجيعاً له ولأمثاله .
كأنه في حالة حصول أي تقصير من أحد رجال الحفظ يبلغ عنه أيضاً لتقديره الي
المحاكمة .

ولا يفتى ما يسود على الأمن العام من جراء مكافأة الحسن على إحصائه ومؤاخاة المتقصر على تقصيره .

هذه الحالة يكلف من يقتنى أثره ويتعقبه لضبطه ، ويوجه مزيد العناية
بصفة خاصة في احوال السرقات التي تحصل بالا كراه (١) أو في الطريق العام
أو ليلا وكذلك عند ضبط الجاني متلبسا بالجريمة ، بحيث يكون ما يجمعه
عن الادلة شاملا لجميع النقاط المهمة التي تثبت حقيقة الجريمة ، ويمكن للمحقق
أن يستدل من الممانعة على كيفية ارتكاب السرقة ووقوعها فمثلا
إذا لم يجد كسرا بالبواب أو نقبا في الحائط ، أو السقف ، استدل على انها
وقعت غالبا باستعمال مفاتيح مصطنعة ، أو بالنساق ، أو باستعمال المفاتيح
الاصلية التي يتمكن اللصوص من الحصول عليها بطرق شتى ، وإذا وجد سلما
مستندا على الحائط ، أو احبالا عليها ، استدل من ذلك على حصول النساق
وعند حضور المحقق يبلثه ما وصل اليه من تحريات واجراءات ، ويبقى لمساعدته
بمحل الحادث (٢)

جريمة اختلاس الاشياء المحجوز عليها (٣)

اختلاس الاشياء المحجوز عليها قضائيا أو اداريا يعتبر في حكم السرقة
ولو كان حاصلا من مالها « ر . م ٢٨٠ ع ٤ » (٤) ،

والغرض من توقيع العقوبة على مختلس الاشياء المحجوز عليها لو كانت
ملكاه هو وقاية اجراءات الحكومة من التمدى على الاشياء التي وضعت
بمسما عليها احتراماً لسلطة القضائية والادارية ومحافظة على حقوق الدائن ،

(١) راجع بالصعيفة ٦٠ بالفصل الخامس من التحقيق الجنائي السلي بالباب الرابع
نموذجا لاثبات اجراءات عمدة عن حادثة سرقة بأ كراه ،

(٢) في حالة السطو يسترشد العمدة بما توضح من الاجراءات المفصلة بالصعيفة ١٢٩
بالفصل الثاني من التحقيق الجنائي السلي بالباب الرابع .

(٣) ر . م ٢٨٠ ع ٥ .

(٤) لا تسري في هذه الحالة احكام المادة ٢٠٦٩ ع المتعلقة بالاغفاء من العقوبة التي
تنسب اليه لا يحكم بعقوبة ما علي من يرتكب سرقة اضرارا بزوجه أو زوجته أو
أصوله أو فروعهم .

وبلاحظ أنه يشترط لتحقيق الجريمة علم الجاني بالحيز ولا يشترط إعلانه به رسمياً بل يكفي أن يثبت علمه به، ولا يشترط في الحيز أن يكون صحيحاً، بل تقع الجريمة ولو كان الحيز باطلاً لنقص في الشكل أو لخالفته لضوابط قانون المرافعات لأن مسألة البطلان موكولة للمحاكم.

الاجراءات - متى علم المصدرة بمحصول اختلاس اشياء محجوز عليها، سواء كان ذلك الحيز قضائياً أو إدارياً، وجب عليه أن يتنقل لحل الواقعة، ويعاين الاشياء المحجوز عليها لمعرفة ما إذا كان اختلس منها شيء، فإذا وجد اختلاسا عمل التحفظ اللازم على ما بقى منها ثم يسعى للحصول على الاشياء المختلسة بتفتيش منزل المتهم أو المجال التي يظن أنها اختبئت فيها، ويحرر بلاغاً يبين فيه الموضوع واقوال المشكو في حقه، وما إذا كان ضبط الاشياء كلها أو بعضها أو لم يضبط شيئاً منها، وأسماء الشهود الذين شاهدوا الاختلاس أو علموا به ويرسل الجميع مع البلاغ الى المركز في الحال.

جريمة خيانة الأمانة (١)

خيانة الأمانة - هي اختلاس منقول مملوك للغير سلم الى شخص على وجه الأمانة أو على وجه عقد من العقود المنصوص عليها في المادة ٢٩٦ ع لسبب من الاسباب المبينة بالقانون : فالأمين الذي يتسلم ماثية بقصد حفظها لصاحبها ويتصرف فيها بالبيع يعتبر خائناً للأمانة ، وكذلك من يستعير منقولا من آخر ثم يبدله بسوء القصد،

واركان هذه الجريمة اربعة وهي :-

١ - الاختلاس أو التهديد بطريق النش،

٢ - وقوع الضرر على الجاني عليه .

٣ - كون الشيء المختار منقولاً،

٤ - تسليم الشيء المختار بمقتضى عقد من العقود المبينة بالمادة ٢٩٦ ع ٤ ومن المهم في اثبات جريمة خيانة الأمانة البحث في وجود العقود المدنية التي ترتب عليها تسليم الأشياء المختارة، وهذه العقود خاضعة في إثباتها لقواعد المينة بالقانون المدني فلا يجوز اثبات العقد الذي تزيد قيمته عن العشرة جنيهات بشهادة الشهود ما لم تصدر هذه العقود في الأحوال المستثناة قانوناً. فإذا أودع شخص عند آخر مثلاً تزيد قيمته عن العشرة جنيهات فالعقد الذي سلم بمقتضاه المتاع المذكور هو عقد وديعة، ولكن لا يمكن إثباته بالمينة لأن قيمته تزيد عن العشرة جنيهات وذلك طبقاً لقواعد الإثبات في القانون المدني، إلا إذا تمت الوديعة في ظروف لا يمكن معها تحرير عقد كأن يكون بين المودع والمودع عنده من الصلات ما يجعل المطالبة بتحرير العقد غير مقبولة أو أن يكون الإيداع قد تم في حالة قهرية لا يمكن معها تحرير العقد كحالة الحريق مثلاً.

الاجراءات - متى بلغ للمعدة شكوى من هذا القبيل وجب عليه أن ينظر المركز بأن يجوز بلاغيين فيه موضوع الشكوى وإسكار أو اعتراف المشكوم منه، واسماء الشهود ويثبت بالبلاغ أيضاً يرفق من الشهود خاصة بالشكوى، ويرسل الجميع مع البلاغ فوراً للمركز.

جريمة النصب (١)

جرائم النصب وخيانة الأمانة والسرقة كلها ترمى إلى غرض واحد، وهو سلب أموال الناس بالباطل كلها أو بعضها، ويشمل ذلك الاختيلاء على نقود أو عروض أو سندات دين أو سندات مخالصة أو أوراق مالية

أو أى متاع منقول، ألا أنه في النصب يستحوذ المجرم على الشيء الملبوب بطرق الغش والاحتيال بقصد امتلاكه، فيسلم الخفي عليه فيه إلى الجاني باختياريه ورضائه وهو مخدوع، ولا يشترط أن يقع ذلك بالكتابة كما هو الحال في التزوير الذي يتحتم فيه ذلك، ويجب أن تجتمع أركان ثلاثة في جريمة النصب وهي :-

(١) استعمال طرق الاحتيال أو الطرق الأخرى المنصوص عليها في المادة ٢٩٣ ع،

(٢) الاستيلاء على شيء منقول مملوك للغير، فإذا ثبت أن الجاني استلم هذا الشيء من غير احتيال، وبقبول الخفي عليه، ثم لجأ إلى الاحتيال بعد ذلك لاستبقاء الشيء المذكور عنده فلا جريمة،

(٣) أن يكون الاستيلاء بقصد سلب كل زوة الغير أو بعضها.

الاجراءات - متى بلغ للمعدة شكوى عن حصول جريمة نصب، وجب عليه أن يحظر المركز بالحادثة، بأن يحضر بلاغا يثبت فيه أقوال المدعى، مبينا ما حصل له بالتفصيل، وما عاد عليه من الضرر، ومقدار الشيء الملبوب منه، واسماء الشهود، واعتراف المتهم أو انكاره - ثم يرسل البلاغ والأشخاص الوارد ذكرهم فيه «أن وجدوا» إلى المركز فوراً لاجراء مايلزم.

جرائم انتهاك حرمة ملك الغير (١)

أراد القانون بهذا الباب «م ٣٢٣ - ٣٢٧ ع» المحافظة على الحياة الفعلية للعقار، وعلى حرمة الملك أو المسكن، وقد يكون الخائن قابر بحق في حياته إلا أن القانون يحميه باعتبار أن الحياة هي الأثر الظاهر للملكية، وما على من يدعى أن له حقاً على العقار ألا أن يلجأ إلى القضاء لاثبات حقه.

ولو أتيح له ان يزيل الحيازة الثابتة بالقوة لاصبحت الحالة فوضى وليسكان من نتيجة ذلك الاخلال بالامن العام ،

وقد حرمت المادة ٣٢٣ عقرة أول دخول العقار متى كان في حيازة آخر بقصد منع هذه الحيازة بالقوة او بقصد ارتكاب جريمة فيه ، كائنات على تحريم البناء في العقار بقصد ارتكاب شيء مما سبق ذكره بواسطة من دخله بوجه قانوني ، وليس من الضروري ان يكون دخول العقار قد حصل بالقوة لاجل توقيع العقوبة ، بل يكفي ان يكون من دخل العقار مستعدا لاستعمال القوة . أما الفقرة الثانية من المادة المذكورة فقد نصت على طرفين مشدين لهذه الجريمة « أولا - ان تكون الجريمة قد وقعت من شخصين او أكثر وكان احدهم على الاقل حاملا سلاحا ، الثاني - ان تكون الجريمة قد وقعت من عشرة اشخاص على الاقل ولم يكن معهم سلاح » ،

وقد نصت المادة ٣٢٤ ع على عقاب كل من دخل بيتا مسكونا او معدا للسكنى او في أحد ملحقاته او في سفينة مسكونة او في محل معد لحفظ المال ، وكانت هذه الاشياء في حيازة آخر « قاصداً من ذلك منع حيازته بالقوة ، او ارتكاب جريمة فيها ، او كان قد أدخلها بوجه قانوني وبقي فيها بقصد ارتكاب شيء مما ذكر » ،

وقد أضيفت هذه المادة مع باب انتهاك حرمة ملك الغير على قانون العقوبات بناء على طلب مجلس شورى القوايين ، حتى يمكن توقيع العقاب على من يدخل بيتا مسكونا او معدا للسكنى دون ان يشرح في جريمة ثم يدعى اليه انما دخل بقصد ارتكاب أمر مغل بالآداب ،

وقد نصت المادة ٣٢٥ ع على جريمة اخرى وهي وجود أحد الافراد مخفياً في إحدى المحلات المنصوص عليها في المادة ٣٢٤ ع عن أعين من لهم الحق في اخراجه .

وقد تناولت المادة ٣٢٦ ع بيان ظروفين مشددين للجرائم المنصوص
عليهما في المادتين ٣٢٤ ع و ٣٢٥ ع :-

أولهما - ان تكون احدى هذه الجرائم قد ارتكبت ليلاً،

ثانيهما - ان تكون قد ارتكبت ليلاً بواسطة كسر او تسلق او من
شخص حامل سلاحاً ، أما المادة ٣٢٧ ع فقد نصت على عقاب كل من
دخل بيتاً مسكوناً او ممدداً للسكنى ، او في أحد ملحقاته ، او في سفينة
مسكونة ، او في محل معد لحفظ المال ، ولم يخرج منه بناء على تكليفه من
له الحق في ذلك ،

والجرائم الواردة في هذا الباب جميعها جنح .

الاجراءات - اذا حصلت جريمة مما تقدم ، وجب على العمدة اخطار
المركز في الحال ، وضبط المتهم او المتهمين « ان وجدوا » وكذا ما يوجد
معهم من الاسلحة ، وفحص أجسامهم لاحتمال ان يكون بها اثر للتسلق ،
واذا كانوا فروا من محل الحادثة فليفتش منازلهم ، ويضبط فيها كل ماله
لارتباط بالجريمة ، ويحرر بلاغاً يفصل فيه الحادثة ، ويرسله مع المتهمين
والشهود والمضبوطات للمركز .

جرائم الغش في المعاملات التجارية (١)

تنطبق المادة ٣٠٢ ع على احدى الاحوال الثلاثة المبينة به :-

الاولى - اذا غش البائع المشتري في جنس البضاعة : كن يغير العيار

الذي بأن يبيع عيار ١٨ باسم عيار ٢١ ، او كن يبيع حجراً او فصاً من
الزجاج يدعوى انه ماس ، او يبيع قطناً باسم صوف ، ويجب ان يتم البيع

فإذا لم يتم فلا جريمة ،

الثانية - أن يغش أئمة أو غللا أو جواهر من أصناف المأكولات أو

الأدوية سواء كانت خاصة بالإنسان أو الحيوان ، وذلك بأن لا يكون الغش بواسطة إضافة أو خلط أشياء مضرّة بالصحة عليها : كأن يزرع الدسم من اللبن أو يخلط السلي بجوز الهند ، ويجب أن تكون هذه الأشياء قد بيعت فعلا أو معدة أو معرضة للبيع والا فلا جريمة ،

كما أنه لا جريمة هناك في الخلط إذا اقتضت أصول الصناعة ذلك .

، يدخل تحت نص هذه المادة أيضا بيع أو عرض الأشياء المشوشة أو الفاسدة أو المتعفنة للبيع مع العلم بذلك ، ولو كان الغش حاصلًا بإضافة أشياء غير مضرّة بالصحة ، والجريمة في كل الحالات جنحة ،

الثالثة - إذا غش البائع المشتري أو بالعكس في مقدار الأشياء المقتضى

تسليمها ، أو شرع في ذلك بأن يستعمل موازين أو مكاييل أو مقاييس مزورة أو آلات وزن أو كيل أو قياس غير صحيحة ، أو يستعمل طرقا أخرى عند عملية الوزن أو الكيل أو للقياس لتجعل ذلك على غير حقيقة رغما من أن الموازين أو المكاييل أو المقاييس تكون صحيحة : كن يضع قدسه على الميزان ، أو يلعب بيديه في إحدى أدوات الميزان ليغير مقدار الوزن الحقيقي أو يستعمل حيلة أخرى ليوثر زيادة في وزن أو حجم البضاعة : كأضافته مال إلى القطن ، أو مياه إلى اللبن ، أو اللحوم ، وكذلك تطبق هذه المادة على من أعطى بيانًا غير حقيقى بسببه ينوهم المشتري بأن الوزن أو الكيل مضبوطان : كن يكتب على زجاجة أن سميتها عشرون جراما مع أنها لا تسع الا ثمانية عشر مثلاً .

الاجراءات - متى وصل العلم العمدة بخبر عن مثل هذه الحوادث .

عليه أن يسمع أقوال المبلغ وشهوده ، ويسأل المتهم عما نسب إليه ،
ويضبط ما وجد معه من الأشياء أو المواد المنشوشة أو المنقشة أو الفاسدة
والأشياء التي بيعت قهراً ، ويحافظ عليها ، لتقدمها المحقق لفحصها فيما بعد .
وذكر كل ذلك بإبلاغ بوضع به انكاراً أو اعتراف المشكو منه وأسماء الشهود
وبيان الأشياء المضبوطة ، ثم يرسل الجميع للمركز مع البلاغ والأشياء
المضبوطة مختوماً عليها بالشمع الأحمر ، ويجب المبادرة بأرسالها في الحال
حتى يمكن فحصها في الوقت المناسب .

جريمة التزوير (١)

التزوير — هو تغيير الحقيقة في الأوراق أو الأشياء المنصوص عليها
بأحدى الطرق المبينة في القانون وبقصد الإضرار بالغير ،

ويستتج من المادة ١٧٤ ع أنها تعاقب على ثلاثة أمور وهي: —

(١) أن يقلد المجرم أو يزور شيئاً من الأشياء المنصوص عليها بالمادة
سواء بنفسه أو بواسطة غيره ،

(٢) استعمال هذه الأشياء مع العلم بتقليدها أو تزويرها ،

(٣) إدخال هذه الأشياء في البلاد المصرية مع العلم أيضاً بتقليدها
أو تزويرها ،

ولنقتصر الآن على الكلام في التزوير في الأوراق فنقول:

أن أركان جريمة التزوير في الأوراق أربعة وهي: —

(١) تغيير الحقيقة في ورقة محررة ،

(٢) إجراء هذا التغيير بواسطة إحدى الطرق المنصوص عليها في

القانون ،

(٣) حصول ضرر أو احتمال حصوله بسبب هذا التغيير .

(٤) القصد الجنائي وهو تية الاضرار « ر . م ١٨٢ و ١٨٣ ع . »
 الاجراءات - على العملة أن يضبط الورقة المدعى بتزويرها، والاختتام
 وأدوات الكتابة التي يمكن أن تكون استعملت في تزويرها، ويستصوب
 أن « وشر العملة على الورقة المدعى بتزويرها هو والمشتكى « أو المنسوبة
 اليه الورقة « والمشتكى في حقه حتى لا يمكن أن يقال أن العملة غيرها، أو أنها
 استبدلت بعد ضبطها كما يحصل في بعض الاحيان « ثم يسأل الطرفين
 والشهود، ويحرر بلاغا يتضمن تلك الاجراءات، ويرسله المركز مع
 المضبوطات والاشخاص الوارد ذكرهم فيه لتصرف.

الفصل الثالث

الجنح المتعلقة بالاديان - جرائم هتك العرض وفساد الاخلاق -
 جرائم القذف والسب والشتم.

الجنح المتعلقة بالاديان (١)

تنطبق المادة ١٣٨ ع على كل من يشوش على اقامة شعائر ملة أو
 احتفال ديني : بالمضايقة، أو الصراخ، مما ينافي الهدوء والطمأنينة حسب
 مقتضيات الاحوال « وتنطبق أيضا على من أراد أن يمنع اقامة هذه الشعائر
 بالقوة أو التهديد، أو عمد إلى تعطيل أقامتها، ويجب أن تكون هذه الشعائر
 لاحد الاديان التي تؤدي فرائضها في القطر المصري علانية : كالدين
 الاسلامي، والوسوى (اليهودي)، والمسيحي، وكذلك تنطبق هذه الجريمة
 على كل من خرب أو هدم أو أثلف أو شره شيئا من الرموز الدينية، أو
 اشياء أخرى لها حرمة عند أبناء ملة أو فريق من الناس : كخطبات الرسول
 صلى الله عليه وسلم، وكالصليبان، وصور القديسين « ويدخل تحت هذه

الاشياء المباني المدة لاقامه شعائر دين كلا بواب والشبابيك والمنابر ،
ويجب في هذه الجريمة أن يتوفر القصد الجنائي ،

وتتطبق أيضا على من يتهكسرة الاموات : من يعتمد القاء قذورات
على قبر ، أو ينشه ، أو يحدث به بلفا ، أو يخرج الجثة بقصد تدليسها ،
أو أتيان ما يخل باحترامها ، ويدخل أيضا تحت هذه المادة كل عمل شائن
في الحياة : كمن يأتي الفاحشة فيها ، وما يماثل ذلك ،

ومما يجب المادة ١٣٩ ع كل من طعن في أحد الاديان التي تؤدي شعائرها
هنا في القطار المصري كما تقدم ، على شريطة أن يكون الطعن باحدى طرق
النشر المنصوص عليها في المواد ١٤٨ و ١٥٠ عقوبات ، كما انها تعاقب
كل من طبع أو نشر كتابا دينيا لاحدى الاديان السابقة وحرف نصومه
عمداً تحريفا يثير من معناه ، وكذلك من قلل احتفالا دينيا في عمل أو
مجمع عوامي استهزاء به أو لينفرج عليه الحاضرون .

الاجراءات - متى علم العمدة أو قدمت اليه شكوى من هذا
القبيل ، وجب عليه المبادرة بمنع الاعتداء ، فإذا لم يوفق امتنعان بالمرکز ،
وعليه أن يحرر بلاغا مبينا لما وقع ، ويرسل الفاعل أو الفاعلين مع الشهود
إلى البلاغ إلى المركز ، وإذا استلزم الحال عمل معاينة وجب عليه أن يقوم
بمسلها ويحرر بها محضراً « أن أمكن » يرسله مع البلاغ ،
وإذا وقع الاعتداء بواسطة طبع كتب أو نشرها عليه ضبطها وإرسالها إلى المركز .

جرائم هتك العرض وفساد الاخلاق (١)
تمهيد

اجتمعت الشرائع السماوية وكذا القوانين الوضعية على وجوب تحريم

الزخيلة على اختلاف أنواعها ، أو التعرض لأفساد الأخلاق بأية صورة من الصور المبتذلة ، التي تهدم كيان الفضيلة ، وتمزق سياجها ، وتوقع صفار العقول وضمايق الإرادة في أحانييلها ، بما يودي بسمعة الأفراد ، وصحتهم ، وأموالهم ، ويحيط من شأنهم « وينلم شرف المائلات ، ويكون لهامسوا الأثر على المجموع في البلاد ،

ونشتمل أحكام جرائم هتك العرض وأفساد الأخلاق المنصوص عليها في الباب الرابع من الكتاب الثالث من قانون العقوبات الأهل على خمسة جرائم متنوعة وهي : —

(١) مواجهة أنثى بدون رضاها ،

(٢) هتك عرض بالقوة ،

(٣) تخريب الشبان على الفسق والفجور ،

(٤) الزنا ،

(٥) الفعل الفاضح ،

جريمة مواجهة الأنثى - لهذه الجريمة أركان ثلاثة وهي : —

الأولى - مواجهة أنثى ثيبا كانت أو بكرا « من المحل المعتاد » (١) ،

الثانية - عدم رضا المجنى عليها (٢) ،

الثالثة - القصد الجنائي لغرض قضاء الشهوة ،

(١) فإذا حصلت المواجهة من غير المحل المعتاد أو وقت غير ذكر كبيراً كراه أو على صغير ولو بدون إكراه اعتبر جريمة هتك عرض وانطبقت على « وقت غيري » وما قبله من غير المحل المعتاد أيضاً لأن الضريح لا يبيح ذلك .

(٢) عدم الرضاء يشمل ما إذا أكرهها بالقوة الكافية لمنع مقولمة الأنثى ، أو التهديد بما ينسب المرأة أو ادتها ، أو استعمال معها السكر والخيلة ، أو ارتكب معها الفعل وهي نائمة أو كانت في حالة غير اعتيادية كالصرع أو الإغماء أو الجنون ، أو أعطائها مواد مخدرة ، أو نومها تنويماً مقنطليسياً أو غير ذلك من أنواع إندام رضا المجنى عليها .

فلذا بدأ المقتضب في تنفيذ جريمة الوقاع وحالات دون اتمامها اسباب
لادخل لارادته فيها كحضور أحد الناس وتخليصه منها اعتبر ذلك شروطاً
مماقباً عليه ، أما اذا عدل الجاني من تلقاء نفسه عن تكميل الجريمة بعد البدء
فيها فلا يماقب على الشروع ولكن يكون ذلك جريمة هناك عرض بالقوة
منظفة على المادة ٢٣١ ع ، والظروف المشددة لجريمة الواقعة الاثني بدون
رضاهما (المعتبرة جنائية) كما نصت المادة ٢٣٠ ع : اذا كان الفاعل من
اصول الجنح عليها ، أو من المتولين تربيتها ، أو ملاحظتها ، أو ممن لهم سلطة
عليها ، أو كان خادماً بالاجرة عندها أو عند من تقدم ذكرهم .

جريمة هتك العرض بقوة أو تهديد - هتك العرض كل عمل
مغاير للآداب ماس للشرف والحياء يقع على انسان معين ذكر أو أنثى
كبيراً أو صغيراً باستعمال القوة أو التهديد سواء أتم الجاني عرضه أو لم
يتمه ، وأركان هذه الجريمة ثلاثة وهي : -

- (١) الفعل المادي المغاير للآداب الذي يقع على جسم انسان أو عرضه ،
- (٢) أن يقع هذا الفعل بالقوة أو التهديد ،
- (٣) القصد الجنائي ،

ولرفع الالتباس بين جريمة الشروع في الواقعة الاثني وجريمة هتك
العرض ، يوجه النظر الى قصد الفاعل ، فعندما يرفع الجاني ملابس انثى
بالقوة قد يكون ذلك بقصد مواقعتها وقد يكون أيضاً بقصد هتك عرضها
فقط ، ففي الحالة الاولى يكون شروعا في الواقعة وفي الحالة الثانية تكون
جريمة هتك عرض ،

أما الشروع في هتك عرض بالاكراه فشأنه شأن جريمة هتك العرض
الآتية من حيث العقوبة وذلك بنص المادة ٢٣١ ع .

جريمة هتك عرض صبي أو صبية بدون قوة أو تهديد -

قد تقع جريمة هتك العرض بغير قوة أو تهديد على صبي أو صبية لم يبلغ سن كل منها أربع عشرة سنة وفي هذه الحالة تكون الجريمة جنحة ، وإذا لم يبلغ سن المجنى عليه سبع سنوات كاملة فالجريمة جنائية ،

وإذا وقعت هذه الجريمة على صبي أو صبية يزيد سن كل منهما عن سبع سنوات ولكنه لا يبلغ أربعة عشرة سنة كاملة من أحد أصول المجنى عليه أو المتولين تربيته أو ملاحظته أو ممن لهم سلطة عليه أو من خادم عنده بالاجرة أو عند من تقدم ذكرهم كانت الجريمة جنائية م.م ٢٣٢ ع ١ .

جريمة تخريب الشبان على الفسق والفجور - تنطبق هذه

الجريمة على القوادس وغيرهم ممن يتعرضون لافساد أخلاق الشباب بآية كيفية ، والنرض منهاجاة الشباب من السقوط ، وعدم سلوك سبيل الرذيلة ، ولأنه الجريمة أركان ثلاثة وهي : -

(١) التحريض أو التسهيل أو المساعدة ،

(٢) العادة ،

(٣) القصد الجنائي .

وتقع هذه الجريمة على من لم يبلغ من العمر ثمان عشرة سنة كاملة ذكرًا كان أو أنثى ، والجريمة جنحة إلا إذا كان الناهل من أصول المجنى عليه أو المتولين تربيته أو ملاحظته أو ممن لهم سلطة عليه أو كان خادما بالاجرة عندهم أو عند من تقدم ذكرهم كنص الماد ٢٣٤ ع ٢ فانها جنائية .

جريمة الزنا - تقع جريمة الزنا من المرأة المتزوجة والرجل المتزوج

ولا تقام الدعوى على المرأة التي ثبت زناها إلا بناء على دعوى زوجها ، ولا تقام الدعوى على الزاني إلا بدعوى زوجته أيضا ، وليس للنيابة

العمومية أن تقيم الدعوى العمومية على أحد الطرفين من تلقاء نفسها ، ولا يعتبر الزوج زانياً إلا إذا زنى غير مرة « بامرأة يكون قد أعدها لذلك وفي منزل الزوجية ، أما الزوجة فتعتبر زانية ولو وقع الفعل منها مرة واحدة ولو بعيداً عن منزل الزوجية « وبسقط حق الزوج في إقامة الدعوى على زوجته متى كان زانياً طبقاً للعادة ٢٣٩ ع « وتكون جريمتين لزنا : الأولى زنا الزوجة ، والثانية زنا الزوج ،

زنا الزوجية - أركان هذه الجريمة ثلاثة :-

- (١) أن يقع الوطء ،
 - (٢) أن يكون حال قيام الزوجية ،
 - (٣) القصد الجنائي « ر . م ٢٣٦ ع » ،
- أما شريك الزوجة في الزنا فيعاقب أيضاً (١) .
- زنا الزوج - أركان هذه الجريمة ثلاثة :-

- (١) أن يكون زنى غيره مرة بامرأة أعدها لذلك ،
- (٢) أن يكون ارتكب ذلك بمنزل الزوجية ،
- (٣) القصد الجنائي « ر . م ٢٣٩ ع » .

جريمة الفعل الفاضح العلني - الغرض من العقاب على الفعل الفاضح

العلني هو المحافظة على الآداب العامة ، وقد تم هذه الجريمة ولو كان الفعل المخلل بالحياء مباحاً في ذاته ، وإركانها ثلاثة وهي : -

- (١) الفعل المادي المخلل بالحياء ،
- (٢) العلانية ،

(١) الأدلة التي تقبل وتكون حجة على المتهم بالزنا هي القبض عليه حين تلبسه بالفعل أو اعترافه بوجود مكاتب أو أوراق أخرى مكتوبة منه أو وجوده في منزل مسلم في المخلل بالخصم المحرم دم ٢٣٨ ع .

(٣) قصد الجاني،

وليس الغرض من العلانية أن تقع الجريمة في محل عمومي بل يكفي أن ترتكب في محل معرض لنظر الغير، فباشرة الزوج لزوجته في منزله مع ترك النوافذ مفتوحة بحالة تجعل في استطاعة الغير أن يراها مكونة لجريمة الفعل الفاضح العلفي مع أن العمل في ذاته مباح والمحل غير عمومي،

وليس من الضروري أن يقع الفعل الفاضح على شخص خلاف فاعله فمن يرفع ملابسه أمام الجمهور بحيث يكشف من أعضائه ما يؤذي الاحساس الأدبي العام مرتكب لجريمة الفعل الفاضح العلفي «د. م. ٢٤٠ ع ١».

جريمة الفعل الفاضح غير العلفي - يعتبر فعلا فاضحا غير علفي كل

فعل مادي وقع على أنى، أو في حضورها، غير بالغ من الفحش المبلغ الذي يجعله في صف جريمة هتك العرض، وكان ذلك بغير رضاها كالمس جسما «د. م. ٢٤١ ع ١».

الاجراءات - متى تقدمت شكوى للمدة عن أمر مما تقدم بموجب

عليه أن يستدعى الجاني عليه ويسأله عما حصل «والاسباب الداعية لذلك والأدلة والشهود المؤيدين لشكواه، والمحل الذي حصلت فيه الجريمة، وتاريخ وماعة حصولها، وطرق التحايل أو الإكراه التي يكون قد توصل بها المتهم إلى تنفيذ جريمته، ثم يبلغ المركز مباشرة تليفونيا إذا كانت الواقعة جنائية ويرسل إليه بلاغا بالحادثة أن كانت الواقعة جنحة» ويستحضر الشهود ويسألهم عن معلوماتهم، وكذا المتهم عما نسب إليه، وإذا انضح من التحقيق وجود شركاء له أو محرضين أو مساعدين وجب عليه استحضارهم وسؤالهم عن التهمة المنسوبة إليهم، ويجب عليه فحص ملابس الجاني عليه واتهم والبحث عن أسلحة أو أدوات التحفظ عليها، مع مراعاة الآداب العامة وعدم

التوسع في افشاء تفاصيل هذه الحوادث بين الاهالى حتى لا يترتب على ذلك
ثم شرف العائلات ، واثبت كل ما تقدم في محضر « ان امكن » اذا كانت
الواقعة جناية وينتظر حضور المحققين للبدء « واذا استلزم الحال عمل معاينة
عن محل الواقعة فيجريها ويمرر عنها محضرا « ان امكن » يرفقه مع باقى
الاوراق « ثم يسلم المحقق بمجرد وصوله ، اما اذا كانت الواقعة جناية فيرسل
البلاغ المحرر عنها ومحضر المعاينة والمضبوطات والافتار للمركز لتصرف.

جرائم القذف والسب والشتم (١)

القذف - عرفت المادة ٢٦١ ع القذف بأنه اسناد امور الى الغير
بواسطة احدى الطرق الميينة بالمادة ١٤٨ ع (بأبواء أى « اشارة » أو مقالات
أو صباح أو تهديد في محل أو محفل عمومي أو كان بكتابة أو مطبوعات
وصار بيع ذلك أو توزيعه أو تريضه للبيع أو عرضه في محلات أو محائل
عمومية) بحيث لو كانت هذه الامور صادقة لاجبت عقاب من اسندت
اليه بالمتوبات المقررة لتلك قانونا أو أوجبت احتقاره عند أهل وطنه :
كن ينسب الى احد الموظفين الموميين أنه اخذ رشوة في قضية زيد من
الناس ، وكن ينسب الى شخص انه سرق منزل فلان ، ويشترط لتوفر
الجريمة اجتماع اربعة شروط وهى : -

١ - اسناد امر الى الغير ،

٢ - ان يكون هذا الامر يستوجب عقابه أو احتقاره عند الناس ،

٣ - العلانية بواسطة احدى طرق النشر الميينة في المادة ١٤٨ ع والا

اعتبر اسناد الواقع مخالفة منطبة على المادة ٣٤٧ ع فقرة أولى وذلك في
حالة عدم وجود العلانية ،

٤ - القصد الجنائي وهو نية الاضرار بالمجنى عليه .

السب العلني - عرفت المادة ٢٦٥ ع السب العلني بأنه هو الذي لا يشتمل على اسناد واقعة معينة ، بل كان مشتملا على اسناد عيب معين ؛ أو على خدش الناموس أو الاعتبار بأي كيفية كانت من الاحوال الميئنة بالمادة ١٤٨ ع ومنوضع كلا منها فيما يلي :-

العيب المعلن - كمن ينسب الى أحد الموظفين العموميين انه مرتشي
وكن ينسب الى أحد الاشخاص انه سكير وفاسق .
خدش الناموس اي (الشرف) - كمن ينسب الى شخص انه
عديم القمة .

خدش الاعتبار اي (المنزلة) - كمن ينسب الى تاجر انه غشاش
وأركان هذه الجريمة أربعة وهي :-

(١) اسناد عيب معين أو خدش الناموس أو الاعتبار بأي كيفية
كانت ،

(٢) توجيه السب الى شخص أو أشخاص معينين ،

(٣) ان يكون باحدى الطرق العلانية المنصوص عليها في القانون ،

(٤) أن يكون بقصد جنائي .

السب الغير علني - هو الذي نقصت منه العلانية بأن يكون ارتكب

بتغير واسطة احدى طرق النشر المنصوص عليها « وهو مخالفة اذا توفرت
شروطها .

الشتم - هو اهانة شخص بالفاظ جارحة لاحساسه بما لا يدخل فيها

تقدم ايضاحه من القذف والسب : كمن يلعن الوالدین أو أحدهما بأن يقول

مثلا فلان « ابن كلب » ويعتبر ذلك مخالفة ،

وبما أن الشاتم بمقوية المخالفة كحالة السب غير العلى « ر. م. ٣٤٧ ع » ،
ويشترط في هذه الحالة أن يكون الشاتم مبتدرا للغير بالشتم ، فإذا كان في
حالة الرد على الغير فلا جريمة .

الاجراءات - متى تقدمت العمدة شكوى عن حصول قذف أو سب
على أو غير على أو شتم « وجب عليه أن يصلح بين الطرفين ، فإذا لم
يوفق وأصر الشاكى على شكواه ، وجب عليه تبليغ المركز بأن يحور بلافا
شاملا للبيانات السابق ذكرها في جريمة الضرب المنصوص عنها فيها تقدم
بالصحيفة ٢٠٧ مضافا إليها ألفاظ القذف أو السب أو الشتم المقول بصورتها
من المشكو في حقه ، وفي النهاية يرسل البلاغ والانسار الى المركز لتصرف .

الفصل الرابع

المخالفات والصلح فيها

وجوب التبليغ عن المخالفات - يجب على العمدة أن يبلغ المركز
في الحال عن المخالفات التي تحصل في بلدة كالشروع في بناء عربة بدون
ترخيص من السلطة صاحبة الشأن ، أو حرق قنات الطوب بالقرب من
المساكن « أو فتح محل عمومي (١) « أو محل بيع بقالة ، أو غاز ، أو خلافه ،
« بدون رخصة » ، وبعد العمدة مقصراً إذا أهمل في التبليغ ، ومتى ثبت
للمركز ذلك « يكتب محضرا اداريا ضده للنظر في مجازاته على هذا التقصير .
حكمة الصلح في المخالفات - توجد بعض مخالفات بسيطة توخى

(١) راجع بيان أنواع المخالفات العمومية بالصحيفة ٧٩ بالفصل الخامس عشر
بالكتاب الثاني .

القانون السهولة في الوصول الى الغاية المقصودة من رفع الدعوى العمومية.
يشأنها من غير رفعها بالفعل بالنسبة لعدم أهميتها من جهة ولتوفير المتاعب.
والمصاريف التي ينكبدها المتهم والشهود من جهة أخرى، فاشتراط أن يدفع
الشخص الذي تقع منه مخالفة ويريد أن يتخلص من الدعوى العمومية قيمة
الصلح عنها، وهي مبلغ خمسة عشر قرشا، وذلك قبل الجلسة، وعلى كل
حال في مدة ثمانية أيام من يوم علمه بأول حل من الاجراءات في الدعوى،
وأن يأخذ قسيمة بالمبلغ المدفوع اما الى خزينة المحكمة، أو الى النيابة،
واما الى أي مأمور من مأموري الضبطية القضائية مرخص له بذلك من
وزير المحاسبة (راجع للدتين ٤٧ و ٤٦ ج).

المخالفات التي لا يجوز الصلح فيها - نصت المادة ٤٦ ج على انه

يجوز الصلح في مواد المخالفات الآتي الاحوال الثلاثة الآتية :-

- (١) متى كان القانون قد نص على عقوبة للمخالفة غير عقوبة الغرامة.
- (٢) اذا كانت المخالفة من مخالفات اللوائح الخاصة بالحملات العمومية.
- (٣) اذا كان الشخص الذي وقعت منه المخالفة قد حكم عليه في مخالفة
أخرى، أو دفع قيمة الصلح في خلال ثلاثة اشهر السابقة على وقوع المخالفة
المنسوبة اليه.

ما يترتب على الصلح في المخالفات - نصت المادة ٤٨ ج على

انه في الاحوال التي يقبل فيها الصلح، تنقضى الدعوى العمومية بدفع مبلغ
الصلح.

وعلى ذلك ليس لمن اضررت به المخالفة ان يرفع الدعوى الى المحكمة
بتكليف منه مباشرة، بل له فقط حق في رفع دعوى مدنية بطلب
التعويض.

الباب السابع

الاجراءات في حالة حصول بعض حوادث معينة

الاجراءات نحو المصابين

يجب على المدة والشيخ والطبيب تقديم المساعدة اللازمة في الحال لأي شخص وجد مصاباً بجروح أو ضربات أو غيرها أو كان غائباً عن صوابه بسبب السكر أو خلافه ، كالصرع أو أكل دائرة مثلاً ، وينقله إلى أقرب محل يمكن عمل الاسعافات اللازمة اليه : كقرب صيدلية أو مستشفى « أو عيادة طبيب ، مع استعمال أحسن وسائل النقل التي يمكن الحصول عليها وفي حالة عدم وجود محلات من هذه « فانه يستدعى في الحال حلاق ، الصحة لعمل الاسعافات الوقتية الممكنة « (وبراى انه في بعض الاحوال لا يستحسن نقل المصاب قبل حضور مفتش الصحة ، أو أى طبيب آخر لعمل الاسعافات الطبية اللازمة ، ولا سيما اذا كان الشخص مصاباً باصابات جسيمة أو بجروحاً بايضا ، وفي هذه الحالة يحظر المركز لينتدب طبيب الصحة لقيام محل وجود المصاب ، « ولا تنطبق هذه الحالة على المدن تتوفر وسائل النقل السريع المريح بواسطة جماعة الاسعاف «) ويجب على المدة أن يحظر المركز فوراً بإشارة تليفونية ويبين في بلاغه الحالة التي كان عليها المصاب ، والجروح والاصابات والظروف التي وجد بها وما صار أجراؤه له .

الاجراءات نحو جثث الموتى

يقع ما سبق تفصيله بالصحيفة ٢٥٣ بالفصل الاول من الباب السادس .

الاجراءات في حالة تغيب شخص

مضى بلغ العدة أو علم بغياب شخص غيبا لم يعتده ، ولم يعرف
سبب لغيابه « وجب عليه أن يخطر المركز تليفونيا ، وينحري عن حالة
التغيب ، ويستفهم من ذويه عن اسمه ولقبه المشهور به وسنه ومهنته ولونه
وأوصاف جسمه من طول أو قصر وسن أو اعتدال أو نحافة وما شابه
ذلك ، وعن العلامات المميزة له « أن وجدت » وعن ملابسه وقت غيابه
والجهة التي تغيب فيها بالتقريب ، وتاريخ تغيبه ، وما كان معه من الثغود
أو الاشياء الاخرى « وعما له من العلاقات مع الغير ، وسبب تغيبه « أن
كان مسلما » وعما اذا كان قد ترك البلد وحده أو معه أحد « وعن اعتاد
مرافقته ، وعن له صلة به في جهات اخرى ، وعما اذا كان قد خرج نهارا أو ليلا
وبالجملة كل ما يهم الوقوف عليه من البيانات التي قد تؤدي الى معرفة
أسباب غيابه : كوجود خصومة بينه وبين آخرين ، أو أن النائب سعى للسبر
ومن اعتادوا الاجتماع بالاشرار ، وأن كانت له صورة في توغرافية يحصل
عليها ويقدمها مع المعلومات التي يكون توصل اليها الى المركز.

ما يتبع نحو المتغيبين عند وجودهم

يجب على العدة أن يبحث في دائرة اختصاصه عن الاشخاص
المتغيبين المندرجة أسماؤهم ، وأوصافهم بالنشرة الادارية ، فإذا وجد النائب
على قيد الحياة في البلد « وجب عليه أن يخطر عنه المركز ببلاغ يبين فيه
كيفية وجوده وأحواله عن أسباب غيابه ، وينفذ الاوامر التي ترد بشأنه ،
أما اذا وجد ميتا لأسباب طبيعية أو عرضية ، فيخطر المركز في
الحال تليفونيا بذلك « وفي كان الموت عرضيا فيبادر باتخاذ الاجراءات

السابق ايضاحها بالباب السادس ، ويجب المحافظة على الملابس والاشياء التي توجد مع الجثث المجهولة ، لأنها تكون في الغالب من الاسباب المهمة التي توصل لمعرفة صاحب الجثة خصوصا اذا بدأت في حالة التعفن الرمي .

الباب الثامن

بحث في المحاكم الاهلية

تمهيد

كان القضاء قبل سنة ١٨٥٦ م يرجع أمره الى الشريعة الاسلامية الغراء ، وفي السنة المذكورة استبدل هذا النظام في عهد المغفور له سعيد باشا بإنشاء محاكم أطلق عليها اسم (مجالس محلية) ، ولما أنشئت المحاكم المختلطة سنة ١٨٦٩ م ، رأت الحكومة المصرية ان الحاجة ماسة الى ترقية نظام المجالس المحلية لتتصير في مستوى المحاكم المختلطة وليستعاض به عنها ومن المحاكم القنصلية ، فأنشئت المحاكم الاهلية في عهد المغفور له بوفيق باشا بالوجه البحري سنة ١٨٨٣ م وبالوجه القبلي سنة ١٨٨٩ م ، واستمرت الى وقتنا الحاضر وهي تصدر أحكامها باسم حضرة صاحب الجلالة ملك مصر ، وذلك طبقا لنصوص القوانين والأوامر واللوائح ، فإذا لم يوجد نص صريح وجب الحكم بقتضى قواعد العدل ، وفي المواد التجارية يراعى العرف علاوة على القواعد المتقدمة ، ومسموح لجميع أفراد الناس حضور المرافعات بجلوسات المحاكم على قدر مانع قاعة الجلسة مع عدم الاخلال بالنظام ، ويجوز للمحكمة ان تقرر جعل الجلسة سرية مراعاة للأداب او المحافظة على النظام العام ،

وتقسم المحاكم الاهلية الى محاكم جنائية ومحاكم مدنية ، وهذه الاخيرة خارجة عن موضوع بحثنا .

المحاكم الجنائية

المحاكم الجنائية - هي التي تنظر وتحكم في الدعاوى الجنائية التي تقام على أى شخص خاضع لقضاء المحاكم الاهلية ، من الوطنيين والاجانب الغير ممتازين (١) ، يرتكب في القطر المصري جريمة متصوصا عليها في قانون العقوبات الاهلي (٢)

أقسام المحاكم الجنائية - تنقسم الى محاكم أول درجة ومحاكم

ثاني درجة :

(١) راجع الاجانب الممتازين والاعراضات في شأنهم بالباب التاسع .

(٢) وتسري ايضا احكام قانون العقوبات الاهلي على :-

اولا - كل من ارتكب في خارج القطر فعلا يجعله فاعلا او شريكا في جريمة وقعت كلها او بعضها في القطر المصري ،

ثانيا - كل من ارتكب في خارج القطر :-

(أ) جريمة مخلة بأمن الحكومة مما نص عليه في البابين الاول والثاني من الكتاب الثاني
در م . م ٧٠ - ٨٨ ع ٤٠٠ ،

(ب) جريمة تزوير مما نص عليه في المادة ١٧٤ ع ١ ،

(ج) جريمة تزييف مسكوكات مما نص عليه في المادتين ١٧٠ و ١٧١ ع ١٧١ ح ١
المسكوكات متداولة قانونا في القطر المصري .

ثالثا - كل مصري تابع للحكومة المحلية ارتكب وهو خارج القطر فعلا يعتبر جنائيا او جنحة في قانون العقوبات الاهلي مما يقبض العقوبة احكاما اذا عاد الى القطر وكان الفعل معايبا عليه ، يعقبي قانون البلد الذي ارتكبه فيه .

ملحوظة - يسري ما جاء بالفقرتين الاوليتين على المصريين والاجانب الغير ممتازين علي السواء ، ما جاء بالفقرة الثالثة فلا يسري الاهلي المصريين ومن هم في عدادهم يقتضي قانون الجنسية المصرية دون الاجانب الغير ممتازين .

محاكم أول درجة

محكم أول درجة - هي التي تصدر في الدعوى المحكم الأول فيها ويسمى بالمحكم الابتدائي ، وهي محاكم الاخطاط والمحاكم المركزية ، ومحاكم الاحداث ، والمحاكم الجزئية ، وسنتكلم على كل منها فيما يأتي :-

(١) محكم الاخطاط (١) : كان من حق العمدة ان يحكم في بعض المواد الجنائية بدفع غرامة قدرها خمسة عشر قرشا ، او بالحبس مدة لا تزيد عن أربعة وعشرين ساعة ، وذلك بموجب المادتين التاسعة والعاشره والفقرة الثانية من المادة الحادية عشر من الامر العالي الصادر في ١٦ مارس سنة ١٨٩٥ ، وكذلك بموجب الامر العالي رقم ٢٨ ابريل سنة ١٨٩٨ كان يختص عمدة البلاد الذين يمينهم لذلك وزير الحقاية بناء على طلب وزير الداخلية بالمحكم في المنازعات المتعلقة بالديون والمنقولات التي لا تتجاوز قيمتها مائة قرش صاغ ، الحاصلة بين أهالي ناحية واحدة او جهة نواح داخلية في دائرة اختصاص عمدة واحد ،

ولكن ابطال سريان هذا الاختصاص للعمد صدور القانون رقم ١١ رقم ٨ بويو سنة ١٩١٢ الذي بمقتضاه انشئت محاكم الاخطاط وذلك لتقريب مرا كز القضاء الى المتقاضين بالاقليم في الدعوى البسيطة ، وتقليل نفقات المقاضاة على المتقاضين بوسائلها ، وتخفيف عبء الاعمال عن انتماء الجزئيين حتى يتفرغوا للنظر في الدعوى المهمة ،

وتشكل محكم الاخطاط بمقتضى قرارات تصدرها وزارة الحقاية ، وتتألف من ثلاثة من الاعيان يكون أحدهم رئيسا ، ولها عضوان احتياطيان

(١) من واجبات العمدة ان يعلن الاشخاص سواء كانوا منهمين او مشهودا الى محكمة الخط بناء على طلب المدعي المدني او المحكمة وان ينفذ احكامها ووظيفته لديها كوظيفة المحضرين فيما يخص بالمحاكم الاهلية والمخططة .

يجلسان للقضاء عند غياب أحد الأعضاء الأصليين ويكون أمينهم بقرار من وزير الداخلية ، وينتخبون من قوائم تحرر سنويا بمعرفة النائب العمومي والمدير ورئيس المحكمة الابتدائية ، وتشتمل كل قائمة خط على أسماء عشرة من الأعيان على الأكثر وستة على الأقل ممن تتوفر فيهم الشروط (١) وهي تحسم في جميع الخلافات التي يعاقب عليها بقراءة لا تتجاوز خمسة وعشرين قرشا أو بالحبس مدة لا تزيد عن أربعة وعشرين ساعة .

(٢) المحاكم المركزية : أنشئت في ١٤ فبراير سنة ١٩٠٤ لتعاون

المحاكم الجزئية ، وكانت موجودة في عموم جهات القطر ، ولسكنها الفيت من جميع المراكز عند إنشاء محاكم الاخطاط فيها وأصبح وجودها الآن قاصراً على الأقسام بالمحافظات ، ويتولى القضاء فيها قاض ينتدب لها من قضاة المحاكم الجزئية أو المحاكم الابتدائية ، وتختص بالنظر في بعض قضايا الجناح وأغلب قضايا الخلافات ، وله كل السلطة التي لقاضي الجزئي بشرط أن لا يحكم بالحبس لمدة تزيد عن ثلاثة شهور أو بغرامة تزيد عن عشرة جنيهات مصرية ، ويؤدي أعمال النيابة فيها أحد مأموري الضبطية القضائية ، ينتدبه لذلك وزير الداخلية ، ويكون في الغالب من ضباط البوليس .

(٣) محاكم الأحداث : أنشئت في ٢٨ مارس سنة ١٩٠٥ بمدينة

القاهرة والاسكندرية ويتولى القضاء فيها أحد قضاة المحكمة الابتدائية ، وتختص بالنظر في الخلافات والجناح التي تقع من الأحداث في دائرة المدينتين .

(١) يشترط في عضو محكمة الخط أن يكون بالغاً من العمر ٢٥ سنة محسناً للقراءة والكتابة مسروفاً بالتمتاع والوجاهة وله أملاك في الخط ولا يكون موظفاً بالحكومة ولا ضابطاً بالجيش العامل ولا مأذوناً ، ولكن يجوز بصفة استثنائية قبول العمدة والشارخ ، ولا يكون محكوماً عليه بمقربة لجناية أو سرقة أو تزوير أو خيانة أمانة أو نصب أو تقاليس .

للمد كورتين ، أى الاحداث الذين يزيد منهم من سبع سنوات ويقل
عن خمس عشرة سنة ، ذ كوراً كالوا أو اناثاً ، أما فى حالة انهام أحد
الاحداث بجنابة فانه يحال على محكمة الجنائيات .

(٤) المحاكم الجزئية : وتسمى أيضاً د بمحاكم المحالفات والجنح ، وتوجد
فى المراكز ماعدا مركز الدر ، وفى جميع المدن ، ويتولى القضاء فى كل
محكمة قاض واحد ينتدب بمعرفة وزير المحافاة من بين قضاة المحكمة
الابتدائية التابعة لها هذه المحكمة ، وتختص بالنظر فى جميع المحالفات والجنح
ماعدا مخالفات محاكم الاخطاط وجنح الصحافة والنشر .

محاكم ثاني درجة

محاكم ثاى درجة - هى التى تصدر فى الدعوى المحكم الثانى فيها ،
ويسمى بالمحكم الاستئنافى ، وهى بحسب الاحوال : أما المحكم الجزئية ،
أو المحاكم الكلية ، أو دائرة المحالفات المستأنفة ، ومستكم على كل منها
غيا يأتى : --

المحاكم الجزئية : تشكل من قاض واحد كما كانت منقطة بهيئة محكمة
أول درجة ، وتختص بالنظر فى أحكام الحبس الصادرة فى المحالفات من
محاكم الاخطاط ، ويكون الاستئناف من الشخص المحكوم عليه فقط .
المحاكم الكلية : توجد بمواصم المديرات الكبرى ، وتشكل من
ثلاثة قضاة وتنظر فى الاحكام الصادرة من محاكم المراكز والمحاكم الجزئية
ويرفع الاستئناف من النيابة أو المحكوم عليه أو المدعى بالحقوق المدنية .
دائرة المحالفات المستأنفة : هى واحدة لمصر القطر ومقرها مدينة
القاهرة ، وتشكل بمحكمة الاستئناف العليا من ثلاثة مستشارين ، وتختص

بالنظر في الاحكام الصادرة في مخالفات الحالات المقلقة بالراحة واضطراب
والخضرة بالسعة العمومية ، وفي مخالفات التنظيم وغير ذلك مما نصت عليه
القوانين والقرارات ، ويرفع الاستئناف من النيابة أو المحكوم عليه أو للمدعى
بالحقوق المدنية .

محاكم الجنايات

انشئت محاكم الجنايات في ١٢ يناير سنة ١٩٠٥ م وقدم المتهمون
قبل احوالهم عليها الى قاضي الاحوال (١) ، وهي تنعقد في مدينتي
القاهرة والاسكندرية وفي كل عاصمة مديرية بها محكمة ابتدائية ، وتشكل
من ثلاثة من مستشاري محكمة الاستئناف ، ويختص بالنظر في الجرائم
المحددة من الجنايات ، وجنح الصحافة والنشر ، طبقا للقانون رقم ٢٧ الصادر
في سنة ١٩١٠ م ،

وهي وان كانت تصدر اول حكم في الجنايات ، الا ان حكمها نهائي
لا يجوز الطعن فيه بطريق الاستئناف ، وبذلك تخرج من نظام المرحلتين
المتتبعتين .

محكمة النقض والابرار

محكمة النقض والابرار - مقرها محكمة الاستئناف العليا بمدينة
القاهرة ، وتشكل من خمسة مستشارين ، وتنظر في الطعون المقدمة من
الاحكام النهائية الصادرة في قضايا الجنح والجنايات ، وهي لا تتعرض
لبعض الوقائع من جهة الثبوت وعدمه ، بل تبحث الحكم من الوجهة
القانونية فقط فان وجدته مستوفيا للشروط القانونية ، رفضت طلب النقض

(١) كل قضية جنائية حلتها النيابة ينظرها قاضي الاحوال قبل تقديمها لمحكمة الجنايات ويتنوب
هذا الغرض من كل محكمة ابتدائية بقرار يصدره وزير الحفانية قاض أو أكثر للاطلاع
ويجوز لهؤلاء القضاة التنقل حسب مقتضيات الصلابة «م» ٩ من القانون رقم ٤ الصادر في ١٢
يناير سنة ١٩٠٥ .

والاحكام بما تراه ، ويجوز النيابة والتميم بالحقوق المدنية أن يعطى الطريق للنقض والايام في الاحكام النهائية.

الباب التاسع

الاجانب الممتازون والاجراءات في شأنهم
الاجانب الممتازون - هم رعايا الدول الاجنبية المماسلون على

امتيازات باقصر المصري بمقتضى قوانين أو معاهدات أو عادات مرعية فيصلهم غير خاضعين لقضاء المحاكم الاهلية ولا تسرى عليهم احكام قانون العقوبات المصري ، وبمقتضى الامتيازات لا يحاكمون الا امام قنصليتهم أو امام الحاكم المختلطة .

رعايا الدول الممتازة - هم الانكليز والفرنساويون والاطاليون -
والالمانيون والنمساويون والمجريون والروسيون^(١) والبلجيكيون -

(١) بعد انتهاء الحرب الاوربية العظمى طرأت ظروف جديدة على مسألة رعايا الدول التي خرجت مغتربة من هذه الحرب وستصل ذلك فيما يأتي :-
١ - كان رعايا المانيا والنمسا والمجر قبل سنة ١٩١٤ يشتمون بالامتيازات الاجنبية ولكن بعد انتهاء الحرب الاوربية العظمى وايرام معاهدة الصلح في فرساي صدرت اوامر لبوليس بإزالة التهمين من رعايا الدول المذكورة على محكمة مخصوصة بتصلية انكسار الا أن ذلك لم يدم طويلا فقد صدرت أخيراً تعليمات باعتبار المحكمة المختصة المذكورة في حكم المظافة فاصبحوا يحالون الآن على المحاكم الاهلية «في المسائل الجنائية» ولا يزال أمرهم موضع النظر ولم يفصل فيه بمسقة نهائية .

ب - قد اختلف من الامبراطورية النمساوية بعض اجزائها فالتى انقسم منها الى ايطاليا صار حكمه حكم الايطاليين « ينسج رعاياهم بالامتيازات » والتي انقسم منها الى الصرب صار حكمه حكم الصربيين « يعامل كرعايا الحكومة المحلية » ،

وبالمثل الدول المنشأة حديثا بعد انفصالها من غيرها كتشكوسلواكيا التي انفصلت عن الامبراطورية النمساوية ورومانيا التي انفصلت عن الروس والمانيا فاعز رعاياها ياملون

والثانيون - والاسبانيون - والبرتغاليون - والامريكيون من الولايات المتحدة - والهولنديون - والسويديون - والنرويجيون - والرومانيون - واليونانيون - وما يعلم من وزارة الخارجية (١) .

ويعامل أسوة بهم من يقيم في القطر المصري من الاهال المشركين بحماية تلك الدول ، والتابعين لها : كالمندوب لانكرا والطرابلسيين لاطاليا والنورسيين لفرنسا ،

ويعامل أسوة بهم أيضا المصري طول مدة خمسته في إحدى الجهات القنصلية أو اذا اشقى الى دولة أجنبية .

واجبات العهدة نحو الاجانب الممتازين

في الحوادث - عند حصول أى حادثة تختص بأحد رعايا الدول الاجنبية - يجب على العهدة أن يبادر باخطار المركز بإشادة تليفونية لانتفاذ مايلزم ، واذا كانت الحادثة جنائية أو جنحة مهددة للامن العام ، كما قتل والحريق عمدا ، والسرقات وغيرها ، فعلاوة على التبليغ يجب عليه أن

كرعايا الحكومة المحلية .

ج - الروسيون هم من ذوي الامتيازات الآن حكومتهم الحالية (السوفيت) غير ممثلة في مصر حيث انه بتاريخ ٦ اكتوبر سنة ١٩٢٣ قرر مجلس الوزراء عدم الاعتراف بالتمثيل السيلسي القنصلي الروسي وإلغاء الاطاعة الشهرية التي كانت تصرف من الخزانة المصرية مدة الحرب الاوربية المظمية الى المسيوسيمروف .

(٢) الروس « الايرانيون » هم نصف متمتعين بالامتيازات لانهم يتبعون كون أمام قنصلهم في الجرائم التي تقع من بعضهم على بعض اما اذا اشتهر في الجريمة شخص من جنسية أخرى وكذا في المخالفات ولوائح البوليس فصرى عليهم الاجراءات المتبعة عند الرعايا المحليين بشرط اغتالز القنصلية الايرانية عن ميناء التفتيشات والمحاكمات متى اذا جاءت ترسل مندوبا لعضود فقط بدون أن يكون له رأي فيها ، اما في المسائل المدنية فصرى القنصلي عليهم أمام الحاكم المحطة .

يتخذ الاجراءات الحاسمة لاعادة النظام ومنع الاضطراب » وبمحافظة على الآثار الموجودة بمحل الحادثة بالكيفية الميئة بالباب الرابع » وذلك لحين وصول المحقق .

عند حضور القنصل - اذا اتفق حضور القنصل أو مندوب القنصلية التابع اليها المتهمة بمحل الحادثة « فبلى المدة أن يخطر المركز في الحال ليتولى معرفته تسليم المتهمة اليه » اذا كان مقبوضا عليه « أما يستمر المدة في تحرياته للوقوف على الحقيقة ، ثم يبعث بها الى المركز كي يعيها على القنصل بواسطة المديرية .

احوال ضبط المتهمة الاجنبى - يسوغ قانونا القاء القبض على كل شخص تابع للدولة اجنبية ، اذا كان متلبسا بالجناية « او كان مطلوباً بالبحث عنه بأمر القنصل التابع له لجناية أو جنحة او تمكها ، ويجب لرسال من يضبط الى مركز البوليس حالا ، ومنه الى القنصلاتو التابع لها بأسرع ما يمكن ، ولا يسوغ في أى حال من الاحوال تأخير إرساله زيادة على ٢٤ ساعة ، وتحسب مدة الأربع وعشرين ساعة هذه من وقت القاء القبض على المتهمة لداية وقت تسليمه الى القنصلية .

أحوال دخول مساكن الاجانب - لا يسوغ دخول محل سكن (١)

احد رعايا الدول الاجنبية بدون حضور مندوب من القنصلاتو الا عند الاستغاثة من الداخل بطلب المساعدة ، لو عند حدوث حريق ، او ثورق ، او اذا صرح لهم صاحب المنزل بالدخول من تلقاء ذاته ، وعندما يسمح الاجنبى

(١) زاد بملء « محل السكن » البيت وما يتبعه من المحظوظ كالأبنية الخارجة والاحواش والجنان والحلات المنصبة بها الحاجة بالاسوار ، وأما خلاف هذه الاملاك فلا يدخل تحت تلك الميزة ، ولا يتوقف البوليس من تنفيذ اجراءاته في الاماكن الخارجة عن « محل السكن » .

بالدخول في منزله يجب الحصول منه على تصريح كتابي بهذا الشأن .
محضر تفتيش السكن - يجب على الموظف للكلف بالدخول
 الى محل السكن في الظروف الاستثنائية السابق بيانها ، وكذلك يجب على
 العمدة والمشايع الذين يكونون حاضرين معه ، ان يحرروا محضراً عما اجروه
 ثم يرسلوا هذا المحضر حالاً الى رئيسهم وهو يبعث به فوراً الى القنصلان
 الاقرب لمحل الحادثة .

الاجراءات عند التجاء الجاني لمنزل الاجنبي - اذا وجد الجاني
 في منزل احد رعايا الدول الاجنبية ، او التجأ اليه ، وتوقف صاحب المنزل
 عن تسليمه ، يجب الاحاطة بالمنزل من كل جهاته بقوة كافية من رجال
 الحفظ ، وللحفظ عليه واتخاذ الطرق اللازمة لمنع الجاني من الفرار ، وفي الوقت
 نفسه يحظر المراكز تليفونيا في الحال لاتخاذ الاجراءات القانونية بموجب ضبط الجاني .
الاجراءات عند الاشتباه في الاجنبي - اذا ظهرت شبهات قوية
 ضد احد الاجانب في كونه ارتكب جريمة او جنحة معينة فعلى العمدة ان يبلغ
 لمركز عنه بطريقة سرية ، ويتخذ الاحتياطات الفبر محسوسة لعدم تمكنه
 من الهروب ، حتى يصدر له الامر بما يتبعه نحوه .

وفي هذه الحالة يتخبر البوليس بطريقة سرية أيضاً وبكل حذر مع
 القنصلان وصاحبة الشأن ، فاذا لم تمنع في ضبطه أصدر المركز الامر بذلك
 الى العمدة او لمن ينتدبه لاقاء القبض على المتهم وارساله الى المركز في
 الحال ، نوضعه تحت تصرف قنصله بدون تأخير .

اجراءات البوليس نحو الاجانب

يخول لبوليس التدخل في الجرائم التي تقع من الاجانب : -

- (١) إذا كانت الجريمة مخالفة ،
 - (٢) إذا كانت الجريمة موهدة للامن العام ،
 - (٣) إذا كان المجهن عليه وطنيا أى أحد رعايا الحكومة المحلية ،
- وسنين فى الجدول الآتى مايقع فى الشكاوى ، سواء كانت مقدمة
من اجانب ضد بعضهم ، أو ضد وطنيين ، أو بالعكس .



الشكاوى المتعلقة بالأجانب وكيفية التصرف فيها

نوع الجريمة	جنسية المشتكى عليه	جنسية المشتكى عليه	الاجراءات	ملاحظات
خيانة	وطني	اجنبي	بحرر المخضر ووصل قنينة الخطية	
خيانة	اجنبي	اجنبي	بحرر المخضر ووصل قنينة الخطية	
خيانة	اجنبي	وطني	بحرر المخضر ووصل قنينة الاطية	
جريمة لوجانية	وطني	اجنبي	بحرر المخضر من صور بين احد احوالهم لاقضية التاج لما التهمهم بواسطة المحافظة أو المديرية والأخرى تحتفظها الرجوع اليها من التاج	ما عدا قضايا التنازل عنها من الخصائص المحيطة بالخطية وكذلك التي لا تعلق بها غير التنازل عنها
جريمة لوجانية	اجنبي	اجنبي	بحرر المخضر من صور بين احد احوالهم لاقضية التاج لما التهمهم بواسطة المحافظة أو المديرية والأخرى تحتفظها الرجوع اليها من التاج	ما عدا قضايا التنازل عنها من الخصائص المحيطة بالخطية وكذلك التي لا تعلق بها غير التنازل عنها
جريمة لوجانية	اجنبي	اجنبي	بهم البوايس المشتكى عليه لاقضية التاج لما التهمهم بواسطة المحافظة أو المديرية والأخرى تحتفظها الرجوع اليها من التاج	بهم البوايس المشتكى عليه لاقضية التاج لما التهمهم بواسطة المحافظة أو المديرية والأخرى تحتفظها الرجوع اليها من التاج
جريمة لوجانية	اجنبي	وطني	بحرر المخضر ووصل قنينة الاطية	

ملحوظة : - في حالة عدم جنسية الاجانب المتهمين أو المصابين في جريمة واحدة أو المحافظة أو المديرية ترسل نسخة من كل من الأوراق السابق ذكرها الى كل القنصليات التابعة لها.

- قد تم بموئنه تعالى جمع هذه الرسالة في ٢٦ جاد أول ■
- سنة ١٣٤٢ الموافق ٣ يناير سنة ١٩٢٤ في ظل حضرة ■
- صاحب الجلالة للمعظم الملك فؤاد الاول أدام الله ملكه،
- وأعلى دولته وقوى شوكته وأقر عيني به بحضرة صاحب،
- السيف والى عهد الامير فاروق حفظه الله أمين «

تقاريط الرسالة

كنا في أثناء طبع الرسالة قد تشرفنا باهداء الملازم الى يتم طبعها تباداً
لبعض حضرات العلماء والفضلاء القانونيين والاداريين ورجال التعليم
والتهذيب ليتفضلوا بملاحظاتهم عليها وابداء آرائهم السديدة فيها لتكون
في موضع ثقة كل مطلع عليها فتفضل حضراتهم فشرفوني بتقريظ هذه
الرسالة وان لم أكن أهلاً لكل هذه الأنابة منهم فجزاهم الله عني
خير الجزاء،

وقد ذكرنا هذه التقاريط في ختام الرسالة ليكون ختامها مسكناً جاء
مربية بحسب توارخ ورودها البنا وهي كما يأتي ١ -

- ١ -

رأى مؤلف هذا الدليل أثناء قيامه بطبعه ان يبحث في ملازمه تباداً
فكنت أنصفها بالذة واقنى أن تلك الارشادات القيمة ينتهي السرور
منسباً أن تلازمي الملازم زمناً غير قليل ولكن هذه الامنية لم تتحقق
لذا فاجاني أخيراً بقوله انه اقرب من وضع الفهرست وبذا كرتي بما كنت
فرضته على نفسي وهو اهداء رأي وملاحظتي بصدد هذا الكتاب،
وبشهادة الله أن لامة يني وبين المؤلف وان المعرفة يضنا لا تتجاوز
حد السماع ومن ثم سيكون حكى منزها عن كل غاية وراجعا الى وحى
الضمير ليس الا،

يظهر لي ان حضرة اليرزباشي على حلى افندي يتنازع ملكة النقد
وقوة الملاحظة، ويخيل لي انه جمع بين العلم والعمل بحيث أصبح أهلاً لما
تصدي له، الا وهو وضع مرشد أمين يكون خير معاون للعاملين في شئون
الامن العام في البلاد، وهي شئون جدية بالعناية كما لا يخفى،

ولأن وقد أصبحنا بحمد الله متمتعين بالاستقلال بأمورنا نكون
الحاجة أمس إلى الاهتمام بما يتطلبه الأمن العام من حيث تنظيم الطرائق
في ضبط الوقائع وضمان المصلحة على الأجرام صيانة للأعراض والأرواح
والأموال التي هي أمهات الأمور التي ينبغي بها في كل مملكة من مملكة
والظاهر أن واضح هذا الدليل لاحظ هذا الغرض الأسمى وقد تكفل عمله
بالإجماع فيما اعتقد.

لم يكتب المؤلف بالتعليق على المواد القانونية والنصوص التشريعية
وهو ما يكون جافاً مملاً بل شفع ذلك بشيء كثير على سبيل الشرح والبيان
وارد في هذا بالأمثلة العملية وبمختلف النماذج والرسوم الشكلية إلى غير ذلك
كما يراه في نفس القارئ إقبالاً على المطالعة وهي طريقة تكفل الاستفادة
على خير الوجه.

أما أسلوب الكتاب فإنه والحق يقال حسن سهل مقبول تدرج
العام وترضاه الخاصة.

ومما زاد إعجابي بهذا الدليل الوافي - وسيجزله في نفس المطلع
منزلة سامية - كونه قد جاء متعللاً ببعض الآيات القرآنية والأحاديث النبوية
والآثار المروية وقد استند بها في المكان المناسب حذاً على الفضائل
ولو شأنا إلى مكارم الأخلاق.

وقد لاحظت أن المؤلف على سعة اطلاعه وكثرة اختياره للأمور التي
أبهرى لها لم يقتصر على ما كان لديه من المعلومات بل لجأ إلى مراجع شتى كما
رجع إلى طائفة من كبار الموثقين ذوي العلم والدراية ليستمد من ينابيع
معارفهم ما ربما يكون قد غاب عن مختلف المعارف الفنية.

وفي اعتقادي أن هذا الدليل جمع فأوعى وأنه خير معين للقائمين بأمور
الأمن العام من رجال الضبطية القضائية على اختلاف أنواعهم.

ويبقى انه اتفق في هذا السبيل من وقته وراحته ما يستحق الذكر
ويستوجب الشكر،

وانى تلقاء حسنات هذا الدليل المتعددة أهني واضعه بهذه النتيجة
التي أدى اليها اجتهاده واتمنى لمؤلفه هذا النجاح بقدر ما فيه من صلاح
وارشاد والله أسأل أن يجازيه عن البلاد خير الجزاء
احمد قصبه

وكيل مدرسة الحقوق لحدوية سابقا

- ٢ -

عزيزى حفرة على افندى حلى

قد قرأت ملازم كتابك القيم واحدة بعد اخرى بكل عناية وارتياح
فاحببني تدقيقك في التحرى والبحث، وايضا تلك النظريات العملية في أوضح
صورة، بها صنفته من الاجراءات والنماذج العملية والرسوم الشكالية المفيدة
التي تكفل ارشاد جميع القائمين بأعمال الأمن العام والضميلية القضائية وتسهل
لهم اداء واجباتهم المنوطة على خير الوجوه، مما يشهد لك بالخبرة التامة ومهارة
الاحلام،

وبالرغم مما اشتمل عليه كتابك النفيس من ارشادات وقوانين
وتعليمات وأوامر وتفاصيل وغير ذلك من الموضوعات المفيدة الهامة ادارية
وقضائية واجتماعية، فانه امتاز بحسن أسلوبه وجودة تبويبه وترتيبه، حتى يخل
للإنسان انه كتاب روائى شيق بديع، فلا يشهى القارئ من موضوع حتى
يجد في نفسه قابلية وشوقا عظيما لقراءة ما بعده وهكذا الى أن باتى على
آخره في أقرب وقت ممكن،

وانى لأستغرب منك هذه المهمة التي تكاد تكون مستحيزة لغيرك، فقد عرفتك

من منذ ١٣ سنة تقريباً عند ما عينت ملازماً ثانياً بالأورطة الثالثة بالبيادة بالجيش
المصرى فى أول يناير سنة ١٩١١م بالبلوك حكمدارى فى ذلك الوقت، فمرفقتك
شاهداً ذكياً نشيطاً على المهمة راجح العقل كريم الاخلاق ذا كرامة و اخلاص
ورقاء، وقد اشتهرت عنك هذه الخصال الحميدة فى ارجاء الجيش، فصرحت
تهادى من الاورطة المذكورة الى الحرم الخديوى فالحرس السلطانى فالحرس
الملكى، الى المدرسة الحربية، الى بعض الاورط بمصر، فوزارة الداخلية فى
٢٦ أكتوبر سنة ١٩٢٠م التى بلغت مدة خدمتك فيها نحو ثلاث سنوات
بين بوليس مديرية جرجا ومدرسة البوليس والادارة، وضحيته أوقات
راحتك كلها ولم تشفق على نفسك بل آثرت عليها خدمة أبناء وطنك العزيز
كما هو شأنك فى كل حين، واخرجت لنا فى خلال هذه المدة القصيرة كتابك
القيم الذى يستحق أن يكتب بمداد الذهب،

وانى انصح لكل ضابط ومعاون ادلوقو ومدة وشيخ بلد بل ولكل
مصرى يرقب الاطلاع على أهم الشئون العامة فى القطر باقتناء هذا الكتاب
وقراءته بايمان وتدبر، وانى فى الختام أهنيك من صميم قواى على نجاحك
الباهر، واتمنى لك كتابك الانتشار الذى هو أهل له، ولك دوام الصحة والرفق

الخلاص

قومندان مدرسة البوليس والادارة

على فهمى زيتون

اميرالاي

حضرة زميلى الفاضل اليوزباشى على افندى حلى

تسغمت، فؤادك الحديث «الدليل فى الامن العام والضبطية القضائية»

فوجدته آية في التدقيق في موضوعاته ، مع حسن أسلوبه واستعمال اللفاظ
المألوفة السهلة لتفريب المعلومات القانونية حتى لتفريب - منها - وقد جمع بين
مزيجي العلم والعمل بما تخلله من إرشادات ونحذجات - يهتدي بهما العمد
والشايع عند السير في ضبط الواقع ، وسنرشده بهما الضباط في تأدية أعمالهم
الإدارية والقضائية ، وأمل أن يقع هذه البيا كورة النفيسة مؤلفات أخرى
من قلمك البليغ وعلمك الثمير تخدعون بها البلاد وأقبلوا وافر احترام

المخلص

محمد عثمان

مدرس قانون العقوبات بمدرسة البوليس والإدارة

- ٤ -

حضرة الاخ العزيز علي أفندي حلي

سلاماً وتحية وبعد فقد قرأت بأمان معظم الملائم التي تكرمتم بإرسالها
إلى تباعاً، ويمكن القول بأن رسالتكم هذه قد جاءت وافية طبق المرغوب
وحاوية لكل ما يهم معرفته للوقوف الكبير والصغير، هذا فضلاً عن حسن
ترتيبها وبلاغة عباراتها، ولا شك في أن عنايتكم وبجهودكم العظيمة في
إبراز هذه الرسالة سيأتي بفائدة كبيرة ليس لأخوانكم الضباط فقط بل
وللباقى الموظفين وعلى الأخص المشتغلين منهم في الإدارة والبوليس، فجزاكم
الله خيراً وأوجملكم قدوة صالحة لأولى المهتم العالية والسلام عليكم ورحمة الله

أخوكم

سيد قواد الخول محافظ دمياط

عزيزي الفاضل البيوزباشي علي افندي جلي
قد تصفحت كتابك « الدليل بعد و مشايخ البلاد » الذي منضات
ياهداه الى « فوجدته حاوياً لكل ما بهم رجال الامن العام ويساعدهم على
أداء وظائفهم سواء في منع وقوع الجرائم أو في ضبطها بعد وقوعها »
وانى لا قدر الجهد العظيم الذى بذلته في جمع شتات القرائين والمواعظ
والمنشورات الخاصة بملك، والى العناية التى صرفتها في شرح طرق التحقيق
العملية وتحرير المحاضر وبيان كل ذلك بمباراة جليلة طيبة،
ولا شك ان عمد البلاد ومشايخها على الخصوص وهم عماد الامن العام
كانوا في حاجة شديدة لمثل هذا الكتاب المفيد، والى توضع قد سددت
فراخاً كبيراً وأديت لهم خدمة جليلة نستحق عليها كل شكر وثناء،
فأقدم لك تهنئتي القلبية وأرجو ان تتفضل بقبول تحياتي

المخلص

علي زكي المراني

مدرس قانون تحقيق الجنائيات بمدرسة الحقوق الملكية

عزيزي حضرة البيوزباشي علي افندي جلي
أحييك تحية الاسلام، وأبشرك بالشكر والثناء، على ارسالك « ملازم »
كتابك « الدليل » واحدة بعد أخرى لاستطلاع رأيي في الموضوع »
والآن، وقد انتهيت من طبعه « وانتهيت من قراءته، فاستطلاعهم
رأيي وكلمتي عنه، أشبه بما كان من النبي صلى الله عليه وسلم مع قومه اذ صعد
المنبر وقال « من كان له حق عندي فليأخذه بسوطه » فأجابه أحد

الصحابه انا يا رسول الله ، فادار الرسول ظهره ، فاخذ الرجل يقبله تمبيلاً ،
فانا أرحب بكتابك «الدليل» وأقبله لانه خير كتاب أخرج لرجال
اليوليس والادارة ، ولا ابالغ اذا قلت انه خير ما أخرج للمصريين عموماً ،
عرفتك صغيراً فتوسمت فيك خيراً ، واخبرت أعمالك فرأيت
انك تعمل لوطنك أكثر مما تعمل لنفسك ، والعمل الصالح عنوان النفس
الشريفة ،

ما انعم الله على عبده نعمة أحسن قيمة ولا أشرف ثرا من نعمه الا اعتقاد
بالجزاء الصالح على العمل الصالح « وأنى عمل صالح أحسن عند الله من أن
ترشد الحاكم والمحكوم «بدليلك» هذا الى سواء السبيل ،
وان صاحب نعمتك المتاعب في جمع هذه الاشارات من بين الواوائح
الكثيرة والمشورات العديدة فمجيئك أكثر كيف ضحبت أو قلت واحتك
التي انت أخرج اليها لتأدية أعمالك اليومية ، ولكن لا عجب فقد عرفتك
شاباً ، والآن عرفتك رجلاً ، خير انك واحد ،

كنت «يا حلى» ضابطاً بالجيش المصري تنحصر واجباتك في الأعمال
المسكينة المحضه ، فأعدتلك وزارة الحربية من منبهين قلائل فنعمت بالمديه
ايه «يا حلى» لقد أنصفت «بدليلك» رجال اليوليس ، وأعليت
سمعتنا عند رجال النياية والقضاء ، وشرفتنا بين العمد والمشايع «ولانس
الخبراء» وافدت التجار الاكابر والبايعه الا صاغر والاميان أصحاب الاطيان
وصغار المزارعين « وكلهم يترقون بفضل كتابك ، ونجدنى في مقسمتهم
انادى «ليجى على حلى»

ول كلمة أخرى « هي انك شاب في مستقبل العمر ، وقد أذقتنا لذة علمك
مرة ، فطلب منك بالخطح أن تديقنا ايها مرات ، وان تنابر حلى تقديم هذه
الخدمات النافعة لبلادك وتبرهن على كفاءة المصريين عموماً والضباط منهم

خصوصاً، وإنا نضرب الى الله الكريم أن يساهمك على هـ. لكروانت بصحتك
ورشادك والسلام

مدير عموم مخازن البوئيس
عبد الفتاح رفعت
امبرالاي

اخى الفاضل اليوزباشى على افندى حلى
بمد السلام وقائق الاحترام، أخبركم بأنى قرأت كتابكم النفيس «الدليل
لعمد ومشايخ البلاد» ودرسته بامان واشتياق عظيم وفوجده أول كتاب
قانونى جمع بين العلم والعمل، مما جعله مفيداً لجميع المشتغلين بالتحقيقات الادارية
والبنائية، يوجد به بجميع الضباط والعمد والمشايخ وصف الضباط أن يدرسه
تماماً، لكو يعملوا بما جاء فيه من الارشادات، ويتبعوا النماذج التى حطمت بها
كتابكم الجليل، نأهنتكم من صميم فؤادى على هذا المؤلف المفيد، وأرجو الله
أن يقيمكم على هذا الدكاء النادر، لكى تنموا ما ابتدأتم بالقيام به من سد
فراخ عدم وجود الكتب الادارية بمصر،

ختاماً اكرر اعجابى بمؤلفكم النفيس، وامننى لكم النجاح فى جميع الاعمال
المخلص

محمد عبد القلبيف
قاضى بمحكمة مصر الاهلية

حضرة صديق العزيز على افندى حلى
قرأت كتابك القى كنت تهدينى اياه ملازمة ملازمة بامان وعندي،

فأعجبني موضوعه ، وراقى منه سهولة التعبير ، مع جودة التهذيب والترتيب
ولسرى أن كتابك ، كما أرى ليس كتاباً قانونياً فحسب ، بل هو حري
أن يقرأه رجل القانون في مكتبه ، ورجل الإدارة في مركزه ، والمعدة
في «دواره» ، وشيخ البلد في داره ، والموظف في ديوانه ، والتاجر في خانته ،
والطالب في مدرسته ، والصانع في مصنعه ، والفلاح في حقله ، وبالاختصار
فأرى أنك قد كتبت هذا الكتاب النافع لمصر كلها ، وللقراء بأنواعهم
وأخرجت إلينا دليلاً قفلياً يديماً كان كثير منا يشعر بالحاجة إليه ، ليدرس
فيه تلك المعلومات القانونية والإدارية والاجتماعية ،

فأهنتك ، وأتمنى لك دوام التوفيق بخدمة مصر العزيزة في عصرها
الذهبي ، عصر الرقي العلمي والاجتماعي «عصر مولانا المعظم ، ومليكنا
المحبوب» صاحب الجلالة فؤاد الأول ،
وتفضل يا صديقي بقبول فائق تحياتي

المخلص

محمد سلطان

دكتور في القانون

ونائب قنصل بمدينة حيفا

عزيزي حضرة اليوزباشي علي أفندي حلي
افتكرت قومندانك القديم وأهديته دليلاً الحديث تلك الشكر ،
تصفحت دليلاً فوجدته خير ما كتب لمنفعة الكبير والصغير ، وقد
نهجت في تحريره منهج الصراحة في اللفظ والوضاحة في التركيب ، وأهدته من
الاسطلاحات الفنية ، فجاء الدليل من وجهتي التحرير والاسلوب متسوماً

على أحدث منوال واجوده في التأليف *

تشر فناما بالخدمة في حرس حلاة مليكنا المظم ، فرفثك راجح
العقل ، دقيقا في العمل ، حريصا على القيام بالواجب ، وكنت دائما تؤمل فيك
خيرا ، فصدقت نبوءتي ، ورأيت فيك الضابط المنسك ، ذا الهمة العالية
والعزم الصادق ،

وقتنا الله وأياكم بخدمة هذا الوطن العزيز ، والله وحش به الى ذورة العليام والحمد

المخلص

حسن توفيق بدر

امير الامى مساعد ادجوتانت جبرال بوزلرة الحربية

حضرة الفاضل المحترم اليوزباشى على افندى خلى

طالمت بعض فصول كتابكم النفيس ، ولقد اعجبت بما بذلتم من مجهود
وحققتم من بحث ، ورغبة في ارشاد طالما كان رجال الحفظ في القرى في حاجة
قصوى اليه ،

ان مؤلفكم هذا الجدير بأن نقناوله ايدي رجال الامن على اختلاف
طبقاتهم ، فهو سهل يسنى الجميع منه ، وازد مع الجرائم وصيانة الامن وضبط
الحوادث ، كما يشقى . . . بالاسلوب الطيب وحسن التدقيق الكتابي ،
وانى أدعو الله أن يذكر من العاملين أمثالكم من الضباط لخدمة البلاد
في ظل مليكها المظم حفظه الله وأقر عينه بولى عهد .

مدير قسم التفثيش

بوزلرة الداخلية

محمود زكي

عزيزى حضرة الشاب الالمى المحرب اليوزباشى هنى حلى افندى
حقا لقد حققت بؤلك النفيس « دليل » أمنية طالما تعلق بها الرجاء
وسددت به فى سياج الامن العام ثلثة فجواء ، كان يلج منها المفسدون الى
ساحة الاجرام فيعيشون فى الارض فسادا ، ويستتر فيها المتهاونون من حفظة
الامن ضلة وحياذا ، فاقمت بكتابك هذا فى سبيل المحرمين من حاشيده
وذكرت النافلين بما عليهم من واجبات ، فجاء قولك حكمة ورشادا ، ولا عجب
قالنى من ممدته لا يستغرب ، وقد كنت وأيم لطق الموسم فبك النبيل
والدكاه ، هو ان وقع لك مستقبلا زاهرا حافلا بجلائل الاعمال وسديد الآراء
فهرورى اليوم ضفين ، سرورى بكتابك ، وسرورى بصدق نظرى فيك
حتى لا ادري ما طرى اعمالك أم اقرظ كتابك ، فأنت حقيق بالملاح والثناء
وكتابك جدير حقا بأن يسمى « دليل رجال الامن والضبطية القضائية »
قد حوى بين دفتيه من ضرور ارشاد رجال الضبط وحفظة الامن الى
واجباتهم وما وكل اليهم ما لم يحوه كتاب فى بابيه ، رخصت فى مسائله خوض
خير بحرب هو شرحت ادواء الامن ودوايه شرح طبيب ماهر شتم
الداء ووصف الدواء ، وفى اعتقادى لو أن المكلفين بحفظ الامن الامم اتبعوا
ما به من النصائح والارشادات ووسائل صيانة الامن قياما بواجبهم تضاق
الخطا على كل مفسد عاث وخلت للسكينة والطمأنينة فى قلوب الناس محل
الغرف والقلق ،

وما دفتى - وانا الملم بأعمال الادارة والبوليس - الى الكتابة عن
كتابك ، الا اعجابى بما حواه من الآراء السديدة ، والنظريات الصائبة ، بلغة
سهل واسلوب عذب يهش له الطبع وينصت له السمع ويسبق معناه الفهم ،
وقد جاء كتابك فسد فراغا فى بناء نهضتنا المصرية الجديدة ، فكان

غرة في جبين هذا العصر السعيد، وحرمة ثمينة في فاتحة هذا العهد الجديد
وهو خير ما يقني في عهد استقلال البلاد عهد النور والرشاد، في ظل مولانا
ومليكنا المعظم، جلالة الملك فؤاد،

وقبلوا تهنأتى القلبية على ما حزنم من نجاح
المخلص

حسين وهي
باشمفتش نظام البوليس بوزارة الداخلية
امير الای

حضرة المحترم على افندي طحى يوزباشى بمدرسة البوليس والادارة
بعد التحية ، اطلمت على ما اهديته لى من ملازم كتابك : معرفتك
من بين السطور ولم أكن أعرفك قبل ذلك « معرفتك فعرفت فيك كابيا
بليتا وضابطا لما بواجباه ، وقد صدق فيك قول من قل :
رجل للسيف والقلم ، لئن كانت كفاءتك في عملك متبادلة مع كفاءتك
التي أظهرتها في تأليفك فلأنت من خيرة الضباط وأنفسهم ،
ان كتابك جمع بين الاخلاق والادب ، سلس البارة ، يبعث في نفس
قارئه الرغبة في الاشتزادة من مطالعته ، وقد سدركنا كامت للبلاد في
حاجته ،

فلمنتك بنجاحك في هذا العمل القيم ، وأتمنى لك النجاح والتوفيق في
كل أعمالك ، واملأ الله أن يسدد خطواتك نحو الفلاح

المخلص
محمد يازى
وكيل مديرية الجيزة

حضرة المحترم اليوزباشى على افندى حلى
تصفت كتابكم « الدليل لعمد ومشايخ البلاد والعاملين فى الامن
العام والاضطحية القضائية » ويسرني أن يقوم من بين ضباط البوليس من
يضع لعمد البلاد وكل من يهمهم أمر الامن فيها كتابا يرجعون اليه فيما
يهمهم ويلزمهم من مختلف الواجبات والاوامر .
واذا لم يكن لكم من فخر سوى انكم أول من فكر فى جمع شوارد
ولجيات العمد والمشايخ بعبارة سهلة مقبولة لكفاكم بذلك فخرا ،
ولا شك عندى ان كتابكم « الدليل » سيحظى بالعناية ويلقى من
الاهتمام ما هو جدير به ، ويأتى بالفائدة المرجوة منه ، وقد قمم بخدمة بلادكم
بما فى وسعكم بوضع هذا الكتاب ، فلكم منها الشكر ، ومنا مزيد الارتياح
أخوكم
محمد سامى أمين
قائم مقام
مساعد الحكمدار بيوليس مصر بفرقة حرف « ج »

سيدى حضرت قالىوزباشى على افندى حلى ضابط مدرسة البوليس والادارة
اطلعت بأمان وتدير على كتابك القيم ، فألفيتك قد أجهدت الفكر
والقلم ، واقتبست من النظريات والتجارب سفر ا مفيدا لرجال الامن وحدهم
بل لكل فرد من المهجوع المصرى — وأنى لمعجب بأسلوبك السلس
وحسن تطبيقك للنظريات العلمية على أمثلة هى خير مرشد لكل منهم
بأمور الامن ،

ولا أفكر أتى غنيت لو أن كتابك هذا كان بين يدي يوم بدأت حياتي كعامل على استنباب الأمن في هذا القطر العزيز - اذن لو فر على مشقة البحث ولا متنى خطر الزلل ،

وأن هذا الكتاب تطيق بأن يقتنيه رجال الادارة ، فيزيد من منيهم العملية أصولاً كان يجب عليهم أن يتقوها في التمرين قبل أن يصلوا الى القاية المطلوبة ، وهي أداء واجباتهم على الوجه الا كل ،

فأهنتك بما قدمت لبلدك من خدمة صادقة جديرة بكل أهجاء وتقدير

المخلص

أحمد راضى الميولى

أمور مركز دمنهور

عزيزى الفاضل حضرة اليوزباشى على على انبى
اذا كتبت هذا بصفة خاصة فانما لاخبرك ان كتابك الذى تمضت
فلو سلت احزائه الى تباعا وطالعتها بأمان أعجبتى كثيرا ، فقد سددت به
فروفا كبيرا ، وساعدت رجال الأمن في أمم أفعالهم ، وعلمت من لم يعلم واجب
بطريقة منظمة ، ويخيل لي مما قرأت انك صليت كثيرا في جمع ما جرت
وأجهت نفسك بجهوداً متواصلا لا يفاء البحث في هذا الكتاب ، فأهنتك
على هذا العمل ، وارجو لك كتاب الانشار الذى يستحقه ، والله سبحانه وتعالى
يوقنا جميعا الى ما فيه خير بلادنا في ظل حضرة صاحب الجلالة مولانا
الملك حفن الله والسلام عليكم ورحمة الله

المخلص

محمد رشدى

ناظر مدرسة المعلمين العليا

عزيزي حضرة اليرزباشي علي افندي حلي
 تحية وسلاما وبعد - فقد قرأت كتابك النفيس فوجدته جمع قايدي
 ولقد أحسنت. وباعلي افندي والامن للقيام حيث أخرجت دليلا مفيدا جدا
 يسترشد به جميع القائمين بحفظه، فياخذوا من مشايخ البلاد عند اطلاعهم
 على موضوعات كتابك، فقاموا والله يستعملون به ذلك القيام بحفظ الامن
 في بلادهم والعمل على منع ارتكاب الجرائم، واقتفاء أثر الجناة وضبطهم
 اذا حدث ببلادهم حادث،

واني بصفتي من مأموري الضبطية القضائية، وأحد القائمين بحفظ الامن
 أقدم لحضرتكم وافر شكرى على مجهودكم العظيم وتحريركم الدقيق في جميع
 الموضوعات التي شملها كتابكم،

واني أتصح لجميع عمد ومشايخ بلاد القطر، بل واضباط البوابس، بمطالعة
 كتابك هذا الفريد والابترشاد بما جاء به من الموضوعات المختلفة القيمة
 والاساليب السهلة، والنماذج المرشدة المنتجة، فهو أول كتاب من نوعه اشتمل
 على مزيتين عظمتين، هما العلم والعمل، بهتدي به كل مشتغل بالامن العلم
 والضبطية القضائية، واني أعتزكم من مسمي قوايدي على نجاحكم، واكرر
 لحضرتكم الشكر والسلام

الخلص

محمد طاهر

صانع مأمور قسم الوايلي

عزيزي القاضي علي افندي حلي
 سلاما وتحية وبعد - فقد تصفحت كتابك ملزمة ملزمة، وكنت كلما

فرفت من واحدة، انتظرت شوقاً لورود الثانية، فطسم لي أن أهنتك على
هيك الجليل، فقد طرقت باباً ما أحوجتنا جميعاً لمعرفة، فكثير منا لا يلد
قراءة القوانين والقوانين، ولصكن قوانينك ولوائحك جاءت في أسلوب
روائي يديع فالكتاب من أوله الى آخره حكاية شيقة في التعامل الحسن
ومعرفة الواجب والمقوق المدنية، واني أتمنى أن توفق لنشره بين جميع
طبقات الأمة، محاكين ومحكومين، مسلمين ومسلمين، ليتم لك ما أردت من
خير، والله أسأل أن يزيدك قوة على قوتك، ووهمة على همتك، لتخرج لنا
تأليفك ياتمة طيبة على مثال هذا الكتاب النفيس والسلام

المخلص

أمين سامي حسونه

ناظر المدرسة الالهامية الثانوية

من الكتب القيمة التي جمعت الى طريف المباحث دقة العبارة ومتانة
الأسلوب وسعة التجارب كتاب « الدليل » تأليف حضرة البعثة الفاضل
اليوزباشي علي افندي حلي قد جمع فيه شتات الموضوعات التي تتناول
الانظمة والمباحث المتعلقة بالامن العام، وقرن فيه العلم النظري بالاجراءات
العملية، وعرف الجرائم المهمة وشرح ما غرض من نصوصها وبسط طريقة
التحقيق لكل منها وحسر الثام عن أسرارها، وهدى النفوس الى التمسك
بالفضائل والبعد عن الرذائل، وأرشد رجال الامن العام وافراد الامة الى
ما يجب عليهم لصيانة الامن وتوفير الراحة والهناء للمجتمع الانساني، الى
غير ذلك من المباحث الجليلة، كل ذلك بيسارة سهلة التناول وأسلوب
جذاب، لذلك كان هذا الكتاب خير ما أخرج للناس في باب دفع الله به

وأكثر من أمثال مؤلفه الماملين

محمد عبد الحميد

قاضى بمحكمة استئنافية الاهلية سابقا

الامن العام في جميع مظاهره لكل أمة توزعت فيها القوة الوازعة بين عمال من درجات متفاوتة ، قائم بحملته على عرائق القدين يتولون تطبيق القوانين في أبسط مبادئها ، ويباشرون الحوادث ساعة وقوعها ، فالتفجير والشرطي وشيخ القرية ومهندنها وم في أقصى طرف السلطة الوازعة يتبرون في الحقيقة أركان الامن العام ووطنائه التي يقوم عليها صرحه ، فلهذا درجة هذه الاركان والوطناء من الصلاحية ، بقرب أو يبعد الامن العام من مثله الاصل ، الذي هو غرض كل مجتمع في تحريره سبل الكمال المبراني ،

إذا كانت هذه القضية من المسلمات الاولى ، كان العمل على تقوية هذه الاركان وتكليفها في مهنتها من الواجبات على كل فيور على المجتمع الذي يعيش فيه ، وأولى الناس بمحاولة ذلك هم الرجال الذين تفتح عليهم وظائفهم الاجتماعية دوام التفكير فيه والعمل له ، فلا غرر إذا يادر حضرة البيوزباني الملم على افندي حلي لوضع كتاب فيما لا يسع القارئ بالامن العام جهله ، أسماه « الدليل لعمد ومشايخ البلاد والماملين في الامن العام والضبطية القضائية » جمع فيه كل شاردة وما يجب أن يلمه كل عامل في هذه النظم المهمة ، التي عليها حفظ الارواح والاموال ، فجاء كتابه هذا من أجل ما يمهله العامل لتكليف أساليب السير في حفظ الامن العام « وقد وفي الكلام حقه في كل فرع من الفروع التي

كهدى لما بحيث أصبح ما كان مشتتا في بطون الاوامر والابواب والمنشورات
مجموعا في حيز واحد وموتبا ترتيبا يسهل تناوله ، فلا عجب اذا رصفناه
بأله دستور لكل شيخ ومعدة ، ومرجع لكل ضابط ومأمور ، ومذكورة
لكل حاكم ومدير ، فجزى الله مؤلفه خير ما يجزى به الداملين الجادين
ووقفه لاحسن ما يوفق اليه عباده الصالحين

محمد فريد وجدي

الكاتب الاجتماعي

- ٢٠ -

ربيب العلم من أصل نبيل	رسلك الله للشعب التبديل
نقى له الدياجى حالكات	ورشد الى أعلى سبيل
« علي حلم » وفيك فخر مصر	جزاك الله بالفعل الجميل
فيالك في الادارة من حصيف	دقت شتونها عن كل جيل
وفي (النوايس) مشكور الايادى	وكم في العلم من جهد جليل
كتاب ملؤه بحث الطبير	يحوط الامن بالنصح الجزيل
يقب الامن في كل البلاد	اذا سارت على « هذا الدليل »
حالة الامن في كل النواحي	أشيدوا في الملا ذكر « الدليل »
	عبد العليق بنجيت
	بدار العلوم

الدليل

للتجدر ومشتائج البلاط

وللعاملين في الأمن العام والضبطية القضائية

فهرست الرسالة

صفحة

٣

مقدمة

٨

مأخذ الرسالة

١٠

مراجعة الرسالة

الباب الأول

١٢

العمدة ومشتاياته

١٢

ضرورة تعيين عمد البلاد

١٣

شيخ البلد وواجباته

١٣

صفات العمدة وشيخ البلد

الباب الثاني

١٨

تعليمات لصيانة الأمن العام (تمهيد)

١٩

التعليمات

صحيفة

الفصل الاول

٢٢	التصح والوعظ والارشاد
٢٢	واجبات العملة بشأن القوانين والوائح
٢٣	وسائط النشر
٢٣	مشتلات النشرات الادارية
٢٤ بالهامش	مشتلات الوقائع المصرية
٢٤	واجب العملة بشأن النشرات الادارية

الفصل الثاني

٢٥	النزاع بشأن حدود الاملاك والمساق أو المضارف
٢٦	النزاع في تسليح الاراضى المبيعة أو المؤجرة
٢٧	التوسط في فض المشاكل بين الافراد
٢٨	التمدى على طريق في وسط أملاك الغير
٢٩	التوسط في فض النزاع بين الزوجين
٢٩	التخصام بين العائلات أو الافراد وما ينبع نحوه
٣٠	الاجراءات التي تتبع عند اتمام التوفيق بين المتنازعين
٣٩	ما يترتب على استمرار النزاع
٣٩	مسئولية العملة بشأن المنازعات

الفصل الثالث

٣٢	أهمية العلم بمبادئ اللجنة وأساليب ارتكابهم للجرائم
	والسبل على منع الاعتقال

صحيفة

الفصل الرابع

وجوب انتقال العمدة الى محل الحوادث الجنائية فوراً ٣٧
وقائدة ذلك

الفصل الخامس

بذل الامة لضبط المجرمين ٣٧
أهمية ضبط الجناة بالنسبة للمجتمع الانساني ٣٨
وجوب استمرار المباحث حتى بعد حفظ الدعوى ٣٩
واجب العمدة بالنسبة الى المماربين من الاقتراع أو من تحت السلاح ٤٠

واجب العمدة بالنسبة الى المخبرين ٤١

الفصل السادس

واجب العمدة نحو الخفراء ٤١

شروط انتخاب الخفراء النظاميين ٤٢

شروط انتخاب الخفراء الخصوصيين ٤٣

خفراء وابورات الري والطحن ٤٣

تعليمات عن الامن العام تفهم الخفراء من وقت لآخر ٤٤

مرور العمدة على دركات الخفراء ليلاً ٤٥

حفظ النظام والامن العام في الاحتفالات ٤٦

حفظ النظام والامن العام يوم السوق ٤٦

الاصلة البيضاء ٤٧ بالهامش

حفظ الامن العام بعد انقضاء السوق ٤٨

صحيفة

الفصل السابع

٤٩ ضرورة ايجاد حل للاشخاص العاطلين

٤٩ قانون المتشردين والمشيوهين والمراقبين (تنبيه)

الفصل الثامن

٥٠ المتشرد

٥١ انذار البوليس للمتشرد

٥٣ مراقبة المتشرد المتندر

٥٣ اثبات حالة التشرد أمام المحكمة

٥٤ متى يظل مفعول انذار المتشرد

٥٤ تفتيش للمتشرد المنور

٥٤ ما يترتب على ارتكاب المتشرد المنور

٥٤ بالهامش أحوال القبض على المتهم

٥٥ بالهامش أحوال حبس المتهم بأمر النيابة

الفصل التاسع

٥٦ تعريض المشتبه فيهم

٥٦ بالهامش التهديد كتابة بالنعدي على النفس أو للمال

٥٧ الاجراءات التي تتبع نحو المشتبه فيه

٥٨ الاجراءات التي تتبع عند تقيب شخص مشتب فيه

٥٨ حصر الاشخاص المشتبه فيهم

٥٩ كيفية ملاحظة الاشخاص المشتبه فيهم بعد اصدارهم

٥٩ ما يتبع عند انتقال المشتبه فيهم من محل اقامتهم الى محل آخر

صحيحة

٥٩

قائش المشتبه فيه المنذر

٦٠

ما يربى على ارتكاب المشتبه فيه المنذر

الفصل العاشر

٦١

د. يحسم الشخص لنظام المراقبة

٦١

ج. دور قراول المراقبة

٦٢

أ. مكان المراقب

٦٣

و. اجبات البويض نحو المراقب

٦٤

و. اجبات الشخص المراقب

٦٥

و. اجبات السدة نحو المراقب

٦٥

ف. مدة المراقبة

٦٥

أ. مل قبل المراقب

٦٦

ج. تب على مخافة أو ارتكاب المراقب

٦٧

م. ينتش منزل المراقب

٦٧

أ. اجبات المراقب من المراقبة

٦٧

أ. كام القانون الجديد

٦٧

الاجراءات التي تقع عند غياب المراقب

٦٨

ما يتبع نحو المراقبين والمشيويين عند حصول حادثة جنائية

٦٩

طريقة تقويم سير المراقبين والمشيويين

الفصل الحادي عشر

٧٠

واجبات السدة بشأن الغرباء

٧١

ما يربى على التقصير في الاجراءات المتقدمة

صحيفة

الفصل الثاني عشر

- ٧٢ نبذة تاريخية عن الفجر
٧٢ الفجر في أوروبا وغيرها
٧٣ الفجر في مصر
٧٣ كيفية مراقبة الفجر
٧٤ مراقبة الاطفال المراقبين للفجر
٧٤ خطط الفجر للاطفال

الفصل الثالث عشر

- ٧٥ واجبات السدة واجراءاته بشأن العربان
٧٧ عمدة العربان ومسؤوليته
٧٧ كيفية توزيع افراد القبيلة على السدة
٧٧ تعيين وكيل أو أكثر للسدة
٧٧ تعيين مشايخ العربان
٧٧ سكن عمدة العربان والوكيل والشيخ

الفصل الرابع عشر

- ٧٨ واجبات السدة بشأن مراقبة انفار المقاولات

الفصل الخامس عشر

- ٧٩ الحال الصومية
٧٩ مضار الحال الصومية باقرى
٨٠ واجبات السدة بشأنها بالنسبة للامن العام

مبحث

- الحالة التي تستدعي دخول الصلحة في الحال العمومية ٨١
بصفة رسمية
ما يتعلق بشأن فتح الحال العمومية مدة اللوا ٨٢
والاعيان الرسمية
رخصة بيع المشروبات الروحية ٨٢

الفصل السادس عشر

- حمل و احراز السلاح ٨٣
من يجوز الترخيص لهم بحمل و احراز السلاح ٨٣
شروط طالب رخصة حمل و احراز السلاح ٨٤
حق الوزارة في منح أو رفض إعطاء الرخص ٨٤
الأشخاص المحول لهم حمل و احراز الأسلحة بدون رخصة ٨٥
رجال القوة العمومية المرخص لهم بحمل السلاح ٨٥
أسلحة خفراء المذب انطوصيين ٨٦ بالخاص
واجبات الصلحة نحو من يحمل سلاحا بدون رخصة ٨٦
شروط تفتيش المنازل المشتبه بوجود أسلحة فيها ٨٧
سحب رخصة سوء السلوك ٨٧
حدود إطلاق الأميرة النارية ٨٧

الفصل السابع عشر

- رخص الصيد و اجراءاتها ٨٨
الأشخاص الممنوع الترخيص لهم بالصيد ٨٩
موانع الصيد ٨٩

صحيفة

٩٠

بيان الطيور المنوع مبيحا

٩٠

واجبات العملة نحو الخائف

الفصل الثامن عشر

٩١

الجواهر السامة

٩١

كيفية حفظ المواد السامة

٩١

واجب العملة بشأن الخائف

الفصل التاسع عشر

٩٢

الحفاظة على خاموط السكك الحديدية واقتطاعات

والركاب واسلاك الترانزلات

٩٣

الحرائق بسبب شرار الواهور

٩٤

الحفاظة على خطوط التليفون

بالخامس

٩٤

نص قانون العقوبات على جرائم تعطيل المحابرات

للتلغرافية والتلغرافية

٩٥

الواجبات المتعلقة بمصلحة البوستة

■

الحفاظة على علامات المساحة

الفصل العشرون

■

منع التمدى على املاك الحكومة والمنافع العمومية

بالخامس

٩٦

ما يترتب على تعبير العملة أو أحد للشايع في

منع التمدى

الفصل الواحد والعشرون

■

المورد بالتواضع العام

صحيفة

١٠٠	الفرض من الدوريات
١٠٠	أنواع الدوريات
١٠٠	الدورية السوارى النهارية
١٠٢	الدورية السوارى الليلية
١٠٤	دوريات المنجاة السودانية
١٠٤	الدوريات السيارة
١٠٤	الدوريات الزراعية
١٠٥	دوريات المناطق
١٠٥	دوريات الطرق بالبلاد
١٠٦	دوريات السكك الحديدية
١٠٦	دوريات الحدود
١٠٦	ملحوظات عمومية
١٠٧	وجوب مساعدة الدوريات

الفصل الثاني والمشرون

١٠٨	قائمة نقط البوليس للامن العام وأقسامها وكيفية انشائها
-----	---

الفصل الثالث والمشرون

١٠٩	الزرائب وكيفية اقامتها
١٠٩	واجبات العمدة بشأن الزرائب
١١٠	جواز انشاء زرائب منفردة
١١٠	الاجراءات نحو الخفاف

مصحفة

الفصل الرابع والعشرون

١١٠	ما يملكه العمدة لقرية بلده
١١١	من الوجبة المصحفة
١١٢	» » العلمية
١١٢	المجالس القرية
١١٣	» » الادارية
١١٣	» » الزراعية
١١٣	» » الاقتصادية
١١٥	معضية المشروعات المقيدة

الباب الثالث

«الضبطية القضائية والواجب في شأنها»

١١٦	تمهيد
١١٦	الضبطية القضائية
١١٧	الواجبات في الوقائع الجنائية
١١٨	التلبس بالجريمة
١١٩	الواجبات في حالة التلبس
١١٩	السلطة في أحوال التلبس
١٢٠	التحقيق بمعرفة مأموري الضبطية القضائية
١٢١	أحوال دخول أو تفتيش منازل الاهال
١٢١	الضبطية الادارية

الباب الرابع

■ التحقيق واللباحث الجنائية ■

صحيفة

الفصل الاول « القسم العملي »

- ١٢٢ التحقيق الجنائي والفرض منه
١٢٣ أخاليب الجناة

الفصل الثاني ■ تابع القسم العملي ■

« البلاغات وواجب العمدة بشأنها »

- ١٢٦ ما يجب ذكره في البلاغ
١٢٧ تنبيه
١٢٧ بلاغ غير مستوف عن حادثة مطلوب
١٢٨ الملحوظات على هذا البلاغ
١٢٩ نموذج عن صيغة بلاغ مستوف
١٣٠ ملحق للبلاغ
١٣١ ملحق لحادثة مطلوب
١٣١ نموذج للإجراءات في الحوادث الجنائية

الفصل الثالث ■ تابع القسم العملي ■

- ١٣٣ إجراءات العمدة بعد جمع الأدلة في الحوادث الجنائية
١٣٤ كيفية السير في التحقيق
١٣٤ وجوب المبادرة بسؤال المصاب بأصابة خطيرة

صحيفة

- ١٣٥ كيفية تحرير محضر ضبط الواقعة
١٣٧ نموذج للاستجواب في تحقيق الحوادث
١٣٩ عمليات تساعد على اكتشاف حقائق الجرائم

الفصل الرابع ■ تابع القسم العملي «
للمعاينة »

- ١٤١ وجوب عمل المعاينة
١٤٢ الغرض من المعاينة
١٤٢ مراعاة استنادة كل مطلع على محضر المعاينة
١٤٢ ارشادات من كيفية اجراء المعاينة
١٤٢ المبادرة بعمل المعاينة
١٤٢ الاحتياطات لحفظ الاشياء والآثار
١٤٣ التفرغ لعمل المعاينة
١٤٣ التدرج في المعاينة
١٤٣ وجوب التيقظ لاثبات كل مله علاقة بالحادثة بوضوح ١٤٣
١٤٤ وجوب عمل رسم كروكي لحل الحادثة
١٤٤ اثبات الموقع العلم لحل الحادثة
١٤٤ وصف مكان الحادثة من الخارج
١٤٤ بحث مداخل محل الحادثة
١٤٤ بحث الطريق الذي سلكه الجاني
١٤٥ معاينة محل الحادثة من الداخل
١٤٥ استعمال فطنة المعائن

صحيحة

١٤٥	جسم الجريمة
١٤٦	معاينة الخرائق
١٤٦	معاينة مكان السرقة
١٤٦	معاينة محل مضاربة
١٤٦	معاينة الجثة
١٤٧	استنتاج أسرار الجريمة من المعاينة
١٤٧	كيفية وصف الجثة
١٤٨	تفصيل الجثة
١٤٩	قائمة أخذ صورة الجثة
١٤٩	» » بصمات أصابع الجثة
١٤٩	ما يرأى عند نقل الجثة
١٤٩	قائمة تشرح الجثة
١٤٩	معاينة الأراضى الظلمية
١٥٠	الرسم في المعاينات

الفصل الخامس « تابع القسم العملي »

١٥١	نماذج لمخبر المأينة والرسم الكروكي
١٥١	وجوب اجراء التحفظات الوقفية بعمل الحادثة
١٥٢	نموذج لمخبر معاينة عن حادثة سرقة خزانة
١٥٩	رسم كروكي عن محل حادثة سرقة خزانة شكل (١)
١٦٠	نموذج لانبات اجراءات عمدة عن حادثة سرقة باكرام
١٦٢	رسم كروكي عن محل حادثة سرقة باكرام شكل (٢)

الفصل السادس « تابع القسم العملي »

« التفتيش »

١٦٣	أهمية التفتيش
١٦٣	الالتزام الواجب خطتها عند التفتيش
١٦٤	في جرائم القتل والتمديد
١٦٤	■ « القسم »
١٦٤	■ « السرقة »
١٦٤	■ « التزيف »
١٦٤	■ « الحريق عمدًا »
١٦٤	المنوعات
١٦٦	معرفة مسافات الطلق الناري
١٦٦	الاحتياطات والإجراءات الواجب اتباعها في التفتيش
١٦٦	وجوب المبادرة بعمل التفتيش
١٦٧	كيفية الاستدلال على الأما كن اللازم تفتيشها
١٦٧	التخلب على تضابيل الجناة
١٦٧	تفتيش جميع الخبآت
١٦٨	إعادة التفتيش
١٦٨	شهود التفتيش
١٦٩	تفتيش المتهم
١٦٩	وصف المضبوطات والتحقق عليها
١٦٩	تفتيش شريك المتهم

صحيفة

- ١٦٩ حالات يجوز اجراء التفتيش
١٧٠ وجوب مراعاة الآداب والكمال وقت التفتيش
١٧٠ تفتيش الجهات النظرية
١٧٠ نموذج لمخبر تفتيش

الفصل السابع «التحقيق الجنائي الفني»

- ١٧٣ تعهد
١٧٣ الآثار في المباحث الجنائية وقائدها في التحقيقات
١٧٣ آثار الاصابع وقائدها
١٧٤ «الاقسام»
١٧٤ الآثار في المباحث الجنائية
١٧٦ واجب الممدد نحو الآثار
١٧٦ ما يجب اتباعه عند البحث على الآثار
١٧٦ كيفية المحافظة على الآثار
١٨٠ الاختلاف أوضاع قسم الجنائي حال سيره ووقوفه

الباب الخامس

«مباحث في التسمم العام من قانون العقوبات لاهلي»

- ١٨١ تعهد
١٨١ مبحث في القانون الجنائي الاهلي
١٨٣ مبحث في الجريمة

صفحة	
١٨٥	مبحث في أركان الجريمة
١٨٦	مبحث في الفكر الجنائي
١٨٦	مبحث في الشروع
١٨٧	الشروط التي يجب أن تتوفر في الشروع
١٨٧	عقوبات الشروع
١٨٨	مبحث في الجريمة المستحقة
١٨٨	مبحث في الإغاثي والجاني عليه الشرط
١٩٠	مبحث في القربة
١٩١	مقروط القربة بمعنى المدة الطويلة
١٩١ بالجلس	مقروط الدعوى بمعنى المدة الطويلة
١٩٢	مشروعية التقادم
١٩٢	الفرامة
١٩٢	مبحث في المصادرة
١٩٣	مبحث في المسؤولية الجنائية
١٩٥	مبحث في الدفاع الشرعي
١٩٦	مبحث في العود
١٩٦	مبحث في إيقاف التنفيذ
١٩٦ بالجلس	لبراءة التي لا يوقف تنفيذ القربة على مرتكبها
١٩٧	الجليل بالقانون ليس من أسباب عدم المسؤولية

الباب السادس

« بحث في ماهية بعض الجرائم الأكثر وقوعاً وفي الإجراءات »

■ الواجب اتباعها لضبط وقائعها ■

مصحفة

١٩٨

تمهيد

الفصل الأول « الجرائم المتعلقة بالنفس »

٢٠٠	جرائم القتل
٢٠١	مضار القتل العمد
٢٠٤	جريمة اخفاء الجثث
٢٠٧	جرائم الجرح أو الضرب
٢٠٩	جريمة الحريق عمداً
٢١٢	الامتناع عن تقديم المساعدة عند حصول حادث عمومي
٢١٣	جرائم سرقة الاطفال وخطف البنات
٢١٥	جريمة اغطاء جواهر ضارة
٢١٦	جريمة اسقاط الطوامل
٢١٧	جرائم مقاومة الحكم وعدم الامثال لأوامرهم والتعدي عليهم بالسب وغيره
٢١٨	جرائم الاكرام سوء المعاملة من الموظفين لأفراد الناس
٢٢٠	جرائم القبض على أحد الناس بدون حق

صحيحة

الفصل الثاني : الجرائم المتعلقة بالمال ،

- ٢٢٢ جريمة قتل أو تسميم الحيوانات
- ٢٢٣ ■ قتل أو إتلاف للزروعات
- ٢٢٥ ■ إتلاف المبنى والآثار وغيرهما من الأشياء العمومية
- ٢٢٦ جرائم السرقة
- ٢٢٧ الأمر العالي الصادر بشأن العثور على الحيوانات أو الأشياء المفقودة
- ٢٢٨ المخطوطة وشروطه
- ٢٢٩ ■ مضار السرقة
- ٢٣١ جريمة اختلاس الأشياء المحبوز عليها
- ٢٣٢ ■ خيانة الأمانة
- ٢٣٣ ■ النصب
- ٢٣٤ جرائم انتهاك حرمة ملك الغير
- ٢٣٦ ■ النش في المعاملات التجارية
- ٢٣٨ جريمة التزوير

مصل الثالث : الجرائم المتعلقة بالدين والعرض والشرف ،

- ٢٣٩ الجنح المتعلقة بالأديان
- ٢٤٠ جرائم هتك العرض وفساد الاخلاق
- ٢٤٦ جرائم القذف والسب والشم
- مصل الرابع : المخالفات والصلح فيها
- ٢٤٨ وجوب التبليغ من المخالفات

صحيفة

- ٢٤٨ حكمة الصلح في المخالفات
٢٤٩ المخالفات التي لا يجوز الصلح فيها
٢٤٩ ما يترتب على الصلح في المخالفات

الباب السابع

- « الاجراءات في حالة حصول بعض حوادث معينة »
٢٥٠ الاجراءات نحو المضايين
٢٥٠ « « جثث الموتى
٢٥١ « في حالة تفتيب شخص
٢٥١ ما يتبع نحو المتغييبين عند وجودهم

الباب الثامن

« بحث في المحاكم الاملية »

- ٢٥٢ تمهيد
٢٥٣ المحاكم الجنائية وأقسامها
٢٥٤ محاكم أول درجة
٢٥٦ « ثاني درجة
٢٥٧ محاكم الجنايات
٢٥٧ حكمة النقض والايهام

الباب التاسع

« الاجاب المتازون والاجراءات في شأنهم »

مصحفة

٢٥٨

الاجاب المتازون

٢٥٨

رعايا الدول المتازة

٢٥٨ بالهامش

الظروف الجديدة التي طرأت على رعايا ألمانيا والنمسا

والبحر والروسيا

٢٥٩

واجبات المممة نحو الاجاب المتازين

٢٥٩ بالهامش

رعايا الفرس (الايرانيين)

٢٦١

اجراءات البوليس نحو الاجاب

٢٦٤

ختام الرسالة



الدليل

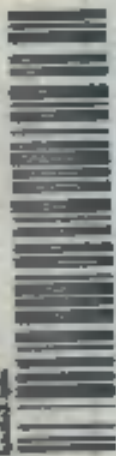
لِتَحْدِيدِ مَشْتَبَهَاتِ الْبَلَاغِ

وللعاملين في الأمن العام والضبطية القضائية
تصحيح الاغلاط

صواب	خطأ	سطر	صحيفة
الباب التاسع	الباب السابع	٤	٦
راجع الباب التاسع	راجع الباب السابع	٣	١١
الرأى	لرأى	١٣	١٧
الاسر	لاسر	٧	١٩
استفعال	متفعال	٨	١٩
المزهرجة	لمزهرجة	٩	١٩
المركز	لمركز	١٤ و ٢٢	٢٦٩ و ٢٨
المشوعين	البشوعين	١٥	٤٩
الخارة	الخارة	١١	٥١
قلم	قلم	١٨	٥١
قهاوى	قهاو	١٠	٨٢
بتاريخ	بتار	٢٠	٨٢
٢٥٠	٢٥	١٩	٨٧

صواب	خطأ	سطر	صحيفة
مامهم	مامهم	٥	١٠٤
أو مبرر	برر	١	١١٥
فاتها مضيفة	ضيفة	١١	١١٥
هي		١١	١١٩
لتتوفر	له	١٢	١١٩
السكروي	السكروي	٣٢	١٣٤
الفصل السابع	الباب السابع	١٩	١٧٢
إذا	ذا	٢١	١٧٢
ركوبة	روبة	٢١	٢٧٨
قسمين	قسمين	٢	١٨٢
أمر	ار	٢	١٨٣
ع	ء	٢٠	١٨٣
الولد	الولد	٥	١٨٦
٢٧٧	١٧٧	٦	١٩١
لتتوفر	توفر	٢٠	١٩٨
العمدة	المدة	١٨	٢٢٢
بالاوراق	بالاوراق	٨	٢٢٥
اسوأ	اسو	٤	٢٤١
استشهد	استشهد	١٦	٢٦٦
ذروة	ذورة	٦	٢٧٤
له		٢	٢٨٠
فقدر	قندر	١٠	٢٨١

Bibliotheca Alexandrina



0370374